





٧٢

التابع  
جواهر الجريد

فقه

٧٢ - ٥٠

Karak

142





TKS. 22981  
Sheet III  
No. 220

# جواهر بحر المحيط للقوى سابع وحى

من بعض النسخ





بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

## الباب الثاني في المولي عليه السلام

وللا انسان انما يتولي امره غيره لنقصان فيه وقصور في النظر  
والاهلية والنقصان يقتضي لضرب الولي خمسة انواع الصغر  
والا نوته وقد تقدمت كما والجنون والسفه والرق وهي المقصود  
هذا الباب وفيه فصول **الاول** في المولي عليه فالحون وهو يشمل  
تزوج المجنون والمجنونة وفيه مسائل **الاولى** البكر المجنونة  
بزوجها الاب والجد عند عدمه كما تزوجان العاقلة ه واما الثيب  
المجنونة فان كانت كبيرة فوجهان احدهما وهو المنصوص انها يستقلان  
بزوجهما اذا ظهرت فيه مصلحة **وتانيهما** ونسبة الامام الي المحققين  
لا يستقلان به ويتوقف ذلك على اذن الحاكم لا عن اذنها هذا ان يطبق  
الجنون فان كان متقطعاً فلا بد من اذنها في حال النقطاع وتزوج قبل  
عوده فان عاد بطل اذنها وفيه وجهان هما تزوجها في زمن جنونها  
وان كانت صغيرة فوجهان احدهما ايضاً انها يزوجها كالبالغة

وتانيها

وتانيها لا كالعاقلة وليس لغيرها من عبيده وحاكم زوجها قطعاً لا بشرط  
في تزوج المجنونة الحاجة ودفع المصلحة بخلاف المجنون ما تقدم فيمن  
بلغت مجنونة واما التي بلغت عاقلة ثم جنت بسبب امر على الولاية  
في حالها ايها ثم خدعها او لحاكم فعلى من ادرك هو الصحيح الحكم كذلك  
وعلى التانيها ما في حجبها كغيرها من العصاف وتزويجها واشار الغيا  
انما يتوليا به وان لم يلبا المال وجزم الرافعي بانه يتولاها الشيطان  
على هذا القول قال المولى سواه لربك لا خلاف لكن اذا قلنا لا  
يعود ولاية المال اليه فهل يسقده او يحتاج اليه اذا كان الشيطان فيه خلاف  
**الثانية** فلا بد للجد عند عدمه والحاكم في تزويج المجنون الكبير  
اذا ظهرت حاجته اليه باحد ثلاثة احوال ان يظهر وعيه في النساء  
بان يحوم حولهن وسعتهن بهن ولا يسمع لغيرهن ذلك وتاسها ان يحاج  
الي امرأة متعمده وعنده ولا يوجد غيرها ربه امرأة تقوم بذلك  
وهو من مونة التناج اخف من مونة غيره نفس عليه واستدشكه  
الرافعي وقالها ليرفعول برطمانه منة او حد القاضي حاجته لحياته  
الى الجماع وانظر من حاجته اليه ارباب الحرفه هذا في الجنون المطبق  
واما الجنون المنقطع فلا تزوج صاحبه من يتيقروا بان وشروط  
وقوع العقد في زمن الافاقة فلو عاد الج من قبله لغا الاذن كذا  
قاله الرافعي وقال الما فدى المنقطع جنونه على اضر ما خدعها ليرفعول  
ومن جنونه ان يفلوليه ان تزوجه بالحاجة في زمن جنونه نفسه  
وليس له ان عليه تعاظم العقد وان تزوجه في زمان قته ويتولا ه  
او ففوضه اليه كالشفيع فان حجه في زمان قته ختم حجر الشفيع  
وتانيها ان يكون من افاقته الشرع لغيره في زمان الافاقه  
فليرفعوليه تزوجه في زمان جنونه بل يندظر افاقته فاذا افاق واستقل  
بالزوج وتاليها ان يتساوى من جنونه وفاقته فوجهان احدهما  
نقلب حكم الجنون عليها لثبوت الحجر وتلى هذا هو الاول والثاني



فعليه حكم الافاقه مكره كالنابذ وان لم يكن به حاجة الى النكاح لو كان  
 حصيا او حقيقيا او ضعيفا الشبهة لم تزوج وهذا طه فيمن بلغ محنونا  
 اما من جن بعد بلوغه فبالفاحش زوجا به لم يخرج على الخلاف في  
 عود ولاية المازلية واما المحنوز الصغير ففي تزوجه وجهان المذهب  
 المخصوص انه لا تزوج وثانيهما نعم ونكاحه له ولو اجد دون الحاقه وخرج  
 انما هو عليها تزوج الكفر المسوح المذكور في ثبوت حيث جاز تزوج  
 المحنوز فلا تزوج الامراه واحدة بخلاف العاقل فانه يجوز ذلك ثلث  
 لرا طهر المنه من اربع ومنهم من قطع به وحكي القول في وجهين  
 جواز تزوج المحنوز الصغير اكثر من واحدة على القول بجواز لا رجوع  
 منوط بالمصلحة ودون الحاجة واما تزوج الصغير العاقل لربوب الجردون  
 الوصي والحاكم على المهور المصوص وقال الغزالي ان رجاءه قال  
 النور والسنن وفيه وجه بعدد انه لا يجوز تزوج الصغير اصله ان  
 والمحمل وهو الذي في عقله جبل في اعصابه استرخا كالحنوز ولا يحتاج  
 الى النكاح عاقله والغالوب على عقله لم يرض صامه اذ لم يتوقع  
 افاقته وان توقعته شطرت قال الصبريا ولا تزوج ابنة العنبر  
 بغير مرقه ولا مقطوعة لرا طراف ولا عينا ولا زينة ولا بهوديه  
 ولا صرايه **الثالث** اذ لم يرض المحنوز ابدا لجهته فان كان صغيرا  
 لم تزوج وان كانت بالغه وزجت وهو مكره العبدان والسلطان  
 فيه وجهان احدهما العبدان باذ السلطان فان عمل المستقل  
 السلطان بالزوج والطهر وهو المصير وجزم به الحامد في نفسه  
 بتولاه السلطان قال الرازي ومراجع دور الرازي من اقربها وشتا من  
 فقل ذلك مستحب فان لم يرض منهم ورا شاد وجعلها لهما والاهل  
 وخالفها واحسان لرامام وقبلوا اوجب قال المونظ ولا مسدا ولا من  
 ولا نه لو كانت عاقلة فان لم يرضوا شي استقل وصحة النكاح وعملها  
 يرجع لرامام انه لا بد من تزوجها بن من النول والسلطان يرجع

الخلاص

الخلاف الى فقير من يتولى العقد والطاهر ان عهدها ان الولا عند عدم  
 عهدها بالنسب فعصبات النسب والوجهان في وجوب المساواة جازيان  
 في تزوجه المحنوز وهل يشترط بلوغها او اذ زوج العصبة او الحاكم  
 الحاجة فيه وجهان احدهما لا وفي المصلحة واصحابها نعم بان يقول  
 الاطباء في موقع الشفا او طهر منها محال عليه الشهور وخص ان  
 الصباغ الحاجة تتوقع الشفا ومقتضاها ان لا يجوز تزوجها ولو زوجت  
 وافاق فلها خيار لها **وجي** اعتبر بالبرمته صلاح فزوج على خلافه  
 فهو تزوج النكر من غير كفوف **فروع** لو غاب الابن المستقل واسترض حاله  
 على الصباغ لم يجز لالاب التصرف فيه وان فقد الحاكم قاله لرامام **الفصل**  
**الثاني** في المولى عليه بالنسبة وفيه مشاييل **لرامام** المحنوز عليه بالنسبة  
 لا مستقل بالزوج ولا به من مراجعة الويل ثم يتخير الويل بين ان  
 يقبله بنفسه او ياذن له في الزوج فقبله بنفسه خلافه  
 على الصحيح وفيه وجه انه ليس له ان يقبل بنفسه كالصبي وهل للويل  
 الاستقلال بتزوجه دون اذنه ايا كانا وخذل او فيها اذن له الحاكم  
 بل تزوجه فيه وجهان احدهما وهو قول العراقيين نعم وثانيهما لا اذنه  
 وصحة الراعي والاستقلال السفينة بالطلاق فان كان مطلقا سر  
 حاليه ومما طلبت السفينة النكاح لعله الحاجة وجه على القول  
 اجابية وفشرد لك بغلبة الشهور وبلغت بها فاذا احتاج الى من  
 بخلافه ولم يقم به محرم وكانت مودة الزوج احق من جازيه  
 وموتها وقيل البند يفي وعينه بل اذا كان مريضا واحتاج الى مرض  
 فان مرضه لا يفي في ابيات الحاجة بقول السفينة بل لا بد من  
 انما اذات تدل على غلبة الشهور وقال لرامام والغزالي وقولهم فيها  
 وقال الراعي اذا اعتبر ادمه وجهان لا يفي بقوله كالمراه للمسرح  
 فان طلبه لعله المصلحة فوجهان اصحابا انه لا يجوز ونهني عليها  
 جواز تزوجه ماكثر من واحدة وحيث حيث تزوجه على الويل فاستمع



فزوج الشفيعه نفسه فوجهها ناصحها عند الموت انه لا يصح وقال المراء  
اذا انتفع الوكيل براجع السلطان كالمراة فان بعدد فمراجعتهم فهو محل  
الوجهين وخصمها ايضا بنكاح الحاجة دون نكاح المصلحة اذا اخبر  
فلو امتنع الوكيل من شراء الطعام والاستوق له مع الحاجة فطرفان  
احدهما على الوجهين الثاني القطع بالصحة وقال المراء ان انتهى  
الحال الى الضرر فالوجه القطع بالصحة ومن الخلاف في النكاح على  
الخلاف في شراء الطعام ويوقف فيه الفقيه مجلي **الثانية** لو استقبل  
الشفيعه بالزوج في ومن مراجعة وليه لم ينعقد ونفرت بينهما فان  
كان دخل بها فلا حد لبيته العقد والمحقه الولد واما المراء فان  
كانت فخره عليه وجب لها مهر المثل قطعا وان كانت فطاعة ففوق  
ووجه اصحها انه لا يجب وثانها يجب مهر المثل وهو بضعة في القديم  
وثانها المراءم على القولين فان اذا اذن للمرءة في وطى المهر مائة  
فوطيها ظاهرا حله هل يلزمه المهر والوجه انه يجب اقل ما يتولاه المراءم  
ولا وجه للوجه في محل الخلاف طرفا احدهما عن المراءم ان فيه اذ لم  
يعلم بحجر فان علمه فلا شيء في الحال قطعا والثاني عن النكاح بين  
ان الخلاف في الحاكم على هذا في الخلاف في الواجب عليه في انه يوزن  
منه في الحال او بعد فك الحجر ان تعد اخذ في الحال فان قلنا لا  
يطالب فيه في الحال ولا بعد فظاهر فيل عليه ان يعطيه مهر المثل او اقل  
ما يستباح به الصنع على الخلاف المتقدم بعد ذلك الحجر فيه ونحو  
من ذلك منه اوجه اصحها انه لا شيء عليه مطلقا وثانها ان المراءم ذلك  
ان كانت غائبة وان كانت حاضرة فلا شيء في الحال ويلزم مهر المثل  
بعد ذلك الحجر وثانها ان يلزمه شيء في الظاهر مطلقا ويلزمه في المآل  
مهر المثل بعد ذلك الحجر وثانها ان الحكم في ذلك لا يلزم بعد الفكاك اقل  
متمول ولا يرد والمآل جار فان فيها اذا اشترى شيئا وانلفه سبق علم  
البائع ستفهمه ام لا وهذا اكله اذا كانت رشيده فان كانت ستفهمه

نحوه

يلزمه مهر المثل قطعا لو تباع ستفهمه ان فان ظلمتها من غير ما انلفه  
لصاحبه **المال** مقدم في كتاب الحجر السلام بمنزلة امر الشفيعه  
وعن بعضهم انه ان بلغ رشيدا وطرا الشفيعه فنكاحه بتعلق بالسلطان  
فان بلغ ستفهمه ففعل دون السلطان او لرب ثم الجدي فيه وجهان  
واطلاق من في القول بان يزوجها الحاكم فان حوله في حجر ان كان  
زوجا الذي هو في حجره وقال المراءم ان فوض الى القيم الزوج ووجه  
والا فلا يحصل في احتياج قيم الحاكم اذ لا خلاف وصح به الفقهاء  
قال النووي ورواه انه ان كان له اب واحد ووجه والاذا وجه الحاكم  
او من يفوض اليه وقال في الخلاف لا يزوج الوصي فانه لا يلي تزويج  
لدا طفا قال لا يزوج ولا يزوج المستقل في النكاح لا يفيد جواز  
التوكيل وحمل ان يحج فيه الخلاف في توكيل الوكيل بغير اذن **فروع** لو بلغ  
ستفهمه ولم يحجر عليه احد وهو الممل في تصرفاته وجهان يخرج عليهما  
استقلا له بالنكاح **الرابعة** اذا اذن الوكيل للشفيعه في النكاح  
فاما ان يقيد براءه وان اذ ان يطلقه **القسم الاول** ان يقيد  
فالاول ان يعين له المراءة ويقدر له المهر متمولا او في فلاة من بلاد  
او احدي بنات فلان هكذا وقبل يجب تعيينها ثم ينظر فان كان مهر  
مستلها دون المقدرة فالاذن ناظر وان كان قدره فان يحجبها او  
بدونه صح بالمسمى وان يحجبها باكثر منه سقطت الزيادة وان  
كان مهر مستلها اكثر منه فان تزوجها به صح النكاح بالمسمى وان تزوجها  
باكثر منه لم يصح وان عين له المهر دون المراءة جاز ونكحها بمهر المثل  
او بما دونه صح على المذهب وسقطت الزيادة على مهر المثل والمعين  
كما لو كان مهر مستلها المذهب واصدقها ذراهم وعلى الثاني يجب مهر  
المثل في الزمة من فقد البلد وفيه وجه ان النكاح باطل للمساكنة  
وان قدر المهر ولم يعين امراة بالمذهب صحة براءه وفيه وجه فاذا  
قال لا نكح باللف فنكح امراة باللف فان كان مهر مستلها الفاوا احصى



النكاح بالالاف وان كانا قراصين بمهر المثل وفيه وجه ان النكاح ينظر  
في طهره في الولد خلافا في حيث غير المهر او دونه فملك غيرهما لم  
يصح وفيه وجه اذا انكحها عتق من المعينة يصح بقراصين صحته مردود  
المطلق **القسم الثاني** الاذن المطلق فاذا اذن له في الزوج مطلقا  
بان قال تزوج فزوجها بان احدهما لا يصح اذنه فلو تزوج على وفق  
المصلحة لم يصح وقطع به بعضهم وعلى هذا فلا بد من تعيين المرأة  
وقيل بدعي بتعين القبيلة او العشيرة وقيل لا بد من تعيين امرأة او  
نسب او قبيلة او تقدير المهر واصحهما انه يصح ولا حاجة الى التقييد  
وله ان يملك من شأنه المثل فاذا اذن له ان يملك شريفة فمستغفر  
مثلهما ماله فزوجها باظهارهما عند المهر لا يصح وحرم به الغزاة ولو  
تزوج امرأة ما كثر من مهر مثلهما صح النكاح وسقطت الزناكة **و**  
وسمح في المسئلة او حصة حية بعين المرأة بالغير او النكاح حيا  
بعين المهر خاصة يجب بعين المهر والمرأة يجب بعينها لا يجب تعيين  
واحد منهما **واما** السفينة فلا اثر لسفينة في تعيين امر الولاية فلا  
زوجها ولها بمهر المثل فان لم يدر ما طرأ في امرها كالاخ فالنظر في المهر لا  
الناظر فيه ولو لا انكح من شيب بما سئد فقد قطع بعضهم بالقول  
بطلان زواجه **وركان** اخذها للمهر عليه بالعتق ان شاك لغيره  
خفي يرمع معاقب الحق الزنا فلا تصرف الى موز النكاح ويتعلق بحاكتشه  
**السادس** لو استندت حاجة السفينة وخاف الوافوع في الزنا ولم يجد  
الا امرأة لا تزني الا ما كثر من مهر ماله فالمرام في حوا وانكاحه اناها  
اكتفى عندي **الفصل الثالث** المولى عليه بالروت ولغيره للرقبة استناد  
بالنكاح عتقها ان اوامته ولو تزوج العبد بغير اذنه سئد نكاحه  
ناظر الا ان يكون استناده فلم فاذا نكحها عليه اجابته فقال المهرام  
الشريع فيه كالشريع في السفينة اذا امتنع المولى من تزويجه ولو  
نكح باذنه سئد او سئد به صح ثم ان كان اذنه السيد مقيدا باخراة

معينة

ك

معينة او من هذه البلاد والقبيلة او حرة او امه فليعتق له تزوج غيرها  
وفيه وجه انه ان كان غير له المهر فملك غير المعينة به او باقتل صح  
النكاح وان اذن مطلقا من غير تعيين امرأة ولا مهر صح وله ان  
نكح من شجرة او امه في تلك البلاد او غيرها لغير السيد منعه  
والخروج الى بلاد اخرى ولو قدر له مهر افاد عليه صح وكانت الزناكة  
في ذمته بدعي بها بعد العتق بخلاف السفينة فالمرام وباحتماله ان  
يقال بمطرد صداق ولا يلزمه الزيادة وحكاية صاحب الدخاير  
وجها فالزناكة ان له اذنت لثمة نكاح هذه بالفتيات  
عن نكاحها بما يرد عليه فالذي يقتضيه الراي عندني انه لو خالف  
لم يصح النكاح في اجراءه في البشيطنة حق السفينة ولو نكح بما قدره  
له امره مهر مثلهما دونه فعن الحياطين ثلاث احتمالات طهرها ان  
يصح ويجوز السمي في الحال **والثانية** ان الزناكة على مهر المثل يتبع بها  
عتق العتق والاشارة به طر النكاح ولو زوج السيد عن يمينه  
مزوج العبد ولم يعلم فهو على الخلاف في التوكيل ولو طلق بعد ما  
نكح فغير اذنه سئد لم ينكح اخرى لا باذن حديده فلو كان الطلاق  
رجعيا ففي استرجاعه بغير اذنه خلاف فاني في تأيده لو نكح فمكاحا  
فابتدا ففعله نكاح اخرى فيه خلاف مبني على ان يرد ان يشترط  
الصحيح والفاستدلال بخلاف الصحيح اذا اقر ذلك ففي الفصل  
مستأجل **والاولى** للسيد اجبارا امته على النكاح وحر اكانت امرأة  
ثيبا صغيرة او جيرة عاقلة او محنونة ولو كانت مديرة او معلقة عنها  
مصفى وفي تزويج امر الولد خلاف فعلى المهرام انها تزوج فاصح  
الوجهين انها تجبر ولغيره تزويج امته مبرجة عتق من العيوب  
للخمسنة وبغير كفوا لا رضاهما على الصحيح على ما شيايل **الثانية**  
في اجبار عتق الكبر على النكاح قوله ان القديم نعم والجديد لا  
وبناهما المتوا على خلاف ما يفي في انه تزوج بالملك او بالولاية ان



فلما بالملك لا خبره وان فلما بالولا به خبره وان كان العبد صغيرا فان قلنا  
بغير الخبر فالصغير اولى ان قلنا لا خبره ففي الصغير فولا في قبلنا ان على  
معتدين في ائمة الخبر ان قلنا لانه عند وقوع النكاح بالطلاق لم يخبر  
الصغير اذ لا علم له دفعه وصحة الغارية وان قلنا بانة يلزم دمه فلا  
لم خبره وحكي القاضي طريقه فالربيب على العبد فقال ان قلنا لا خبر  
الخبر فالصغير اولى وان قلنا خبره ففي الصغير وجهان **١** ويحرم منه  
بلا في طرف احدهما القطع باخباره وبه قال ابن خزيمة والماتة في الماتية  
القطع بالنكاح والثالثة انه على القولين في الممنون في الصغير فان قلنا بالاختار  
فبطل السيد للصغير وبخبر في الخبر من ان يقتله له ويحرم عليه قاله الحق  
وقال المتوفى لا يصح قبوله بالعتق ولو اقر سيده عليه بالنكاح قبل ويجوز  
ان يزوجه امته من عتقه الجبر والصغير ولا مهر ولا تحت ذم على الجبر  
وهو يقول لم يحل اولا او وجب واستقطبته وجهان اصحهما او اهما وعلى  
القولين ليس لولي الصغير في الشفيعه اجبا رعيدهما على النكاح **الثالثة**  
هل للعبد الجبر العاقل اجبا رعيدهما على النكاح فيه وجهان وقيل  
فولا راعيهما بحجة لان قلنا يجب فامتنع السيد زوجا الحارم ولو استقل  
به في ابرامان الحكم فيه كما في الشفيعه وبزوج والى الشفيعه عتقه وعلى  
الصحيح ليس له ان يزوجه ومن بعضهم الخلاف هنا على الخلاف في اجبار  
السيد العبد على النكاح ان اجبرناه لم يجب اخايبته ولو وجبت وهو بعض  
وعلى السرخسي هذا السنا وجعل جماعة من العراقيين الخلاف في وجوب  
الاجابة على السيد ففرعنا على قولنا ان السيد لا يجبر عتقه واما اذا  
قلنا بخبره فشفيع القول بان العبد اية ان يجبر السيد ولو اصر ترك المنا  
تبر الطرف في اجري الخلاف في وجوب رعايبته شوا قلنا يجوز رجعا راما لا  
ولا بعد الاجبار في الطرف في اما المكاتب فلا تستقل بالنكاح وفي صحة  
نكاحه باذن سيده طريقا واحدا انه على الخلاف في تبرعها كما في اذ فيه  
واصحها القطع بصحة على هذا لو طلقت من سيدها النكاح فان قلنا

خير

عبد في القن فلهذا اولى ان قلنا لا يجب ثم بهذا وجهان ولا يجبر سيده  
على النكاح والمبعض لا خبر السيد وفي اجبان السيد الخلاف فيه  
وجه انه ليس لسيد تدرجه وان اذن له فيه وفي اجبان العبد المشرك  
سيده معا واجبان هالة الخلاف في الصورة بين ولو دعا احد هما الى  
النكاح وامتنع لآخر والعبد لم يجبر وان طلق احدهما والعبد وامتنع  
لم يحرر في الشيخ ابو حامد ملحق بالمكاتبه لفق جنيته بموافقة لآخر  
فالابن الصباغ وهذا يبطل بالمبعض اذ اطلبته اذ اطلبته  
النكاح فان كانت محل السيد هالم يلزمه اخايبته وان لم يحل له بنسبته  
رصاص فهو على الوجه في اجابة العبد في المصاحح انه لا تحت وصاح  
المرجأ في وجوبه فلو عتقها زوجها الحارم المدبرة والمعلوق عتقها بغير  
والمبعضه كالقنه وفي تزوج المكاتبه خلاف ولو اصر امته تزوج  
باذن سيده ولا خبرها السيد وان طلقت لم تحت جانيها في اصح القولين  
ولو طلق اخين فوطي احدهما وطلبت اخرى تزوجها لم تحت احاسنها وكذا  
لو كانت في نكاحه فالطريق واجبان الصباغ ولو طلقت المبعضه  
التزوج من غير ان يكون اجابتهما الوجهان **فروع** **الاول** ليس  
للسيد ان يزوجه امته مكاتبه ولا عتقه ولا المكاتب ان يزوجهما بغير  
اذن سيده ولو ائتمرا على تزويجهما ففيه القولا في صحة تبرعها فيه  
باذن سيده وقال المتوفى للمكاتب ان يزوجه امته ان قلنا السيد تزوج  
امته بالملك وان قلنا بالولاية فلا **الثانية** اذا كان للعبد المالكون  
له في التجارة امته فان لم تكن عليه ذنب فهو لسيد تزويجهما بغير  
اذنه فيه وجهان اصحهما نعم وبناهما الشيخ ابو محمد على الوجهين  
فيما اذا عتق السيد عتقه المستاجر في المدقة لم يرجع العبد عليه  
باجرة بعية المدقة ان قلنا لا يرجع فله التزوج بغير اذنه العتق  
وان قلنا يرجع لم يدر له تزويجهما بغير اذنه وان كان عليه ذنب فان  
زوجها ما ذر العبد والعرا ماص وان زوجها باذن العبد ودر العرا



او بالعتس لم يصح على الصحيح وسع السيد هذه الجارية وهبتها ووطها  
 كالزوج في الحال كزوج او وطها بغير اذن العتس فلي وجوب المهر عليه  
 وحكمها كالزوجة ولعل الزوج باصح ونواحيها فالولد خير والحارية ام  
 ولدان كان مؤثرا وان كان معترا فلا وسباع في الدين وان ملكا من  
 بعد فلي بثوت امية الولد المخلوق للمقدم المهرهون وظهر الحصر في  
 استيلا والوارث الجارية الموروثة اذا كان على الميت بن وبنه استيلا  
 الجارية الجانية وحيث لا حكم بثوت لا استيلا في الجارية بحسب قيمته  
 الولد في جارية العبد وجارية الترة دون المهرهونة والجانية ولو  
 اعتق عبده المان وزوج على الماذون دون اعمق الوارث عبدا من الترة  
 وعلى الميت دون البعوى قبل في نفوذ العتق المخلوق في عتق المهرهون  
 والمهرهونة ان كان مؤثرا فله وان كان معترا فلا وعليه قول برميس  
 من الير في قيمة العبد كانه اعناق العبد الجاني **المالك** زوج من عتق  
 الما ليرقيتها دون في المهر عليه لا يجوز ان كان السيد معترا وان  
 كان مؤثرا صح في اصح الوجهين جعل اختيار **الرابع** لود وطه ولا  
 في تزوج امته واخر في بيعها فمقتضى ما صح البيع دون النكاح **الخامس**  
 حيث جاز للسيد تزوج دققة امه كانا وعبداهل هو بالولاية  
 او بالملك بغير وجهان احدهما انه بالملك ولين تزوجها من غير عيب  
 سبب اختيار في النكاح ولا لمن لا يكافئها بسبب حر ووضاها على  
 الصحيح فان فعل فلهل بطل او يصح وبثبت لها الخيار اذ يصح الخيار  
 فيه بله اوجه فلهل متا صحتها لرد ذلك فان فلنا يصح فلا خيار لا سيدا  
 جهل العيب على اله صحيح ولود وجت برضاها من رجل ثم علمت بغيبه  
 ثبت لها الخيار على اله صحيح دون سيدها ولو ناعها من بغيه فلهل  
 العيوب فتح ولا خيار لها ولست لها منعه من ستماعها على الصحيح  
**وسفر** على القولين مشابله **مهر** كثر الفاسق على قولنا انه لا يملك  
 زوج امته او عبده على القولين بانه جبره على النكاح فان قلنا تزوج بالولاية

فليس

فليس له تزوجها وطريقه في العبدان ياذن له قبل نفقته وان قلنا  
 بزواج بالملك زوجهما **ومنهم** اهل المشركان زوج عبده وامته  
 الكاسين ان قلنا تزوج بالملك فله ذلك وهو المصير ان قلنا  
 بالولاية فلا **ومنهم** اذا كان للكافة امه مسئلة وقعد دمعها  
 فلم يوجد من يشترى بها ثمن متلها ادام ولد وعند قلنا للسيد  
 احبارة فان قلنا تزوج بالولاية لم يجز لهم وان قلنا بالملك فوجها بان  
 اخدها وبه قال ابن المخذاد نعم واطهرهما لا وقال القاضي اذا قلنا  
 المسلم تزوج امته الكاسية طهره زوج الكافة امته المسئلة فيه وجهان  
 فالفرق من وجهين احدهما ان حق المسئلة في الولاية اذ فانه ثبتت  
 له الولاية على الكافة بالولاية العامة وثانيهما انه ملك برضاها  
 بضع الكافة والكافة لا ملك برضاها بضع المسئلة وفي  
 عليها جواز تزوج المسلم امته المحرمية من محرمي فكل يرد له ذلك  
 وهو اختيار الشيخ ابي على في برهما ورايت لبعضهم يشيها منعه  
 لا على الثاني لشره ذلك وحزم به البغوي **فزوج** لرد ذلك  
 لولا الطيف والسفيه والمجنون ذكورا كانوا او انا فان تزوج وقتهم  
 عبدا كان اذ امه حرة او صغيرا فيه اوجه اخدها تزوجها فطلقا والبار  
 لا مطلقا والثالث وهو تزوج طهره تزوج امه للمصلحة دون  
 العبد **والرابع** ان امه الصبيبة زوج دون امه الصبي والمجنون السفيه  
 والاولان مبنيان على ان السيد زوج بالملك او بالولاية فان قلنا  
 بحوزة البرامام يجوز تزوج امه البنت الصغيرة وان لم يجز تزوجها قال  
 ولحقه للسلطان تزوج امه الصغيرة اذ ولي ماله قال الرابع وهو  
 توافق وجهان في الحال تزوج امه الصغيرة والمجنون والسفيه  
 والاولان مبنيان على ان السيد زوج بالملك او بالولاية فان  
 قلنا بحوزة البرامام يجوز تزوج امه الصغيرة اذ ولي ماله قال  
 الرابع وهو توافق وجهان في الحال تزوج امه الصغيرة والمجنون



فتسببا كانا وصبا او قبا ولا طهر ان الذي زوجها والى النكاح الذي  
المالك على هذا غير الا ب والجد لا يزوجهما والا ب لا يزوجهما انما البنت  
الصغيرة فان كانت فحشونه زوجها وان كانت لسفها فلا يرد منه  
**الثاني** امة المرأة من طهر حال مسدتها فان كانت فحشونه عليها ففاسد  
وان كانت مطلقة زوجها والى السيد برضى السيد دون براءة  
ستوا كان وليا بالنسبة او غرة وستوا كانت لامة حرة او صغيرة  
عاقلة او مجنونة وستوا كانت لسيدة ببا او ملكا او عن انفق  
انه لا يزوجهما الا وليا بالاسباب الخاصة بل زوجها الحاكم لولا انه  
العامه بادر سيد في حكاة لرمام والى الغزالي واحمقوا على بغايقه  
قال الرازي وهذا امر موحود في كتابه ولا مشهور عنه والمشتبه عنه  
ان معقته المراه زوجها السلطان وليس للذي والجد اجبارا انه الذكر  
البالغ الرشيد وان جبر سدتها ولا يفسد في سكرتها شيئا في  
استبدانها في تزويج استنها وان دعي في حق نفسها حيث شرط في غير  
الحجر **الثالث** امة المرأة فقال الماهر في اذنت له في الزواج فان  
كان صغيرا لم يجز بباشرة وفيمن ساشرة وجهها ان اخدمها وليها في  
النكاح وثانيهما من اذن له من الناس وان كان خيرا في يصحح ان له ان  
تزوج باذنها وحدها كالسيد وفيه وجه انه لا يجوز الا باذنها اذن  
ولها قال وهو خطأ وما ذكره بنامته على جزمه بجواز اجبار العبد  
الصغير **الثالث** اذا اعق المهر امره قال ابن الحارث لا يجوز لوليها  
القريب كالاخ تزويجها حتى يبرأ او يموت كالولي لغيره كخلفه ووجه  
فانه نص على انه لا يجوز له نكاح احنها ولا اربعة غيرها وخرج من الملك  
وثابعه جماعة وقال لا يرد له تزويجها والزم ابو زيد مسئلة من  
وجعلها على قولين ورد الماهر في خلافه انما المتوقف هو متوقف  
على سن الحال لا على سن فيه لرد صحة ولا فساد وهو قول ابن الحارث  
او هو نافذ في الحال طاهر فان مات ولم يخرج من ثلثه نظر فعلى هذا قلنا

ان زوجها

ان يزوجهما وللمعتق ان يزوجهما وطاها وقيل سها دهما وحدثا فيها  
وحدثا في الحدود اذا فرقت وموت ثم ان مات ولم يخرج من الملك  
رد الوردية بان فساد النكاح وان احاد وان جعلنا لرا حارة اسدا  
نبرع فذلك قال برامام وهو ظاهر على القول بان الملك في الموصوب  
في المصن الزائد على الملك يتولى الوافي من حين الموت اما على القول  
بانه يكون للموصوب له ثم رجع الى الوارث عند الرد لمقتضاه ان  
يصح النكاح لحصول الملك حينئذ فلا يصح هذا التعليل ويصح  
تعليله بعدم نفوذ العتق الملك الضعيف وان بعد فلا تسلط على الزوج  
وان جعلناه سيدا فهو كالموصوب من الملك صحيح والمأفوق في فرض  
المسئلة فيما اذا كانت خرج من الملك جز العفو وزوجهما السيد ولرمام  
فرضها فيما اذا لم يرد للمهر قال سواها ثم قال ان كان له مال خير يعني  
ثلثه بقيتها فصح ان يقال على فاس ان احاد النكاح صحيح بناء على  
كثرة المال بحجة خلافه لضعف المال قال الرازي وهذا خلاف ما  
يعضيه كلام ابن الحارث وعاقبة النافلين فانهم ارسلوا المصور ولم  
يعيدوا اما اذا لم يزل مال بنواها وقال برامام على التصوير الذي ذكره  
اذا احاد الوارث او تجددت له حمل يخرج النكاح على الخلاف فيها اذا زوج  
خارجه ابنة طائفة فانه يفتى فانها ليس صحيحة على اصل  
سقا الحيوة ونقل عن علي بن نحوي كلام ابن الحارث يدل على ان السيد  
لو زوجها نفسه صحيح واما اذا تزوجهما السيد فسأني في الفصل السادس  
في القسم الخامس **المسئلة الثالثة** من الكتاب في موانع النكاح وقد يكون  
في النكاح وقد يكون في المأخوذة وقد يقدم اعذارها منها ما هو واضح لا  
يحتاج الى شرح ومنها ما له باب يذكر فيه ذكرها فلا عنه وقد يكون  
احدهما محروما ومعطيا الذي يحتاج الى التشرح يذكرها وهو اربعة  
اجناس احدها ما يوجب الحرمة وثانيها ما يتعلق بعدد ذكرها خاتمة  
في حق الحر وثالثها الملك والرق وهو ثلثها اربعة ما لو كان له اوليها وهو







درست اخاه منها با حوقه لرا حوقه و لوزنا با مرأة قولدت مدنا حازله  
الشرخ بها و كذلك لا بنوار ثمان ولا محرم على ابيه وابنه و عن ابن القاصر  
اما محرم عليه و زعم انه من هذا المشافعي و على المذهب حرم له نكاحها  
واحتلوا فيه فليل للمخرج من خلاف العلماء و قيل لا حتم لزوجها مخاوقه  
من عاينه فلو سئل عنها من حرم عليه و اخبره جماعة منهم الرواسي  
و ذلك بان مجلس من حيز الزنا الى حيز الولادة و قال القاضي الطبري  
و لبن الصباغ انما يجوز ذلك باخبار القاصد و على قول لا يحرم و ان  
محرماتها منه و هو الصحيح و لا فرق بين ان تكون المني بها مقارعة او  
مدرجه و لو ارضعت الزانية صغيره مع هذه المني لم يحرم غيره الصغير  
مع الزانية و حرم المني المحاوقه من الزنا و ذكره الامام الزايزي و روح  
سبب ابيه من الزنا ايضا و اما المفت المنفيه باللعان فلا يجوز للنكاح  
نكاحها ان كان قد دخل بها و ان لم يدخلها فوجها نكاحها انه لا  
يجوز و على هذا ففي وجوب العصا من فعلها و الحد مقدرها و القطع بسبق  
قالها و قبول شهادته لها و عنهما اذا اطلها و جهان و الوحيان في  
بحرم المنفيه على الناس و حرمان في تحريمها على و لزم من غيرها **الثالث**  
لو قال احد من اخواني مرأه هذه احنا و كذا الاخر فاذ كانت محمولة  
النسب حرم نكاحها على المقر ان كانت معلومة النسب من غيره ففي نكاحها  
عليه و جهان جاربان فيما لو اقر بنته امرأة و حرمتها او كانت مشهوره  
آلست من غيره **المانع الثاني** الرضاع و الرضاع يحرم و يحرم من الولادة  
فحرم السبع المحل في النسب المتقدمه الامهات و البنات و بنات  
و بناتهن و البنات و الحالات و بنات يرضعها و ارضعت امرأة و ولد لبن من  
زوج فامرضع ابن لها من لبنها حذاته من لبن و ابائها اجداده من لبن  
و بناتها اخواته من لبن و اخواتها اخواتها و حالاته و اباء الزوج  
وامهاتها اجداده و جداته من لبن و بنوه اخواته من لبن و اخواته و اخواته  
اعمامه و عماته من لبن و لها و لا طاهر محرمات عليه فانك من الرضاغة

وامهات

كل

كل امرأة ارضعتك ارضعت من ارضعتك و ارضعت من ولدك  
بواسطة او بغية و اسنطة و كذلك كل امرأة ولدت المصعقة او الفحل  
بواسطة او بغية و امك كل امرأة ارضعتك لبنك او لبن من ولته  
او ارضعتها امرأة ولدتها و كذلك بناتها من النسب و الرضاع و اخذك  
كل امرأة ارضعتها امك و ارضعت لبنك فان ارضعتها امك لبن  
ابيك فهي اخذك من لبن و لبن غير ابك فهي اخذك من لبن و ان  
ارضعتها غير امك لبن ابك فهي اخذك من لبن و كذلك كل امرأة  
ولدتها المصعقة او الفحل و عماتك اخوات الفحل و اخوات من ولد من  
النسب او الرضاع و كذلك كل امرأة ارضعت لبن واحد من اجدادك  
من النسب او الرضاع و حالاً لك اخوات المصعقة و اخوات كل انثى  
ولدت المصعقة من النسب او الرضاع و كذلك امرأة ارضعتها واحدة  
من جداتك من النسب او الرضاع و بناتك و بنات اجدادك  
مريضتك و اجداد الفحل من الرضاع او النسب و كذلك انثى ارضعتها  
اخذك و ارضعت لبن اخيك و بناتها و بنات ولدها من النسب  
او الرضاع بنات اخيك و بنات ولدها و بنات اجدادك و ارضعت  
لبن ابك و بنات ولده من النسب او الرضاع بنات اخيك و بنات  
كل امرأة ارضعتها امك و ارضعت لبنك و بنات ولدها من النسب  
او الرضاع بنات اخيك و بنات ولدها من النسب او الرضاع بنات  
و اسنطت بعضهم من لبن و قالوا ان لبن الرضاغة قد حرم من ولدها  
بحرم من ارضعتها امه و لا يخفى في النسب حرام مطلقاً لانها اما ام او  
زوجة اب و لبن الرضاغة ان كانت ما حرمت ان لم تكن اما ان ارضعت  
اخيلية اخاك و اخذك لم يحرم **المسألة** ام نافتك و هو ولد الولد  
في النسب حرام لانها اما امك او زوجة ابك و لبن الرضاغة ان كانت  
كذلك حرمت ان لم تكن اما ان ارضعتك حبيبته فذلك لم يحرم ما ذكره  
في الصور فلا يحصر قولهم يرضع و لا يخفى في النسب اما او زوجة



اب ولا يجوز ام الماطلة من النسب منها وزوجه ابنه فقد يكون الاول مستورا  
 اب او موطونة تشبهه والثانية مستورة ابن وموطونة تشبهه فتوايه  
 ان يقال في الاول انها اما ابك او موطونة ابك وطيا محرم ما او  
 مستدخلة ما به بالنسبه وفي الثانية لانها اما بنتك او موطونة ولدك  
 وطيا محرم ما او مستدخلة ما به تشبهه **الثالثة** خدة ولدك من النسب  
 حرام لانها امك ادم وزوجك وفي الرضا ان كانت كذلك حرام ان لم  
 تكن بان رضعك حببيه ولدك فانها حرة ولا تحرم عليك السراية  
 احب ولدك في النسب حرام عليك لانها بنتك وريثتك وفي الرضا  
 قد لا يجوز ذلك فلا يحرم بان رضعك حببيه ولدك منها آخر ولدك  
 ولست بمنته لك ولا رعيه واستثنى اخرون اخوان اجداهم ام العمة والعمه  
 في النسب حرام لانها جدتك وحليلة جديك وفي الرضا قد لا يكون كذلك  
 فلا تحرم بان رضعك حببيه عليك او بنتك **الثانية** ام الحار والحالة  
 حرام في النسب لمن ذلك وفي الرضا قد لا يحرم بان رضع حببيه  
 خالك وخالك اذ ليست بحدة ولا حليلة جديك ولم يستثن القاض  
 ولا المتوطا الا الاولى والثالثة والرابعة وقال المحققون لا حاجة الى  
 استقنائهم منهن لان حرم من النسب وبالمصاهرة وفي الرضا يتصور  
 خلوهن عن المصاهرة فلا يثبت التحريم واما تحريم من النسب فهو  
 مستقر بالرضا لا استثنافيه ولا تحرم اخن بدم في النسب ولا في  
 الرضا فاذا كان لك اخ من اب واخن من بدم او بالعكس خالدا  
 ان سلك بينك وبين اخن فيه وفي الرضا اذا رضعك نكاحيه من  
 امرأة خالدا خياك نكاحا واذا ولدته هذه ولدك كنت نكاحا له وخالا  
 وقد لا يحرم الجمع بينهما بالوطي في الملك **فيما في الاول** الخطا  
 محرم لرجل بنسب ورضا او مصاهرة باخيه ان كان في مخرط  
 بعد ولا ينحصر في عادة كسوف بلده او قرية جميع نكاح من  
 شأنين لا لو احل طاهر ولو لم يصحود مباحا في بدمام فان

السمه

ادله ان سلك واحد في حقها ليس المحرمه فحتم ان يقال لا ينكح  
 الا في بدمام في حقها المظاهر انه لا يحرم عليه وان كان يسوم محصورا  
 كالعشرة والعشرين ونحوها مما لا يخلو من الحصر في بعض الاحوال  
 وان حلاله بعضها عنه لزومه احتساب الكل ولا يدخل الاحتساب في الباب  
 وقبها اذا احل طلت اخن من الرضا وجبان لا نكاح واحد منهن  
 وخكاه الدافع عن علي على وجه آخر فقال هو ما مود بالاحتساب فلو  
 حلف ونكح احد من زوجاتها حله يصح لوجود النكاح ظاهر وبسببه  
 المنع منك في حقها وهذا يقتضي الحزم منع بدمام والخلاف في  
 حكمه بعد قوعه وتحرر فيه ثلثا وخداصها لا يجوز وان وقع له صحيح  
 وثابها يجوز وثالثها لا يجوز وان وقع صحيح بدمام وتعين بعدم بدمام  
 عشر عدد من على احاد الذوات وقال ابن الحارث عدد لواجته في صعيه  
 واحد لعشر على الناظر عددهم مجرد النظر كاللذ هو غير محصور وان  
 سئل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين الطريقين سبيل للمخارج  
 بالظن وما وقع فيه الشك فيلحق فيه القلب **الثاني** لو وطى واحد  
 من المحرمات عليه بالرضا بعد حد فان وطى بالملك فقولان ولا فرق  
 هذا يبرأ من النكاح ويجوز خلافه بالنسب **في المانع الثالث** المصاهر  
 والنسوة المهرات بالمصاهرة على النسيب اربع احدها ام الزوجه وام  
 زوجتك منها كما ملك منك وقد تقدم تشبيهه فدخل فيه الحدات  
 من طر من بدمام يستوي فيه لزمها من النسب ومن الرضا **الثانية**  
 بنت الزوجه المدخوله وبنت زوجتك منها كملك منك فدخل فيه  
 بنات احفادها سواء كانوا من النسب والرضا **الثالثة** بنت الزوجه  
 المدخوله وبنت زوجتك منها كملك منك فدخل فيه بنات احفادها  
 سواء كانوا من النسب والرضا **الرابعة** زوجة لرب وبنت زوجات  
 مراحمه وان سفلوا وزوجه ابن بدمام من النسب سواء كانوا من  
 النسب ومن الرضا **الرابعة** زوجة لرب وفي معناها زوجات



الاجزاء وان علق من قبل الاب والام سواء كانت لا يوق بالنسب و  
 الرضاغ وظل حرمته حدان الزوجات وبنات الحفاد هن وحلائل الحفاد  
 وزوجات برجداد باللفظ او بالمعنى منه الحلائل المتقدم وتو وطى واحد  
 منهن ينفذ حد او عليك بقولان وتحرّم ما عدا بنت الزوجة بمجرد عقد  
 النكاح الصحيح واحاد بنت الزوجة فلا تحرم بالعقد بمجرد موافقات  
 حرمته به تحريم جميع وانما تحرم بالدخول بالام وبام الزوجة وجه  
 انما ايضا لا تحرم الا بالدخول بالبنت ولا تحرم على الرجل بنت زوج  
 معه ولا ام زوج بغيره ولا بنت زوج امه ولا ام زوج امه ولا ام زوج  
 الاب ولا بنتها ولا ام زوج لزوج ولا بنتها ولا زوجة الميت لا زوجة  
 الرابع قال النور ولا يبيّن ولزى ستوا كان الولد ولد من امها ام لا ثم  
 في المانع مسائل **الاول** وطى بدمه عليك البين بمنزلة العقد والرجوع  
 في الزوجة مفسق تحريم لربيع المحرمات بالمصاهرة ام الموطوع واسمها  
 على الواطى والموطوع على امه واسمها ولا تثبت بمجرد ما لا يمين من على  
 التحريمات فسميته النكاح الفاسدا والشر الفاسد بدمه فسميته المصاهر  
 فحرم بدمه كما ثبت بالنسب وتوجب العدة والمهر والحد وكلام  
 الرافعي في التحريم ان الواطى في النكاح الفاسد لا يوجب الحرمة  
 وهو مستند الى عليه وفي وطى السببه قول صغير انه لا يوجب  
 حرمة المصاهرة **واما** الزنا فلا تثبت حرمة المصاهرة فحوز للزنا  
 ان يسلخ ام المرن في بها وبنتها ولا يبيّن واسمها ان سلك المرن في بها ولو وطى  
 الرجل مملوكة الحرمة عليه برضاغ او مصاهرة فان لم يوجب له  
 اعتنا حرمة المصاهرة به وان ارجبناه فهو كالزنا ثم الواطى في النكاح  
 وفي ملك اليمين لا يوجب الحرمة بوجوب المهر فيه حتى يحوز للواطى  
 المستافرة تام الموطوع وابنتها ولا يبيّن وابنة الحلو والمساورة بها  
**واما** وطى السببه ففي مصاربه المحرمية قولان وقيل وجوبان  
 احدهما ربه وطع السدي يحيى وابن الصباغ والشيخ ابي يعقوب وعزم

الوطى

ان وطى السببه حرام وفي كلام اخر من انه خلاف واعرض عن الذين  
 قالوا انه لا يوصف بحل ولا حرمة لانه عاقل والعاقل لا يتعلق به  
 خطاب ولذلك لا ياقم اجاعا ففعله كفعل الصبي المجنون والى جواب  
 ان السببه مختلفة فاعلم في الفاعل بان يحل على فراشه امه وظهرها  
 زوجته وامته التي تحل له **السائل** في السببه في المحل بان يكون له في  
 الموطوع ملك او شبهة ملك كالجارية المشتركة وجارية ابنة ومكاتبه  
**السائل** في السببه في الطريق بان يكون جلا لا عند بعض العلماء كالنكاح  
 بلا دليل او بلا شهود ونكاح المتعة فان كانت السببه في المحل كوطى  
 الجارية المشتركة وخارجه براتب فهو حرام قطعا وان كانت في الفاعل  
 لم يوصف بحل ولا حرمة وان كانت في الطريق فان علمه واعتقد التحريم ثم  
 وان لم يعتقد لم يحرم **المسألة الثانية** اذا سئل في السببه الواطى والموطوع  
 تحت احكام السببه. فظفا وان وجدت في احدهما دون الآخر  
 كالوطى او الواطى غير فراش زوجته وطى فراشها فوطى الموطوع  
 غايه بالحوال او انت هي غير فراش زوجته فظفا انما فراشه فوطىها صاحبه  
 عالما او طيبا وهي محرمة او نائمة او نائمة باللعنة العاقلة محبونا او  
 مناهقا او اسند خلف رثامه او ذنا العاقل البالغ مجنونة او مناهقة  
 فكل براعتين بوجوه والسببه في الرجل او في المرأة او في احدهما  
 مطلقا اما الحقوق المنسبة وجوب العدة فيناط بالاشباه عليه كان  
 كانت السببه فيه بغيره وان كانت فيها فلا واما المهر فبناط بالاشباه  
 عليها فان وجدت السببه فيها وجب والا فلا **واما** الحرمة ففيها  
 ثلثة اوجه احدها ثبت بوجودها في واحد منها وعلى هذا فوجبه ان  
 احدهما يخص عن الخصية لسببه به فان كان لاشباه عليه حرمت  
 عليه امها وبنتها واحدهما عند المستوي لانهما في الطرفين والوجه  
 الثاني وهو الصحيح ان لا عند امها لرجل فسميته الحرمة اذا اشبه  
 المحال عليه وان لم يشبهه عليها لم يثبت والثالث انها لا يثبت الا لاشباه



عليها وحكمهم من انما لا يستحق من اثبت عليه ايضا وهو مفهوم  
كلام الامام والغزالي الذي لا يرفع على هذا انها ثبتت في حق من ثبتت  
به الشبهة وفي جعل وطى المخوف شبهة نظر لما تقدم ان له ان ينح  
الامة لان وطيه وثا في احد القولين **الثالثة** المستشبهة ان  
والفصل المعافاة والمفاخرة هل يكون طى حتى يستحرم  
المصاهرة بها اذا وقعت بشبهة نكاح او ملك وحتى يحرم الربية بها  
اذا وقعت في النكاح فيه فلو كان احدهما وصححه جماعة منهم برهام  
والغزالي الا وثانها وصححه النعمان في الدعوى والروايات في غير  
ويعلم من طرق هذا في النظر بسهوة وهو ضعيف ومنه من خصصه  
بالنظر في الفرج واما المستشبهة والتعيق والفصل المعافاة فغير معروف  
فلا اثر له عند الجمهور ومنهم من لم يعيد لها بالسهوة فحجة ان لا يثبت  
بصورتها كما في الفرض ولو قبلت امرأة امرأة او مستهبا فسهوة طاته  
انما زوجها لم يحرم واحدة منها على ان لم يحرم ولا اسما وان قلنا ان  
ذلك يستحق الحرمان في حق الرجل **الرابعة** ثبتت حرمة المصاهرة ان  
ما سدر خال المرأة ما زوجه او ما اجتنى بالشبهة كالعدة والنسب لا  
والاحصاء ليرضاهان والتحليل ورواه ان لا يقر ربه المهر  
ولا يحجب به المفاوضة ولا في صورة الشبهة المرد لا يثبت به الرجعة  
ولا الحلية الغسل ولا يستحرم المصاهرة ولا النسب سدر خال ما  
لراحمي الذي انزلنا بالزنا ولما نزل الزوج بالزنا فاستدل حلت زوجته  
ماه فقد روي الدعوى لا لا يثبت حرمة المصاهرة ولا النسب ولا يحجب  
العدة وقال من عنده وجب ان يثبت هذا لاحكام طوى زوجته  
طانا انه يزيلها **الخامسة** لو اني امراته او منكوته نكاحا فاستدل  
في غيرها فغلب هذا اعتراف المصاهرة به يثبت على الوجهين في احكامه بالحد  
فان قلنا لا يوجب بيبث وان قلنا يوجب فلا ولو فعله غلط طانا انه  
يطا في الفرج ثبت به المحرمية لان الحد لا يحجب في هذه الصورة وفيها

بها

وجهها انما لا يستحق في الدعوى وكذا اذا طوى امرأة في الدخول  
زوجته او امته **السادسة** ما يوجب المحرمية المودة اذا طوى الرجل النكاح  
فطاه حتى لو نكح امرأة فوطيها ابوها وابنته بشبهة او وطى هو ابوها  
بناتها بشبهة انفسهم النكاح . وقوم من الحداد علمه فرعين الاول  
لو نكح رجل امرأة وابنته ابنتها وزنت كل منهما فحصلت كل منهما عند زرع  
الاخرى فوطيها طانا انما زوجته المستحرم النكاح ان يفرعوا على ذلك  
في ثبوت المحرمية فوطى الشبهة وعلى كل منهما من المثل للثبوت وطى ثم ان  
كان الوطيان ترتيبا فان سبق وطى براب فغلبه لزوجته نصف المستحرم  
لخصوا الفرق بين جهته قال ابن الحداد ولا يحجب على براب لزوجته  
شئ لان الفرق بين جهته من جهته بل يوطى براب الشبان وقال اخرون  
عليها نصف المستحرم قال ابو علي ان كانت زوجة براب في كراهة او بائة  
او صغيرة فاما نصف المستحرم ان كانت عاقلة طاهرة لم ياب طانه انه  
زوجها فلا مهر لها فان وحيثما عليه نصف المستحرم يرجع على والده وهل  
يرجع مهر المثل او ينصفه او يما عزم فيه بلية اقول بالرجوع الى الرضا  
وان تقدم وطى براب فغلبه لزوجته نصف المستحرم وهل يحجب على براب  
لزوجته نصف المستحرم فيه الخلاف المتقدم فان قلنا يحجب فله الرجوع  
كافرضا وان وقع الوطيان معا فعلى كل منهما نصف المستحرم لزوجته  
وهل يرجع على براب لزوجته قال القفال يرجع كل منهما على صاحبه بنصف  
ما كان يرجع به لو انفرد وصوره بنصفه كما في بر صندرام وقال الشيخ  
ابو علي لا يرجع واحد منهما على بر **الثاني** لو نكح امرأتين في عقد ويات  
ان احدهما ام لراحمي لكانا ما طلا من لا يحجب المستحرم ولا شئ منه  
لو احدى منهما لراحمي لوطيها او واحدة منهما وجب مهر المثل ولو نكحتهما  
في عقدين ووطى احدىهما ثم بابت امته احدى لراحمي فان سبق  
نكاح لراحمي فان كانت هي الموطوءة فهي زوجة ولراحمي ربيعة محرمة  
وان كانت الموطوءة قال النكاحان ما طلا من نكاح البنت من شأ



والقاهر المثل ولا يها بصف المسمى وان سبق كاخ البنيت فان كان في  
الموطوع من كاحها باق في حرجهم على الثانية وان كانت الموطوع لرام  
فان كان باطلا من حرجها على الثانية وللثبوت بصف المسمى واللا فر  
من المثل ولو استبته الموطوع وعرفت التي سبق كاحها فزكاح السابق  
نكاحها باق وليس له نكاح الثانية فان رافع كاح البنيت بطلات  
او غيره لم يحل له كاح واحد منهما وان استبته السابق وعرفت الموطوع  
فغير الموطوع محرمة ابد او اما الموطوع فتوقف امرها ومنع من نكاح غيره  
وان طلست العتق للاستباه فسخ الكاح كما في زوج الولي وان  
استبته السابق من النكاح في الموطوع ايضا فتوقف عنها وليس له ان يزوج  
واحدة منهما **السنة الثالثة** ان وطئها جميعا بطل نكاحها وحرجها على  
الثانية فان وطئ واحدة التي في كحها او لا فلها المسمى وللثانية مهر المثل وان  
وطئ واحدة التي في كحها ثانيا فلها مهر مثلها والمكسوخة او لا بصف المسمى وللماهر  
المثل ايضا لانه وطئها بعد ارتفاع النكاح وطئ شبهة **الحديث الثاني**  
ما يتعلق بعدد ولا ينعني خيرا موقدا وهو ثلاثة **المانع من** **الرجوع**  
الاخت على من خت سوا كانا من بر او من احداهما وشوا كانا  
من النسب او الرضا فلو نكح احدهما في عقد واحد بطل نكاحها ولان  
يرجع في الحال اليها سوا جرى وحولام لا وان كحها في عقدين بطل  
نكاح الثانية فان وطئها خاهلا ما كحهم بغير مهرها وعليها العتق  
وبحوزان مطلقا ولو في عدة الثانية لكن ضرر ولو شك في ردول  
فان طر الشك بعد تقدم اليقين فنكاحها متوقف وواحدة منها زوجة  
وكل واحدة منهما ممنوعة منه ومن غيره من بر او زوج حتى يبين الخات  
فان نصح بطلان واحدة منها حلت لغيره وانه بر او زوج على التخيير فان  
جدد عليها عقد حلت له وان كان الشك مع العقد بان نكح احدهما  
سنة منه وراخرى بوجله مكاحها باطلا وعقدها فسخ الحايه  
وحيث ان كان تقدم في تزويج المرأة ولين من انين الحق بالجمع بين اخصين

للجمع

الجمع بين المحرمات من النسب فلا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها  
ولا فر بين العمة والخاله للحققتين وجبرهما كاحشا اي من بين اثنين  
الحدة وان غلا واختام برام وامر الحدة ومن جهة لراب ولام وان  
فلت ولا من استبته العمومة والخولة من النسب والرضا فزك  
يجمع بين المرأة وبين اخيها ولا بين بنات ولا داخمتها ولا بينها وبين  
بنات اخيها وبنات ولا داخمتها وهل يحرم الجمع بين العمة المعينة والحالة  
المعينة ما لا يبر او المعنى فيه الوجهان المقدان وصنيط لرام حجاب  
من يحرم الجمع بينهما بغير عيادات انما كل امراتين بينهما قرابة او رضاع  
لو كانا احدهما ذكرا او احرما الشاخص بينهما واخرى بالقرابة والرضاع فممن  
المصاهرة كالجمع بين المرأة وامر زوجها او بينهما وبين ابنة زوجها فانه  
جائز وان كان النكاح يحرم بينهما لو قد را حدهما ذكر **الثانية** انما طر  
امراتين بينهما قرابة او رضاع بعضهن الحريمية **الثالثة** انما طر امراتين  
بينهما رصلة قرابة او رضاع لو كانت تلك الرصلة بينك وبين امرأة  
لحرمت عليك وقال لك لما فيه من تطبيع الرصلة بين العرس وقال  
الغزالي فهو بعيد واستبعد قال الرافعي وقد يستغنى عن شبه القرابة  
والرضاع بان يقال يحرم الجمع بين امراتين انهما قد رت في راح من يخرى  
عليه انتهى ويدخل في ذلك الجمع بين برام وابنتها ولو حجما معا بطل  
النكاحان ولو نكحها في عقدين في الثانية باطلا فان الثانية البتة ولم  
يدخل بالام حازان تعقب عليها اذا فار في الام وبجوز الجمع بين بنت  
الرجل وريسته وبين المرأة ودرجته زوجها من امره لغيري وبين اخت  
الرجل من ابيه واخيه من امه وطر امراتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح  
ولا يجوز الجمع بينهما في الرطى بالملك ولا يجمع بين وطئها وكسها اذا كانت  
احدهما اخت لراخرى او خالتها او عمتها او من يحرم الجمع بينهما وبينها  
مستباه او رضاع سوا او غيره معا وعلى النكاح فله وطئ ابنتها شافا اذا  
وطئ احدهما حرم عليه رطى راحرى ولو وطئها لم يحل له رطى الثانية حرام



كالوكانت والاولاد لولا كانا لكانت لولا كانا لولا كانا  
لسترا الثانية وقال ابو منصور بن مهران ان احل المائنة حلت  
وحرم الموطوءة او لا يستمر تحرير غير الموطوءة حتى يحرم الموطوءة على  
نفسه بآلة الملك عفو او عن بعضها ببيع او هبة او فاض او باعنا  
او وقف او بآلة الحل شرعها او كتابتها ولا يكون تحريرها بغير شخص  
زوجه حرام والعقد عن وطئ يشبهه والردة وكذا الرهن في اصل الوخمين  
ولو باعها بشرط الخيار حيث يجوز للبائع الوطء لا محل للمائنة وحلت لا  
تكون محل على الصحيح ولا تحصل باستبراء الاول **و** عن الناقض في جامد  
عن بعضهم انه اذا قال حرمتها على نفسي حرمت وحلت لغيري في رده  
عكس ثم اذا حرمتها بالاشهاد المذكور ثم عاد الحل كما اذا قال عفا فردت  
او قاله او شرا او زوجها فطلعتا وصحت بكاحها او كتابتها فصح  
عن نفسه طهر لانه ان طهرها قبل ان يستبرأها فاذ اشترها فان  
لم يوطئ المائنة بعد تحريرها ولا قبله الا ان وطئها شيئا ولو كان  
قد وطئها لم يفسد طأ المائنة حتى يحرم الاول على نفسه وصار من  
المائنة كالاولى في الحالة الاولى من كان عنه امرأة فطلعتا طلاقا  
بما حازله ان تزوج في عدتها من حرم جميعها معها كاختها ولو كانت  
الطلاق وجعيا لم يخرجه ذلك حتى ينفق عدتها ولو قال الزوجه انها اخبرته  
بقضا العقد وقد مضت مدة لمكان قاتل الزوجه وقال لم ينقض  
زوجها ان طهرها ويرى عن البعض انه نكاح اختها ولو طهرها لم يقع ولو  
وطئها حدة وثابتها قول الخليل والفقهاء لا ولو طهرها وقع ولو طهرها لم  
يجز واما المفقده فمجب وطء ولو طهرها روجنه الرقيقه طلاقا  
وجعيا لم اشتراها وقد استبرأها وهي روجنه فله نكاح اختها  
**و** **روى** الاول اذا ملكته ثم تزوج اختها او غيرها لم يجز  
الجمع بينهما صحيح النكاح وحلت المذمومة وحرم الملوكة سواء كان  
وطئ الملوكة ام لا وكذا لو كان في نكاحها احد الاحسين لم يكره

فالنكاح

فالنكاح باق والمنع حلال والمملوكة حرام ولو اجتمع عقد النكاح  
والملك في واحد بان تزوج امه ثم طهرها بطل النكاح فاما الملك  
**المائنة** قال الماوردي لو نكح امراه كاحافا شدا ثم نكح اختها علمها  
فان علم نفسها بطلت نكاح الثانية صحيح سواء علم حين العقد انها  
اخت لم يوطئ ام لا وان لم يعلم بان لم يعلم عند عقد المائنة انها اخت  
لم يوطئ صحيح بل بطل نكاح الثانية **المائنة** الوطئ في الدبر كالوطئ  
في الفرج في بحر من بحر من دية القبلة والمهر والمهر المستمق  
الحل في المذمومة في بحر من المصاهرة به ولو ملك اختين احدهما بحوسبه  
او اخته من الرضاع فوطئها بشبهه حازله وطئ لغيره في ذلك  
اما واينتها ووطئ احدهما حرمت لغيره على ما يبدى في وطئ لغيره  
بعد ذلك فان جعل التحريم حرمت لا على انضاض المائنة فان علمه  
ففي وجود حد قوله فان او حبسها حرمت لا على ما يبدى في وطئ لغيره  
**الرابع** اذا ردت المرأة بعد الدخول لم يجز نكاح من حرم جميعها معها  
ولا اربع سواها في زمن عدتها فلو قال ليها انت طالق فلا تأكل  
ابن الحد او له نكاح اختها في الحال وهذا الحكم لو ادرت وخالها  
في زمن الردة **الحاسر** لو كانت تحتها صغيرة وكبر بدخول بها  
فارتدت الكبيرة وارضعت امها في زمن عدتها الصغيرة وقت  
ذلك الصغيرة فان صرقت الكبيرة الى بعض ما عدتها ففي نكاح  
الصغيرة وان عادت الى البراءة لم يفسد العقد بطل نكاح الصغيرة  
وهذا اخرو طارية على العقد ولا يبطل نكاح الكبيرة قولان  
اظهرهما عندنا على انه لا يبطل وكذا الحكم لو كانت المصغرة تحت  
الكبيرة لا يجتمع الصغير مع خالها من الرضاع وعلى الزوج الصغير  
نصف المسمى والكبيرة كل المسمى فيرجع الزوج على المصغرة بنصف مهر  
الصغيرة او بملكه او مهر المرفقة او المسمى في الرضا او مهر مثل الكبيرة  
على ردها طهرها او لمنا بطل نكاحها **الثامن** لو ملك مائة واختها من



ابنيها واختها من اهل جازلة الجمع من كل من اختلفها ولا يجوز له الجمع بينهما  
 وبزواجها من اهل جازلة في الوطن بل متى وطئ احداهما حرمت عليه الاخرى  
**المنافع الثمانية** الزيادة على ربع في حق المهر ولو جمع بين خمس نسوة  
 فضا عدا فان كان في عقد واحد بطل نكاح الكل على المشهور وان اصاب  
 الدخاير بطل نكاح واحدة منهم وفي بطلان نكاح الباقية فولا التفريق  
 فان قلنا يصح عيب الزوج التي بطل نكاحها وهو عيب وان فصح  
 مرتبا بطل ما زاد على ربع لرد وله الزيادة على اربع في حق العبد  
 فليس له الزيادة عليها ولو نكح الحر خمسها او ثلثها في عقد واحد منهم  
 اخطان بطل نكاح لراحتين وفي الماصات فولا التفريق ولو طهر  
 الصبية وهربان فلو جمع في عقد من خالصة ومعتقة او محرم واخيه  
 ولو نكح سبعه ما عدا اربعهن اخطان بطل نكاح الكل وكذا لو نكح  
 اربعه في عقدين احسن واختر ولو كان في نكاح اربع فبايمن فله ان  
 ينكح او يعاينهن وان في عدة دارا بان واحدة فله نكاح اخرى  
 وكذا لو وطئ مرة فالتبته فله ان يسكن اربعه في عدة **فروع** لو فسخ  
 ست نسوة بلامه في عقد واحد او عقد واحد في عقد ثلثه  
 او بوكيله وعرفته لم يقع معاوم بعد التقدم منها فالابن ايجز  
 في نكاح الواحدة صحيم بكل حال ومطل نكاح غيره ولو فسخه على صحته  
 نكاح الواحدة الا صاحب الدخاير فانه على قياس ما تقدم عنه لا  
 معين صحته نكاحا لجواز ان يتخير العقدان لا خيرا وتعاقل عقدها  
 فنصحه نكاح اربع من الخمس ومطل نكاح واحدة بعينه الزوج وجب له  
 لا يصح نكاح المفردة واما بطلان نكاح الباقيات فوافقه فيه جماعة  
 وحالها اخرون قال الشيخ ابو علي ومافله غلط عند عامة اصحاب  
 بل يصح بيع نكاح الواحدة نكاح لثلاث فليس في نكاح الواحدة  
 فاذ اخرج سبب نكاح الايمن وصدقته ثبت نكاحها مع الواحدة وكذا  
 ان ادعى سبب نكاح الثلاث وصدقته ثبت نكاحهن وان اذاع ادعى

فلهم

فلم يطلبا الفسوخ فان طلبته فعلى الزوج بيعهن في هذه الوقف  
 وان مات قبل التساق اعطت من لم يدخلها عدة الوفاة ومن دخل  
 بها اصل لا حله ويدفع الى الواحدة ربع ميراث الفتوة من ربع او ثلث  
 ووقوف ما بين الثلث والربع ونصيب الزوجات وهو نصف سدس  
 نصيبهن من الواحدة والثلث لا حق للايمن فيه ونوقف للامان  
 من نصيب الزوجات بين لثلاث في الثلاث لا حق للواحدة منه وان  
 اردوا الصلح فهو في نصف السدس من الواحدة والثلث لا  
 يوقف على رضى لثلاث في الثلاث بين لثلاث في الثلاث لا  
 يوقف على رضى الواحدة فيه واما المهر فله الواحدة المسمى واما المافنا  
 وان دخل مهر وجب المسمى للفرقة لردى ومهر المثل للفرقة لثلاث  
 فاحدا اخر لثلاث من الرتبة ويعطى لكل منهن لثلاث من المسمى ومهر  
 المثل ونوقف الثلث كما اذا سمي لكل واحدة مائة ومهر مثلها خمسون  
 مائة مسمى للثلاث ومهر المثل لثلاث في ذلك اربع مائة ومهر  
 الاقل واحدة من الخمس خمسين ونصف المائة والخمسين المائة منها  
 مائة من الخمس مائة لثلاث المسمى في الثلاث ومهر المثل في الثلاث  
 وهو احسن الا حوال في حق الودعة وخمسون بين الثلاث والودعة  
 فان كان صحته نكاح لثلاث فله مائة لهما والخمسون للودعة وان  
 كان صحته نكاح الثلاث فلهن المائة والخمسون وان لم يدخل الواحدة  
 منهن فاحد من الرتبة اكثر المسمى للفرقة ولا يدفع في الحال  
 الى واحدة منهن شيئا والاخر في المثال المتقدم مائة مسمى للثلاث وهو  
 للمائة فاحذره ونقف منه ما بين الثلاث ولثلاث مائة بين الثلاث  
 والودعة وان دخل باحدى الفرقتين اخذنا الاكثر من مسمى المخرج  
 منهن ومن مهر مثلهن مع مسمى الاخرى لم يدخل بهن ويدفع  
 الى الاخرى دخل بهن الاقل من المسمى ومهر المثل فان كان دخل بالاسرار  
 ففي المثال المذكور مهر مثلها مع المسمى للثلاث اربع مائة فان مهر مثلها



مايه وذلك ان من سمي الانس فليخذ لزوج ما به ويدفع الى رجل واحد  
من بين اثنين خستين وتوف ما به منها وبين الدلائل وما بين بين  
الدلائل والورقة فان كان صحة نكاح لزوجين دفعتا اليهما الماهة كلها  
السمي في الباقى للورقة وان كان صحة نكاح الدلائل دفعتا هذه الماهة  
المهر مع الماهة وان دخل بالمال لمهر ماله من المسمى ولا تنس الماهة  
وحسوزن هو اكثر من المسمى للدلائل فياخذ ثلثا به وحسوزن ويدفع  
الى كل واحد من الدلائل حصة الماهة وهو ما يمانان بهما ما به  
وحسوزن ثلث المسمى والباقي للورقة وان كان صحة نكاح لزوجين  
دفعتا المهر المسمى في الشئ فان كانت المسئلة بحالها وكما اربع اخرى  
في عقد واحد ولم يعرف الزوجان فلا يحكم به صحة نكاح الواحد فيكون  
وتوجه بعد لزوج وان كانت قبل اليان وفعتا نصيب الزوجات ولم  
تدفع منه شيئا الى احد فمهن اما المهر فان دخل من جميعها اخرا  
لكل واحدة منهن لا اكثر من متبهاها ومهر مثلها ودفعتا اليها لزوجها  
ودفعتا الباقي بينهما وبين الورقة وان لم يدخلوا واحدة منهن احقران  
ويجوز الصحيح نكاح لزوج او نكاح الواحد مع الدلائل او مع  
لزوجين مسطر على مهر لزوج واحد ولا مهر الواحد مع الدلائل  
ثم مع لزوجين فليأخذ اكثر المقادير الثلاثة وموقفه فان دخل بعضهم  
اخذ ثلث من دخل بها اكثر لزوجين المسمى ومهر المثل ويدفع اليها اقامها  
وتوف الماهة بينهما وبين الورقة ولم يزل مدحها المسمى وموقفه بينهما وبين  
الورقة **المابع الثالث** استيعا عدد الطلاق في اطلاق الحرة وحصة نكاح  
ولا نكاح نكاح واحد او اكثر دفعة واحدة او اكثر قبل الدخول او بعد  
فلا يحل له حتى يترك زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها ومعهن عدتها وكذا  
الحكم اذا طلق العبد زوجته المسمى ومعلق هذه الرواية **بداية**  
لا يحصل الحلل بالوطى على تلك الميراث الملوكة ولا حصوله بالوطى في النكاح  
القاسية طريقا فانه فيه بولان اصحها انه لا يحصل وشبهها الميراث

بالطلاق

بالخلاف فيما اذا اذن لعبد في النكاح فنكاحا فاستداهل شقاق  
المهر فحسبه والثاني القطع بانه لا يحصل **المسألة** اذا وطيت بشبهة  
لا نكاح بان طمها طان زوجته فوطيها فلا يحصل له قطعا وطرد بعضهم  
الخلاف فيه وسماه بعضه على لزوج له ولو وطيها بما هو لم يحل اتفاقا ولو  
وطيها طان انه رثها فيها بامانة حلت **المسألة** لا فرق بين ان  
دخول الزوج الثاني بالغا او صبيا بانه منه الحرام وقيد البند بجى  
باب السبع وفي الصبي قول في حصوله بعد حشفة الصبي  
الذي لا يشاء منه الحرام في الفرج وحان اصحاب المنع وصح الفقهاء  
والغزالي الحلال وهما كالزوجين لزوجين في اشراط لا تشاء او ما لم يقل  
لزوجان لثفاق على ان وطى الصبي بحالها كما يحل الصبي في الطلقة بالوطى  
**قال** الرافعي في الشئ ابو الفرج حكى الوحيين في الصبي التي لا  
تستثنى بهما ولا فرق بينهما من دخول الزوج الثاني عافلا او مجنونا  
حرا او عبدا حلالا او حصبيا مستملا او ذيبا مجوسيا او ثيبا اذا كانت  
المطلقة ذمية ستوا كان المطلق مستملا او ذيبا ويشترط ان يكون  
وطى الدمى في وقت ولو زانوا اليها في ذلك النكاح اقرناهم عليه  
ولا يبرأ من دخول الزوج مستيقظا او نائما ودخلت حشفته ولا يبرأ  
ان يكون قويا لا يتشاور وضعيفه فاشعان باصبعه او اصبعها  
فان لم يدخل تشاورا صلا فوجها ان اصعبها المنع وصح الشيخ ابو محمد  
والغزالي لزوجها **المسألة** تعتبر في الحليل بعد الحشفة خاصة  
في الفرج من السليم وبه ساط احكام الوطى كلها وقال البغوي ان  
كانت ذكرا فلا بد من لزوجا في الذكر وجمع بعضهم بينهما فقال  
يحصل يغيب الحشفة عاليا فان كان مقطوعا اعتبر بالذراع قدرها  
من هذا الوطى وفيه وجه انه لا بد من تغيب الجميع وان كان الباشة  
منه ومن قدرها لم يحل الحليل يغيبه وما يبط الوطى المحلل فيه  
الوطى التام في نكاح تام صحيح غير محتمل ومسا في بقية الكلام في



ذلك في كتاب الطلاق **الرابعة** فالجماعة من المصنحين منهم المأقدي  
والغزالي من لطائف الخيل الدافعة للغيره والعار المحصلة للمقصود أن  
يزوج المستوي من طفل رقيق للروح او غيره وقسده خل حشفته ولو مع  
خايل من ثوبا وغيره مملحا العبد يبيع ادوية منقصة النكاح وحمل  
التحصيل وهذا مبني على اصول مختلفة فيها منها حمله ولا التحليل موافق  
الصغير ومنها جواز اجبار العبد على التزوج فان لم يحوزه اشبع ذلك لمن  
الاصح عند الاثر من ان اسند خال ذر العبد الذي لا ينافي منه الجماع لا  
يحلل وان العبد جبر واستاد خال الالة تجايل فالاصح انه يحلل **الخامسة**  
صح انه عليه السلام لعن المحلل والمحلل له وهو يفتي بحكم التحليل وان لا  
يحلل المحل بوطي من بقصد التحليل فقبل المراءى اذا شرط في العقد بابتنة  
عليها الاول كما اذا تزوجها بشرط انه اذا وطئها كانت الى ازبطاها او  
على ان لا نكاح بينهما اذا وطئها فهو باطل وحرام واما طلبت المحل فبطقة  
فلا تستوجب لعنا من عليه في الام وقيل المراد به من طلبه بطريقه  
ولعنه مع صحته وحصول المحل بفعله لما فيه من الزناه ولو نكحها بشرط  
انه اذا وطئها طلقها بقولان وقيل وجهان صحيحان ونسبته المأقدي  
الى الجديد ونسبته جماعة الى القديم ان العقد باطل وعلى هذا الوجه  
لزمه مهر المثل ولا يجد بل يعرف ان علم الفساد وحمل التحليل به عاني  
القديم والمأقدي واختلف في تعليله فقبل ذوق الحسنة في  
شبهة النكاح بحري عليه ختم النكاح الصحيح وعلى هذا محل الاصابة  
في كل نكاح فاستدرك نكاح المنعة والشغار وبغزولي ولا شهود  
وقيل لاختصاصه باسم المحلل بوجوب اختصاصه بحمل التحليل فعلى  
هذا لا يحل بيتا بر لمدد في العاشدة وثانيها يصح ونسبته المأقدي  
الى القديم ولزمه ويفسد الشرط كما لو نكحها بشرط ان لا يتسرك  
عليها او لا يستأثر منها او لا تزوج عليها ونحوه لكن يبره وعلى هذا  
حكمها وسقط المسمى بحسب مهر المثل وان لم بشرط ذلك لان كان

شاعره

في عزمه انه يطلقها اذا وطئها له وصح ما لو نكحها بشرط ان لا يحل  
له قال الغزالي ينبغي ان يفسد العقد وخزجة لزاما على الخلاف  
الاية فيها اذا شرط ان لا يطأها قال النووي وما قاله الغزالي اصح  
وعن فساد القفال وعنه انه لو تزوجها على ان لا يملك لزم استمتاع  
بعضها لم يصح وان صحناه فيما اذا شرط ان لا يطأها ولو تزوجها على ان  
لا يملك بعضها فان زاد به لزم استمتاع فكذلك وان اراد ملك العين  
لم يضر ولو نكحها بشرط ان لا يطأها اذ ان لا يطأها الامرة او بشرط  
ان لا يطأها مملحا او بطريقا ان احدهما فيه قولنا احدثا يصح ويفسد  
الشرط وثانيها لا يصح واصحهما ان الشرط ان كان من الزوجية بطل النكاح  
وان كان من الزوج صح وللراي في نظرها للمولى والفرق بينهما  
ان ذلك منها ابطال الحققة ومنه ترك حوله ويدل عليه انه لو شرط  
ان لا يطأها صح النكاح بقوله عليه ولو شرطت في ذلك بطل هذا  
اذا وقعت هذه الشروط في نفس العقد فان نواطعها فتلد عقدا  
على ذلك فليس كالمشرط في العقد على الصحيح وعلى مقابله لا يصح  
نكاح التحليل الا بالامس الا اذا زوج مطلقا ثم التمس الطلاق  
بعد العقد **الحل الثاني** من الخواص المرت والمالك والمراد بالمرت  
ان يكون رقيقه لغيره وبالمالك ان يكون مملوكه من المرأة منع الحرم  
نكاحها الا بحدثة شرط بل لا منه وهي فقد الحرة تحتة وفقد طولها  
وخوف العنت واثنان في الامة ان يكون مسئلة ومملوكه لمسلم **الشرط**  
**الاول** ان لا يكون تحتة غيره فان كان تحتة حرة فنظر فان تبسّر  
الاستمتاع بها وكانت مسئلة لم يصح منه نكاح الامة وان لم تبسّر  
بان كانت رقيقا او قرنا او مملوكا او محذوفة او برضا او مضناه او  
صغيره لا يحتمل الجماع او غايية فوجهان احدثا لنكاح لزمه  
وبه اثنان جماعة من العراقيين واختره القاضي الشيخ ابو اسحاق  
السمراني وثانيها ان واختره الاثر الخراساني في به اجاب الامام



والعزلة والبغوى فعلى هذا ان اريد نكاح الامة يفارق النكاح فاذ  
بانت حلت له الامة وان كانت كابية فوجهان كالوجهين لا ستر في  
ان القدرة على نكاح حرة كابية هل يمنع نكاح الامة وبناءا لما ورد  
عليها ولما صح المنع **الثاني** فقد طول الحرة وهو الغنا المتوصل به  
الى نكاح الحرة فمن قدر على نكاح حرة ليس له ان ينكح لامة وان عسقا  
وخاف ان يرضيها كما في حوا منة محرم عليه وفيه مستأجل **الاولى** الفادر  
على نكاح حرة دفقا او قرنا هكلا نكاح الامة فيه وجهان وبناهما  
المقرون على الوجهين فيما اذا كانا تحت هكلا نكاح لامة والعزلة  
والبغوى اثبتا الخلاف ههنا مع جزهما فيما اذا كانا تحت المنع وبجواب  
فيما اذا قدر على نكاح حرة وضبيعه داوا بالجواز في الجوزة والمجوزة  
واولى بالمنع ولو قدر على نكاح حرة لهما في عدة غيره فعلى الروايات  
ان نكاح لامة قال لا يرفع وهو جواب على احد الوجهين يعني فيما  
اذا كانت تحت غايبة وهذا بعيد وصورة بعض الفقهاء فيها اذا  
بانت منه زوجته به ومن اللات ثم طهرها اخر يشبهه فان علمها  
عدة بعد انقضاء عدة الطلاق وهل له ان يملكها من علمه نفسه فيه  
وجهان يسان في العدد وان قلنا ذلك لم ينحل وطهرها  
وفي اناحة لستمناع بغيره كلام بانية في العدد ان سأل الله فان  
احناه اشبهت الرقفا ومن في معناها وخرج التولي عليها ان  
من نكاح لامة هل له ان يملكها من علمه نفسه وفيه وجهان  
وقرب بعضهم الخلاف في الرقفا والقربا والصغير من الخلاف  
فيما اذا وجد بعض ما يكفي لطلهارته هل يلزمه استعماله ان قلنا  
يلزمه لم يدر له نكاح لامة وان قلنا لا يلزمه فله نكاحها **الثانية** اذا  
لم يقدر على مهر حرة لزمه حرة ترصني بها المطالبة به فله نكاح  
الامة وان رضيت بمهر مؤجل فان لم يرح القدرة عند المحاول  
فله نكاح لامة قطعا وان رجاه فوجهان اظهرهما ان له ذلك ويجوز

فيما

فما اذا وجد من يبيع منه شيئا يفي بحد اقهارها الى الجلاء ومن يستنابحه  
باجرة معلومة واجراهما اخر ومن فيما اذا اقترض مهر حرة قال الراعي  
والاولى ما فعله صاحب لامة وهو القطع بعدم وجوب القول  
وقطع به الردنا ايضا **الثالثة** لو كان له مال غايب فان خاف  
العنت في الجلاء قبل قطع المسافة البتة او لحقه مسعه طاهر  
بالخروج اليه فله نكاح لامة ولو فلا هذا قاله الغزالي واطلق  
التولي والراعي القول بان له ذلك كما له اخذ الزوجة **الرابعة** اذا  
رضيت حرة بدو مهر مثلها وهو علم لم يجر له القول بان له ذلك  
كالمأخذ الزوجة نكاح الامة على الصحيح ولو وطئت منه جارية او  
قد المهر لم يلزمه قبوله وكان له نكاح لامة **الخامسة** لو وجد  
مالا قد مهر حرة لزم لم يجد حرة يرضيها اما لانه لست في ثلاث  
البلدة امرأة جليلة ادلا لست كمنوا الواحدة منهم لم يرض واحدة منهم  
به فله نكاح لامة ولو وجد حرة لا ترضي الا بالشر من مهر المثل وهو قادر  
عليه قال القفال في الفور ايضا والمعوى لا ينكح الامة وقال القاضي  
الطبري وابن الصباغ والتولي يملكها وصحة التوازي والرواية  
ولو بيعت الرقبة بتمتع حال والمهر واجد له فهل يعدل على الصوم  
احلف فيه جواب البغوى فقال هذا لا يعدل وقال في الكفارات  
بعد لامة وقال يرامم نوال الغزالي ان كانت متغالي مغالاة بعدت  
احتمال ذلك سرفا بالاضافة الى مقاصد النكاح فله نكاح لامة  
كان قد راقربا فلا قال وكذا التولي اذ لفقر من مهر المثل في زوج  
البتة او زاد عليه في زوج قد راقربا ذلك لا عراض النكاح فله  
ينبغي ان يثبت لا عراض للمرأة ولا لابن **السادسة** لو لم يجد الا حرة  
عامة فان كان مخافا العنت في عدة قطع المسافة او لحقه مسقة  
ظاهرة بالخروج اليها فله نكاح الامة والا فلا وقال الغزالي ان كان له المسافة  
قريبة يحمل مثلها في مقاصد النكاح لزمه نكاح الامة وان كان بعيدا



نكحها ولو لم يجد الامهر حرة الكايتيه او الاحرة كما يتبعه فقول له نكاح برزمية  
فيه وجهان احدهما لا ومعظم هذه المتأخرين يخرج على اصل مختلف فيه  
وهو المراد بفقد صداق الحرة وفيه ثلاثة اوجه احدها ان المراد بقل  
صداق يتوزلها فاحرة توجب مسئلة او كايته وشعاع رعاي هذا نكاح  
الامة لان اقل صداق الجرح يجوز ان يكون فيهما ولو لم يجد احد  
فلا او جده ووجه من وجوه به حرم عليه نكاح برزمية وان لم يجد ولم  
يجد من وجوه به خل **المانع** يعتبر اقل صداق لا يجره كانت قاسو  
وحرة مسئلة او كايته باقل مهر مثلها خازله نكاح الامة ولو  
وجد مهر مثلها لم يحل **والثالث** يعتبر اقل صداق المثل لمسلمة ولو  
وجد صداق مثل كايته ووجه من وجوه مسئلة فله نكاح برزمية **فرعان**  
الاول في جواز نكاح الامة مع ملك المستدر والخدام المحتاج اليها  
فيه وجهان صحيحا النور في الجواز **الماني** لو كان له ابن هو مسمى  
لجواز نكاحه الامة مسمى على وجوب عقاقه عليه ان فلنا الاجاز وان  
فلنا يجب تزويجها ان اصحاب المنع وثانيها لا يجوز له الزوج بخارته ابنيه  
و يحصل به الاعتفاف في الواجب على برزمية ان يزوج نكاحه شابة مع  
قدرته على الزوج بامة مجود عقير لا تملك لها مهر من وجود ولد رقيق  
**الشرط الثالث** خوف العنت والمراد به الزنا وبه مسئلة **الاولى**  
انما يتحقق خوف العنت بغلبة الشهوة وضعف القوى وليس المراد  
بالحايض منه الذي يغلب على طمعه وقوع الزنا الذي يتوقعه لا على سبيل  
الندور والامن هو الذي لا يتوقع ذلك فيه وان كان ممكنا على الذرفه  
ومن ضعفته شهوته وقوى تقواه اذ لا يستقيم الزنا لمرة او حيا  
فهو امن ومن غلبت شهوته ولحظه واستوى في القوى وفيه احتمالان  
للامام احدهما ان كان الصرع عن الوقوع يفتني به الى مرض او ضرر فله  
نكاح برزمية واظهرها اليسر في ذلك وعلمت الغزالي هذا في الوسيط  
دون البسيط ووزع لردامام والمتولى على هذا الشرط انه ليس بالمحبوب

بانه

نكاح

نكاح الامة قال المتون في فلو نكح حرامه فوجدته محبوبا واراد ان يفسخ  
فقال الزوج يجب فكري بعد النكاح فان لم يحتمل ما يقوله كما لو كان  
مندملا والعقد استقر لنكاح فابتنه وان احتمل فان صدقته فذاك  
وان كذبته بطلت دعواها لان قضيه قولها ففساد النكاح بمن  
اصله وقال الرواية للحصى والمحرم نكاح برزمية عند خوف الوقوع  
في الفعل الماثوم به وقال القاضى ليس للعنين نكاح برزمية **الماني**  
لو قد رعى على برزمية يتسرى بها بمن هو دون صداق حرة لم يحل نكاح  
الامة على الصحيح وقطع به القاضى كان وصاحبا ولو كان يتسرى  
بانه فطريقان احدهما اجرا الوجهين في الثاني القطع بالمنع وعلى  
الصحيح لو كان يتسرى عليها محرمة عليه ماهرة او صداق او تجس  
فان كانت قيمتها على صداق حرة او قيمة امة تحل له فليس كذلك نكاح  
الامة والا فله ذلك والفرض فيها اذ المراد بمحناها اليها للخدمة او  
محنها اليها فلنا اليسر في نكاح الامة مع وجودها كامر **الشرط**  
**الرابع** في الامة ان تكون مسئلة فليس للمسلم نكاح برزمية الكايتيه  
وعن صاحب التفسير انه يجوز وعن بعض اهلنا فسخر انه احار اذا  
كان مسلم وقيل لردامام اجماع المحققين على خلافه **الشرط الخامس** ان  
تكون لمسلم وفي نكاح المسلم امة الكايتيه وجهان لردامام صحيح الجواز  
وهذه المسئلة يفرض عند تعدد البيع اما لكونها مسئلة على القول  
بانه يجوز له تزويجها او لانه لم يوجد مسترة في الحال بمن المثل او مع  
امكان البيع وتباع عليه في الحال **والختم** الشرط بامر من احدكما  
ان الشرط السلامة الاول في غير نكاح الحرة الامة ولا يعتبر  
في حق العبد بل الامة في حقها كالحرة فلا يسقط في نكاحها ما  
ان لا يكون حرة ولا ان لا يكون واحد طولها ولا خوف العنت  
وجوز له نكاح برزمية على الحرة وعلى برزمية وان جمع بينهما في عقد  
واحد عقد يزويج الجميع بمن امتنع في عقد وفي عقد من خلاف الحرة



فانه لو جمع بين امرئ في عقد بطل نكاحهما اذ في عقدين اذ في نكاح  
الثانية والمكاتب كالقن فله نكاح لامة مع القدر على نكاح  
الحرة فان المعضة كالرقبة فليس للحرة نكاحها الا بالشرائط المقدرة  
كانها كالقن في المشقة على الصحيح لحر لو قد والحرة على نكاح مسعفة  
هل لا نكاح الرقبة المقتضة تردد فيه لامة وهذا ظاهر على القول  
بان ولد المعضة ينعتق مبعضا اما على القول بان لا ينعتق حرا فيقتل  
ان يقطع نكاح لامة واما الحر الكاينة فهو كالحرة المسالمة في شرائط  
النكاح مطلقا في اعتبار الوطى المرشد وحضور عدلين مستلزمين  
وفي أسفا الموانع وفيه نكاح لامة الا في نكاح الامة الكاينة في جواز  
نكاحها له وجهان وقيل قولان ومن صح الجواز هل للعبد الكاينة  
ان سلك الامة الكاينة ان جاز فاذ لك الحر العبد اذ لا زان لم يجوز  
فوجهان اذ منها الجواز ونكاح الحر المجوس والوصى لامة المجوسية  
او الوثنية ككساح الحر الكاينة الامة الكاينة وبحكم التلمذ وطى  
الكاينة ملك اليمين لا يجوز وطى المجوسية والوثنية **الامة الكاينة**  
الشروط الثلاثة لردوك المعبرة في جواز نكاح لامة انما يعتد بابتداء  
النكاح ووزن وامة فلو فتح امة ثم اسرى بغيره اذ تزوج عليها حرة  
صح ولم يفسخ نكاح لامة **واما الشرط الرابع** فلا يمتنع ورثته  
**واما الخامس** ان اعتبرناه فان فرض بطلان مفرغ على صحة بيع النكاح  
من الكافر فلا يعتد بصحة الدوام والذوار تد سيد لها وطان  
الرت على الكافر التي تحت الحر المشير يقطع نكاحها على الصحيح وقد  
**مرفوع** لو جمع الحر بين حرة وامة في عقد واحد فان كان لا يحل له  
نكاح لامة بطل نكاح لامة وفيه نكاح الحر قولان في الجديد  
اصحهما وهو صحة في القدم انه يصح دهما منياني على القولين في الو  
باع عده وعبد غيره صفقه واحد وكهنيان في القليلين في طلاق  
مع عقد كل هو جهالة النكاح اذ ان الصفة لا تحرى وان كان يحل له

نكاح

نكاح الامة مع وجود الحر بان يكون هذه الحره رضية بدور مهر  
المهر او مهر موحى او قلنا لا يمنع ذلك نكاح لامة او كانت معيبة او  
كناينة وقلنا وحدثان طول الكاينة لا يمنع من الامة لم يصح نكاح لامة  
ايضا وفيه نكاح الحره طريقتان اظهرهما عند لامة انه على القولين  
القسمة لردوك ما بينهما قال ابن ابي عمير ان النور يرد القطع بطلان نكاحها  
وقطع الفاضل الطريقتين والبرخاينة صحة النكاحين هذا وهو طريقتان  
ثالثة وحكي الرواية عن صاحب التقريب مقتضى احراز القولين المتأخريين  
وحكي صاحب الدخاير طريقتان فاطمة بصحة نكاح الحره ويجري القولان  
فيما لو جمع بين من يحل له ومن لا يحل له او محرمته بفسخ او  
رضاع او مضاهرة او توثيقا من لامة عنك وفيه عدة وقد تقدم والجمع  
بين من يحل له ومن لا يحل له يصح فاما اذا كان ولها واحد كما لو زوج منه  
ابنته واما اذا كان الموجب وكلا لولييهما ووليها لاحداهما وكلا لولي  
الاخرى محل الخلاف فالوجه فيها في نكاح ابنتك والمهر بان  
قال زوجتك هذه وهذه بكذا اقول قبلت نكاح ابنتك وقيل نكاح  
امتك واقصر على قبول نكاح البنت فنكاح البنت صحيح وطعنا في  
قال زوجتك امي وزوجتك ابنتي فقال قبلت نكاح امك ونكاح ابنتك  
ابنتك صح نكاح لامة والبنت فوفى الموجب فقال زوجتك هذه  
بالنكاح هذه بخمسمائة وجمع الخاطيان قال قبلت نكاحهما او  
بالعكس بان قال الزوج تزوجت فقيده بالثمن هذه بخمسمائة فقال  
زوجتكما بذلك فهل هو كالمفصل اجمع عا فبصح وطعنا او كالمجمعا  
جميعا فتوزع محل الخلاف فيه خلاف صحيح الامام كراوية لو جمع من يحل  
له الامة من امة واخيتين بطريقين في الامة القولان وجبت  
فلنا بصحة نكاح من يحل له في هذه الامة كالمقدم في تفسير حق  
المعقود رواية قولنا ما يستحق جميع التسمية انما الذي قبلها لا يستحق  
لغيره يستحق من التل او ما يخص من مثلها من التسمية اذ اذرع على مهر



مثلها فيه فولا ان وهما مبنيان على القولين فيها اذا ادعى امرين صدق  
 واحد فكل يجب لكل منهما مثل المثل او موزع المسمى على ما روي في  
 كتاب الصداق فان قلنا ان تحقق الجميع كان للزوج مستحق الصداق الرجوع  
 الى مهر المثل وفيه اشكال لان ما روي ان قلنا ان تحقق ما يخص مهر مثلها من  
 المسمى فان كان المسمى جينا وكفتمته كالحبوب فلا خيار له وان لم تكن  
 قسمته كالعبد فلا خيار فان قسمته لزمه مهر المثل ولو قال ودخلت ابنتي  
 وبعثك هذا الرق الخمر وكذا فقبل فطر بقا ان تصا احدهما اجر القولين  
 واطهرهما القطع بالصحة ولو قال وحنك ابنتي او فريسي او زهاك  
 اسنى وهذا النوع الخمر فطر بقا احدهما اجر القولين فان قلنا صح  
 فان قلنا في الصيغة المقدمة الواجب للمحلة مهر المثل فليست هناك من المثل  
 وان قلنا الواجب هناك حصه مهر المثل من المسمى في البقرة بحسب هذا المسمى  
 لتعذر التعديع. وجميع ما تقدم في نكاح الامة في غير ام الزائد  
 امام ولد في صحة نكاحها فقبل وخلاف ما في الفصل العاشر من  
 وجبت صح الامة فولد كما يقول في مدها الا ان كان الناح عريضا فقدم  
 قول ان الرقيق لا يجري على العرب فقل هذا هو قولهم في امر اهل على  
 الناح بيمينته كانه صوة الغزو فيه وحيها **المادة الثانية** الملك  
 وملك الرجل الامة بيمينته من تزويجها وان كان عيبا لمجوز له نكاح  
 امه غيره بغير عا ان القدرة على الشرا لا يمنع نكاح الامة فليست له  
 ان شراح امته ولا التي ملك بعضها سواء كانت منه او مدبرة او مكاتبه  
 او مستولدة ولو اشترى زوجة او ورثها انفسه النكاح وكذا البنت  
 المحرة ان تزوج عبدها ولو ملكته او بعضه انفسه النكاح وانما انفسه  
 النكاح بشرط الحد الزوجي لا حرا اذ ان البيع فلو كسح في من الجوارح  
 قلنا الملك للبايع او موقوف بالنكاح بحاله وان قلنا باسقاطه بنفس  
 العقد فوجه ان ظاهر النص انه لا ينفسخ ومما كالموجبه في الزايد  
 الحادثة في من الخيار لمز وكونه فان قلنا لا ينفسخ في جرد وطهرها

الزوج

للزوج طرقتان في من الخيار وجهان فقد عا وظاهر النص المنع  
 وبما انفساخ بالارث اذا كان الميراث مشتقا ولو لم يكن مشتقا بان  
 كان المورث اوصى به لاجبني ومات ولم يعمل بوعده وقلنا لا يسقط الا  
 بالقبول وهو قبله على ملك الورثة وقبل الوصي في انفساخ النكاح وجهان  
 فقد عا في الوصية قال ابن الزبير في بيعه ولو ملك السيد عبده مالا واذن  
 له في ابتياع زوجته وقلنا على ملك المليك فابتاعها فحكمها في انفساخ  
 النكاح **حكم نكاح الجنتس الرابع من الفروع** النكاح بينا كان وغيره  
 نكاح المسئلة والمقصود الكلام في نكاح المسئلة الكافرات وفيه  
 ثلثة فصول **الاول** في اصناف الكفار وهي **المسلمة** **الاول**  
 اهل الكائين القعدة والبرنجيل ومهر اليهود والنصارى محل نكاحهم  
 سواء كانت ذرية او مستندة منه او حرمية وحيها ختم المسئلة  
 حقوق النكاح واحكامه كالنفقة والكسوة والسكنى والعنف والطلاق  
 والظهار وكرهه والعدو والاحداد والرجعة وعصرها الا في  
 الميراث وعسل الزوج اذا مات من اعتبار النية فيه ما عا امه الاصح  
 منها وفي الحرمة وجه بعيد انه لا يجوز له نكاحها لكرهه نكاحها  
 وفي كراهة نكاح الذمية والمعاودة ووطئها ملك اليمين وحيها ان  
 احدهما لا يزوج وبها عا لا مام والغزاة والموتى وقال الشيخ ابو  
 محمدا لا ولي له لا يفعلا واظهر ما يروى عن نكاحه في القدم انه يكره  
 واوغى الروايات انه لا خلاف فيه والخرافة فيها اخف منها في الحرمة  
 وامسا الذين يمسكون بغير العدة ولا ينجس لزومها وادد وصحفت  
 وادريس وابراهيم عليه السلام فلا يجوز مناسكتهم في المذهب **الثاني**  
 الذين لا كتاب لهم ولا يشهدون بغير الاوقان وجعل القاضي فيهم  
 الذين يحدون الشمس والقمر والنيران وغيرها من الصور الخيالية  
 والمعطلة الذين لا يمسكون بالحوادث الدهرية الذين يمسكون بالامر والبركة  
 والزنافة وهم الذين لا يظهرون الدين ومهر من الماطر معطلة



من يقول يتخير الطبايع الاربع او تدبير الحيوان لم يصدق بيننا  
 ولا من كتاب والمرتبة **المالك** الذي لا كتاب لهم لكن لهم شبهة  
 كتاب وهم الخوارج وهم بعبد من المودة والطملة ويسمونه الخوارج  
 النور والشمس والاطمة ويقولون حرج حريم والظلام بخلافه وتسلك  
 بهم مسلك مثل الكتاب في بقر من بحر الجزية وروايتهم واكثر ذنابهم  
 وعمل كان لهم كتاب فيه قولان اجد هما وصحة الفقهاء والطبايع  
 فعمد فيه قولانه بحرج من تحتهم وحل ذنابهم وبه قال اسحاق وابن  
 حراويه وهما مسلمان على ان لهم كتابا لا وفاقا للطبري والماتريدي  
 على القول بان لهم كتابا اما اذا قلنا لا كتاب لهم فلا يحل منا تحتهم وذنابهم  
 وقطاعا لا لرافعي وانما سقذح على ضعفه اذا قال خراسان لهم كتابا انه  
 كان متلو او مضمنا لك حكام وان منع باصل الكتاب لزمه مثل في صحف  
 ابراهيم ومان في معناه واختلفوا في كتابهم فقيل ليس بكتاب الله وانما  
 هو وحل وحل في لربنا كالحاويث بينا ليست بقران وان لم يكن  
 قوله لا وجبا وقتل لا حرة له لانه ليس بشرع وانما هو موا عطف فقط  
 وقال الحلبي له ايجاز منه المحوسية والوسية على ملام لتوقف  
 حل برامته على لعسل الحيفر في خالفه تراجم كتاب وله مع الكاوية  
 من الخرج الى البيوع والكتاب كما منع المسئلة من المشاجدة واذا اظهرت  
 من الحيفر الى القاس امرها بالاعتسالة ويجريها عليه وحل بذلك وان  
 لم يوجد منها المنة للضرورة كما يجبر المسلمة المحونة عليه وقد مر في  
 الطهارة وفي اجازها على الاعتسالة من الحجاب طرقتا احد في  
 قولان اصحهما نعم كما يجبر على ازالة التجاسد وثانيها لا وصحة الفقهاء الطبري  
 والثاني ان المدة ان طالت بحيث صار قاتل نفس فاعفا اجبر عليه  
 والا فلا وبه حصل في المسئلة للمدة اقوال في اجاز المسئلة على الغسل  
 من الحجابة المتولا زاد الم بدخل في مصلاه فان دخل اجاز كانت كالعنة  
 واطلق المعنى المتولا بالاجاز ولا يصح المنع الا اذا دخل وقت الصلاة

ولو

ولو علم انه اذا طمها لبل لا اعتسل في صلوة الصبح وسنومها قال  
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا يجرم عليه وطمها قبل طمها ويا ماله  
 بالاعتسالة وقت الصلوة ويجبر المسئلة على الغسل من الخيفر والنفاس  
 وله جبر المسئلة والكاوية على التطيط بالاعتسالة وهو ازاله يشعر  
 الابط والغامة وقلم نرا طفا روعسل بر وشاخ اذا نفا حش بش من  
 ذلك حتى يمنع الشهوة فان كان لا يمنع الا حشا القائلون كالقولين  
 في غسل الحجابة ويجريان في منع الكاوية من اكل لحم الخنزير وشرب لبنه  
 وقال ابن الصباغ ظاهر كلام الشافعي انه ان كان سعدوه وقفا قد يقسه  
 فله منعها والا فلا ويجريان في منعها من شرب قد من الخنزير لا يستكر  
 وعلم الرواية وجهها ان كان كانت بمودته ترى تحريمه منعها وان كانت  
 بضابته ترى حله فلا وجه اخر انه ليس له منعها من شرب القدر الذي  
 سرونه عبادة في اعيادهم وله منعها من الزنا واه عليه وان لم يسر  
 داما القدر والمستكر فمعها منه قطعا وفي شرب قد لا يسر من البنية  
 اذا اعتدت باجنه ومنهم من جهل له منعها منه مطلقا وله اجازها على  
 غسلها منه ومن كل جحر وهذا هو عصبو بحس وان كانت اهل تحت  
 خنزير وغرق في ما يجريها عليه وجهان اصحهما غسله سدا احد من  
 تراب والثاني غسله مرة واحدة بغير تراب وفي منع المسئلة والكاوية  
 من اكل ما سادى براحتة كالنوم والبصل والبراث غير الطبخ طرقتا  
 احد بهما اجر القولين والثاني في القطع بالبيع ويجريان في لبس ماله  
 راحة رفيعة من الثياب وله منعها من لبس جلد الميتة قبل الدباغ وليس  
 له منعها من لبس الحرير ولا الدباغ ولا الخيل **المصنف الثاني** في بيان  
 من تحل ما تحنه من اهل الكتاب والذبيحة فامعة المناجحة والكاوية اما  
 ار ولو من بني اسرائيل وهو يعقوب عليه السلام او لا فان كانت من  
 بينه جاز نكاحها وحلت ذبيحتها مطلقا سواء دخل او لا فانها في ذلك  
 الذي من قبل الحرير او بعوده قال الرافعي وليس كذلك لان كل اسرائيل



مفرض فباهاذا حلوا في دينها قبل التحريف وان اشعر به كلام جماعة لان  
 بنى اسرائيل ومن موسى عليه السلام صاحب الشريعة زمانا طويلا ولا  
 يعلم ان بنى اسرائيل على شرهم دخلوا في زمن موسى او بعده قبل  
 التحريف بل في القصة ما يدل على استمرارهم على عبادة يروان  
 والاديان الفاسدة وسقط بران يستمر هذا في اليهوديات ولا يستمر  
 في الصلوات لان بنى اسرائيل بعد بعثة عيسى عليه السلام تفرقوا  
 منهم من آمن به ومنهم من صد عنه واصر على دين موسى عليه السلام  
 ثم من المصر من من نصر على تعاقب الزمان قبل التحريف وبعده  
 ولما كان لاصحاب الشريعة البشرف السبب وحملوه حارب المقصود  
 وحولوا بآية الدين بعد التحريف في امانات دخل فيه اباوها  
 بعد بعثة عيسى عليه السلام او كانت من بنى اسرائيل فلو اخطأ  
 احدهما ان يكون من علم ان اباوها دخلوا في ذلك الدين من يهود  
 او نصر قبل قطر التحريف والشيخ النذرى حواري نكاحها طريقا  
 احدهما فيه قوله ان مبييان على ارض اسرائيل في نكاح لفضيلتي  
 السبب والدين ام لفضيلة الدين وتحدثها فقل الثاني يجوز وهو لا يصح  
 لمستلزم بذلك الدين وهو حق وبنائها المستوية على التولية لا يتبين في الربعة  
 فان جزاءه هناك فمنها اول من منعناه ثم فيها وجهان واما فيها القطع  
 بالجواز وهو لا يقرن بالحرية قطعا وفي حل ويختتم الخلاف **الثانية**  
 ان يكون من علم ان اباوها دخلوا فيه بعد التحريف وقبل نسخه فان عسكروا  
 بالحق منه وحبسوا المحرف فالحكم كما في الحالة ثرواني ان اسوانا المحرف فطابقا  
 احدهما ان في نكاحها قولان وقيل وجهنا ظاهر المنع والثاني القطع به  
 وفي اقاردها ولا بالحرية وجهنا ظاهرهما نعم وبنى التولية خبرها على الحالة  
 لا ولي **الثالثة** ان شك هل ذان اول اباها بعد التحريف وقبله مع علمنا  
 بانه كان قبل نسخه فحق حل مناحمها قولان مرتبان على الثانية واول حل  
 يحصل فيها طريقان **الرابعة** ان يكون من علم ان اباها دخلوا فيه بعد

التحريف

التحريف والشيخ بان يهودوا او نصر او بعد بعثة عيسى عليه السلام قال بنى  
 قطع به الجمهور ان هؤلاء لا يباحون ولا بد من الحرية وقال البرهام والغزالي  
 ولا يرون بالحرية وقال البرهام والغزالي لا خلاف فيه وذكره في  
 اليهودين بعد بعثة عيسى عليه السلام وجهان وقيل في اولها وجهان  
 الختم بذلك هما مبييان على اصل مختلف فيه وهو ان النورية ودين  
 اليهودية ما اذا استخا وفيه وجهان اظهرهما وهو المصوح او في التحليل  
 نسخ التولية والنصرانية لسخت اليهودية ونسخ القران لرا حبل  
 وبرا سلام النصرانية وعمرها واما فيها انهما لم يسختا اليهودية والنصرانية  
 واما نسخهما القران ونسخ سلام واما في غير من النورية قبل القران  
 حق واما في غير من اليهودية قبل كرسلام حق وبرا حبل والنصرانية  
 انما نسخا ما عدلوه من النورية ومن اليهودية ثم نسخ القران جميع  
 ذلك وهو طاهر القلان فعلى هذا الرجل في اليهودية بعد بعثة  
 عيسى عليه السلام وقيل محيى دين حق فيجوز مناحمته ودينه  
 وعلى هذا القول في اليهودية بعد بعثة عيسى في اهل فيها بعد النسخ  
 لهذا سببا في الفصل الثالث انه لو يهوده رايه او بالعكس  
 اليوم فحق النسخ عليه القول ان فلنا في حله وبعثه وان كان  
 هذا الراسخا من امارة حل السلام نكاحها وذلك يقتضى محيى  
 القول هنا لانهما دخلت في الدين بعد التحريف والنسخ قاله  
 الرابع وحمل اطلاقهم بالمنع هنا على ما اذا كان مستقلا لا في لا يقر  
 اهله عليه كالنوش وقد صرح القاضي باجر الخلاف وهو فقال في  
 نكاحهم قولان مرتبان على حل مناحمته بعد بعثة عيسى عليه السلام  
 وقيل بعثه مبييان واولى بان لا يحل **الخامسة** ان لا يكون اباها لا يعرف  
 وحولهم في ذلك من قبل النسخ او بعد حصارى الغريب لم يمتنع  
 ويعلى ولا حل مناحمها وادعى البرهام والغزالي انه لا خلاف فيه وان  
 المتولي الحكم في حل المناحم والدين في اليهودي اذا نسخ اليوم اء و



عنه مل يقر عليه ان قلنا يقر جل والا فلا وهو ما استند دكة الرافعي  
وهو لا يقر بالحربة تعليلها للحقن وكذلك فعل الصحابة في قضاة  
العرب ويقر فيها طرفان وخادم حل الذبيحة خذم حل المناجاة في ذلك  
كله الصابون من طائفة تعد من اليهود ذلك افعي فيهم نصوص  
مختلفة فالصواب والصحيح ما في المختصر انهم ان كانوا مخالفين  
اليهود والنصارى في اصل دينهم ولا تتنا ولوز نصوص كلهم فلا يخل  
من احكامهم ولا يباح لهم كالمجوس وان كانوا مخالفين في الفروع دون اصول  
وسا ولوز نصوص كلهم فلا والشافعي طهم مع كذا ومع مقتضى  
كلام ابي اسحاق من المذهب بالقطع محل مناقحتهم وذا يجرى قوله  
بالقاضي الطبري فانما قطع بعد ان علم انهم موافقون في اصول  
والصابون فرقتان فرقة توافق النصارى في اصول واخرى تختلف  
منعبد الواكس السبغة ويعقله ايمان صامدة العالم وسفي الصانع  
الاخبار وهو الذي افعي برص طحري يقتلهم وعنف فباده ان الصابية  
فرقة تعبد الملائكة وقصلي في القبلة وقرا الزبور وعن الخليل لهم  
قوم يشبه دينهم ودين النصارى الا ان صلهم نحوهم في جنوب ترعومون  
انهم على دين فوح والسمامة الذين عند العجل حين عاب عنهم موسى  
عشره بعد الدلائل وعز الشماي على ان منهم من اطلق قولهم في  
مناجاة الصابون والسمامة في ذلك صواب والامام ولا محال  
للخلاف في الدين يقرهم اليهود والنصارى وعلى الذين يقرولونهم  
منزلة المستدعة فينا ولا يقرولونهم في ذلك وهذا يعرضنا منع ذكاح  
المستدعة فينا فانما قطع نحو ان مناقحتهم واذا سلكنا في رقة هل  
هم مخالفون في اصل الدين وفروعه لم يناجهم ولا ناكل وباجهم بل  
مقرهم بالحربة والبرهام واعلم ان من حاكمنا بحل مناقحتهم من اليهود  
مقطع بانه كما في مجاهده موسى عليه السلام فان من دينه لراعيان  
يعيشي محمد عليه السلام وهم كافر وزعمهم ان هذا النوع من الفرق

لا يجوز

لا يورث في حريم المناجاة ولو كان اليهودي متمسكا بالدين الحق قبل المعص  
ثم ادرك النبي عليه السلام لا من به لا محالة وما ذكره مجرى في الغاب  
افضاف من شرعهم الايمان بمحمد عليه السلام **الفصل الثالث** في  
تراسقار من دين الدين هذه الفصل للسر له احصاء في هذا الباب  
للدين معلوم ولراسقار لما ان يكون من دين باطل الى دين باطل  
او من دين حق الى دين باطل او بالعكس والثاني الرده والناسي السلام  
والاول اما ان يكون من دين يقر عليه الى دين يقر عليه او الى دين لا يقر  
عليه او بالعكس **المرتب الاول** ان يستقل من دين يقر عليه الى دين  
يقر عليه وفيه صور احدى **الفصل** ان يكون مثله كما اذا اتى يقر عليه  
او شتر هو في فنول ان احدهم يقر عليه بالحربة وصحة القاضي ابو  
حامد والمجوي قاضيها وهو لا طهر عند المامدي والرافعي لان  
وبناهما جماعة منهم القاضي علي ان الفرقه مله واحدة او مله متفرقة  
فعلى الاول يقر وعلى الثاني لا وفيه كلام للرافعي فان قلنا بقر  
حلت ذبيحته وان كان يراسقار من امرأة حل نكاحها ولو كان في نكاح  
مستلم لم يثاير النكاح به وان قلنا لا يقر لم يحل ذبيحته ولا نكاح  
المرأة ولو اسقلت نكاح مستلم فهي كالمثلمة رقدت بحل الفرقه قبل  
الدخول وشوق لا انقضت العدة بعده وعلى هذا فنقول ان وقال  
المثلمة وجهان اصحها لا يقبل منه الا لرسلا م فلو عاد الى الذي  
اسقل عنه لم يقبل منه وثانيها يقبل بحل ذبيحته ونكاحها فان  
امتنع من رسلا م على القول بانه ومنه ومن العود الى دينه على  
الثاني وامر على ما اسقل اليه فنقول ان سببها وهو الظاهر عند برهام  
انه لم يحوط عليه من بين العمد ثم هو حرج لنا ان طهرنا به قلنا اه  
استرناه وثانيها وقطع به المامة حتى انه يقبل كما يريد وعلى الاول  
قال برهام ان كان له مال غير الجواز لم يمس من رسلا مة الا بعد وما  
يجمع ماله في قبطا فكثر ما يوجب الخروج اربعة اشهر **الفصل الثاني** ان يكون



دون الاول كالمواضع اليهودي ان نصرا في الجوسية فمقر بقره بالحرة  
طريقان احدهما القطع بالبيع والثاني انه على القولين فان قلنا لا يقر فهل  
منع منه بعوده الى دينه الاول فيه القولا ولا يحى هذا القول الثالث  
انه يقبل منه لاسلام او اليهود او الفقه لا فاقولنا منه غير منه لعلنا  
منه الذي يشغل اليه في التفرع على انه لا يقر عليه فان اصر عليه فمق  
مثله والحاقه مما فيه القولا وعلى كل حال لا محل له من جهة التجسد وان كان  
المسلم امرأة لم يحل نكاحها ولو اتقلت في نكاح مسلم فجلت الفرقه قبل  
الدخول ووقفت بعده على انقضاء العدة فان اسلمت فيها او عادت الى  
ما كانت عليه وفتعتا به دام النكاح والابان حصلوا الفرقه من وقت  
لرسول الله وان كانت في نكاح كائن فان كانوا لا يعتقدهم وحوار نكاح  
المجوسية فهو كما في المسلم واقا عقد واجوانه اقدوناها عليه اذا استلما  
**الثالث** ان يكون المسلم اليه فوق الاول كالموتود مجوس او نصر في  
التفرع من القولا والتفرع كما مرد لا محل له من جهة ولا نكاحها مطلقا **الرابع**  
**الاول** ان يسقط من دين باطل لا يقر عليه لا دين باطل يقر عليه كالمو  
نصر او مجوس او مجنس وثني فلا يقر عليه ولا يقبل منه لاسلامه  
**الثاني** ان يسقط من دين باطل يقر عليه لا دين باطل لا يقر  
عليه كالموتود مجوس او نصر لا يقر عليه ولا يقبل منه لاسلامه  
او العود الى دينه الاول ولا يقنع الا بالاسلام خاصة في القولا  
وقولنا ان لا يقنع منه بد من تساوي دينه الاول فان كان نصرانيا  
قنع منه باليهود او يهود فاقنع منه بالتصريح على قولنا ان النصرانية  
اذا المجنس يقر عليه بحج قوله رابع انه يقنع منه بالتصريح حكاية الطبري  
ولو كان هذا لا يشقال من كتابه تحت سبلة انفسه النكاح ان كان  
قبل الدخول ووقف ان كان بعده فان رجعت فيها الى دينه الاول او الى  
دينها الاول او الى لاسلامه على التام او لا يستل منها لولا على الثالث  
دام النكاح والا فان الفراف ولومون مجوس لم يقر عليه وفي القناعة منه

الباقي

بما

بما كان عليه القولا وقياس القول الثالث في الصورة المقدمة ان  
منع منه باليهود او النصر وصاحب مستأيل الباب لا يتقال من  
باطل الى باطل بسطال الفضيلة التي في الاول ولا تثبت فضيلة في الثاني  
وبقي ما اشترك فيه الدينان من الفضيلة **واعلم** اننا في هذه  
المسائل لا نأمر بالاسلام او العود الى الدين الاخر لاسلامه خاصة  
فان عاد الى دينه هل يفت عنه **الثالث** لا يشقال من  
الدين الحق الى الدين الباطل وذلك ان مرتد مسلم والبعاد بالله فان  
يقر على ما اسقط اليه ولا يقبل منه الا لاسلامه فان ما قبل على ما سبنا  
في نابه وحبط عمله وان عاد لم يحبط سوا كان خرا او عتدا ذرا او اثني فلا  
يصح نكاح المرتد ولا المرتد لا للمسلمين ولا للغير ولو اراد احد  
المرتدين دام النكاح فان كان قبل الدخول تجلت الفرقه وان كان  
بعده وفت فان اجتمع على لاسلامه في العقد استمر النكاح والا  
بان وقوع الفرقه من حين الردة وحذا الحكم لو ارتد احدهما وحيث قلنا  
بالوقف لم يجز طهما فان وطا وجبت العدة دون الحد وهما عدتان  
من واحد وفي وجوب المهر كلام بان في هذا الواستل الكافر وعنه مجوسية  
او وثنية او غيرها من لا يجوز للمسلم نكاحها من الكافرات وحلفت  
هي فان كان قبل الدخول تجلت وان كان بعده استظرف ان اجتمعا على  
للاسلام في العدة اقدرا والامست الفرقه في اسلامه هذا على المذهب  
المشهور في تحريم نكاح المجوسية واما على القول بحلها فان كانت هي  
المسلمة وكذلك الحكم وان كان هو المسلم دام نكاحه ولا الواسلمت  
كافرة واصر الزوج على كفره اي لو كان ولو اسلم الزوجان الكافران  
اي كفران استمر النكاح سوا كان قبل المسلم او بعده ولرعا  
في المعية والربب باخره لاسلامه دون اولها وفترها القاضي  
يقوله الا الله وهو محمول على الوثني في ما كانا في تمام اسلامه بقوله  
وان محمد رسول الله ولو زوج الكافر ابنته الصغيرة بصغير فاسلام



ابوهما اواحدة قبل نيلوئها كاستلام الزوجين واحدهم ولو زوج ابنة  
 الصغير بالغه واسلم ابو الزوج والمره معا قال المتوفى بطل النكاح لما  
 استلام الزوج وتوقف فيه الترافعي قال القاضى والمعوف وان استلمت عقب  
 استلام الزوج فطل ايضا المصير حيث وقعنا النكاح وانتظرا  
 الحال في اجتماعهما الى استلام في العدة فلو طلقها فيها بعوض او بغير  
 عوض فالطلاق متوقف فان اجتمعا على استلام بان وقوعه وبعد من  
 حسنه والا فلا ومنهم من جعل وقوعه على قوله وقف العقود وقال لا يقع  
 في قوله وان اجتمعا عليه فيها واجراهما فيها اذا عتق عبد من طائفة اجماعه  
 فبان جسا نظره في البيع والمز من يراو ولو طاهر الا فهو كالوطاق  
 ولو طلقها فان اجتمعا على استلام في العدة لا عن دفع الحد او التبرع  
 وان لم يجتمعا عليه فيها لم يلا عن حدان كان هو المتخلف في تعدد ران  
 كانت في المحلقة ولو سبق الزوج الى استلام والزوج غير كاسه فيك  
 في العدة اجتمعا التي يجوز فكلها او اربعها سواء عالم يصح وكذلك لو كان  
 طلقها في الشراك طلقه ثم استلم ونكحها ولا في العدة وخرجها بعنصر علي  
 قولى وقف العقود فان قلنا بالتوقف توقفنا فان استلمت بغير سلطان  
 نكاحين ان اصررت بان صحته وللرافعي فيه كلام ولو استلمت الزوجية  
 او لا ونكح الزوج في تحلفه اجتمعا الكافرة فان كان بعد انقضائه السلقه  
 دام نكاح النكاحه وان كان قبله قلنا ان يختار واحده منها **فرع** رجل  
 حته مسئله ودميه فقال للذميته استلمت والمسلمت فنصرف فادكرنا  
 فان كان قبل الدخول فاشنا وان صدقناه وقال في المسئلة عدت الى  
 لاستلام استمر النكاح بعد الدخول **فرع ثان** من اخذ ثوبه كاي  
 وراحت وتنى بغير الحرمة على الصحيح ولا حل مناحته ومناحة من احد  
 ابويه كاني في راحه محبوسى بنظره ان كان الكاين الا لا فقوله ان  
 اصحها انها لا تجوز وصحها امرى مقابله فان كان الكاين لادم لم يصح  
 قوله واحد او كلام الرافعي في المردف من طرد القول فيه لانه مسدود

عليه

عليه وخدم حل الذبيحة حل حرم المناحة وحيث منعنا المناحة على احد  
 القولين في مردونى جز منا في المانية فذلك في صغر المتولد فبينما قاما  
 اذا بلغ وتدين تدين الكاين من ابويه فغنى الشافعي انه محل مناحته وحيث  
 واختلفوا فيه منهم من ابته قولا ومنهم من استصحب الحكم قبل البلوغ  
 وحمل المشر على ما اذا احدهما يهودى والآخر نصرانيا فبلغ واختار اليهود  
 او النصرى اذا بلغ المتولد بين كتابيه ومخوشيه فان اختار دين ابيه  
 اقر عليه وان اختار المجوسية فالاقفال يقر ويجرى عليه حكم المجوس  
 قال برهام ويحتمل ان يقال اذا ابته له خدم اليهود في صوره في الذبيحة  
 والمناحة عنده من التجسس اذا منعنا الكافر من استقال من دينه الى  
 دين ويتردهودى تجسس وتبعه الغرض **حاشا** قال المائدة في خدم الولد  
 الحادث من ابوين مختلفي الحكم على اربعة اقسام قسمه بحق فيه بابيه  
 دو رانه وذلك اربعة المشبه الحرية اذا كان من امه والولا ومقدار  
 الحرية وقسم بحق فيه بامه دون ابيه وذلك شيان الرق والحرية والملك  
 فانه يكون ملكا لشداه دون سيد ابويه وقسم بحق فيه باشراف  
 برابوين وهو استلام وقسم اخلف قول الشافعي فيه وهو افاحة  
 الذبيحة وحل المناحة التمهيد لذاتية عقد الزمة اذا كان امه كتابيا  
 وامه دميته وكذلك في مقدار دميته في طرده

### كتاب نكاح المشركات

وفيه خمسة فصول **الفصل الاول** في خدم اذنية الكفار واذا  
 اسلم الزوجان لم يواخذوا بشرايط استلام من ان لم يقر بشي من  
 مفسدات النكاح بالعقد الواقع في الكفار ولا بالاستلام وكان  
 الحال كحتم بخوف الكاين النكاح خبيثا وهو مستمر مقتر عليه وان  
 اقتن المسعد بالعقد ومن استلام وكان يجت بحوزا ابتداء  
 النكاح فيه فزناهما عليه ايضا لو نكحها بغير ولاء ولا شهود وكالو  
 اجبر غير لزوم الجدا واجبرت الشيبا وزاجع الرحينة في القرائع



وهم يعقد من حوا ذلك لان فكاحها الان جائز وكالو ترو حها فذرع  
غيره واسلمها بعد انقضائها العدة وكالو تكبها بشرط الحمار لها ولا حها  
واسلمها بعد انقضائها العدة او بعد اسقاطه وفيه وجهان لا يقران اذا اسلمها  
بعد انقضائها العدة لانها لا تقضي اذا كانت تحت زوج نكاحها وان  
كان المفسد مقارنا بحال لا سلام لم يقرأ كالو اسلم على محرمه بنسب او  
رضاع او مصاهرة لعنه وزوجه ابيه وكالو تكبها مطلقا فلا بائلا ان  
يدخل بها زوج اخر وكالو تزوج امرأة في عدة غيره واسلمها قبل انقضاء  
العدة فموا كانت العدة عن نكاح او وطئ شبهه وبطل العدة في تلك  
كانت في عدة زوجية فالحكم كذلك وان كانت في عدة وطئ شبهه  
افرا على النكاح وكذا لو تكبها بشرط الحمار واسلمها قبل انقضائها  
وكذا لو تكبها موقنا واعقد واصحبه ولو توفى موقنا واسلمها قبل انقضاء  
مدة النكاح او بعد وان اعقد وموبدا اقر واعليه ولو غصبها كفر  
امراة واعقد وكذا حان لا القفال لا تفرهم عليه والصحح ويثبت  
الى المضام بقرون عليه هذا في حق الحرسين اما اهل الزمة اذا فعلوا  
ذلك فلا بقرون عليه والمستأمنون كالحرس ولو تكبها فكاحا اعقد  
فاسلمها وهو صحيح عندنا افرزناه ولو كان فاسلمها عندنا ايضا لم  
تفرهم وفيه احكام للامام ولا فرق في المفسد المقارن للاسلام في  
العدة ومدة الحمار بنزله ولو توفى مقارنا لا سلام معا ولا سلام  
اخذها كذا قاله السيد لا يذوقا بعد للامام والغوي والعزالي  
عليهم وقال القاضى اذ لم يقترن الا باسلام اخذها فلا يرفع النكاح  
استا المفسد الطائفي بعد العقد المقرن باسلام ففيه مناسبات  
**الاول** اذا وطئت الزوجة بالشبهة واسلم الزوجان معا واسلم الرجل  
فوطئت بشبهة في العدة ثم اسلمت واسلمت المرأة فوطئت بشبهة  
في زمن التوقف ثم اسلم الزوج قبل انقضاء العدة لم يفسخ النكاح  
على المشهور الصحيح المنصوص وقال القفال في اخره فيفسخ

والسك

واسفسخ القفال عروضة عدة الشبهة لا فاسلام اخذ الزوجة  
اذ تقدم اسلام زوجها نسلا مرة في عقد النكاح فهي منقضية  
على عدة الوطئ وصورة فيها اذا اجبها موطئ الشبهة فان عترة  
الشبهة تقدم حينئذ ففسخ النكاح وصورة لها نكاح كما تقدم  
فانه لا يفسخ حرانها في عدة النكاح لان المخلت لو اسلمت قبل انقضاء  
العدة دام النكاح وسبق ان الماصي كان من عدة الشبهة وبني خيرو  
هذه المسئلة وغيرها من مسائل هذا القسم على الصل في الباب هو ان  
الاختيار ولو لم يمسك بالعدة الحاد في الاقرار مجرى الاستدانة  
او لا يمسك او ينفى قوله ان اصحبها الثاني وكلام الرافعي با هذا فانه  
صح في لو اصل المذكور انه بمنزلة لو ابتدا وجعل المشهور في المسئلة انه  
لا يمسك فع وجبانه مجرى لو ابتدا مفضى اندفاعه **الثانية** لو تكب  
حرة زامة دفعة واحدة او مرتين اسلم واستلم معا للمزبنة  
سند فع نكاح برامة وسقى نكاح الحق وخرجه جمعة مهر القاضى  
على القولين ان لا سلام مجرى اسلم النكاح او استدانة  
وعلى هذا لو كان تحتها اربع اما جعلنا له حرم لا استدانة اقرنا  
كاحين الحاصل للفتوى انه فيها اسلم الكافر وتحنه امة فاسلمت  
معة او خيمت العدة اسلامها وهي قد حولت فان كان من محل له  
نكاح براما اسلمها وان كان من محل له فكل من له لونه مويسر او  
كحه حرة او اما من العبد يدفع نكاحها **الثالثة** لو اسلمت اخذ  
الزوج خير في احرم واسلم بر حرة العدة فالنظران له امساها في  
خاله لا حرام وكذا لو اسلم رثمة الاثر من اربع ثم اسلمت وهو محرم  
فله اختيار اربع كذا العدة الطارئة وكما يحوز الرجعة في بر حرام  
على المذهب ومنهم من خرجه على القولين في ان المقر بعد اسلام  
حمار مجرى اسلم النكاح او استدانة ومنهم من قطع بالمنع  
واذكر الضر وقال القفال فخصه عنه في لبيتا السابغ فلم اجد



ولو استلم اقدمه بعد الدخول وادته فلهذه والمشتهور انه بشرط ان لم  
يسلم لزوج حتى يعضن العدة من وقت الاسلام بابت بالاسلام وان  
اسلمت وتوفيتا فانها المرد الى الاسلام قبل ان يعضن العدة واستمر  
النكاح والا حصلت العدة من موته او الردة بخالف حكم برهنة  
فهما حكم برهنة او حكم الفقهاء قولهم ان النكاح يندفع بالاستلام  
الزوجي على الاول ولو اسلمت ونحوه الشرع والحدود الشرعية وادته  
اسلمت النسوة في العدة او اسلمت واسلمت معه ثم ادته قبل ان يجز  
ان يخار او يعام من الردة فان عاد الى الاسلام في العدة فلهذا  
**فيها الرابعة** لو اسلم على حرة وامه فاسلمت الحرة وامه او ادته  
ثم اسلمت لبرمة فلهذا لو اسلمت فلهذا لو اسلمت فلهذا لو اسلمت  
وجدت الحرة عند اسلام الزوج ولو اسلمت ونحوه وهو موثر في قوله  
واسلمت لبرمة وهو موثر في قوله لو اسلمت فلهذا لو اسلمت  
في حرة اذا فادت اسلامها معاد للامتناع من قولهم من قولهم  
من كل واحدة لا يزوجن جعلها على قولهم اخذها انه يعتبر ان المانع  
فيها بالاسلام معا وتامنها انه يفسد في قوله بالاسلام اخذها وقدر  
الاخذ والبرية في قوله المانع معترقا فلهذا لو اسلمت الزوج  
دون اسلامها فادته اسلمت وهو موثر في قوله فلهذا لو اسلمت  
اسلامها اندفع النكاح ولو اسلمت في اسلامها وهو موثر في قوله  
فلهذا لو اسلمت في وقت اسلامها وهذا طريق بالتصديق لهما  
وارضاء الغزاة **الخامسة** اختلف في اصله بين عليهما  
مستأيل المفضل وخير من مستأيل الباطل اخذها من المهر على برهنة  
على العقد الحارس في الاخرى ويجري بابت النكاح او يجري استدامته وفيه  
قولان مستندتان من كلام الشافعي وقال الغزالي اطلاقا غير سديد  
وهو مردود بينهما لا يتحقق فيه احد الحجتين فلهذا المقتول على اصله  
وقال ان قلنا الحق الاقرب صحة فالامتناع استدامته وان جعلنا

باطله

باطلة فهو كالبطلان وانما هو عليه الراجح بان هذا يقتضي ان تكون  
حريتها تجري بالاستلام اظهر بان الراجح صحة اذ حجتهم والمشتهور  
انه كالبطلان صحيح الغزالي انه كالبطلان **الاصول** في صحة اذ حجة  
الحق في الواقعة في الاخرى من كذا او ادته من طريق احد هاتين  
البطون وحده وقال الغزالي قوله هو باطل قطعا وقال سلمه هو ظاهر المذهب  
واصحتها انها صحيحة والمالك انها موقوفة فاذا استلموا فاما كذا او ادته  
عليه من بابين صحة وطالم يفرون عليه من فساد حريته او احسن  
واختار في الاسلام احدهما من صحة ذكاح الحرة وفساد نكاحها او  
واختار ابن الجداد والفقهاء والتابعين القطع صحة اذ حجتهم  
الخلاف في ذلك حجتهم التي يحكم بفسادها لو وقعت في الاسلام اما ان حجة  
فيه فصحة وطعا كما اذا زوج الكاينة العدل في دينه مولته مخصوص  
عدلي مستأيل بالصفة المعينة والشرط مع استيفاء الزايع على المذهب  
ان الكاينة لا ياتحق بالغاسق او لم يزل الوكيل كايضا اول محضر شاهدان  
مسلمين فهو محل الخلاف والطريق المالك في سنة المائدة في الجمهور  
المقصود من قوله على خلاف الاحوال فنضه على صحته بخلافه على ما كان  
منها صحا في الاسلام لوجود شرطه وانما هو انقضائه على  
فسادها بخلافه على ما تقدم شرطه ووجد فيه مانع فلا يفر عليه ونضه  
على انها موقوفة بخلافه على ما استقر عنه المزايع ونقضه الشرط لنقضه  
الوقت او العتق او اللبس الخاص بهذا لا يتول بصحته ونقول بالبرية  
عليه وسفر على الاصل **الثالث** **دفع** الاول التي يفر ذكاحها بعد  
الاسلام لهما المهر المسمى ان كان صحيحا والتي يندفع ذكاحها بالاسلام  
معنى على الخلاف فان قلنا بفسادها وان حجتهم او بالتوقف فيها فلا يفر لهما  
ان لم يكن دخلها وان كان دخلها فلهما مهر المثل وان قلنا بصحة ما كان  
لم يفر دخلها فلهما نصف المسمى الصحيح ان كان لم يندفع بالاسلام  
الزوج وان كان المسمى فلهما نصف مهر المثل ان لم يفر شيئا وجب



المسعة وان كان لا مدافع باسلامها فلا مهر لها مطلقا على المهر من  
 مراثيت قولنا ان لها نصفة وان كان قد دخل بها وجب لها المهر الصحيح  
 وعد النكاح من صحت المدافع ما لو دخل المهر من صحت المدافع  
 الدخول وجعل وجوب المهر على القولين صحة المدافع وقال الامام  
 لاسي لها مطلقا ولا قال لا يقول بعقد العقد عليها ثم اندفع بالاسلام  
 والتزيم المتقدم فغرض في لراحت المفارقة من لراحتين وفي الرد  
 على لراحت **السادس** اذا طلق الكافر زوجته فلا تملكها ثم استلم او استلمت فان  
 قلنا المهر فاشدق لم يقع الطلاق ولا يتوقف نكاحها على محلل  
 واستتدله لرا ما وان قلنا به بجهتها وقع وقوف نكاحها على المحلل  
 ولو نكحت في الشرك زوجها اخر اصابها وطلعتا ثم استلمت واستلمت حاد  
 له زوجها ولذلك حصل التحليل بوطي الكافر الذممة التي طلقها المسلم  
 فلا تخرج بها كاذبا ومتا كما في **الثالث** قال ابن الحداد لو نكح احبب وطلعتها  
 فلا تملكها استلم واستلمت تحريمها كما لو لم يجر طلاق فاذا احتل احداهما كان  
 نكاحهما ونقد الطلاق فيها ولا يحل له الا محلل وان دفعته لآخر زوج  
 محتاج فيها الى المحلل وللآخرى به فاما المهر ان جرى بسلام قبل الدخول  
 فان لم يسميا شيئا فالمسعة وقال الشيخ ابو علي وغيره هذا ينبغي على رجل  
 المتقدم فان قلنا صحة النكاح فلا حاجة الى اختيار بل بعد الطلاق  
 فيها وليست له نكاح واحدة منها الا محلل وان قلنا بفسادها لم يقع  
 الطلاق ولا حاجة الى المحلل في واحدة منها وله اخيها واسمها شيئا ولا  
 مهر لغير المختارة او لم يجر دخولا وان قلنا بالتوقف فان كان كافي  
 الحداد ومثله في امكنهم الى التوقف كما امر الله المهر فالا يوجب  
 شيئا لغير المختارة قبل الدخول لا با على التوقف بين المدافع فاحتاج  
 المدفع بالاسلام فتقوله لا ينبغي امره على ظاهره وخوابه في  
 المهر ما من حوايه في الحيرة فنقول القابض هو الطيب ابن الحداد  
 فقال على القول بانها بمن لا احتسابه نكاح المختارة يجب لها لانه

احرمها

29  
 احرمها من صحة نكاحها باختيار قال ابن الصباغ ولست بصحيح  
 لانا الزمناه لرحمتنا لم يثبت صحة النكاح وجزم الشيخ ابو حامد  
 بانه لاسي للمفارقة ولو تقدم اسلامه او اسلامها على الطلاق وقال  
 ابن الحداد بخبر ايضا ووافقه عليه وكذا الحكم لو استلم هو ودينها  
 او اسلاما ودينه ثم طلقها ولو كان حصة الزم من ربع وطلعتها فلا تملكها  
 استلموا فان قلنا لصحة نكاحهم بعد طلاق النكاح فلا محل واحد من  
 الا محلل ولو استلموا ثم طلقها فلا تملكها ولا تقع الدلالة على الحره وان دفع  
 نكاح واحدة منهما الامة فلا يحتاج فيها الى محلل وكذا النوا سائما  
 وطلعتها فلا تملكها استلم الزوج او استلم وطلعتها فلا تملكها استلم  
 اما الواصف والكافر امرانه صداقا  
 فاستلما بانها صدقهما ما هو مستحل عندهم لا عندنا فخير وخير  
 وطلب ثم استلما فظرفان سلما بعد قبضه فلا شي لها على المهر ولا  
 فرق بين ان يتزوج بسلام قبل الدخول او اذا استلم معه او بعده وفيه  
 قولان لها مهر المثل وان استلما قبل قبضه وحسن المثل وفيه قول  
 انها لاسي لها كالحاكم ولو نكح نكحتا بلسان اقول المهر من الفرف  
 ولا فرق بين ان يكون المهر صدق المفايد معينا او في الذمة وكذا  
 لو قبضت كافران خيرا لو ائتمها من قبل وقبل ديمها المهر او القيمة او  
 سراسا وبما مضى العوض يتم استلما لم يتغير من المهر لم يلزمه الرد  
 وان كان قبل القبض الغيباء ولا فرق بين ان يكون المهر مائة او مائة  
 او باخبار قاصمهم على الذهب لحران كان باختيار وترافقوا النساء  
 على كبرهم ففي الزامهم الرد قولان وقيل وجها نكاحها لا وطرد كما  
 الشيخ ابو محمد فيها اذا استلما وقد نقضت باخبار قاصمهم قال  
 لرحام وهو القياس وقد فعله الرواية عن القفال ولو اصدقها  
 حرا او مستلما استردوه ثم استلما او طلقناه ولو حننا لها مهر المثل سوا  
 استلم قبل القبض او بعده قال الرازي وقاسم ما يتحقق اخرج من سري



ولا يرجع بشي في الخمر ولو قبضت بعض الصدق الفاسد وهو بعض  
تم اسلم وجب فسطط عالم يقبض من مهر المثل على الحد بد خلافا لما لو  
كانت كافر عده على عوض فاسد يقبض بعضه ثم اسلم فان الكاتب  
لست له البالي من الفاسد لحصول العتق ويلزم العبد العقه ولا يحط  
منه فسطط المقبوض من الخمر وطرق فزوج المهر على العتق من الفاسد  
من غير المقبوض من شرطه المنه فان كان جنسا واحدا لا تعدد  
فيه كالمواصدها راق خير مصنف بصفه اوله ثم اسلم بصفه  
منه المثل في رد او بلفاه في الثاني وان كان منعد في اذنه خمر  
مصنفا حده فان سنا ونا في القدر وجب المصنف وان سنا ونا  
فوجها فاحدها انه يعتبر العدد دون المقدار واقسمه اعتبار القدر  
وعلى هذا اقرجهما با طهرهما واستهرهما انه يعتبر الكل وثانيهما انه يعتبر  
بالوزن ولو اصدقهما عشر خنا ذرا و ذرا ب نصفت بعضهما ثم اسلم  
فعلى الاول يعتبر العدد وضوزغ عليه وعلى الثاني فقد رفته بقدر  
مالهما ونفسط المهر على العقه وان كانت مختلفة في الدر والصرغ  
فيها ووجه ثالث وهو ان يجعل كل صغير ينزل الكبير وان كان التمسح  
فما بعد كالمواصدها ثلاثة من الكلاب وخنزيرا و ذرا و خمر وقبضت  
بعض من جناس ثلثة اوجه اطهرها انها تقوم كلها بقدر ثلثتها  
ومعسط مهر المثل على القبه فان كان ما قبضته قدر الثلث رجعت الى  
مهر المهر او قدر المصنف رجعت الى نصفه وعلى هذا في طرق موقوفها  
بله اوجه اطهرها انه بقدر الطلب سناه والخزير مرقه والخزير خلا  
وقايتها انا بقدر الطلب فهذا او الخزير مرقه انا بقدره في الصوف  
والفاسد ونالها بغير قيمتها عند من يرى لها قيمة وهو راتبه عند  
الرافعي ولا يصح عند النوادر والوجه الثاني انا فزوج مهر المثل على  
العد فان قبضت الكلاب فقد قبضت دلالة اقسام المهر وان  
قبضت الخنزير او الخزير فقد قبضت خمسة وان مضتهما معا بعد مض

30  
حمسيه والثالث انا فزوجه على راجنا سر وزرنا من جناس والمثلان  
السلافة كطير واحد فاذا قبضها او الخنزير او المرقه فقد قبضت ثلث  
المهر وان قبضتها مع الخنزير او المرقه فقد قبضت ثلثيه وذلك ان  
قبضت الخنزير او المرقه **مروء** الاول في امره ذكاح يعوضونهم  
بعقد وزنا لا مهر ولا نفقة ولا مهر لها بعد من اسلم سوا اسلم قبل  
التمسح او بعد واطلق المهر بغيره لا مستحفا في النفقة  
ولم يقيد بما اذا اعتقدوا ان لا مهر لها وقال المتولي اذا نكحها نكاح  
موقوف واعتقدوا ان لا مهر لها فغوا الينا قضينا بوجوبه عند الرجو  
**الماني** لو باع كافر من كافر درهما بدرهمين ومقايضا الدرهم الواحد  
واحد الدرهمين فان كان قصدت به الرجح اسفروا وحس درهم معايلة  
براصل وان انا و به براصل لم يجب بشي اخر وان اطلق فوجها فاحدها  
موزع عليها والمال الثاني له صرفه الى ان يمسح فان كان برافض باخبار  
قاضيهم فعينه الخلاف المتقدم ولو اقرضه درهما بدرهمين فذلك  
لحكم **الثالث** اذا رافع الما اهل الذمة في نكاح او غيره جازحاجها  
ان يحكم بينهما وهل يجب ذلك فان كانا حد الحصين شيئا وجب قطعا  
سوا كان المسلم مدخ او مدعي عليه وذلك لو كانت الحصونه بين مسلمين  
ومعاهد وان لم تكن احدهما مسلما فان كانا مسلمين في المسئلة فقول  
احدهما وسببه المافه في القدم انه لا يجب ورحمة الشيخ ابو حامد  
وسليم والمجاهلي وابن الصاغ والرويان في وعلى هذا ولا يترجم الى الرابع  
بل يحكم بينهما او يردهما الى احوالهما واجدد وهو الرابع حينئذ  
برأى من انه يجب وفي محل القولين طرق احدهما انها في حقوق  
العباد فانما في حقوق الله تعالى يحكم فيها كالا بضيع وقايتها انها في  
حقوق الله تعالى فانما في حقوق العباد يجب قطعا وقايتها انها في  
حقوق الله تعالى فانما في حقوق الله تعالى ولا يجب احكام فيها فطعا وقايتها  
انها في امور التي يثبت برضاها كدبوز المعاملات فانما ما يثبت



بعيد من كالمصاير في الخانات والغرم في برامو الرسل من الحكم قطعا  
 وخامسة وهو الاظهر عند الشيخ ابي حامد والرواية طرد القول في  
 الجميع فان كان الذم في الملة كالمهودي والصراية فطريقان  
 اصحهما القطع بوجوب الحكم والثاني طرد القول في اعزب القاض  
 الطريق فقال ان هذا هو المسهور ويتأخر من هذه الاحكام فان  
 ستة اوجه وخصيص المائدة في الخلاف ما اذا لم يدر برامو شرط عليهم  
 في العقد التزام حكما فان شرط لزمه الحكم ولو لم يدر برامو وانما  
 المعاهدون فيهم بلسة طرف استرها وهو المصوم لانه لا يحكم الحكم  
 بينهم سواء اعفت منهم لولا خلافته على هذا لا يدر برامو سواء غفر  
 بل يقول لهم اننا صغفم والابن ذبا السمر العهد مصر وحر با بعد  
 بلوغهم المامر والثاني ان الحكم بينهم في الذميين والثالث ان كانوا  
 مختلفي الملة وجبا حكم بينهم ولو افلح برامو وطع ففقد طواف  
 من المحققين في وجوب الحكم من الذي في المعاهد طرق اظهرها انه على  
 القول في الذميين والثاني في محكم الحكم فطعا والثالث لا يجب وطعا  
 وجب فلما يجب الحكم فاذا السعدى احد الخصم على برامو وجبا عداه  
 واحضار خصمه وعلى المعدي الحضور والتزام الحكم ويقام عليه الجار  
 وان لم يرض في اما قول الخليل انه يشترط رضاه ففقد وحس فلما لا  
 يجب لا يجب اعداؤه عن العقاب لانه لا يجوز واذا اعدى كان المعدي  
 مجبرا من ان يحضر ام لا وان حضر لا يلزمه التزام الحكم ولا يترك ان  
 تخاف ان يدر حكمهم فاضيمهم في القاضى يامر في ضيق اضيمهم فذلك  
 قال برامو واذا امتنع اخذها من المضى الى خارجهم ولم يدر لم حاكم في  
 البلاد فبقا من القطع بوجوب الحكم عند اخلاف اللذين ان يجب هذا اذ  
 سعدان يلزمهم الصبر الى قاضيهم ويحكم بينهم بحكم اللقمة وثوبف الحكم  
 عليه على رضاه وهو صغر رضاه قبل الحكم ام لا بد من رضاه بعد اصابه  
 وجهان كالوجوب في الرضى حكم المحكم واجبا لا عام بالاول وصاحب

المقدم

المهدى بالتالي **الرابع** لو نرا فغو اليان في انكهم افر ناهم على ما يفرهم  
 عليه اذا اسلموا لو يبطل فيها ما يبطله اذا اسلموا كما تقدم فاذا انكح  
 الكافر امرأة بعزة ولا شهوة او سبياد ومن اضافا ومنهم يعتقد في  
 صحته ورافعا اليان واذا اخذها ابطله محكما لم يبطله ونقول  
 وعلم فيه بالمهر والنفقة وغيرها من حقوق الزوجية وكذا لو نكح  
 معتك وانقضت عدتها قبل الزفاف سواء اختلفنا بصحة انكهم ام لا  
 بفسادها وان كان المفسد قابلا لو نكح المحوتى محرمه ورافعا في  
 طلب النفقة او نكح كافر معتدة ولم ينقض عدتها عند الزفاف لم يحكم  
 لها شي من حقوق الزوجية على الشهادة ولو طلبت المحوسبة او  
 الوثنية النفقة من زوجها المحوتى او الوثني او المهودي او المضرك  
 فيجر الحكم لها بها وجهان قال برامو طرزي لا واختاره المرافعة  
 واظهرهما نعم وهو نصه في برامو ولو نكح كافر اخيرا فخصر قسا  
 وطالبناه بالنفقة فغى الحكم بها تردد للامام ثم راي القطع بالمتبع  
 واذا لم يحكم في هذه المسائل فلو لزم النكاح فهل يفرق بينهم او يعرض  
 عنهم فيه وجهان واختاره برامو الثاني ويجريان فيا لو نكح الكافر  
 امه كبايته ولما لا يحل له ورافعا اليان **الخامس** لو التمس المشركون  
 من فاضينا انشانا كاحا من ان كانت المرأة كاتبة ولاولى لها كافر  
 ولا تزوجها الا بشهود **السادس** لو التمس المشركون من فاضينا  
 لو لم يرفع المحوسس اليان وعلمنا ان فيه من نكح فالله هبنا لا تعرض  
 لغيره وفيه قولان فانقرق بينهما **السابع** قال الشيخ بن الصلاح في  
 حكم المسلم المضطر في اموال اهل الذمة اذا لم يرافعوا اليان  
 فيها ولم يعلش بها حق مستأجر وكذا التمس له المضطر في دفع كاسهم **د**  
**البطل الثاني** فيما اذا اسلم الكافر على عدد من المشركين لا يجوز الجمع  
 بينهما في برامو وفيه صور الاولى اذا اسلموا بحكم امرات  
 لا يجوز الجمع بينهما في برامو كالاخير من النكاح او الرضا ع



والمرأة وعمتها أو خالتها وهما كائنتان إذا خارا العقد منه للزواج فسد  
 فكل من حرى شيئا منهن في عقد واحد أو عقد من سواهما والى  
 فحسبها إذا لا أو نأوا أو أسلموا أو أسلمت إحدى برأ حيتين المستر حيتين فغير صحيح  
 برأ حري ما كان بعد الدخول بالمحلفه اندفع ذكاهما وإن كان  
 بعد انظر اسلامهما في العقد فإن أسلمت منها كان له اختيار انتماسا  
 فسد ففكاح برأ حري إن أصرف حتى يقضى اندفع ثبوت كاح  
 الثانية وإن كانت كتابية لم يندفع ففكاحها باضرارها وله اختيار  
 انتماسا **الثانية** إذا أسلم الكافر لغيره وتحت الحريم أربع فأسلمت  
 أو حلفت من حياتها اختيارا أو بغيرها فاندفع ذكاح غير ولو  
 من محوسبات أو ونيات فإن كان مدخولا بهن في سبيل معة أو غلق  
 ثم أسلمت كل منهن قبل انقضاء عدتها من اسلام الزوج وكذلك سوا  
 في ذلك كله كان يحكم معة أو على الترتيب وسواهما والمكوحات  
 أولا أو المكوحات ثانيا وإذا جامع اسلامه معة اسلام أربع منهن لا  
 غير في العقد بعين النكاح حتى لو أسلمت أربع من على نكحة واحدة  
 عدتها أو متر في الاسلام ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات في عدتها  
 بقيت الاختارات ولو أسلم أربع ثم أسلم الزوج في عدتها وحلفت  
 الباقيات وانقضت عدتها من قبل اسلام الزوج أو متر من كات  
 فعدت برأوليات ولو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتها من  
 اسلامهن ثم أسلم أربع قبل انقضاء عدتها من اسلام الزوج كان له اختيار  
 أربع من الأوليات والأخرى فإن ماتت الأوليات وانقضت  
 الآخرى كان له اختيار المتأخرات وبرهن أن كان غير مدخول  
 وأسلم معة أربع منهن متر من كاحهن اندفع ففكاح المحلفات وكل ذلك  
 كما مر في برأ حيتين وعلى القول بصحة النكحة القارحة للمفارقة للنفقة  
 بعد الدخول ويستظهر منه قوله وجب ايضا على قول الوقف على أي  
 الحداد كما مر في برأ حيتين وحزم القاضي نوال طبيب لأنه لا سطر مهل

ولا نوجب معة ولا معة في العقد **فرع** لو زوج الكافر امرأة الصغيرة  
 ما حرى من أربع ثم أسلم برأوا ابنته أو الزوجان معا فإن لم يكن دخل  
 بهن أو كان دخل بهن وأسلمت في العقد اندفع ذكاه الزايد على  
 برأ دفع الحري الصبي ليس من أهل برأ حيتين أو الولي لا يقوم مقامه فيه  
 فتوقف الأمر على أن يبلغ ففكاحه ومعهن في مال الصبي والزوج من  
 أسلم قبل أن يحسب ففكاحه من الرهن إلى أن يعق محسبا **الثالثة** إذا أسلم  
 الكافر وتحت امرأة وبنتها من سبيل ورضاع نكحة معة أو متر  
 أو أسلمت معة أو لم يسلم وهما كائنتان فاما أن يكون قد دخل بها أو لم يدخل  
 بواحدة منهما أو دخل بالثنتين أو لم يدخل بهن أو بالعتيق **الحالة الأولى** أن  
 يكون قد دخل بهما ففكاحهما فمعتان عليه على الثانية سوا صحبة النكحة  
 اللقارام أو لم يلدن لهن الفتى يحرم بوطي سري وأما برأ معة فإن  
 قلنا العقد على البنت صحيح لازم حرمت لعتيق العقد والوطي وإن  
 قلنا لا يلزم وبهرهنا أن لم يكن وطى فنحرم لعله واحدة وهو الوطى  
 ولكل منهما المستحقان ونعتت سميه صحبه ومهر المثل إن كانت بائنا  
 ولم يقبض المهر وبنت الحرمة إن قلنا بصحة النكحة وإن قلنا أن  
 بعسنا دها فلا على الصحيح **الثانية** إذا لا يكون قد دخل بواحدة منهما  
 فقولان أحدهما أنه يحسب رايها شافا فاختار البنت شتر كاحها  
 وحرمت لام على الثانية وإن اختار لام لم يحرم البنت على الثانية  
 حتى يدخل باللام فلو كان قد قبله قبله كاح البنت واختاره الشيخ  
 أبو حامد ونا يعقوب وقطع به القاضي الطري في تأنيها وهو اختيار المرافة  
 أن كاح برأ معة يدفع وسقي نكاح البنت وقطع به القفال وبناهما  
 إلا كثر على القول بصحة النكحة فإن قلنا انهما في شدة خير منهما  
 وإن قلنا بصحة البنت فبعض البنت ومعضاه رجع القول الثاني  
 وأدبر برأ معة هذا وقال الوجه بناهما على قول الصحة والوقف انتهى  
 وقد بناه على هذين القاضين جماعة من العراقيين ولو أن قلنا بالصحبة



استقر في كاح البنت وان دفع فتكاح الام وان قلنا بالوقوف بخبره والفقهاء  
 وغيره انه بناها على ما اذا اسلم على امر من ادفع او على احبيل وامر  
 بنت واسلمها معا فخطا رابع واحد من لا يسمن كل حريم مجرى  
 لراستامة او لا يبدلها فعلا لاول بخبرها رايها شاد وعلى الثاني سبعين  
 البنت وضعة لرامام وقال الغزالي الخلاف محتمل دون البناء على قوله  
 الصحة والفساد بل هو محتمل فيها اذا انكح المسلم امرأة وامها في عقد  
 فمحتمل ان يتعقد ذكاح البنت خاصة لعوقه كما اذا جمع للراستامة  
 بين حرق مستامة بالمهر وبزواجه فقد عترانه يتعقد ذكاح الحرة في  
 قوله وقترع ابن الحداد المهر على القول فان قلنا بالتحرير فالمقارفة  
 نصف المهر وان قلنا بسبعين البنت فلا مهر للام وعلمته الفلانة وعتره  
 لان التحرير على القول بفساد انكحهم فلا مهر للمقارفة وان عتينا  
 البنت فلا مهر نصف المهر قال لرامام وعلمته ان يقال لا شلالام على  
 هذا القول ايضا لم يطل من نكاحها بالجرمية ثم راي القطع به **الثالثة**  
 ان يجوز وطى البنت خاصة سبعين البنت وسدفع نكاح كرام بالعقد  
 وتصير محرمة على النامية هذا ان صححنا انكحهم وانما فسدت ناهيا  
 حرمت الام بوطى البنت ولا تصير الام محرمة على الصحيح خلافا لرامام  
 وعلى قول الصحة والفساد سبعين البنت للذكاح عند لرامام  
 ولا مهر للام على قول ابن الحداد وعلى قول الفقهاء الحكم كذلك ان  
 ابطلنا انكحهم وان افسدت ناهيا وجب المهر **الرابعة** ان يكون وطى  
 لرامام دون البنت فتحرم البنت على النامية لدخوله بالام ومهل له  
 امساك لرامام بغيره على القول في انه هل له امساكها اذا لم يدخل بها احد  
 منها ان قلنا لا سبعين البنت بنا على صحة انكحهم فليست له امساكها ولها  
 مهر المثل بالدخول كذا قال المعز في الدافعي وهو ظاهر على قول وقت  
 انكحهم اما على قول صحة فيبني ان دخولها المتاح بها صححا  
 كحدوث السطو من بعد الدخول ان قلنا بخلاف واحد منها امساكها

هنا

هنا وتبوت المحرمية بغيره على صحة انكحهم ان صححنا انكحهم وان افسدت ناهيا  
 لم يثبت عند الجمهور وقال لرامام بغيره **دفع** لو سلك هل دخل واحد  
 منها ام لا قال ودفع ان يحرمها والحكم كان له لم يدخل ففيه القول ان ولو  
 سلك الدخول في واحد وسلك في عينها بطل نكاحها كما لو يفتن  
 ان اخذ من امراة اخيه ولو سلك الدخول في واحد وسلك **دفع**  
**ثاني** لو اسلم ذكاه ام وبناتها وبنت بنتها واسلم من مفرغ فان دخل  
 كحرمه من سطل نكاحهم ان لم يدخل فواحدة منهم فبطلت بقولان  
 احدهما بغيره على السفل وسطل نكاح امها وبناتها والناية بخلاف  
 واحد منهم وان دخل بالعليا دون الاخرين بطل نكاحها وفي نكاح  
 العليا القولان وان دخل بالوسطى دون الاخرين بطل نكاحها  
 وفي نكاح من نكاح الوسطى قولان وان دخل بالسفلى دون الاخرين  
 بطل نكاح السفلى ومطل نكاح الاخرين **المصنف الرابعة** لو اسلم  
 ذكاه اما وجميعا لعرق اسلامه واسلامه من كان له امساك واحد  
 منهم ان كان من محل له نكاح لرامام عند اسلامه واسلامه من معين  
 واحدة وان كان ممن لا محل له نكاح لرامام لوجود الطول او امن  
 العتة اندفع نكاحهم سواء اسلم كلهم او اسلم من قتله وفيه قول  
 انه ثبت نكاحهم بناء على قولنا لرامام في حرم الدوام ولو عمق  
 في عدمه قبل اسلامه بغير نكاحهم لو اسلم على يده فاستلمت  
 معه واحدة او بعدت في عدها وهو معتبر خاف من العتة ثم اسلمت  
 الثانية قبل مضي عدة لاول وهو موثر ان نكحها اسلمت المالك  
 قبل مضي عدة لاولين وهو معتبر خاف من العتة بخلاف واحد من  
 لرامام والمالك في اندفع ذكاح الثانية بناء على المذهب لراقران  
 اليك وباسلام احدهما خاصة لا بدفع وانما بدفع اذا اقرت باسلامها  
 واما على قول البلخي انه لا بدفع ولا بدفع بخلاف واحد من الثلاث  
 وعن الشيخ ابي محمد وجه انه بخلاف واحد من الثلاث فطلقا وكذا لو



اسلم ونحوه اربع اما فاسلم بمعه البينات او بعد وهو معسر في العدة  
وهو معسر واسلمت لاحراف في العدة بعد تسارع او متعطل ان  
خيار واحدة من الاولتين دون الاخيرتين على المذهب وان كان  
بالعكس اختيار واحدة من الاخيرتين دون الاولتين وعلى المسئلة الواسم  
وهو موسر وامر العنت واسلمت معه او بعده واحدة في عدتها وهو  
بفرض الصفة ثم والثالثة هذه الصفة فاسلمت اخرى في عدتها ثم عادت  
فاسلمت اخرى في عدتها بعدت الثانية وان دفع فكل برأوى في المالة ولو  
خالت الزوجات اربع فاسلمت الرابعة وهو معسر خائف العنت قال  
المأذون فيخير بينهما وبين الثانية وعلى قول البلخي يدفع فكل العكس  
وقياس قولاي محمدان لاختار واحدة من الكل وفيه انما يقتضي  
موافقة البلخي هنا فانه ان لو كان تحنه اربع اما فاسلمت معه واحدة  
وهو موسر فاسلمت الباقيات بعد اسلامه لم يرد له اختيار واحدة  
منهن لدخول وقت لراحتيا ربا سلام برأوى **فرع** اسلم في حاله حل بكاح  
الاحه ونحوه اما فاسلمت واحدة منهن معه وان كان قبل الدخول  
بعدت اندفع فكل اخ الباقيات وان كان بعده انتظر اسلامهن في  
العدة فان صارن على الشرك بان فهن يترقن اسلامه وان عدتهن  
انقضت وان اسلمت فيها فان كان قد اختار المقدمة لراسلام الباقيات  
باينات من حين اختيارها بعدد من حينئذ وان كان قوفت  
لنظر اسلامهن اختار من شامر الكل وان دفع فكل غرغ ولو طلق  
التي اسلمت ولا مقدمه كانا اطلاق متضمنا اختيارها ثم انما صرفت  
الباقيات حتى انقضت لعدة بائتين من حين اسلامه وان اسلمت في  
العدة بان ائمن من حين الطلاق وان اختار التي اسلمت ولا للفراق  
لم يقدم انما صرف بان اندفاع بكاحهن باسلامه ولزم فكل برأوى  
وانا اسلم قبل مضى عدتهن فوجهان وقيل قولنا طهرهما انه تحت  
واحدة من الكل وثانيها بخلاف واحدة من التخلقات خاصة وقد بان

نمود

بفرض العتق في المشابه او لا وعلى هذا لو كان المسلم بعد ما واحد  
نقط بعدت للذكاح قال برأوى وهذا الخلاف في ذكركم العراقيون  
وهو خادج عن نفس العقود فان وقف العتق من الرد وما فيه  
وقف العقد لعدم قبولهما التعليل **آخر** لو اسلم من حمله لراومه  
على امة فطلعتا طلاقا رجعا ثم استر قبل انقضائها بغير المأذون  
الا يفتي على ائنه ان راجعا ووجهه بان الرجعية روجه برأوى  
صحة رجعة المحرم فلا تعتبر فيها شروط لراستاد وهذا الرضا فيه  
خلاف بين علي ان الرجعية في حقه لراستاد او الاستدانة فتشبه ان  
بائنه الخلاف هنا بنا على هذا الرضا لابي بنى عليه خلاف في اجتماع العبد  
زوجته بغير اذن سيده والخلاف المتقدم فيها اذا اسلم الزوج واجرهم  
واسلمت المرأة **الخامسة** اذا اسلم ونحوه حرق وامام دخول من اسلام  
معه او بعده في عدتهن سواء تقدم اسلام الحرق في اسلام برأوى او  
تاخرا ونوسط اندفع فكل برأوى بعدت الحرق وعين القاضية حقه  
ان له امساك الاما اذا المرز دن على اربعة حرجه من فضة فيما اذا  
اسلم الثاني من الزوجين بعد اسلام الاول  
وهو مبني على انه سلك بالفر من ملك الدوام وقد تقدم عنه انه اذا  
اسلم ونحوه اربع اما اسلمت معه انه سلك لكل بنا على ذلك وقد قدم  
عن الجرحا انه ان من حمله فكل برأوى اذا جمع بين حرج وامنه  
صحيح العقد فيها والمذهب لراول وان اسلم الامام معه وتخلقت الحرج  
فانما صرف الى انقضائها او مات في العدة اندفع فكل اجمعا  
في اختيار واحدة من الاما ان كان من حمله فكل برأوى عند برأوى  
ولا يعتبر حله عند برأوى او عدة المفاد قاف من وقت الاختيار وان  
اسلمت قبل انقضائها بعدت وان دفع فكل لراستاد اسلم  
قبل اسلامها او بعده او بين اسلام الزوج والحرق بعدتهن من حين  
اجتماع برأوى في الزوج والحرق وان لم يسلم حتى انقضت عدتهن



عدلين بان انهم من وقت هذا ظهروا اذا كانت الحرة غير  
 كاسية او كاسية و فرعن على الصحيح انه اذا كان تحت جف كاسية او  
 قد و على ذلك انها ليست له نكاح برأيه اما اذا قلنا ذلك فلا ينعين  
 الحرة للنكاح ويحذف استملاك الحرة مع واحدة من الاما على قول  
 يقدم ببيت نكاح الكل اذا لم يردن على اربع وليس له في هذه الخلف  
 اختيار واحدة من برمان الى انه قد روي له اختياره من للفراق لا واحدة  
 وعدة المفارقات من حينئذ واذا لم يسلم الحرة فبعدت الامة الباقية  
 للنكاح لانها ما كان في عصمة عند اجتماعها في براسلام غيرهما وان  
 اختار واحدة منهن للنكاح ثم ماتت الحرة او انقضت عدتها وهي  
 مصرقة فقد بطل المهر في انما ينعين فيكون بر اختيارها ابتداء موقوف على  
 ما يظهر من حال الحرة انه لم يخلو واختلاف بر اصحاب ثم من على طهيقه  
 وقال هذا ذم على مدعيه ومهر من صحبه وقوله ومنهم من صحبه  
 وحمله على احد القولين في وقف العقود وان اسلمت الحرة معه دخلت  
 الاما واسلمت في عدته من اذ دفع نكاح براما وتبعدت الحرة ستوا ببيت  
 او ماتت في عدته من وقال المالك في هذا لا يصح عندي ويحل ان يكون  
 نكاح براما موقوف اختيار واحدة منهن في نكاح الحرة قبل اسلامها  
 ولا يقدم ان هذا رجه مخرج في فصل المفسد المفارقات للاسلام  
 وطرده في الطلاق فقال لان طلق الحرة قبل اسلامها برأيه فله ان  
 يختار واحدة من الاما كما لو كانت مخرجا لما لو طلقها بعد اسلامها  
 براما فانها سعيها في ذلك من مفسد اسلامها فان كان قبل انقضائها  
 فهو كما لو اصر حتى انقضت كما لو اسلمت على اربع واستلمت معه  
 اربع فانما شوق في الحكم باستقرار نكاحها من على اسلام الباقيات  
 في العدة فانما انقضت قبله تعيين نكاح اللاتي اسلمن في ذلك لو اسلم  
 واسلمت معه ومات قبل اسلام الباقيات كان الميراث للمسلمة دون  
 الباقيات والحكم فيها اذا اسلمت معا او قريبا ثم اسلم الزوج بعد من

ساعتين

في عدته او في اسما اسلامها كما تقدم **مربع** ما تقدم من حكم اسلام  
 الحرة مفروض فيها اذا بقيت الاما على الزوج فان طر ان قبضت  
 اجتماع اسلامها واسلام الزوج بان عتق ثم اسلم الزوج واسلمت  
 اسلمت ثم عتق ثم اسلم الزوج اذا اسلم الزوج وعتق ثم اسلمت فليختار  
 بالجواب لاصولنا في نظر الحال له بر اجتماع في بر اسلام حتى لو اسلم  
 وعتقه حرة وثلاث اما فعقن واسلمت في العدة فهو كما لو اسلمت على اربع  
 خاير ولو استقر نكاحها من كذا ولو لم يكن قبلة وعقن ثم اسلمت في عدته  
 ولو اسلمت على اما خاصة واسلمت معه الا واحدة فعقنت ثم اسلمت في  
 العدة بعثت للنكاح كالحرة بر حلية على المصوم وحر لو اسلمت على  
 حرة واما فاسلمت الحرة معه ثم اسلمت الاما المتخلفات بعد ما عتقن  
 فهو كما لو اسلمت على خاير فضار او برامته من عن ابن القتيبي فيما اذا اسلم  
 وعتقه خاير واما فعقنت الاما ثم اسلمت له لا يجوز له بر اختيار  
 الخاير بالاصليات ولو خلفت الحرة واجتمع اسلامه واسلام براما  
 بعد عتقها فله ان يختار من ثم ينظر ان اسلمت المتخلفة في العدة  
 بان انما ماتت من خير من اختيار وان لم يسلم بانها ماتت من خير اسلامه  
 وله ان يختار ثلثا من العتقات ويوقف اختياره لباقة على اسلام  
 الحرة بالاصلية ولو اختار الاختار في الاصل استطار للاسلام المتخلفة  
 قال الشيخ ابو حامد والمات في الطبرية يجوز ان يكون المصطفى  
 وعندي انه لا معنى له فانه لزمه ذهاب ثلاث من العتقات فطاع اختيار  
 ثلثا منهن ثم اسلمت المتخلفة في العدة كان له اختيارها والربع  
 من العتقات وان لم يسلم لزمه ذهاب الباقي من العتقات وهذا  
 طاهر ولو اسلم وعتقه اربع اما فاسلمت معه اثنتان وخلفت اثنتان  
 فعقنت واحدة من المستلمين معه ثم اسلمت المتخلفتان وهما موقوفتان  
 في نكاحها على المصوم وبان فيهما قول العجبة المتقدم واما التقدمة  
 الرقيقة فلا تدفع نكاحها بل يختار واحد المقدتين واختار



الامة بالنسبة للحرة من وقت برأيتها كذا قال الغزالي وتبعه الرافعي ومظاه  
الشيخ ابن الصلاح وقال لا يدفع نكاح المخلقين قبل تحريمه  
لان عتق احد المتقدمين كان بعد اجتماعهما مع الزوج في بر سلام  
والقاعدة ان مثل هذا لا يجعلها كالحرة ولو كان محنة اما فاسلم مع  
واحدة منهم ثم عتقت الباقيات واسلمت فان كان احدهما من اربع احوار  
او بغيرهن ولم يكن له اختيار ولو كان في اربعة احوار دفع نكاح  
براولي بعفت الملامت الباقيات ولو كان محنة اربع اما فاسلمت مع  
اغتات ثم عتقت الملامت المخلقات ثم اسلمت بعد ذلك الا حبان للنكاح  
وليس لداستان براولي ولو اسلم الزوج وحلف ثم عتقت احوار ثم  
اسلمت واسلمت الا حبان ثم عتقت بعد ذلك الا حبان فاعبها الا حبان  
ولو اسلم فله براسان وعتقتا ثم اسلم وعتقت الا حبان ثم اسلمت في  
العدة بعت نكاح برادبع ولو اسلم على شأنا فاسلم معه بعت وعتقت  
برادبع ثم اسلمت في العدة بعت نكاح برادبع ولو اسلم على شأنا  
فاسلم معه بعت وعتقت برادبع ثم اسلمت في العدة بعت نكاح العتق  
الاربع **النص الثالث** في ختم العبيد ولو ما المشركون وطوائف  
العتق عليهم ولهم طوائف **الطريق الاول** في ختم العبيد ولو ما  
فيه ان الصمد لا ينكح احر من اثنين منه فلهان **براولي** او اذا  
اسلم العبد الكافر على احر من امرأتين خراير او اما قد دخل بهن  
واسلمت معه او بعده في العدة احر من امرأتين خراير او اما قد  
حره وامة ستوا كحره وهو عتق او هو حر فاسلمت في ذلك الواسل او لا  
ثم اسلم قبل ان يقضاهن وهن وهن بعت احر من زوجة العبد الذي  
اسلم لحره واحدة كانت او اثنين سوا احرها او احرها مما نحن كحره  
فما تقدم اوله كحره ستواها او ستواها ستوا اجمع معهما او معهما  
لو اسلمت في العدة او كانتا او كانتا من الوثنيات وحلفت وتخلقتا  
وستوا كانت او كانتا من الخراير او لا ما فيه طر والحره فيه رحمان احدهما

لا مفر

لا وهو لرا طهر عند لرا حام والموت والعتاق عند الغزالي وكانها ثبتت  
دهو ظاهر النص في الطريق الثاني انها لا يثبت للكايات وفي ثبوت  
للمسلمات من الخراير ولو ما الوجهان والثالث وبه قال كثير من العراقيين  
انه لا يثبت للاعتق الا ان يعتقا والوجهان في ثبوت الحر من الكايات  
والوثقيات اللا في اسلمت وحرها فله في بر ما على ما اذا علم ودبرها  
للدار في انه يثبت الخراير للوثقيات دون الحريرات فان قلنا لهن احرار  
قال الحافدي والمجاهلي والبيهقي اذا احرقت الملامت بغير يمينها ما اذا  
اخرت فلهن احرار سبعين نكاح برامتين و ظاهر كلام الموتى والغزالي  
**الثانية** اذا طر الراسلام والعتق على العبد المشرک وكان تحت  
نسوة فان عتق بعد اسلامه واستلها من فلا اثر لعتقه وليس له الا  
احرار اربعين وان عتق قبل بر اسلامه او بينهما اثر لعتقه وكان له حكم  
الاحرار فان اسلم وحلف لعتق ثم اسلم فعتق ثم اسلمت فارت  
من خراير او ما احرار او بغير من الخراير ان كان اكثر من اربع وان  
كان بغيرها او منها اسفر كاحترق وليس له احرار واحدة من لهما  
وان كان ما احرار واحدة فمنهن احرار يحل له نكاح برامة الا ان  
ولو اسلم واسلمت معه جرتان ثم عتق سلمت الباقيات من الخراير  
وليس له الا احرار اثنين ستوا كانتا الاولين ومن الباقيات  
او منها ولان شأنا ولاح الباقيات ولو اسلم معه واحدة فعتق ثم  
اسلمت الباقيات فلهن احرار احرار او احر منهن من شهنوا هذا  
بمستأجل احدهما اذا طلق العبد زوجة طلقته ثم عتق لم يحر  
نكاحها حتى ينكح زوجا غيره ولو طلقها فالتهم لم يقع ولو طلقها طلقه  
ثم عتق ونكحها او اجرها ملك عليها طلقين **الثانية** اذا كان تحت  
حره وامة يقسم بينهما مائة لثمان وللامة لطة ولو عتقت ثورتها  
حرلها لثمان وان عتقت عقب تمام ليلتها لم يحرلها بوبة الحره  
**الثالثة** لو اعندنا لامة فعتقت في القران فلا فداق وان



عمت عقبتها لم يلزمه شيء آخر وصافط هذا المسائل ان الرق والحرية  
اذا تبدل احدهما بالآخر فان بقي من العدة المعلق بكل واحد من  
الزنايل والطاوي من ابر الطاوي وبسبب العدة والمعلق به زائدا كان  
او ناقصا فان لم يبق شيء منها جميعا لم يوثق الطاوي وان لم يبق حكما  
فاذا استامر معه حرفان لم يبق شيء من العدة المعلق بالرق الزنايل شيء  
فيل العتق بقي من العدة المعلق بالحرية الطارئة اعدان فلم يثبت  
العدة المعلق بها فاذا استلمت معه واحد بقي من العدة المعلق  
بالرق الزنايل شيء من العدة المعلق بالحرية الطارئة شيء فان الطاوي  
وثبت حكمه وهذا اذا اطلق طلقة ثم عتق بقي من طلاق العبد طلقة  
ومن طلاق الحران اثنان فان ترك الحرية في عدد الطلاق لمصادفها اطلاق  
ثابتا في الطلاق في خالف الرق والحرية بخلاف ما اذا اطلق طلعين  
ثم عتق وحزج ابن الجداد عليه ما لو اطلق الذي امراته طلعين ثم نقض  
والحق بدار الحرب فاسترق ونكح تلك المرأة باذن سيده بمالك  
عليها طلقة بقي من عود الحرية الزنايل شيء لم يبق من عدد الرق الطاوي  
شيء فلم يوثق ولو كان طلقها واحدا لم يملك عليها اذا نكحها متى طلقة لانه  
بقي من عدد الحرية طلقان ومن عدد الرق طاوي طلقة وعكالف هذه  
المسائل الحرة والجمعة فان العبد اذا زنا فاقهر عليه بعض حد العبد  
ثم عتق لا يكمل الحد الحرة والود في ذي في قيم عليه بعض الحد مقض العبد  
واسترق لا يرجع الى حد العبد ولو شرع العبد في الظاهر يوم الجمعة  
فعتق بعد ان صلى لغة ولا يلزمه الجمعة وفيه وجبانه اذا اطلق  
طلعتين ثم رقبه وكن له نكاحها الا يجمل وفيما اذا استلمت واحدة ثم  
اسلمت الباقيات وجبانه لا يخفى الا اثنتين **مع** لو اسلم على اربع  
اما فاسلم معه اعدان فعتق ثم اسلمت لآخر مان جازله اختيار  
اسين ولم ذكر له استساك الا ربع وفيه بعين الاولان للاستساك  
وجها زاحدها **والاستساك** الاخرتين وبه قال القاضى وبرا ما

دشهرها

وامه هرجا وسببه القاضى الى ان كتاب ولم يذكر له ما روجن هر  
به الرواية ومنها الموطأ على الخلاف في ان الاستساك كالا استساك  
فلا يجوز استساك الاخرتين مع الاستغناء بالاولتين عنهما او  
كالا استدامة بخبر واحد له اختيار واحد من الاولين واحد  
من الاخرين فيه وجهان واحده لا ولو ان المختلفين عتقا بعد عتقه  
ثم اسلمت كان له اختيار الاخيرين اختيار واحد منهما واحدا من الاثنين  
ولو اسلمت تحتها امان فالأثر واستلمت معه واحد ثم عتق فاسلم  
فما بقي من القاضى في بقية العتق لا اختيارا واحدة وقال المستوفى  
على ظاهر المذهب فانما يشار الى خلاف فيه قال الراعي رقباس بره صل  
الشاب ان يجوز له اختيار اثنين من القاضى وضاحية واستعين النبي  
سبق استلامها قال برامام وهذا هو هو ومعلوم انه  
كنا واحدة من الجميع وحط المتولى هذه طريقة القاضى فثبت  
لداوي الى ان كتاب عكس ما قاله للامام ولو عتق من عتق بعد التي اسلمت  
معه ثم اسلمت الى العتق له استساك الكل ولو كان تحتها حرفان وانما  
فاسلم واستلمت معه حرف واحد ثم اسلمت الباقيات فلا اختيار  
الا اسين ولذا اختيار الحرين لامة لداوي مع حرف وليس له اختيار  
الثانية مع حرف **الطرف الثاني** في عتق لداوي العبد وداوي  
ذلك في الحاقين بالحرير واحد الطرفان عتق لامة تحت العبد من  
لداوي المصلحة للحيار على ما سبنا وقد عتق لامة المنكحة  
مع عروضة الاستلام والمقصود بيان حكمه فانما روح العبد الكافر  
امة كافرة واسلمت دعوت لامة فان عتقت بعد اسلامها ثبت لهما  
الحيار وكغيرها وليس هو المقصود هنا وان عتقت قبل اجتماع اسلامهما  
وبعد الدخول فاما ان تقدم اسلامها او اسلامه **الحال لداوي**  
ان تقدم اسلامها فاسلمت وعتقت وهو مختلف فلها ان لا  
يبادر الى الفسخ وينظر مادون من حاله الزوج كالرجعية اذا







عند باربعة اشهر وعشرون كانت من ذوات لا قرا اعتدت  
بالا قص من ثلاثة اقرا واربعة اشهر وعشرون اعتدت  
الوفاء وفي عقد الاقرا وجهان احدهما ابتداءها من حين الوفاة واهما  
انما من وقت استلامها ان استلامها من وقت سبقهما استلاما فان  
استلامها قبيح ويوقف لمن من ماله حصة الزوجات من ربع او  
من عايل او غير عايل على ما يقتضيه الحال لا ان يصطلح فيقسم بينهما  
على المشهور على حسب اصطلاحهن في الشئ وفي النفاصل ولو كان  
منهن طفلة او محونة صالح الولي عنها وفيما يصالح به وجهان احدهما  
انه لا يصالح الا بربع الموقوف واهما انه يجوز ان يصالح بما دونه  
لانه لا يفتقر عن الموقوف لانه صاحب يد فيه اذا كان بانيا ولم  
يصطلح في اربع منهن فادونها وطلب لم يستلم المهر ولو حضر خمس  
وطلب بن سلم اليهن ربع الموقوف ولو حضر ست وطلب بن سلم المهر  
المصنف او سبع اعطيت النصف والربع ولهن قسمه ما احدهما والآخر  
فيه كيف شاءوا وهل بشرط ان اعطاهن ذلك ان يرضى اليها في  
فيه وجهان احدهما وبسببه ان يحل للنكاح جزم به صاحب المذهب  
وحجة المائة في نعم واهما لا والى الثانية موقوف لا ان يصطلح عليه  
وعلى الاول تدفع السابقة الى الثانية لم يعطين شيئا وتدفع الوقف  
وكانهن اصطالحن على القسمة كذلك وعز ابن سريج ان الموقوف للزوجات  
يوزع على الثمان ويحوزن بالسوية ولا موقوف وما لا يله لولا ما  
والغزالي **فروع** الاول لو استلم على عايل كتابات فاستلم معناه و  
بعد في العقد اربع او كانت تحته اربع كتابات واربعة وثلاث  
او محوسبات فاستلمت الوليات معه او في العقد اختيار  
اربعا من الحر مستلما وكتابات كما مر فلو مات قبل من حيا فبني  
اتفاق شئ لمن المراثي مولا ناخشا ابن الصباغ انه يوفى بال  
الرافعي وهو قريب من القياس في النواهي المختار القيس انه لا

نوفر

نوقف وعلى الاول يوقف نصيب الزوجات في المصطلح بين  
المسلات ومن كان مستحقا في فرض الزوجات من المورثة ولو لم  
يكن وجه ولو لم يكن رجل مسئلة وكما بيده وقا لاحد كتابات  
قبل البيان في اتفاق مراثي زوجة الوفاة وعن صاحب  
المقرب تخصيص الخلاف بهذه والجزم بالمنع في الميراث قال  
ولا يتوقع العقيقة بينهما **فريقا الثاني** لو مات ذمي عن امرأته من اربع  
فستوه كالباين القاص الربع او الميراث من جميعها واما الاخر  
لا رث الا اربع فوقت منهن ان يصطلح ويجعل الميراث رفع البناء  
كاستلامه وقال القفال يبنى ذلك على صحة التهمة ان صحها  
ودش الكل والام رثا لاربعة ولو لم يكن محوسب امه او ابنته ومات  
قال الميراث منهن من من الميراث على هذا الخلاف والمذهب القطع  
بالمنع **الثالث** العينات للفرق عند استلامه على أكثر من اربع  
كل حسب عدتهن من وقت الاحتيار او من حين استلام الزوجين  
ان استلما معا او استلما من تقدم منهما ان استلما مرتبة فيه وجهان  
قربهما البغوي من الوجهين فاما اذا طلق احدي زوجتيه ثم غيب هلك  
دلت على عدتها من النقيض او من حين الطلاق على القول بوقوع  
الطلاق من وقت التلفظ وصح انهما من حين الاحتيار والرافعي  
والراجح عند عامة ائمتنا من حين استلامهما وقال القاضى هو ظاهر  
المض انهما من حين الاحتيار **والطريق الثاني** في الفاظ الاحتيار وفيه  
مستأجل ليراد من الاحتيار بقوله احرف نكاح هذه او نكاحك  
او فم نكاح هذه ويقول حبستك واعتقتك واخر ذلك او  
اسكت بك احك او امسكتك وثبت نكاحك وحبستك على  
النكاح قال المرافعي وايرادهم يقتضي ان جميع ذلك صريح لانه  
يراد بان يجعل قوله اخرتك وامسكتك من غير فرق في الاحتياج  
كما به انتهى ومتن هذا ان يصح الاحتيار للنكاح بالكتابة لكن



قال المأثم من لا يصح بالكافة مع النية لجرأته مجرى عقد النكاح ينبغي  
ان يخرج هذا على الخلاف في انه اسد الاستداه فعلى الثاني  
ولو فيه الخلاف من حصول الرجعة بالكافة وعلى الاول لا يصح اما  
اختيار الفسخ فانه يصح بالكافة مع النية كالطلاق وقار في الحادي  
ولو قال اخرتها او استلها فهو صحيح ولو قال حبستها او رددتها لم  
دكن اختيارا ولو قال حرمتها واطلق لم دكن طلاقا وفيه فوه صريح  
الفتح او كايه وحدها ولو قال اخرت هو لا تردع للزوجية صح  
وتعيت الباقيات للفسخ ولو قال من تحته ثمان لا بدع اخرت هو لا  
للفسخ والموقوفات خمس ادق هذه للفسخ دون لفظ الرجعية لا كذا  
لو قال نكاح فتحت ذكاح هذه او نكاح هو لا تردع وازاد لطلاق  
واذا اذاد الطلاق وان اذاد الطلاق او اطلق حمل على الاختيار للفرق  
ولو قال لا دفع اريد كذا لا بدع او مد كذا في المتن معين المراد  
قال الشافعي والقياس حصول التعيين مجرد قوله اريد كذا ولو قال  
لواحدة فادقك قال الشافعي ابو حامد وهو فسخا وصح جملة ذلك  
القاضي ابو الطيب هو اختيار النكاح لقوله طلقك قال المأثم  
وقوله سترحتك لقوله فارقك ولو طلق واحدة او اربعاً فانه كان  
ذلك تعيينا للنكاح ومقع الطلاق وسدفع لرجع وان في صوغ  
لردع وفيه وجه انه لا يكون تعيينا ولو كان طلق احدى امراته ثم قال  
لا حداثا انت طالق لا يعتض ذلك بتعين الطلاق المهرنة لرجع  
ولو آلا او ظاهر من واحدة او عدد فوجهان لم يبين تعيينا للنكاح في  
اصح الوجهين فعلى هذا الاختيار هذا للنكاح صح لردع والظهار  
واستداه لرييل من حسن اختياره وصريحاً من المظاهر عنها  
ان لم يفارقها ولو قد ف واحد منهن جدا ان كانت محصنة وتسقط  
الحكم بالبينه او اللعان ان اخارها او لم يخرها لم يسقط لربا ليليه  
ولو اوصحت فكلح هذه او هو لا تردع فان اذاد الطلاق كان

اختياراً

اختيار النكاح وان اذاد الفراق او اطلق حمل على اختيار الفراق ولو  
ادعى بعضهن انه اذاد الطلاق كان مهر حليفه على انه لم يردعه ومهما  
غير واحدة للنكاح او للفرق تعيت ولم يبين له نص ذلك ولو اخار  
الجميع للنكاح فهو لغو وكذا لو اخار فتخ نكاح الجميع ولو خاطب  
الجميع بالطلاق وقع الطلاق على اربع النكاحات وسقى الحاجة  
للمعينة فاذا عين النكاحات فمن المطلقات والباقيات مندفعات  
قال الموطأ وليقر له بخدي نكاح واحدة منهن حتى يعين المطلقات من  
الباقيات بالشرع ولو اذاد من الجميع او طاهره القاصي ان لم يجعله  
اختياراً في الواحدة امر بالاختيار فاذا اختار اربعاً لم يخلعها  
بل مهر وان جعلها اختياراً امر بالمعينة فاذا عين اربعاً لم يخلعها  
مهما وطلق اربعاً منهن امر بالمعينة فاذا عين اربعاً لم يخلعها  
وطلق اربعاً منهن امر بالمعينة فاذا عين اربعاً لم يخلعها  
او من وقت يراجع فيه الوجهان **الثانية** لا يصح تعليق الرجعية  
والفسخ فلو قال من دخلت الدار فقد اخرتها للنكاح او للفسخ او ان  
دخلت الدار فقد اخرت لك للنكاح او للفسخ لم يصح وفيه وجه انه  
مخوطة تعليق الرجعية للفسخ ولو قال من دخلت الدار فهي طالوعة ان  
دخلت الدار فانت طالوعة فلهذه صحت وحصل الاختيار ضمنها  
فان دخل الكل من بابا طلق لا بدع لردع ولا ومعا طلقت الزوجات  
لا بدع وامر بالمعينة فلهذه صحت للزوجية ثبت طلاقها وقال ابن  
هريرة لا يصح تعليق هذا الطلاق ولو قال من دخلت ففسوخ  
النكاح او ان دخلت ففسوخ ففسوخ فان اذاد الفراق لم يصح وان  
اذا اذاد الطلاق صح على المذهب ومجرب لك كله فيما اذا اسلم الزوج  
ومخلص فقال من سلمت منك او كلها اسلمت واحدة منك فان قال  
فقد اخرتها للنكاح لم يصح وان قال فقد طلقها صح على الصحيح  
وان قال فقد فتحت نكاحها فان اذاد حله بغير طلاق لم يصح وان



اراد الطلاق صح على الصحيح وان قال فقد فتحت نكاحها فان اراد  
 هله بغير طلاق لم يصح وان اراد الطلاق صح على الصحيح فاذا سلمت  
 واحدة طلقت وحصل اختيارها ضمننا ذلك الى تمام الاربع وبنينا  
 ذلك بالباقيات وهو بوضه هنا وقال الشيخ ابو حامد انه ليس  
 ومن قال به ادل النقر بحمله على ما اذا لم تكن تحت الاربع او على ما اذا  
 لكل واحدة بعد اسلامها فتحت نكاحات فتكون قوله كلما سلمت واحدة  
 من كل و كلام المتأفقي لا الزوج وحمله بعضهم على ما اذا سلمت اثنتان  
 فاستلما ادفع منهن واخدا ههنا ثم قال الباقيات كلما سلمت واحدة فتكون  
 فقد احرزت فتفتح نكاح واحدة من الباقيات وان اراد الطلاق وحكي  
 الامام وجهها ان بعض الفتوح بالطلاق غير جائز **الثالثة** مثل فتكون  
 الوطى اختيار الموطى في طريقتان طهرهما فيه وجهها ان كان حينها  
 اذا طلى احد المراتين التي اهر الطلاق فيهما هل يجوز تعيينا ولا يصح  
 انه ليس باختيار والثاني القطع به ولو وطى الجميع فان جعلناه  
 اختيارا كان مختارا للادبع لولا في عليه مهر البطل للتوازي ان جعل  
 وان لم يجعله اختيارا واخارا او تعلم منهن وجب المهر للباقيات ان جعل  
 المينونة وان علمها فلا **الرابعة** اذا سلمت وتحت ثمانية فتزوج فاسلم  
 معه اربع وتختلف اربع فاخترت المسلمات للنكاح صح وان دفع المتخلفات  
 من غير اسلامه مطلقا وقيدك النكاح بما اذا اصررت وقال ان سلمت  
 في العدة وقعت من غير اختيار الاوليات والقياس الاول وكذا لو  
 اطلق المسلمات صح ونضمن اختيارهن فانقطع نكاحهن بالطلاق نكاح  
 لداخريات بالشرع وان ستم نكاح المسلمات فان اراد به الطلاق  
 واما لو طلق وان اراد به حلا لا طلاق فان كانت المتخلفات طليات  
 صح وتعين المتخلفات وان لم يبينات لم يقد ثم ان لم تسلم المتخلفات  
 تعينت المسلمات للنكاح وان استلمت مسلمات اختيارا اربع فربما  
 والمسلمات ان بدعيانه اراد بالفتخ الطلاق وتبين منه وتخليقه

والمختلفات

والمختلفات ايضا ان بدعيانه اراد ذلك وتخليفه وبنيه وجه ان  
 الفتخ لا يقول من توقف فان اصررت على الشك الى انقضاء العدة  
 بان مطلقا انه وان استلمت فيها فتد في المسلمات وتعين الاخريات  
 للنكاح وهو يخرج من الخلاف في وقت العقود وان اخذ  
 المختلفات للفتخ بغير قطعها وتعين المسلمات للزوجية وان  
 اخذ من النكاح لم يقد الا على قول الوقف فانه يقف على  
 اسلامهن فان سلمت بائنه تحت قول الغرض الى ان لو طلقهن فتم  
 اسلمت مهر من ينور الطلاق فيه خلاف ولو اسلمت معه من كان  
 حشر فقا فتحت نكاحهن فان اراد به الطلاق صار مختارا  
 لا ربع منهن وقد بين بالطلاق فعليه تعينهن وان اراد حله بلا  
 طلاق افتتح نكاح واحدة لا بعينها فان سلمت المتخلفات في  
 العدة احدا من الجميع اربعا ولو فافتتح نكاح واحدة منهن  
 فان اراد به الطلاق صار مختارا الواحد منهن غير معينه فتعينها  
 وخذ من الباقيات ثلاثا للنكاح وان اراد حله بلا طلاق افتتح  
 نكاح واحدة فتعينها واختار من الباقيات ثلاثا للنكاح وان اراد  
 حله بلا طلاق افتتح نكاح واحدة فتعينها واختار من الباقيات اربعا  
 ولو قال لا تسلم معكس اراد الحلا بفتخ نكاح واحدة منها  
 فتعينها وله اختيار الاخرى مع ثلاث اخر لا لو اختار الخمس كلهن  
 تعينت المختارات فيهن فاختار اربعا منهن **الخامسة** لو فاحصرت  
 المختارات من المحصور فبينت لواءهم الطلاق في اربع وقال المراد  
 به احدها بين **السادسة** اسلمت وتحت ثمان وبنيات فاسلمت  
 متعافيات وكان بقوله لكل من سلمت فتحت نكاحك فان اراد  
 حلا بغير طلاق كان لغوا في اربع الا وابلنا فدي لدا واخر مستغفر  
 للفراق كان على وجه الوقف موقوف على اسلام لدا واخر قد استلمت  
 مسلماتهن بغير عقود الفتخ في لدا وابل وان اراد الطلاق صار



مختار الدار ربع الاوليات **العقود الخمسة** في الفقه والمهر والسلم  
الزواجان معا اسمرت الفقه كاستمرار النكاح وان اسلم احداهما  
قبل لراخ بعد الدخول والزوجة غير كباية فانما ان تقدم اسلام  
الزوج او الزوجة فان تقدم اسلام الزوج فانما صرف الى العقد  
العد فلا يفقه لها في العدة الا ان يكون حاملا فحينئذ قلنا  
للحمل ولذا ان قلنا للحامل وصحنا النكحة وان اسلمت في العدة  
استحسها من حين سلامها وفيه بقاء ملكة الخلق فولا فالحج  
الصحيح انها لا يجب قبل وهما سبيلان على القولين ان الفقه يجب  
بالعقد وتحت التمس وهو التقدم اوجب بهما معا وهو الحيد  
وان اسلمت المرأة او لا فظرفان اسلم الزوج في العدة فالزواج  
تتحقق العقد لمة الخلق وفيه وجه وقيل قولنا لا يتحقق وهو  
ضعيف وانما صرف الى انعقادها في استحقاقها ففقه العدة وجها  
احدها لا يتحقق واخرا في لرام والفرق واصحها وهو النص  
انما يتحققها فالقاضي وماخذ الخلاف انما هو في الرجعية ام لا  
هذا حكم النفقة عند تجدد الاسلام اما خجهم عند تجدد الشرك  
والحياد بابه فان ردت المرأة بعد الدخول فلا نفقة لها في زمن  
الردة وان عادت فيه الى الاسلام ولو اودت الزوج فعليه نفقتها  
مدى عدها وان اودت معا فالنفقة هو كالبوارقة للمرأة وفيه  
وجه يجب فيه من المهر وفي وجه لا حيث شئ **مروغ** الاول لان قلنا بالحد  
ان المرأة لا تستحق نفقة لمدى خلفها فشا دعائها مقدارها فقال  
الزوج تخلفت عني غير من يوم ما سلا وقت المرأة بل عشره صدق بيمينه  
ولذا ان قلنا بالتقدم ونا دعائها الزوج اسلمت بعد العدة فلا  
نفقة لك وقالت بل قبل ولو اختلفا في السابق لاسلام فقال  
الزوج اسلمت انا او لا فلا نفقة لك في مدة الخلق وقت اسلمت  
انا او لا فلي الفقه تبرع على الصحيح فيها فوجهان شبهها وهو قول

ابن

ابن المبرق والمروغ ان القول قول الزوجة مع يمينها وقاينها عن  
ابن استخاف في شبه لرام الى العرافين ان القول قوله بيمينه وان  
تتفق على وقوع اسلامه في وقت معين واختلفا في قيام  
اسلامها كالواقعا على هذا اسلمت صبيحة يوم برأين وقالت اسلمت  
بعدي وقال بل قبلك صدق بيمينه **المائة** في اختلاف في المهر وقد  
تقدم حكمه اذا اسلم احد الزوجين قبل الدخول وبعد ذلك  
الباب فلو قالت المرأة اسلمت انا ولا قبل الدخول فلي عليك نصف  
المهر اما المتبرع ان كانت السمة صحيحة او نصف مهر المثل ان كانت  
فاسد وقال بل اسلمت انا ولا فللمهر لك فهي المصدقة بيمينها وهو  
تفريع على الصحيح في صحة النكحة فان افسدناها فلا تنسك  
مطلقا فلا معنى للاختلاف ولو قالت لا ادري اسلمت او لا لم تكن  
لها طابقت بشرط مهر فان عادت وقالت بعدت به اسلمت او لا  
صدقت بيمينها واخذت سطر المهر ولو اعرب الزوجان بحلها  
الشابق الى الاسلام منها فلا نكاح بينهما ان كان قبل الدخول ثم ان  
كان قبل ففسخ المهر لم يدر من طابقت به وان كان بعده لم يتمكن  
الزوج من استرجاع سطره ويقر السطر الاخر في يدك ان  
يدين الحمال ولو شارعا في بقا النكاح فقال الزوج اسلمت معا  
فالنكاح باق وقالت بل منعافين فلا نكاح فتقولان اصحها ان  
المصدق الزوج بيمينه والنا يذاتها المصدقة ومن هنا استنبط  
الخلاف في حد المدعي والمدعي المدعي عليه في ان المدعي من مدعي  
امر باطنا او من اذنت حلي وسقوته وهو اصل رطر الا في دعوى  
المودع الرد او الثلث فان القول قوله وان كان خلاف الظاهر فان  
صدقناها فالموال فرح يبظر في ابدا دعواها فان قالت اسلمت  
فلي خلفت على البت انما لم تكن مسئلة وقت اسلامه وان قالت اسلمت  
قبلك خلفت على نفى العلم واسلامه وقت سلامها ولو عكسا ففك



الزوج اسلمنا مريتا وانا اسلمنا معا فانما قول قوله في ان لا فكاك ويمن  
بدعي المهر وهي المصدق بينهما فبها القولان ولو قال لا فكاك لا بد من ادخاع  
اسلاما معا او على التعاقد بتمت النكاح هذا كله في خلاف قبل  
الادخول اما لو اختلفا في اسلامها بعد فان ادعى الزوج انه اسلم قبل  
انقضاء عدتها فانكاح باق وان لم يزل بعد فلا نكاح بهذا العرض على  
وجوه احدها ان شفعاءا وقضاة العقد لغوه ومضان ويقول  
الزوج اسلمت في شعبان ويقول هي بكل في الثالث من رمضان ومضان  
الزوجة سميتها والثانية ان شفعاءا وقت يرد اسلامه لغوه ومضان  
ويقول الزوج انقضت عدتي في الثالث منه ويقول هي بثلث في  
شعبان مصدق بيمينه الثالث ان لا شفعاءا على فني لم اسلام ولا  
الامضاء بل انقضاء الزوج على سبق اسلامه والمرأة على سبق انقضاء عدتها  
فالنصر ان القول قول الزوج وفيها اذا ادخل الزوج بعد الادخول  
بم اسلام واختلفا فادعى انه اسلم في العدة فانكاح باق وان لم يزل  
بعد فلا نكاح وفيما اذا اختلف الزوجان في الرجعة واقعة العقد  
فقول الزوجان في عدتي فقالت بل بعد كما ان القول قول الزوجة  
وللاصحاب طريقان احدهما جعل كل واحدة من المتباينين على قول احدهما  
وبه قال الغاضيان ابو حامد والطبري القول قول الزوج والثاني القول  
قول المرأة واصحابنا من المذاهب على خالف ليعا لم يثبت فيهم  
حتى قال القول قولها اذا ما اذا وقع الدعوى على الزوجين ولو  
وهو ان شفعاءا وفني لم اسلام والرجعة واختلفا في ايقعة البقرة قبل  
وجبت قال القول قولها اذا ما اذا وقع الدعوى على الزوجين الثاني  
وقال ابن سريج حتى قال القول قوله اذا ما اذا كان هو السابق بالدعوى  
وجبت قال القول قولها اذا ما كانت هي السابقة وهو الصحيح  
وذا الدعوى فيها اذا سبق الزوج بالدعوى شيئا اخر فقال ان معنى  
زمان دعوى الزوج ثم ادعى انقضاء العقد من قبل القول قوله فاما

اذا

اذا اختلفا فيها بطلانها بالقول قوله وفي الفرع من ذلك كلامي في  
باب الرجعة **الثالث** لو اقام الزوج شاهدا من محليهما جميعا اسلما  
حين طلعت الشمس يوم كذا او حين غابت قيلت بينهما وحكم بقا  
النكاح ولو شهدا بائنا اسلما مع طلوع الشمس او مع غروبها منه  
لم يحكم بينهما فصر عليه **الرابع** لو كانت المرأة زوجة الاخرى اسلموا  
او ارفعوا الشك في كفرهم فان وقع العقدان دفعة واحدة لم يفرقا  
مع واحد منهما ان لم يعتقده صحاحا وان اعتقده فكل لك  
على الصحيح وفيه وجهان اقره وتختار واحدتهما وقيل ان العايني  
الطبري اختار ولا يخير الزوجات قطعا وان رتب النكاحات  
في زوج الاول ولو كان لا ولد فدميات واسلمت مع الثانية يوم  
تعتق ومن حوا ذلك في المقر وحيان ومنهم من قطع بالتفريق  
قال النووي ولعله اصح **المسألة الرابع** من الكتاب في موجبات الخیار  
وعدها الغيلة اربعة العنف والعنه والغرور والغش واعترض  
بوجوب احدهما ان العنة من العيوب فلا تكون مبيها لها ولا حجب  
بائنا فدها بالذکر لا يفرادها باحكام وثانيها ان الموجبات قد  
ترتب على ذلك فان الويل لزوج البكر من غير كفوف وصحائه بتمت  
الخيار وذا الزوج الصغير ممن لا مكافئه وصحائه ثبت له الخيار اذا  
بلغ وذا الزوجان اناهما مسئلة فيا تكتسبية بنت الخيار اذا  
عقد القاصي وذا الزوج ايقعة البكر من معتبر وذا الزوج  
الزوجة مستباحة ثبت له الخيار قال المأتم في وسيله ايضا انه  
ثبت لها الخيار بالاغتار بالمهر والسترة والفقه **النوع الرابع**  
العيوب والنظر فيها في امرين في العيوب المقررة في هذا الباب  
وفي موجبات النظر الاولى في العيوب المتبينة للخيار والمنفق  
على ثبوت الخيارية لدر من الزوج خمسة امان يحفظ بالزوج  
الحية والبعين في الحب قطع جميع الذكر في معناه ان معنى



ما لا يخفى ان نوح منه قدر المشقة والعين صغف العنق عن الوطى  
 صغفها ما او خاصا على ما سببا في الحق الغز لا كركب  
 خارجا عن المعتاد بالجهد في الحق ضيق النفقة ضيقا خارجا عن العادة  
 بالرتق والرتق كالت لا يحتمل وطى هذا او يحتمل وطى يحتملها فلا  
 يصح وان كانت بحيث يحتمل ان يوحى الى الرضا من الرضا من الرضا من الرضا  
 المستخرج كالرقيق ونور ما لا للرضا على بر اول وما لا الصنف على  
 الباطن والظاهر مختص بهما المرأة في الرقيق والرقن فالرقيق الرقيق  
 مدخل الذكر بالجم وخرج مولد هذه من بطنه ضيقه كاحليل الرجل  
 والعن عظيم وهو في الفرج يمنع الجماع وقيل هو لحم سكونه وفيل  
 هو عضلة يكون فيه وقيل هو في ورم في الحمة التي تسمى اسحق المرأة  
 يصيق منها فرجها منع وهو الذكر وليس للزوج اجارها على سق  
 الموضع في الشوي في الشوي ذلك برضاها ايضا للرقيق فقلت ذلك  
 واما ذكر الوطى سقط اختياره في الرابع في ذكره في الخلف  
 فيما اذا اطلع على عيب المبيع بعد رقا له انتهى وقد حكى السافري  
 والعمراني في الغواني والسند بنعي لو اذنت شق الموضع لم يمنع وثلاثة  
 يشترك فيها الرجال والنساء **اعدها** الرص وهو بياض كونه  
 ببعض الرضا وعلامته ان تعصر فلا خمر لا نه من ولا للمحج باليه  
 وهو بياض على غير هذا الوجه واما **الحزام** وهو على صغف محم  
 العضومته ثم يستود ثم سقطع ومما اثر فلفقا لاله العكافيه وحصوله  
 في الوجه والاطراف والاذن والاطراف البراقين المقلد يتبوق اختيار  
 بالبرص والحزام وعن الشيخ ابراهيم ان لها لا تست اختيارا واما  
 سنان في استحكامها بحيث لا يقبل العلاج وقال استحكام الحزام  
 انما يحصل بالتقطع ورتد فيه لمام وقال يجوز ان وكنت في  
 باستود العضو وحكم اهل الصير باستحكامه ولا فرق بين قتلها

ذكرها

وكثيرهما وما لهما الجوز سوا كان فطبقا او منقطعا ولا يلزم له  
 ولا فرق بين قليله وكثيره وفيه وجه انه اذا كان من الرضا في اكثر  
 من رضى الجوز لا يثبت اختياره لجملة هذه العيوب سبعة المكن  
 فرضه في حق كل واحد من الزوجين خمسة فاذا وجد الرجل المرأة  
 احد العيوب الثلاثة المستحكة او احد العيوب الخمسة بها او وجدت  
 المرأة بالرجل احد العيوب المشتركة او احد العيوب الخمسة بها فاختار  
 للواحدة واما ثبوت اختيار هذه العيوب عند الجهل دون العلم لا  
 في الغنة ففيها كلام ناسخ ولوا دعي من العيب علم الاخر به  
 فاذا صدق الذكر وفيه وجه انه ان كان يعلمه الدخول صدقت  
 مدعي العلم ولو اختلفا في ان الذي به جدام او لا او انه برص ام لا  
 صدق الذكر وعلى المدعي البينة ويشترط ان يكون الشاهدان طبيعيين  
 ولو جئت المرأة ذكر زوجها في ثبوت اختيارها به وجهان  
 اصحهما نعم ولو ظهر لكل من الزوجين عيب ثبت اختياره فان كانا  
 من جنسين فلكل منهما اختيارا لا اذا كان الرجل محبوبا او عينا  
 والمرأة رتقا او قرنا فكونا كاختار الواحد وقطع بعضهم بان لا  
 خيار وان كانا من جنس واحد فان تباد بياض القدر فوجهان  
 اصحهما ان لكل منهما اختيار وان كان في احدهما الفحش او الحشر  
 ثبت للاخر اختياره وقطعا هذا كله في غير الجنون ان هشا اذا  
 كانا محبوبين فلا يمكن اثبات اختيار لواحد منهما كذا اطلقوه لكن  
 يقدم ان الجنون في غير الجنون **اما** اذا كانا محبوبين فلا يمكن  
 اثبات اختيار لواحد منهما كذا اطلقوه لكن يقدم ان الجنون  
 المنقطع ثبت اختياره فيبقى ان يثبت لكل منهما عند افقته واختلف  
 برضاها في ثلاثة احوال احدها ان ما عدا هذه العيوب لم  
 يثبت اختياره في الجهر ولا وهو المذهب وقال زاهد السرخس  
 يثبت ايضا بالجور الصنان الذي لا يقبل العلاج ولما يترك الفم



والابط وبالعريضة في الرجل والمرأة وهو خروج الغايطة عند برزخ  
 والسن القاضى وبعض المأخرين بالخيار وبالاختصاص وكل عيب  
 وكسر النوقان ومتعدد برزخ متتابع معه قالوا وقد جمع عيوب  
 احادها لا تنفرد ولا تثبت الخيار ولا يبرح عنها من كذا لبرح كذا  
 الشبهة التي لا يبرأ منها في معناها فثبت الخيار وقبل ان السخا  
 غاصر حكاية قوله وقال انه اختيار والمأخرين في شبهة برزخ  
 موضع في المحققين لو وجد احد الزوجين الاخر اقطع او اعمر او  
 عقيم فلا خيار له ولا خيار لغيره بوجوهها معناه والاصح ان لا  
 خيار لهما بل هو الزوج موحد الخصمين او مشلول لهما ولا يثبت بالتعقل  
 وهو عليه السلامة على القلب مع ضعف الغرم ولا بالحق وقوله الضبط  
**الامر الثاني** ما اختلفوا فيه لو وجد احد الزوجين الاخر حتى له فخرج  
 الرجل وخرج النساء وكان امره قد وقع بالذوق او لم يفته في يوت  
 الخيار له او جدها فخرج وامرهما ونسبه العرائض الى الحد ولولا  
 الى العديم وبالنسبة ان كانت قد ظهرت ذمته او انوبها بعلامه محسوسه  
 مودت المعين كالولادة ولو خيارا فلا خيار وان كان قد ظهر بعلامه  
 مطبونه كالنول ثبت الخيار ورايها ان كانت قد ظهرت بعلامه مقطوعه  
 كانت او مطبونه فلا خيار وان اعتمدنا على قوله فيه ثبت الخيار وهما  
 ان الذم او الاثمة ان كانت بالنول من احد الزوجين فلا خيار وان  
 كانت من ثمة النول من احدهما او بسبقه خذ وتاوان قطعا فله الخيار  
 وهذه الاوجه مودت من اختلاف في محل القول **الامر الثالث**  
 العيب الطاري فاذا حدث بعد العقد ما يفسد نكاح الخيار ولو  
 قارنه فاما ان حدث بالزوج او بالزوجة فان حدث به فان كان  
 قبل الميسر فلهما الخيار وان كان بعد فان كان جنونا او حدا او برضا  
 فلهما الخيار وان غر الخ حكاية وحدها لا خيار وان كان للمعسر فلا  
 خيار لهما وان كان الجيب فتولا وقبل وجهان اصحهما ان لهما الخيار

وكذا اطران الحصاصا اذا انشأ به الخيار وان حدث بالزوجة قبل  
 الدخول او بعده في الحبد الصحيح ان له الخيار والحاصل للمعسر ان  
 العيب الحادث من خيارا وكل منهما الا العيب بعد الدخول واما  
 اوليا الما فلا تثبت لهم الخيار بالعيوب الطارئة بالزوج على الزوجين  
 وفيه وجه وفيه ثبوت لهم بالعيوب القادرة للعقد طرعا فاستمرها  
 واطهرهما انه منظر في العيب فان كان جنونا فلهما العيب وان رضيت  
 به المرأة وان كان جبا او معسرا فلا وان كان حدا او برضا فوجهان  
 استمرهما ان لهما الخيار . الطرقي الثاني ان لهما الخيار بالعيوب القادرة  
 كهما وارتضاءه القفال وعلى هذا يخرج حكم الله الزوج فعلى  
 ان دعت لثمة زوجها من محض حبس يجوز له ليرد على امره بوجاهة  
 وان دعت اليه من محض دم او برص من وجهان اصحهما المنع وعلى الثاني  
 ليس عليهما الا جبا به مطلقا **النظر الثاني** في حكم الخيار وهو  
 على العود في اصح الطرق في الثاني انه على ما قاله العلامة لا يثبت  
 في خيار العتق وهل ينقذ من خيارا بالفتح ام يتوقف الرفع على  
 الحاجر اما المعين فلا بد فيه من الرفع على الحاجر واما غيره فقد وجهان  
 احدهما انه لا ان ينفرد به وبه اختلف من امام زاهدان جماعة واصحها  
 انه لا بد من الرفع الى الحاكم قال الما فدي في لو توافقا على العيب الصحيح  
 قال القوي وعلى الوجهين يجوز له التاخير الى ان  
 ياتي الحاجر ويفتح حصته ولا يبر الصباغ واذا ثبت العيب عند  
 الحاجر بخير من ان يفتح بنفسه او بامر من يفتح وقال القفال اذا  
 تمت بحرف من ان يفتح بنفسه وبين ان يفتح الحاجر بمسألتهما  
 ولو ظهر العيب بعد ما وطأها الزوج فقالت وطئني مع العلم به  
 فاذا كرا وكافا العيب به فقالت دلت مع غفلة به فانقضت والقول  
 هو المندرج عن ابن القطان ان القول قول الزوج واذا منع النكاح  
 بالعيب المقارن والطاير فاما ان رجعا قبل الدخول او بعده فان



كان قبل الدخول فلامهر ولا متعة ستوافقت المرأة والرجل بعينها هذا  
المشهور في المأثور حتى ان كان حدث بعد العقد لسقط المهر او  
لا يسقط منه شيئا وان دعي للمهر وان كان بعد الدخول فعليه  
العقد ثم النظر في المهر والرجوع به والفقهاء في العدم اما وجوب  
المهر فان كان الفسخ بعيب مفاد منه او منها فالمنصوص انه يسقط  
المسمى بجنب مهر المثل وحصل فيها اذا انفسخ النكاح بردها بعد الدخول  
انه يسقط ولا يحتاج الى بيان احدكما ان فيها قولين اخذنا بسقوط  
المسمى فيهما وحب مهر المثل وما بينهما انه يشترط المسمى كذا في الغرض  
والقول بوجود مهر المثل في الردة للفقهاء المشهورين براماستبعد  
وقال الحنفى ان لا يصح السعل فيه والصحيح القطع بتقرير النصير وفي  
المؤيد وحدها بالثالث وهو ان الزوج ان فسخ بعيبه يسقط المسمى ويجب  
مهر المثل وان فسخت بعيبه وجب المسمى وان كان الفسخ بالعيب لطاير  
بها اوبه قبل الدخول او بعده فان قلنا الواجب بالفسخ بالعيب  
المقادير المسمى فكذا هنا وان قلنا الواجب مهر المثل فلهذا وجب  
حب هنا ايضا وقاها بجنب المسمى واصحابها انه ان حدث قبل الدخول  
وسقط الجاهل اوجب مهر المثل وان حدث بعده وجب المسمى وقطع به  
جماعة وحكي صاحب الدخاير وجهها وابعاء انه لا يجب شي اطلاقا  
انه وهم فيه **رفع** لو طلق زوجته قبل الدخول ثم اطلع على عيبها  
لم يسقط خفيها من مهر المهر ولو اطلعها على عيب الاخر بعد موته  
فهل له الفسخ بالعيب فيه وجهها فان اظهر بها لا ويتقرر المسمى بالموت ولو  
لم يفسخ بالعيب حتى زال نفقته ثبوت الحين والآن وجهها وخصصها  
المأثور فيهما اذا زال بعد علمه وقبل فسخته لعدم جزم بان الرجوع له  
اذا لم يعلم به حتى زال **فصل** واما الرجوع بالمهر اذا فسخ النكاح بعيب الزوج  
وعزم المهر فان كان بعيب طاري بعد العقد فلا رجوع له به وطعا  
وان كان بعيب مفاد للعقد بقي الرجوع به على من غره قوله ان

الجديد

46  
الجديد الصحيح انه لا رجوع له والعقد ثم انه يرجع فعلى هذا ان كان  
المهر من الويل بان خطب اليه فاجابه وهو مجبر او غير مجبر  
فزوجها فاقطعها وقالت له فقله بعينها فلم يفعل وكان الويل عالما به  
رجع عليه بجميع ما عزمه وان كان جاهلا بملكه او جهلا بالثمن انه لا  
يرجع على الجاهل ويرجع على غيب فان قلنا لا رجوع عليه عند الجهل  
فذلك انما اذا لم يكن محرما لها كابن العم والمعتق في القاضى ويكسر الرجوع  
على المرأة وان كان محرما لها فوجهها ان اصحابها انه يرجع فان قلنا لا  
رجوع عليه اذا جهل قال قول قوله فيه وعلى الزوج ان اقامه البينة  
على اقراره بالعلم وان عرق جماعة من الاولاد رجع عليهم فان جهل  
بعضهم الحال فان قلنا لا رجوع على الجاهل اخص الرجوع بالعلم  
وان كان العود من المرأة دون الويل رجع عليها ودونه وصورة  
المؤيد بان يخطب الزوج اليها فلم تعرض لها من العيب وطلب من  
الويل ان يزوجها منه واظهرت له انه عرف حالها وصورة ابوالفرج  
فيها اذا عقدت بنفسها وحكم الحاكم بفسخه واطلاقه لا يحجب  
الرجوع عليها ليشعر بالدفع اليها وليس ترداد منها في جماعة ولا  
معنى له بل فائدة الرجوع هنا يسقط المهر فان كانت قصده رده  
ان كان معينا في العقد وان كان مرشدا ما في رده بعد او  
بدله ان شئت الخلاف في فظاير وهو رجب لها اقل ما يصلح صداقا  
فعطيتها ذلك ان لم تكن اعطتها المهر ومن قدره عن رده ستر جامع  
ان كان اعطها ما فيه وجهها وقيل قوله ان اخطأ بعيب وقيل انه  
نصف في القديم واصحابها لا ودل في حرمة النكاح كوفتها وجب لها  
شي واسترد بالتقرير فصار كالوفضه ووجهه فانه لا يجب له اخذ  
الرجع من ردها انه وجب ويسقط فكذا هنا وان كان الغرور منها  
ومن الويل بان شئت عن خطبها العيب وارجعها الويل وكذا ايضا  
فهل يرجع عليها نصفها ويختص الرجوع بها فيه وجهها وان عرفت



المرأة الويلة والولى الزوج وجع الزوج على الويلة والولى عليها قال  
 الرافعي ولم يترخصوا الى ما اذا كانت جاهلة بعينها ولا بعد مجي  
 الخلاف فيه وق لا النور لا محجة لتقصيرها الظاهر بها وقد قطع  
 الجمهور بان الويلة المحرم لا بعد بحمله لتقصيره قال الماوردي وانما  
 يرجع على العار بعد الغرم باو ابراة منه لم يرجع على العار شي ولو  
 رده عليه بعد قبضه فترجوعه عليه وجهان **فصل** واما التفقة  
 والسكنى في العقد فلا يحبان لها اذا كانت حايلا وان كانت حايلا  
 فان قلنا العقد للعمل بلها التفقة وان قلنا للحامل وهو من صرح فلا داما  
 السكنى فيها طريقان احدهما انها على الخلاف في التفقة وقايتها  
 القطع بانها لا يجز هذا هو المشهور ودر الزلا طريقا اخر ان  
 استحقات الحامل المفسوخ نكاحها السكنى فولا قال الرافعي ويمكن ان  
 يبنى على الخلاف على ان الواجب لها مهر المثل او المستحق ان اوجبا المتفق  
 ينبغي ان يجز السكنى والتفقة وعز ابن شبله انه ان كان الفسخ بالعيوب  
 الحادثة مستحق السكنى والا فلا وقد سبق في المهر نظيره واذا لم تزوج  
 لها السكنى فلو ازا الزوج استكانها تحصيلها به فله ذلك **فروع** لو  
 رضى احد الزوجين بغيره حدث بغير العيب عيبا اخر كان للتسليم  
 الفسخ بالعيب الحادث وان راد له في موضع فلاحيار له على  
 الصحيح وان راد البصر او الحدام موضع اخر ثبت الحيار اطلقة الرافعي  
 وقال الماوردي ان كان التاخير اقبل من طر بان كان الاول في العقد  
 والتاخير في الوجه فلا حيار وان لم يكن اقبل بان كان الاول في غيرها  
 اليمى الثاني في البصر فوجهان ولو نسخ النكاح بالعيب ثم بان  
 ان لا يجب ففي الحكم بطلان الفسخ واستمرار النكاح وجهان الصحيح  
 بطلانه ولو قال علمت صاحبي ان لم اعلم ان العيب ثبت الحيار فطره  
 اشبهما انه على القولين لا يبرح نظيره في خيار العتق وانما القطع  
 بانه لا بعد **السبب الثاني** للحيار الفرد وبالا شرط وفيه دخلت

الاول وانما حكم الفرد فاذا شرط في العقد صفة في النكحة  
 قبل ان خلا فيها كما لو قال زوجك هذه المسئلة فبانث ذمته او هذه  
 القسبة فبانث سبطته او هذه الحرة فبانث امة والموجب وكيل  
 الشبهة او الى الطفل وجوز ناه والزوج من له نكاح لامة ونحو  
 ذلك سواء كان المشرط كمالها كونه جميلة او غير او شبابة او ذات  
 مال او طويلة او غيرها او صفة نقص كاصدا هذه او صفة ليست  
 بكمال او نقص وان خلا فيها فترسخ النكاح فولا في احد ما ونسبها  
 الى القديم انه لا يبرح واصحابها انه يصح وقرنها جماعة من الوجهين  
 فيما اذا لم ينعك هذه الرخصة فبانث نكحة قال الماوردي ذلك بعيد  
 من هذه واستثنى الماوردي من ذلك ما اذا شرط كونها عربية فبانث  
 في سببه او مطلبه فانه يصح قطعا وخصص الفاضل خلاف الصفات  
 المرعوب فيها في النكاح وقطع في الصفات التي لا يرغب فيها فيه  
 بعدم البطلان وقيل القول لا يجز بان في سائر الصفات بل في ما يورث  
 في التفقة خاصة كالنسب والحرية ويقطع فيما عداه بالصحة فان  
 قلنا بطل فرقا بينهما ولا شئ في الزوج ان لم يدخل بها وان دخل فلا  
 خد المشبهة وعليه مهر المثل ولا سكنى لها ولا تفقة في العقد ان كانت  
 حايلا وان كانت حايلا فان قلنا التفقة للحمل وجهان كان  
 الزوج حرا او للحامل فلا وان قلنا بصح فان ظهرت حراما من الشروط  
 ما اذا شرط كونها كاتبة فخرجت مسلمة او امة او ثيبا فبانث حرق  
 او بطل او سبطية او عجيبة فبانث عربية فلا خيار له وان ظهرت  
 دون الشروط فان كان المشرط نسبها فطره ما طهرها انه ان  
 بان نسبها دون نسبها فله الخيار وان كان مثله او فوقه الا انه دون  
 المشرط وقولان والطرف الثاني في القطع بانه لا خيار له مطلقا  
 واختاره المرواني وان كان المشرط حرة فخرجت امة فان كان  
 حر اترتب له ذلك على خلاف في النسب فاعضا الخيار هناك على الطرفين



الاول ولذا ههنا وان لم يثبت على المائنه ههنا وحدها ان يثبت على  
 معينين ذكرنا في القطع بعدم الخيار فيها اذا بان نسيته دون الشرط  
 وليست دون نسيته وهو انه قد زعم الخلاص بالطلاق او انه لا  
 يتضرر بذلك وعلمنا المأفوق في البناء والخلاف وان كان عبدا فان قلنا  
 بمت الخيار والحرف في بيوته له قولان اصحهما عند القاضي الطاهري  
 سونه وعند البغوي لا وان كان المشرط صفة غير النسب والحرية  
 فالاشارة في ثبوت الخيار بالخلاف فيها قولان اظهرهما انه يثبت وكذا  
 الحكم لو شرطت المرأة بالزوج شيئا من هذه الصفات الكاملة والناقصة  
 كالوشرطت شيئا او حرية او سارا او طويلا او يافعا او سهايا او  
 جمالا او اصداها فبان خلافه ففي صحة العقد القولان فان  
 ابطالناه في الحكم كما تعلم وان صححناه فبان المنع وجود خيار او صفة فلا  
 خيار وان بانه دون المشرط فان كان شيئا وهو دون نسيته فلهما  
 او لا ولا ليناها الخيار قطعا وان كان مثله او فوقه الا انه دون  
 المشرط بغير ثبوت الخيار لهما الطريقان وصحح البغوي بعبه ولا  
 خيار للاوليا قطعا وان كان المشرط حرة لمخرج عبدا فان كانت  
 حرة فلهما ولا ليناها الخيار وان كانت ممة فعليه الخلاف المتقدم  
 في علمته وعن القاضي في خياره طريقة فاطمة بثبوته فان قلنا  
 بثبوته في ابراهيم والمتولى ثبت لسيدها دونها بخلافه فاذا اظهر  
 به عيب فان الخيار يكون لها دونها بحال ما اذا اعتزل الزوج  
 بنفقتها فان الخيار هل يثبت لهما او لسيدها فيه وجهان اصحهما لهما  
 ولو كانت مكاتبه ثبت لهما دون سيدها وان كان المشرط غير النسب  
 والحرية فلهما الخيار اذا خرج دونه واستندب الامام من الخلاف في  
 ثبوت الخيار بالخلاف في الشرط مع استفا الغيب خلافا في قول الكاج  
 العسقي بالراض في فتاوى البغوي فيها اذا شرطت بكارتها ما سببا  
 وفالته كمن بكر اذ التالبكاره عندك فقال له كنت تيجيا والقول

قوله

قهرها عنها ارفع الفسخ وقوله في دفع كالمهر وحيت يثبت الخيار قال  
 اخا من مولا العقد للمروجة المسمى وان فسخ قبل الدخول فلا شرط  
 لها ولا منعه او بعد في المهر الواجب القولان المتقدمان في خيار  
 المعيب الا طهر المنصوص انه من المثل وفيه وجه قالنا نقول لا مريش  
 من المسمى من المثل وفي وجوع الروح بالمهر الذي عزمه على من غيره  
 التفصيل والخلاف السابقان في خيار العيب والحكم في النفقة  
 والستوة في العدة كما تقدم ولو غره جماعة اولياها رجع عليها بتم  
 فانما يصح للمعسر في حال جهل في اختصاص الغرم بالخيار وجهان  
**فرض** لو زوجها برضاها من مجهول فبان غير كفوف لبرهانهما والغزالي  
 لا خيار لهما وادعى الامام بترافق عليه ولم موافقا عليه فقد قال  
 البغوي لو زوجها الوطء وهي برضاها من مجهول بحال فبان واستقا  
 ثبت لهما الخيار وقال ابن الصباغ فيها اذا بان عبدا انه يثبت لهما الخيار  
 وكذا في الموطوءة في المأفوق في اذا نكحت وطرا مطلقا واعتقدت  
 فيه كالمهر حواله فبان بخلافه فهو صحيحان خدما ان يكون مقيما  
 احواله غير كفولها بان كانت حرة وهو عبدا او مكاتبه وهو يوطئ  
 او غنيمه وهو في غير فلهما الخيار وثانها ان تكون مع نقصانه كمالها  
 فلا خيار في غير الرق وفي الرق وجهان والرافعي ابعد ان حكى  
 عن الغزالي ما قاله ينبغي ان يفصل دقيق لان كان ثوات الصفات  
 له فانه يشبه او حرفة او لفسدها لجواب ما ذكره وان كان لعيب  
 من الخيار وان كان لرقه فليكن الحكم على ما سبنا في على لا ترقبها  
 اذا نكح من طهرها فبان ثامه بل المرأة اول ثبوت الخيار من الرجل  
 وما ذكره قد صرح به برامام وهو مفهوم كلام الغزالي فتقرر من هذا  
 انظر السلامه من العيب يثبت الخيار قطعا اذا بان خلافه  
**فصل** لو نكح امرأة بمجهولة ظنهما مسئلة فبان ثامه في السابقين رضي  
 الله عنه له الخيار ولو نكحها ظانا انها حرة فبان ثامه وهو بمنزلة



لأنه كالحب فلا خيار وأختلف برصحاب على طرق أشبهها أن قولهم  
نقلوا ونجسوا أخذها من حيث الخيا وفيها وأصحبها لا يثبت فيها وما أخذ  
القولين الحاقا للفرق والرفق بالاعتوباء وأن هذا الغرض فاعلى فسلحق  
بالقولين المسترط والمأخذ بغير التميز في المأخذ المسترط بأن لا خيار  
في الزلزال ولو لم يخطأ فادكارهما فبانت تبعا لم سجد اثبات الخيا وأن  
جعل هذا تعريضا لثبوت الخيا ولا في المرفوعة فيه أعظم وخبرنا ما يقع في  
الفتاوى وموقوف الراغب فيه أما لو شرط بكارتهما فبانت ثبوتها فعد  
في صحة النكاح قولهم إذا أضافها فففي ثبوت الخيا فولا في التعريف  
الموثر في إبطال النكاح على قولنا وإثبات الخيا وفيه على القول بصحة  
هو الذي يقاد في العقد على وجه لا شرط أما المتقدم فلا أثر  
له وفيه وجه أنه موثر في نكاح المحلل وأما الرجوع بالمهر إذا قضينا  
بالرجوع على الحادثة ونعمية الولد فيؤثر فيه التعريف المتقدم كالقانون  
فلا إلهام والغلبة في لا يشترط في تصوير الغزو وهذا الشرط  
من لزج باب والقبول ولا صدوره من العاقد بدليل من الإلهام  
والكاشية إذا حصل التعريف منها بضر عليه ويضمن مقدم المعضوب  
إلى من أخل به في أحد القولين من شرط إبطاله بالعقد فاقول فلا نجر  
في معرض التعريف في النكاح ثم روجها على نكاحها بولاية أو  
وكالة فهو تعريف وان لم يقصد بقوله تعريف السامع وانفق في وجه  
منه بعد إتمام فليست تعريفا وان ذلك لا في معرض التعريف ووضع  
العقد متعلبا به أو في معرض التعريف من وقع العقد بعد زمان  
وفي قوله تعريضا ترد وقال الراغب في شبهة المأخذ بغير الاتصاف بالعقد  
كما تضمنه إطلاق الغلبة انتهى كلامه بتمام والغلبة في التسمية بغير  
أن الإمام يخالف برصحاب في قولهم التعريف المتقدم لا يؤثر في إثبات  
الخيار **النظر الثاني** في أحكام ولد المغزو وبحرته أمه **الاول** للحرية  
فإذا هز الرجل بحرته أمه وصحبت النكاح فاحيلها العقد ولادة منها

فر

قبل العلم بالخيار أو إذا استأبنتها له الخيار أم لا وسواء جازا العقد أو  
منع وسواء كان الزوج حرا أو عبدا وفيه وجه غريب مهم ينبغي أن  
أدركه تحقيقه فاعلى هذا القول لا عليه لأنه وأما المحصول  
بعد العلم بالخيار فارق إلا أن ذلك من المغزو وعبرنا في القديم قولنا  
الرفق لا يجرى على العرب من وصعته بعد العلم بدور سنة أشهر  
فهو حر من وصعته بعد سنة أشهر فما فوقها فهو رقيق **الثاني**  
قيمة الولد فيجب على الزوج الشئد على الصحيح وإنما يجب إذا انفصل  
حييا باعتبار يوم الولادة وإن انفصل ميتا لا بحياة لم يلزم شئ له  
الرافع وخينا فيما إذا وطئ الحاصلة والمشتري الحادية المقصودة عن  
حبلها بالحرمة واجلها وانفصل الولد ميتا رجبها ان قيمته يجب لو كان  
حيلا لأن ظاهر الحياه فليخرجها **قلت** وهو ظاهر البصر هناك والحق  
حياة **الثالث** إذا غرم الزوج قيمة الولد يرجع به على الغارق طوعا  
على المزمنة أما المهر ففى الرجوع به فولا كما تقدم في الرجوع به  
عند الفسخ بالعيب ولا يرجع عنه الولد إلا إذا غرمها كالضامن في  
الرافع وجب فيه وجه فالأشياء في الفسخ ورطانية الضامن بخليصه  
قبل الغرم كالضامن **الرابع** يحل غرم قيمة الولد فان كان الزوج حرا  
تعلقت بدمية وان كان عبدا فلا فاقوال أحدها يتعلق بدمية  
والثاني يتعلق برقبته وأصحها يتعلق بدمية وعلى هذا لا يرجع به  
على الغار إلا بعد العتق ولذا على القولين مرجع وأما المهر الرابع  
إذا كان المغزو عبدا وقد دخل بها فان كان الواجب المستحق  
بشئيه ووجوه المسمى ملته طرق أحدها أن يقول الخلف في الشرط  
لا يقتضي بطلان النكاح ولا يثبت فيه خيرا أو ثانيا أن يقول بطلان  
الخيار وحرر العقد وثالثها أن يقول بالقول المخرج أنه يجب المسمى وان  
كان الواجب مهر المثل يهلك معاونه منه أو قيمته أو شئيه فيه دلالة  
أقوال الوجوب من المثل طر فبأن أخذها ان يحل بصحة العقد



وثبوت اختياره وجوب مهر المثل عند الفسخ ففتح في التوجيه وتعلق  
 من المثل في هذه الصورة بتسوية اظهر كما لا يخفى ان يقول بفسخ العقد  
 وله قولان في هذه الصورة مبنية على لزوم الشدة في النكاح  
 مختص بالصحيح امر به والفاقة فعلى ذلك والرجوع هو نكاح بغير  
 اذن وهو تعلق به منه لا رقيته بل لا طهر وعمل الكفاي متعلق  
 بحسبه **الخامس** في الرجوع عليه والعزوة في الحرمة لا تصور من  
 السيد وانما يتصور من قبله او من المتكوفة نفسها او منها معادلا  
 غيره بقول من ليس بخاقد ولا معقود عليه فان كان من الرجل رجوع  
 الزوج عليه بقيمة لولا اذا اعزها بالهران قلنا يرجع به وان كان  
 عن الامة تعلق المذوم بذمتها فطالب به بعد العتق من ذمتها ورفقتها  
 وفيه وجه عزيز ان تعلق برفقتها وفيها تبين الحالتين في الرجوع  
 بغير المهر لا فرق في الباب بين ان تكون قيمته او مدبرة او معلقاتها  
 عنفها بصفة اوام ولد او مكاتبه الا ان المكاتبه تفادى غيرها في انها  
 لا مهر لها وهل يغرم لها اقل ما يملك من ماله من ماله في انهما  
 المتقدمان في العتق وفي ان الاول لا يملك من ماله من ماله في الوجهان  
 لهم قبل العلم بسنن عزم قيمته على ان ولد المكاتبه قرا ومكاتبه فيه  
 قولان وعلى براءه هو لولاها او هو كسائر اموالها تستعين بمكاتبه  
 مكاتبه فيه قولان فان قلنا انه دقيق لسيدها او انه مكاتبه والقيمة  
 لسيده دفع المذوم فيه لولا ذلك السيد ويرجع بها على من عزمه ليس  
 الوكيل اذ الامة في اخذها من كسبه فان لم تكن فهي في ذمتها الى ان  
 يعتق وان قلنا انه مكاتبه القيمة لامة فان كان العزوة منها لم يغرم له  
 القيمة لئلا كان من الوكيل عزم لها ورجع به عليه وان كان منها  
 نوحها ان اخذها انه يرجع بها على من شأ من الرجل في الحار ومنها بعد  
 العتق ولا يرجع احدها على العزوة ولا بغوى يرجع الماخوذ منه بغير  
 ما عزمه على بغيره وانما يرجع بالنصف على الرجل في الحال بالقيمة

الامر

الاخر عليها بعد العتق في البغوى لو ذكر في الوكيل حرمتها وذرها الوكيل  
 للزوج بوج المذوم وعلى الوكيل في الحال والوكيل عليها بعد العتق وان  
 ذكرت للوكيل حرمتها ثم ذكرتها للزوج وجع عليها ان ذرها الرجل للزوج  
 ايضا قال الراجح في هذا الموضوع نفيها اذا اذ لمعاد حكم  
 الرجوع بمهر المثل اذا عزمه الزوج لجران الدخول والرجوع بقية لولا  
 اذا اولدها وعزم فمهره على القول بنظر النكاح كما نرى في بعضا على  
 صحة النكاح **فرع** اذا انفصل الولد المذوم وجره امة مبتا بحضارة  
 فعمل عامله الحايه بغيرها على صحة النكاح عزة عبده او امة وقصر في  
 من ماله وهو ما يورثه وجره امة ان كان فان قام بها مانع من المهر  
 بان كانا رقيقين او صادقين فزنته عصيته الا باعد والامتناع الماروان  
 كانا لا بحد ذلك وورثه مع جدته وان كان بحد ذلك وورثه الاب  
 خاصة واذا انفصل مضمونا عزم المذوم قيمته ولو مات من غير جنان لم يجب  
 للسيد شي في فيه وجبانه لا مخرجها وعلى المذوم في الذر يغرم للسيد فيه  
 وجبانا طهر ما عند الامام والرافعي ينسب الى العراقيين انه يغرم عشر  
 قيمه الام ستوا كانت قدر العزوة او اقل او اكثر والحسين ايرقوس خمس عشر  
 قيمته والمائة وما لا يدرى ان الاصح عند بعض اصحابه انه يغرم اقل  
 الامر من قيمة العزوة التي حصلت له وعشر قيمة الام فان اوجبتا عشر  
 قيمة للام فلا يوصل منه ولا يتوقف ثمنه على حصول العزوة له وان  
 اوجبتا الاقل فتعلق بالعزوة في اخذ السيد منها فحقه فافضل كان لورثه  
 الحسين لا يغرم المذوم الا بعد اخذ العزم ثم ينظر الى ما سلم له فان كان  
 معه حرم لم يلزمه الا خمسة اسداس العزم وعشر بقية من الوكيل  
 محل العزم دمة العزوة او العزوة وبهاهما النعمان على القولين ان السيد  
 اذا اختار فدا الحايه بغيره بالارش بالفا ما بلغ او اقل الامر ينسب ومن  
 البقية واستبعد الامام **هـ** اذا كان الحايه احديا فان كانت  
 السيد فغرم عاملته لورثه الحسين العزم ويغرم المذوم العزوة والعشرا واقل



الامر من فيه الوجهان فعلى الاول عشر قمره الام للسيدة قال لما فر  
وخرجوا ان يقال بصرف الى رثة الخبز ولا يفرم المزدور سيما واحاب  
عنه وعلى الثاني اذا حصلنا الغرة بصرف منها العشرة الى السيد  
فان بقيت فهو للمورثة وقال برام اذا كانت الغرة لا تزيد على العشرة  
فصرفناها الى السيد كانا حاصل ايجاب ما على عاقلة المخاض له وهو  
مستبعد وان كان الحائز المزدور فيجب الغرة على عاقلة ببقية المورثة وانه  
يجب على المزدور والعزم لسيد الامة ان يضمن العاقلة بقية المورثة وانه  
العشر فان اد على الغرة وسلمت الغرة للمورثة وان قلنا يجب افك  
الامر من اخذ عشر قمره لرام من الغرة ويرك ما في هذا للمورثة فان كانت  
قمة الغرة مثل عشر قمره لرام او دونها صرفت كلها الى السيد فان كانت  
المزدور عندا فقلت الغرة ببقية فان وجبنا الاول فاذا حصلنا الغرة  
صرفنا الى السيد منها عشر قمره لرام فان فضل شي فهو للمورثة وان وجبنا  
الغرة سلمت الغرة الى المورثة وحق السيد يتعلق بقمة المزدور وفتبع به  
بعد العتق وان كان ايجاب عتق المزدور فان عتقنا بالتفويت وقلنا يجب  
عشر قمره لرام فحق سيد الامة على المزدور ولا يتعلق الغرة ببقية عتق وان  
كان حائز ميراث الخبز وان لم ير ميراثا بان كانت معه الحدة فعلق نصيبها  
خاصة ببقية **قريان** الاول خيار المزدور وهو على الفقدان هو على الفقدان  
الدلالة الآية في العتق فيه طريقان اشبهما الاول **الساكن** فان  
البعوث ذالبتنا خيار المزدور ويستفرد من له الخيار بالفتنح وروى الحاكم  
في الدارقطني كسر هذا الخيار فخلت فيه فانه يبطل العقد في واي على  
صحته ففي سوته خلاف فليكن كفتنح النكاح بالغيب **السبب الثالث**  
لخيار العتق تحت العتق وفيه مسائل **الاولى** اذا عتق الامة تحت عتق  
نفسها الخيار وان رخصت به استمر النكاح ولا خيار ولا ولياها وان عتقت  
تحت ميراثها ولو عتق بعضها فلا خيار وفيه وجه عزها ان لها  
الخيار اذا كانت الحرة فيها الشر ولو عتقت كلها تحت من عصه وقس

او مكاتب

او مكاتب او مكره فلها الخيار ولو عتقت ولو عتقت ولو عتقت ولو عتقت  
شبهه او علق عتقها بصفة فلا خيار ولا فرق بين المدحول بها وغيره  
ولا بين ان يقطر الحرية ومن قبله او من مكاتبه او مدبرة وبيت  
للصبيبة والمختونة عند براءة فاقه والبلوغ ولا يقوم ولها مقامهما  
فيه وللزوج برام سماع وعليه النفقة والعتق الى رخصتار  
بعدهما وبيد كونه على الفور والخلاف لا يثبت في العاقلة وفيه منعه  
من وطى الصبيبة الى البلوغ وحيثما لا يمنع واما المختونة فلا يمنع  
من وطىها فطعا وشرا **الدوام** ما يحسن اجر الخلاق فيها **الدائمة**  
اذا عتقت الامة ولم تعلم بالعتق حتى عتق الزوج ففي سقوط خيارها  
فولانها اظهرها انه يسقط وما كان لو جيزها اذا لم يعلم بعيبها  
استأده حتى زال وفيما اذا لم يعلم الشفع بالبيع حتى باع ويجوز ان فيها  
اذا علم به للز لم يقسم حتى زال على القول بانه ليس على التوقد ولو عتق  
الزوجان معا فلا خيار **السابعة** لو طلقها الزوج قبل الفتنح فان  
كان الطلاق رجعي فلا خيار الفتنح ويستتبعه به قطع الرجعة وقصر  
العدو فان فتحت فهل يستأنف عنه اذ لم يفتنح بقتله ملك العدو  
فيه مولا ان اصحابنا المالك فعلى هذا ان حمل عدة الميراث لم يفتنح عدة لهما  
فيه خلاف بائنا في العتق دللنا الله فان اخرجت الفتنح لم يبطل خيارها  
بذلك وان قلنا انه على المؤبد وان اجماع لم يصح احادها ولا يخرج  
على وقت العتق وخرجه بعضهم عليه فعلى هذا ان راجعها تحت الاطاع  
والاعتق وفيه وجه ان رخصتة صحت وان كان الطلاق بائنا فطريقان  
احدهما ان يفتنح في حاله قولنا اصحابنا انه يقع وبطلان خيارها  
والثاني ان الطلاق مؤقود والخيار ثابت فان فتنحت فانه لم يقع  
والا بان انه وقع والثاني ان الطلاق بالاولى ولو باء  
الزوج الى الطلاق قبل الفتنح ففيه نفوذ طلاقه هذا الخلاف وغن  
ان حابده انه لا خلاف فانه يستفد طلاقه ولو طلقها طلاقا رجعيما



ففتحت في البعد فاحتم كالموطئتها بعد العتق وقبل الفسخ الرجلى  
 الراعي هنا عن السر حتى انه حكم وجهها ان الفسخ موقوف ان راجعها  
 فقد ولا بعد بحجته ثم قال الماوردى فان فسخت فهل له الرجوع بعد  
 فيه وجهان فان قلنا لا فله طرأت الحرية في العدة فهل حكم على  
 الاما وعدة الحار فيه قولان وان قلنا ان راجع فان لم يفعل فالحكم  
 كما مر وان راجع حصلت الفرقة بالفسخ ودر الطلاق فعد من وقت  
 الفسخ عند جرح **الرابعة** اذا عتق الزوج وعقته امه فلا خيار له على  
 الصحيح وفيه قولان قبل وجهان له الخيار **الخامسة** خيار المغنم قبل مو  
 على المورد فيه اربعة اقوال وجه الاظهر انه على الفور والمباين انه على  
 الراخي لان يطاها او يصرح باستقاطه وصحة الحامل العتق الى  
 المالت انه على الراخي لان عتق من وطها او سقط حقا او توجب  
 منها ما يلد له على الرض مثل ان يهبها فستكت الرابع ان تمتد بلاءه  
 ايام والوجه انه تمتد منذ ان يحاش العتق او محلس بلوغ خبره فان قلنا  
 انه على الفور فالحكم فيه كما مر في الرد بالعيب في السقعة وان قلنا انه  
 على الراخي فلو مكنت من الوطى لجرم يطالهر سقط حقا فانه ليرام  
 قال ولو اصابها الزوج فحرمة نفى سقوطها وها ترد ولو تضر على  
 فيها لم سطر حقا وطعا ولو ادعى انه اصابها راصية فاستردت مكانة  
 ففي المصدقات منها وجهان وان قلنا بالاربع فالامام ابتداء الايام  
 من وقت ثبوت الخيار وذلك اذا علمت بالعيب وان ثبت الخيار لا بين  
 وقت العتق اذا وجد فاستضى سقوط حقا من الفسخ فلم يوسخ فان  
 احرف على يردول وامر على التايل او مضت بلاءه ايام ولم يوسخ على  
 الرابع او رقت المحاسن ولم يفسخ على الوجه وادعت الجهر سوت  
 الخيار فطرق احدها في قبول قولها فته مولا والمادة ووطعا والمالت  
 لا يقبل قطعا ولو ادعت الجهر بانه على الفور فالعري انه لا يقبل  
 واستغرب منه ذلك مع حكاية الخلاف في دعواها الجهر بتبوت وقوله

سار  
 المعتقد

قال

قال هو وبراهاام والبغوي لو ادعى الشفيع الجهر بان الاحد على الفور  
 ومثله عنى عليه قبل قوله وقد خسر الروايات فيها وفي الشفيع وجهين  
 في قبول دعوى الجهر بان الخيار على الفور قال الماوردى انه لم يبرهن هذه  
 الصورة في كتب الرجال وكان لا يباين ان كانت قديمة العهد بالاسلام  
 وخالطت اهلها لم بعدد والا فقولان قال برهماام ولو ادعت الزوجة او  
 الزوج الجهر بان العيوب المتبنة للخيار في المكاح سببته فيبني ان  
 يحرج على القولين ولو ادعت الجهر بالعق فطريقا احدها فيه قولان  
 والمأخذ القطع بالقول والثالث هو برهماام انه ان صدقها ظاهر  
 الحال بان كان الشبهة ثابا عند العتق قبل قولها فامينة وان كذبها  
 ظاهر الحال بان كانت عنده في المنزل وبعد حفاه عليها لم يصدف  
 وقال الماوردى ان كانت ممن يحفى عليها ذلك قبل قولها واحدا وان  
 كان ممن لا يحفى عليها ذلك لم يقبل قوله واحدا ولو صدقها الزوج  
 بموجبا وطعا وكذا قال برهماام فاما اذا صدق البايع المشتري  
 على جهله سبق الخيار **السادسة** اذا عتقت قبل الدخول وفسخت  
 سقط المهر ولا متعة لها وليس للسيدة منها من الفسخ لا سقاط  
 المهر وان فسخت بعد الدخول فان تقدم الدخول على العتق وجب  
 المسمى وان اخرج منه بان كانت خاضعة باجالة ووطيت مدخله على  
 القول الثاني بهل حب الشيد المسمى او من المظان العراقيون والبغوي  
 هو على الخلاف المتقدم فيما اذا حدث العيب بالزوج ثم دخل بها ثم  
 فسخت والطاهر وجوب مهر المثل لجرم به بعضه وقال المتولي اخرج  
 ظاهر المذهب وجوب المسمى وقال الامام والبغوي حب المسمى قطعا ولا  
 يائنه فيه القول بوجوب مهر المثل ولو اختلفا في المقام معه وحررت  
 تسمية صحبة او فاسدة فالمر الشبهة ايضا وان كان روحها  
 لم يضر فان دخل بها الزوج او فزض لها قبل العتق فهو للشيد  
 وان عتقت قبل الدخول والفرض ثم دخل بها باهلا بهل المهر لها او



للثبوت فيه وجهان بناء على ان المهر يجب لها بالعقد او بالفرص من الزخول  
 وهو خلافه فلا يثبت فيها اذا دخل بها بعد العتق ثم طلقها هل يكون المهر  
 لها ولا **الثبوت** **فروع** احدها اذا كان له جارته فممنها ما به وليس له  
 سوى ما به درهم غرض فزوجها بمائة واعطها ثمن مائة فمهره فمهر الزخول  
 او اوصى بعتقها فمهره قبله فلا خيار لها الجواز ان يختار الفسخ وان  
 يخرج من المثلث **الثاني** الزوج العتيق وطبها ما لم يفسخ ما تقدم فيه  
 زوج الجونة وله ازوج الصغير على الصحيح **الثالث** هذا الفسخ يتقل  
 به العتق ولا يحتاج فيه الى الرفع الى الحاكم **الرابع** العتق عن  
 الوطى بالتعنين وبما في معناه ما هو جلي لا ينشئ منه وهو ضعف دلالة  
 الدماغ او في القلب او في الجيد او في الذراع او في الامام وهذه العتة  
 الحقيقية وقد سقط منه لرد نكاحه عن امرأة محبوسة دون غيرها  
 ولست العتة مرضا ما يوجب الرضا في معناه جلي الذم فليس الخيار  
 ان لم يوف منه قد يرضى الكاظم به بان لا يملك منه فله ان يزوج وقد  
 الحشفة منه بان يرضى منه فاعلم ان ذلك فلا خيار وعرضه في حشفة  
 على القولين لا يثبت في الحشفة وانما عجزه عن الجماع بافراجه او خلفها  
 بعد قوله في جواب دعواها عجزه ضربت له المدعى وعن الشيخ ان كايده  
 انه يثبت الخيار في الجماع وقد الواسع على الوطى لرضه لا يبرئ من العقد  
 وفيه الحاشي والخمس في المشلول والمحسوب في اثباتها خيارا ومولا ان اصحابها لا  
 وقطع به بعضهم وبخلافه ما اذا كان ممكنه الجماع فان كان لا يقدر  
 عليه اجلا كالغيب مرض عليه والعنة الطارفة بعد الوطى لا يورث قطعا  
 وقد تقدم ولو كان ممكنه امران فان فعز عن احدهما دون الآخر  
 ثبت الخيار للنكاح عتقها وقد سبق في النكاح او جباها ما العتة  
 المحققة فلا يثبت بالخلاف في النكاح ولو عن عن الوطى المسمى وقد  
 عليه في غيره وقد سبق في ذلك لعاده حشمت ثبت لها الخيار ولو عجز  
 عن اقتضاها من وجه البهر وهو باق في الشب فلها الخيار وضرب المدعى

تمت

لمحقن العجز في حقها ولو امتنع من الوطى مع قدرته عليه باعتراف  
 المرأة فلا خيار لها وهل يثبت لها المطالبة بوطيه واخذ  
 واجبا الزوج عليها فيه وجهان اصحهما لا والتا في حشمت المعينين  
 احدهما حصول التحصين في التا في نكاح المهر لما من سقوطه بالفسخ  
 ونسطره بالطلاق وبناءا على الصحيح التا في نكاح المهر لما من سقوطه بالفسخ  
 كخ امرأة بشرط ان لا يوطاها هل يصح النكاح ان قلنا لا يصح لخالفه  
 بعض العقد وحش وطه لا سمناع وان قلنا يصح لم يجز  
 وعنده الما في حشمت معنى تلك المسئلة على هذا فان تقدم وعلى الوجه  
 الثاني ان قلنا سقر المهر فكانت فلا يبرأت منه لم يبق لها المطالبة  
 بالوطى ولو كانت امه والمطالبة به لتسديد لها ولستر له المطالبة  
 اذا زوج امه من غيره وان قلنا بالتحصين ثبتت لها المطالبة في  
 الصورين و **الثاني** **الثاني** وعلى كلا المعينين لا الى الوطى  
 بل يترك للمستعده على العادة في الامام ومنه في القياسات  
 عمل مدة الايداع على التعجيل بالتحصين ولو كان به مرض او عذر  
 امهل الى اذاله ولو اصر على الامتناع بعذر عذر جلي ان يطا او  
 يطلو كالوطى في الامام ولا يبعد ان يخرج من نكاحها ان القايص  
 مطلق عليه لزمه يقولون ومتى غيب الحشفة في الفرج سقطت المطالبة  
 ولو في حال الحيض او النفاس او الصيام او حرام او ظنه انها غرها  
 ولو باستناده يده او يدها فان احكام الوطى كلها متوطه بتعقيب  
 الحشفة الا في اناطه او نكاح الصوم بعينها فان فيه خلاف  
 تقدم في بابيه والمعنى به ان يستعمل الشفران وملقهما عليها فلو  
 استعمل الشفران في الما طنه وكما في الحشفة فلا في ما الغش من  
 القشرة الطامرة ففيه تردد وتغيب قال في الحشفة من محبوس بعض  
 الذم لا يعيب الحشفة من التسليم على الظاهر وقيل لا به من غير العلم  
 ورجحه جماعة قال العريضة وعندي ان العتق وجميع احكام الوطى على

صوامير  
الايدي



هذه من الوجهين المذكورين أقل ما يستقطبه حكم العنة من مضاف إلى  
بالألام مضاف ومعدب الحشفة في الدنيا والرافع وهو يدل على  
أن لا مضاف ولا محض الاستغناء الحشفة وما ذكره العور هو  
نصفه في الألام فالقاضي في الخبر هو حله على الزنا مضاف  
لكون معدب الحشفة **المراتب** في ضرب المدف وفيه ثلاثان  
**الأولى** إذا ثبت عنه الزوج الكاذب العاقل ما يفراره عند الخجل  
أو بقاء البينة على إفراجه أو تخمينها بعد قوله على المذهب ضرب  
القاضي له سنة مهله فيها فلو قال ما رست نفسي وأنا غير فلا ضرر  
المدف لم يرجع الله ولا بد من ضربها الحق مخمخ ولا تصعد بثبوت  
العنة والسفاهة ولو ادعت عنه فافترها حلف فان دخل صلبه أو حله  
اصحها أن الممنوع عليها وحلف إذا مات لها عنه والقراين في طول  
المدف والمادسة وتافيتها لا يلا استحاف إنما لا ترد عليها ولا تفضى عليه الكول  
وقالها للاصطخ في المدف وضرب وحكم في ذلك بالكلية من عمرين  
والأولان وأحيان في أن يمين المدف كالبينة فلا يحلف وكالآخر إذا حلف  
وفرح بعضهم عليه أن يحلف الزوج لا بشرع أصلا إذا ما بدع في قوله  
ورد الممنوع عليها وأن حلف على أنه ليس بعين تركاة ولم يطله فاقامة  
برهان عليه بالوطى لا يلا قولنا أن المرأة المطالبة بوطية واحدة ثم إذا  
سب عنه باقرار أو حلفها لم يصح بالمدف الاطلمها ذلك ولو نظر القاي  
أن سبها عنه له عتبه أو جهل فلا ياتى بسبها عليه وقولها في طاعة  
حق على وجه الترخ كان في ضرب المدف وإن حلف الحكم مفعلا واستد  
المدف من حين مصرحها القاضي لا من حين الثبوت بخلاف مدف براد  
فانما من وقت اليمين ويستوى في قدرها الحرف العبد **المانعة** إذا مضت  
مرة منه ولم يجر وطى باقفا الزوجين لم يفسخ النكاح ولم يكن لها  
فتسخه وفيه وجهان لها فتسخه بل ترفع براد من القاضي وتسلك  
تدعى عليه بالعنة فإذا دعى أنه أصابها في المدف صدق بيمينه فانظر

ردق الممنوع عليها على المذهب فان حلفا وافر الزوج بعدم برصاية  
قضى القاضي به ودرجان وقت فتسخها فان سبها ليلة أيام فيفتي  
أمرها خلاص كخطره في براد وفي استبدالها بالنفس وجران  
أقربهما وهو المدف عند التوثيق نعم وثانيتها لا وهو موقوف بالحكم  
مصرحها القاضي من أن يفتسخ بطلبها وهما كالزوجين في استقلالها بالفسخ  
بالعيب لأن هذا بعد المرافعة وسك قتلها فان قلنا مفسخ نفسها فقل  
توقف على قول القاضي بسب العنة أو ثبت حق الفسخ في حادى أو  
سعى أفراد الزوج بعدم برصاية فيه وحلفا في شبهة لولا وهو قوله  
القاضي فلو قال كثر الفسخ لم يفلح الحاكم بقدرته ثم رجعت في  
صحة دجوعها ونظر الفسخ وحلفا براد صريح المنع **والثاني** الرافعي  
ويشبهه أن يكونا مفر غير على استقلالها بالنفس ولا خلاف أن  
القاضي لا يطل على العيب **الرابع** الأول للراغب المرأة عنه في  
المدف أو حسنت فيها أو مرضت لم يحسب فاذا زال ذلك فالقياس أن  
سنة بقا السنة ويخطر معنى ذلك الفصل من السنة لرجل ولو  
انزعك الزوج عنها أو حبس أو مرض لم يمنع احتساب المدف وحضها  
لا يمنع احتسابها وبذلك شفع دجها في صحتها أنه لا يمنع **الثاني** امرأة  
الصبي المحبوزة المحبوزة إذا دعت لعنه لم يسمع عليها ولا على وليه  
ولم يصح بالمدف وقيل في الصبي المراهق قولها ما يسمع عليه شواقر  
بها أو سكت وضرب له المدف وهو ضعيف لم يثبت به الخبر **الثالث**  
لوجز الزوج في اثنا المدف وضعت وهو محبوز وطلبت الفرق لم يجب  
**الرابع** لو قالت بعد مضي المدف اعلنت سنة أخرى أو شهر أو نحوها  
أحد لهما أن لها ذلك ولها أن يفتسخ متى شئت كما هو رأي الدين  
وأصحها أنه يبطل حلفها ومقتضى كلام المأذون أنه لا يبطل إذا كان  
قبل الرفع لا الحاكم **المراتب** في هذا الفسخ  
في براد حكام كالفسخ بين الراغبين في أنه على العور على المذهب



وحج فيه الطرفه الذخيرة وسائر ان فيه ثلثة اقوال كينا والعنف فعلى  
قول يثبت عند بعض الشنّه وعلى قول عند اخر ان الزوج عند العسر  
يعدم برضاية وعلى الثالث عند بعض القاضى القسح البها  
لمنى اخذت سقط حقه وقطع المائة من ثمنها لا تسقط خيارها  
اذا اخرجت بعد المدق وقيل الرقع لا القاضى فيها اذا ارضيت به فلا  
اعتبار للمولى على المذهب انما اذا ارضيت به بعد ثبوته عصى المدق سقط  
حقها من الفسخ والبشر لها العود الله بخلاف ما اذا ارضيت بغير  
المطالبة في برئلا وباعستبار فان لها المطالبة والفسخ ولو شئت  
في اساء المدق لم يسقط ولو ارضيت بالمقام معه فيها او قبلها في سقوط  
حقها قولنا صاحبها لا والمستلة نظر على عكسها اذا ارضيت ببيع العايب  
ولو ارضيت به بعد المدق فطلبت طلاقا رجعتا ثم راحها لم تعد حق الفسخ  
وقد يجزى العرف من غير وطى وستة الحقة نظرا لحدها ان يحامس  
عزها من محل له ومن لم يخارج الفرج فسد دخل هذه ماه وثانيها ان  
مفاجئها وبتر ريش الفرج في عدة حجة فانها تين الصور ثم على الصحيح  
وبالها ان يزوج بعض الحقة وبتره والعسر قد تزلز وادعها ان يابها  
في غير المائة بحجب العدة ويثبت الرجعة على خلاف فيه وحكم العنة باق  
على الصحيح وخامستها ان تزوج الثاني رضى الله عنه فزعم على قوله  
القديم في وجوب العدة وثبوت الرجعة بالخلوة للشرع لا النكاح انما جاز  
هذا لا يصح فانه ذكر في نكاح وفيها ان الخلوة لا توجب العدة ولو  
طلعت طلاقا باينا او كانت ناقضا العدة او فسخت بالعنة ثم تزوجها  
ففي عود حق الفسخ قولنا بان العدم لا والحديث انه يعود ومنها هما  
بعضهم على قول عود الحقت ولم يرضه المحققون وحكماهما القاضى  
الطبرسي وجهه وبناهما على القولين فما اذا ارضيت بالمقام معه  
قبل الرقع لا المحاكم او بعده وقيل ناقضا المدق وادعها ما اذا علم المرة  
عند العقد انه عتيق وحكى البغوي طر يقينها اذا نكح امرأة وهي تعلم

انه

انه حرم بعته وحق اخرى حدهما اجر القول والمانع القطع بنبوت  
الخيار ولو نكح امرأة ووطئها ثم نكحها ثم جرد نكاحها من عتقها في  
النكاح الثاني يثبت لها الخيار قطعا **النظر الرابع** في التنازع في  
برضاية ومما تنازع الزوجان فيها مطلقا فالقول قول من ينكرها  
منها حتى لو ادعها الزوج بعد الطلاق لا بيان الرجعة والقول  
قولها له ولا يتحقق كالمهر ولا نفقة ولا نسوة ولا يمكن للمهر لو قبضت  
المهر لم يرجع عليها بسطره ولا عده عليها ولو ادعته بعد منه استحقاق  
خال المهر والنسوة والنفقة والسكنى في القول قوله وليست مرد  
السطر وليس لها ان تنكح حتى يفسخ عدتها ويسكنى من ذلك اربع  
مسائل الاولى مستكنا اذا ادعت عتقها دعى برضاية صدق  
بمنه سواء كان قبل منظر السنة المضروبة او بعد سواء كان صحيح  
الاعضاء او حصيا او مقطوعا بعض الذر وامتنع الجماع بالباينة وقال ابو  
اسحاق ان كان حصيا او مقطوع بعض الذر صدقت المرأة بمنه وهذا  
الوجه مجرى ستوا قلنا بنبوت الخيار فقطع بعض الزكوة في الحالف فثبت  
به ثم ادعت عتقه او قلنا لا يثبت به ولو اختلف في ان الباينة في الذر  
مدى الجماع به فنحن في احدهما قولنا ان الزكوة في القول قولها ونفيه  
الرافعي لا يرد كذا في وحكى ابن الصباغ ان المحافل قطع به وقال طهارة لاحد  
من اصحابنا وعلى هذا يوجب لها الخيار ريش الجاهل بغيرها بحكم القطع دون  
العنة وثانيها عن الاستحقاق صحة المتوسط واداه ابن الصباغ احتمالا  
انه يرى هل الجيرة لغيره او من الجاهل كالواو عت انه محبوب فلا يكون للمخيار  
في اصح القولين عاجلا الا ان يوجب لها اجل العنة والواو عت محرم بعد مضي  
المدق وادعى الزوج فان كان لا حدة ما يئنه مضي فيها والا لمصدق  
الزوج فاذا حلف من القاضى المدق ثانيا واستشهدا من قوم مقاد يتفقون  
خالها فاذا مضت المدق ائنه قول القات وعمل به كالتوالي **السابعة** اذا  
طلعت امرأة المولى زوجها بالينة او الطلاق متى برضاية صدق بمنه



ولو ادعت امراه العسر والحر في النكاح فان شهد بها اربع سنوقعها ولو  
قبلت سبعا دهرى كانت طائفة فيهم بلامر والغرض من ذلك  
لاحتياطها والاعوان ان لم يدع الزوج وقال خذها فخذها لان  
يقول اصبتها الحر لم اباغ فغادوا الكارمة وطلب منها سمع دعواه  
وخلعت ثم اذ خلعت بعد دعواه او على الوجهين  
فما لم يصيبها او ان هذه الكارمة من مصلحة ولها حق الفسخ  
في العنة والمطالبة بالفياء او الطلاق ولا بعد ذلك  
فان سكنت طهرت وسقط خيارها وطلبها وان دخل هوقة ما فوجها  
احدهم لا يفسخ واصحابها ان لها العسر ونحوها تحلفه **الثالثة** قالت  
البروخة طلقتي بعد المستيسر فلما المهر وقال الزوج بل قبله فلا  
معة لك ولا سكنى قال قوله بوله ولد ان سمح احتيازا او بغيرها في  
الحال لكن لو استمروا لم ينحل ان يكون منه فعل بقوى حاجتها ويبر  
القول قوله في طهر فاحدها ان فيه قولين احدهم وجزم به الغرض الى  
والرافعي ان القول قولها وقابها ان القول قوله والمائة القطع بالاول  
والبالث ينزل المصير على البين ان اختلفا قبل خدو في الولد وحكما  
بالشطر فصد فقال له ثم انت بالولد لم يغير حكم المهر بلحق الولد  
بالامكان ولو اختلفا بعد خدو فمات الزوج لم يفل قول الولد بل  
يصد فيها ويوجب كالمهر واشاء ابن الصباغ على بنا القولين على  
القولين في ان استدخل المهر هل يقر المهر وهو بعيد وعلى قول  
حجاج الى البير على ما ذكره الامام والعباد في الامام ولو كانا اختلفا  
على عدمها فقصا منه والرافعي ومن ان يحرم به الخلا والمهر فيها  
اذا طهرت البكارة واعترض عليه النوبى في المستمسمة  
بالخلاف في المذهب والعنة وعمرها ففيتها فولان وهو الغرض باطل  
لا من احد بما ان مراد الرافعي الخلاف في احتياجاها الى المهر مع الحرم  
بانا القول قولها ولم يرد الخلاف في قبول قولها والثاني ان هذه

لست

لست مسئلة العنة فان ملك في ان الحق الولد هل يبر المهر وقد يش  
مغ بر اتفاق على عدم الوطى والاصح فيها انه لا يقدر ولا يصح هنا  
ان القول قولها فعلى هذا لو نفي الولد باللحان فقد زال المهر ويرجع  
الى صديقه ويستمر الامر على القاعدة **الرابعة** لو قال رجل فخذ  
الولد ابني من هذه المرأة استخفت عليه مهر المثل قال الامام وهو بيتا  
على ان النكاح المطلق يقتضي مهر المثل وقد ذكرنا ما فيه قال القاضي  
ولا يحل ذلك على استدخاله ولو سأل عنه الوطى مع بر اتفاق  
على حصول الخلو قال بعض من اصحاب يصدق مرقى الوطى في الخلو  
كالمدية لم يملك وقال من يصدق مرقى وقال العمراني ان الاول  
قول قد يبر **فرع** قال صاحب البيان لو ادعت برضاة واقامت شاهدا  
واحدا على مسامحةها وعلى اقرارها بما حلفت معه لان مقصودها  
المال ولو ادعها الزوج واقام بها شاهدا واحدا لم تحلف معه **احر**  
لامر لفاسخة النكاح بالعنة على المذهب وفيه قول ثان ان لها  
المهر كاملا وقولا ثالثا ان لها نصفه **القسم الخامس** من الكتاب  
في فصول متفرقة شذت عن الصواب المقدمة **الفصل الاول**  
فيما يباح للزوج من برسمته وفيه مسابيل **الاول** يحل له جميع  
برسمته كالقبلة والمعاينة والمصاحفة والمفاخرة والفس  
والنظر والوطى على اي حاله كانت فاعدا قاعدة او من سطوحه  
وحقه ويستحب عنه النظر الى الدرع فانه منى عنه للزنى هي  
تحریم او كراهة فيه خلاف تقدم والاشياء في الدبر فانه حرام  
وقيل ان الشافعي يوقف فيه في القديم قال لم يصح في تحريمه  
ولا يحل له سى والعياش انه حلال **الثانية** الغزلان يذبح الجامع  
فربما يترال فقول خارج الدرع وورد فيه نهي في جواز في  
المكروحة اربعة اوجه اصحها انه يجازي مطلقا قال الشيخ ابو محمد  
والغزالي في كرهه والثالث انه حرام مطلقا وصحة القاضي والثالث



انها ان كانت حارة والافلا والراعي انما ان رضى به حار والافلا  
وجزم به المامع في قال المولى هو المولى ولا خلاف في جوار الغزل  
في ملوكته واحلفوا في حوان في المولى فيهم من رضى بها على المولى  
الرفقة ويجعل هذا اول ما يمنع ومنهم من رضى بها على الخرق وقال هذه اول  
الجوار وهو لم يظهر في الامام وحيث فلما يحرمه ذلك وانزع  
على قصد ان يقع لمرات خارجا عن التولد فان عن التزويج لا على  
هذا القصد وجب الفطع فانه لا يحرم وحيث فلما لا يحرم فهو مكره  
حرارة تزييه وهكذا قال الغزالي في بسطه وقال في حرجا  
هو خلاف في روى في الفاضل لو غنيت ذكر زوجها باذنه فامتنى  
كره لان الغزالي عنده **زوج** يستحب له ملاحقة زوجته ايناسا  
وتلطف ما لم يرتب عليه معسدة وان لا يعطلها وان لا يطيل عداها  
بالجماع من غير عذر قال في نكاحها وخبفي ان ياتها في كل اربع ليال  
مرة وان يزيد وسفح يحسب خايتها في التحصيل فان يحسنها واجب  
وان لم يثبت المطالبة بالوطء في النكاح المستحب لا بدع ذلك  
عند قدومه من سفره والسنة ان يقول عند الجماع اللهم جنبنا  
الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا واسئلكم في الاجناس  
يقول قبل هذا الدعاء بسم الله وعرف الله هو الله احد ويحسب ويصل  
ويقول بسم الله العلي العظيم اللهم احملها رية طيبة ان تمت  
فادت ولد اخرج من صلبى قال واذا اقربت الى قول في نفسك  
ولا تحرك به سبعين الحمد لله الذي خلق من الماء البشرا لانه قال النوايس  
ولا بد في الجماع من قبيل القبلة ولا مستند في في بغيان ولا يحل  
ولا في نكاحها لا تستقبلها الا بالقبلة ولا تستقبلها في روى  
الجماع في القبلة لولا في من البسر وروى خيرة منه ولبلة نصفه فيفكر  
ان الشيطان يحضر الجماع في هذه الليالي وقيل ان الشياطين يحضرون  
فيها واذا اقضى وطء فلما لم عليها حتى يعضي وطءا يحرم على الامة

والزوجة

والزوجة تجزئها غلظا الامتناع اذا طلبت للامتناع الحائض وروى ان  
دفعها المرأة اخرى لزوجها من غير حاجة وانما السحر الذي من عبادة  
السلام رحمه الله لا يحل للمرأة ان تستعمله ولا تمنع الحبل وهذا في  
الشيخ احمد الذي يوثق قال ولو وصفت الروح ويجوز له وطئ زوجته  
وامنه في الموضع الذي يعلم انه يدخل عليه وقت الصلاة ويخرج ولا  
يجد ما يغتسل به ولا يمنع منه علمه بان الزوجة لا تغتسل عقبه ان  
روى الصلوة عن وقتها ولا ياتش ان يطوف على اياه بغسل واحد  
وسبحان محلل بين كل وطئ وصا وعسل فرج كما تقدم في الطهارة  
قال المامق في ودره ان يطأ واحدة عند اخر حتى يستحسن نفسه  
ويقوى شهوته ولا يات في المنكوحات الا باذنه وروى ان قضا  
زوجته وامته بحيث سراه احدا وحسبه وان تحذف بما جرى بينهما وبين  
زوجته وامته من قول او فعل يتعلق بحاية خال الجماع هذا قاله الرافعي  
وقال النووي هو حرام واما مجرد الجماع فيكره بغير حاجة وجاز  
عاجته **السابعة** يحرم لرايانه في الدبر سمل الا ما كان من الجوارير  
المنكوحات والا ما للملوكات والذرية المولودين من حل دم الرطب في الدبر  
كالوطئ في القبل في افشاء العبادات كالصوم والحج ومن عتكاف  
روى جوب الغسل على الموطئ والموطئ فيه امرأة كانت درجك واعاقا الهام  
في الصوم والحج على الصحيح والاجاب من المثل في النكاح الفاسد ووطئ  
الشبهة واجاب العدة وثبت الرجعة على الصحيح بها وعن ابن  
حمران في نكاح في العدة في الزوجة وروى الموطئ فيه فسيبه في الزوجة  
بالت وحرمة المصاهرة على الصحيح وروى المحرمية وانفق على انه لا يحل  
به التحليل ولا لرحضان وعلى انه اذا وطئ امرأة في دبرها فاعتسفت  
ثم خرج منها بين الرجل انه لا يجب غسل ثان ولا غسل في الفباء في يده  
ولا من منع من حكم العتمة ومنها وجه ضعيف ورد في امور **احدها**  
في يتوب السبب به وجهان صحيحان انه يجب وما في اتيان السيد امه



والزوج زوجته سكاك في متدفيه واما النكاح الصحيح فاما كان الوط  
 كان في اثبات الشئ وممكن ان يكون خلاف في النكاح ايضا  
 في انه اذا وطئها في الدبر هل له في الولد **المالي** في تقرير المسمى في  
 نكاح صحيح به طريقتان احدهما وهو طريق العراس من وجهات  
 اصحها نعم والمالية للمراوغة القطع به كانه وجوب مهر المثل في النكاح  
 الفاسد في لغة المحيط ومنشأ الرد ان المعقود عليه في النكاح  
 البضع او ذات المرأة وفيه خلاف فعلى مروي لا ينفرد بالاثبات في  
 عرف فان قلنا لا يجب به المسمى وعن الحنابلة انه يجب مهر المثل ونظر  
 بعد ذلك فان وطئها فلهما المسمى ومهر المثل وفيه وجه انما يحل ان  
 لهما وان طلقها قبل وطئها وبعد ما بينهما المسمى فقد وجب لهما مهر المثل  
 وللزوج عندها المسمى فان كانا من جنس واحد جاز قول القاص  
 فان الرافعي وهذا كلام مظالم لا يهتدى اليه في النكاح والذي يقتضيه  
 كلام الرضا اننا اذا قلنا سنقر المسمى لا يجب ايضا مهر المثل وقول  
 الحنابلة اذا طلقها قبل الدخول لعلها المسمى قد علم ان الطلاق قبل  
 الدخول يشط المسمى **المالي** في وجوب الحد به في الدخول بوجوبه  
 خلاف ما في باب ان شاء الله تعالى من اوجبه فلو قطع المصنف  
 هنا انه لا حد في المملوكة والمنكوحه ووجوبه في المملوك فيكون  
 محل الخلاف على هذا الرجل والمرأة الاحديين وهذا هو الطريق الصحيح  
 وزعم برهما هنا انه لا خلاف فيه وحكي في باب الحدان في وجوب  
 الحد فيهما خلافا وقد حكاه الفقيه والرافعي وفي صاحب المحيط اذا وطئ  
 احده المملوكة او حادثة المجوسية في دبرها وجب الحد على المذهب  
**الرابع** في استنطاق المضاربة في غير الما في خلاف تقدم وتراجع  
 انما لا يستنطق **فروع** الاول ما تقدم استباحته بالنكاح او السر  
 تعرض ما يقتض منعه فان تعرض للحيف في نه يحرم الوطئ ويستمتع  
 بما تحل له في الوطئ الصحيح وكذا وجوب القسم بحرمه كاستباحته

سأله

٢

سأله **المالي** في النكاح في المتدفيه واما النكاح الصحيح فاما كان الوط  
 الدبر ولا يجوز خلقه **الدرا** **المالي** له صفتا باليد حرام وفي بعض  
 انه توقف فيه في القدم ونحوه ان يسمى سدر وجهه وخارجه  
**الفصل الثاني** في وطئ رجل جارية لرب من وهو حرام سواء وجب  
 على الابن اعفافه ام لا فان وطئها فاما ان لا يجوز موطؤه لرب من او  
 تكون **الحالة الاولى** ان لا يجوز موطؤه وفيه مسائل **احدها** لا يجب  
 الحد على لرب وان لم تكن اعفافه واجبا حديد ربح لرب وطئ  
 فولد من وطئ محرمه المملوكة انه يجب على هذا هو كالتواجر اجنبية  
 فان كانت ذكره وجب المهر وان كانت موطوءة فوجبان وعلى  
 المهر ففي المهر وجهان اصحهما انه يجب وعليه مهر أكثر من  
 المثل للابن فان كان موثرا اخذ منه والا يفي ذمته الى ان موثرا  
 وفيه وجه صحتها اذا كان معسرا لا ينع به وحكي لبرهما من  
 العرا فيلزم في وجوبه اذا كانت موطوءة وجهين غلطهما فيه  
 ويحرم الحارة على لرب من اذاع بقا طله عليها واذا لم يوجد من  
 احتال فلا شئ عليه بغيرها وله تزويجها واخذ المهر واخراجها وبه حكي  
 بخلاف فقهاء النكاح بالرضاع او وطئ الشبهة وان احبها بوطئ  
 انعقد الولد حرا نسبيا وقصير الجارية ام ولد على الصحيح وينتسب  
 بعضهم مقابلة لا القدم وفي لبرهما هو القياس وفي لرب من هو  
 يخرج ما اذا وطئ احد الغائمين جارية من المغنم فان المنصوص انهما لا  
 يصيرام ولد لغنم من قول خرج ومنهم من فرق العرا فيلزم بجارية  
 الصنية عن البصر انما يصيرام ولد وفي القاص هو يخرج من فضله  
 على قولين اذا اشترى جارية وبنتها فوطئ لام ثم البنت واستولد  
 هل يصيرام ولد وقيل فطير هذه المسئلة ان يكون جارية لرب من موطوءة  
 الابن والقولان في هذه الحالة اما اذا لم تكن فمهرام ولد واستدل  
 المزني للفقهاء **المالي** بان الشافعي اجاز للام ان يزوج امه ابنة



ثا وادله ما ين هذا الوطى الحلال لم يصرام ولد فلا يصير موطى حرام واجاب  
 لا يصح اب عنه بوجهين احدهما ان الذي اجاز له الشافعي ان يزوج  
 الرجل جارية ابنته بالما اخذ الحرف من صحفه المرسلة بالنوع فلا يجوز  
 تزويج جارية ابنته وان جاز غلسته وقد نص عليه في الدعاء في وجوب  
 اعفافه فليس نافدا للطلوق والاحذر من نقله صحيح وخوفه ان يتزوج  
 بامه ولده واحتلوا منهم من هو مفرغ عن القول بانه لا يجب اعفائه  
 ومنهم من لا هو مفرغ عليه لشرط صوره خاصة واحتلوا فيها قليل  
 المراد اذا كان بوه ما وكافه وحده لا ان اعفائه لا يجب عليه فعلى هذه  
 الاوجه لا يصير الجارية ام ولد وقال القاضى المراد ما اذا تزوج الاب  
 جارية احبني ثم اشتراها ابنته فاجلها الاب بعد ذلك وهذا يمكن  
 فرضه اذا كان الاب حيث سرج لا يجب اعفائه على الاجز لا عساره او  
 تفريعا على امه يجوز ذلك ان يزوج امه امه وهو ايضا مفرغ على الابن  
 اذا استر جارية لرب لا يفسخ نكاحها وفيه خلاف ثابت ومنهم  
 من اثبتته وقال لا يصير باحبا لما في النكاح ام ولد وان صار باحبا لما  
 في غيره ام ولد واحتلوا في محل التولية على طر من اخذها انما فيها  
 اذا كان الاب معسر فان كان موسترا ستمية الولد قطعوا بائنها  
 انما فيها اذا كان موسترا فان كان معسرا لم يثبت قطعها وبالله طرد بها  
 في الحالين يخرج منها قول ثالث مفرق بين الموستر والمعسر قال الامام  
 وعلى هذا ينبغي ان يحل قول الدلالة في تعجيل الشراء ولو كان  
 الاب معسرا احسن العاوق ثم ايسر لا يقوم عليه **المفزع** ان قلنا لا يصير  
 ام ولد في حوازي بيع الجارية وهي حامل بحر وحيات بعد ما ان تلحق  
 لم نغرم قيمتها وان قلنا لا وهو لا يصح فهل على رب قيمتها في الحال  
 ثم يستردها عند الولادة وفيه وجهان اخدها وهو قول الشيخ في كماله  
 وقطع به الحامل وسليم وابن الصباغ وعزاه الى اصحاب وعزاه  
 النضر الى الفقهاء نعم وقال الماندي في موطاها واصحابها لا كقول

معنى

نقصت قيمتها طولت به في الحال فاذا اخذته لم يسترد منه اذا زال النقص  
 ولذا الجرح في الجارية المخروجه عنها والوطى لشيمته اذا احبلها وعلى  
 الاب قيمة الولد يوم يولد بقضاء الماندي في جوارحه ولو ماتت لرب هذه الجارية  
 يوما ففي ثبوت قيمته الولد القول المشهور ان قيمته وطى جوارحه عن شيمته  
 ثم ملكتها ولا يثبت الولد على الولد وجهان صحيحان انه لا يثبت وجزم  
 القاضى بثبوته وان قلنا يصير ام ولد ففي وجوب قيمته الولد على لرب ظرف  
 احدها للعاقبة والقاضى انما لا يجب اثباته لصاحب التزويج فيها  
 قولان بناء على التولية فيها اذا احبل الجارية المشتركة هل يجب عليه قيمة  
 حصة تبريده والمالك ان فيه وجهين مسفلين والرابع ان فيه وجهين  
 مبنيين على اصل في المسئلة هو ان الملك فيها يبنى من قبل لربا يثبت  
 لرب استيلا وفيه وجه اخدها انه ينقل اليه بعد العلوق على هذا  
 فاوجه اخدها ينقل عقب العلوق الثالث ينقل عند الوفاة والما  
 عند الفقة بعد الولادة والوجه الثاني وهو المختار لرام والفرق بين  
 منقل مع العلوق والمالك انه يقع قبل العلوق وهو ما اوردته النعوى  
 وصعفت لرام الاول والثالث فان قلنا ينقل لرام اليه بعد العلوق  
 لزمه قيمته وان قلنا قبله لم يلزمه وان قلنا معه فالواضعاه وحياتها  
 وتوقف فيه لرام والطريق الخامس ان دفع قيمة امه قبل وضعه لم  
 يلزمه قيمته وان لم يرد فمها حتى وضعته ففي وجوبها قولان سليمان  
 على انها تصير ام ولد بنفس العلوق ام به وتُدفع القيمة وفيه قولان  
 ويخرج من كلام لرام طريق شاذ وهو القطع بانها لا يجب ان  
 وعلاقتها لرب وحل له وطاها ويلزمه قيمتها يوم العلوق ومن مثلها قال  
 الامام ولو فرض انزال المانع بعيب الحشفة فقلنا فترى موجب العلوق  
 منبغى ان يترك المهر متركه قيمة الولد وما اطلقه لاصحاب من لزومه  
 محمول على ما اذا اخر عنه على ما هو الغالب لو احتلنا في قيمة الجارية  
 يوم العلوق لقول قول لرب وقيل فيه قولان قالوا شري عتيد بلفظ

احكام الامام  
 احكام



احدهما ووجد بالاجزعيين وقلنا له رده واختلفا في قيمة التالف وان  
 فرقنا في ثبوت الاستيلاء بين الموهبة والمعتبر لا اعتبار بحال المهر  
 وهل يتجمل ثبوت الاستيلاء او يتوقف على اداء القيمة قال امام ينفغي  
 ان يخرج على احوال في سترية العتق من نصيب المصيب ولا فرق  
 في هذه الاحكام بين ان يكون الولد ذكرا وانثى واولاد بر ولا د  
 وان سقطوا ذكورا كانوا اوانا ذكالا ولا د ولا من ان يكون الاستيلاء  
 او ذميا او جري القولا فانه ثبوت الاستيلاء اذا كان موهبا ومصلحة  
 وان كان الكافة لا يسري المستلم **الحالة الثانية** ان يكون المهر  
 الذي وطبها لرب كانت موطوعة لرب فان وطبها لرب غلما بالحق  
 ففي وجوب الحد عليه وحدها ناولا فولا ان من التوليد حوايه  
 اذا وطبها لربته المحرمة مستبدا ورضاع او محسن او سلام او تزوج احدهما  
 وهو الحد يدا للاحد وحصل لردنا في الخلاف بالحالة لرد وقطع  
 هنا بوجوبه فان قلنا بجب لم يحرم الجارية على ربين وجب المهر ان كانت  
 مكرهة وان كانت مطاوعة فلا على الصحيح وان اولدها لم تكن الجارية  
 ام ولد والولد رقيق بسبب وكذا الحكم فيما اذا وطبها لربته المحرمة عليه  
 بنسب او رضاع ونحوهما ذاولدها اذا وجب الحد وقضى بعضهم بثبوت  
 النسب ولما استيلاء مع وجوب الحد وطرده في ابدل جارية لرب  
 وعلى هذا ففي وجوب المهر طر فقا ان احدهما بجب والمائة بجب ان لم تكن  
 طارعة فوجهان والظاهر بررد وطرده ايضا في ابدل احد الشريكين  
 الجارية المشتركة فقال بمسومهما فان وجبنا به الحد على القديم والمسوم  
 بتومهما وعدم وجوب الحد وان قلنا بالحد يدا للاحد عليه فهو كالوكان  
 جاهلا فله من المهر ونحرم الجارية عليه ابدل او لولدها فان كانت مستولدة  
 الابن لم يضر مستولدة له والا في صيرورتها مستولدة لرب التولية  
 المشقة بان في ردولي سفاريعها **فروع** لو كانت الجارية التي وطبها لرب  
 متزوجة واولدها الاب جري القولا في ثبوت الاستيلاء ويستمر النكاح

فان

فان استيلاء الاستيلاء وهو كالواستولاد مستبدا ولا يجوز للزوج  
 غشيا انها حتى يصع **الاول** لو وطب لرب مكاتبته ابنة ذاولدها  
 احدها لا يصير مستولدة والثاني في صيرورته الموهبة وجزم المهر  
 بالاول **الثاني** لو وطب لرب جارية الاب فهو كوطب لرب جارية  
 كان مشبهة نظر فان ظنها زوجته المهر او امته فالولد حر وعليه  
 قيمته يوم انقضاءه وان ظنها زوجته الرقيقه فالولد رقيق بسبب  
 بعوق على الحد ولا خلاف على انه يوق قيمته وان وطبها لربها وبهرمها  
 فهو وان عليه الحد وعليه مهرها ان كانت مكرهة وان كانت  
 مطاوعة فلا على الصحيح فلوان ولد فهو رقيق ولا يعوق على ارباب  
 اذا نسب له وولد الحكم لو وطب لربته امه او جده او جدته وطب  
 الاخ جارية اخيه فوطبها جارية لرب جارية **المحل الثالث** في عفا  
 الاب وهو تزوجه ونسب وجوبه على الولد تولا ان احدهما انه بجب  
 وعلى هذا فانما بجب عفا في الاب المحاج في النكاح العاقل للمهر  
 بهذه ثلثة قنود **الاول** الاب والمراد من له ابوه حقيقه او  
 مجادته فيدخل فيه الحد وان غلا فريال الاب والام وهو كل من  
 استحق النفقة وبه وجوب عفا لرب الكافر وجهان بنفسيان  
 على الخلاف في وجوب نفقته احدهما وجوبهما ولو اجمع جدان محاما  
 فان وقاما لالولد باعفا فلهما جميعا وجب والا فينظر فان  
 اختلفا في الدرجة فالارب او لا اذا استويا في العصوره  
 كلاب مع ابيه لرب او في عدم العصوره كاتيد لرب مع ابيه  
 لرب فالاول لرب والام وان كان لا بعد عصبه دوس لرب  
 كاب ابي الاب مع ابيه لرب والعصبية اولى قال الشيخ ابو حامد  
 شوان في المرافعة في الشئ يصح عندئذ الا قد بان حق حصلته  
 اوجه وان استويا في الدرجة فان كان احدهما عصبه فهو اولى كالي  
 لرب مع ابيه لرب وقيل هما سوا واستبعد لربا م وان لم يكن

بل يجب اعفاء الأم متى صح صاحبها  
 فاح المذهب بأنه يجب ولا يحيط  
 نص الفاضل ان صاحب الشاقي  
 متى المسله وهو نقل



لو احدى منها مع سوية فلهما سوا كما لو احدى ام لرب زانية لام وريث تحيل  
ان وكون لهما معا مع سوية مع التثنية في كل موضع وحينما فيه  
بالثنية في موضعين توزع النفقة الا اذا لم ينفق الا على نفقة احدى  
وهو مستعد رهننا ويحصر به احدى ما وفي طريقه وجهان اقربهما  
وبه جزم المأنة في انه يقع بينهما وثانيهما انه يجتهد فيهما ويقدم من  
رى لا محالة انه احوج الى النكاح وان شكك في ذلك فليجمع  
من حيث عليهم براعفات كالا ولا دور احفاد فانما حياطة  
في النفقة **القيد الثاني** برحمتها والمادة به سهوة فاذا ادعى قبل  
قوله من غير عيب ولا حيلة او عاها وطلب الاعفاء لا اذا صدقت  
لسهوة بحيث تستر عليه مصايرتها وحشي الغت او ضرر العروسة قال  
للإمام ويحمل اشتراط خوف الغت والظاهر خلافه **القيد الثالث**  
فقد ان المهر فلفاد عليه او على ثمن امة يشتريها لا حيا عفا فيه  
وكذا القادر على التثنية على الصحيح ولو قدر على نفقة دور عوبه  
براعفات فوجهان اصحهما وجوبه في الامام ولو سقطت نفقة  
في مدة لعاد من لسقوطه سهوة مع احتياجه الى الاعفاء ولا يجوز  
ان يحلف في وجوب الاعفاء وفي اشتراط اعفاء الزمات مع ان  
براعفات طرق اخذها ان حله ختم النفقة فحقا عبا على المعسر  
الصحيح بولان اصحها انه عيب والتايد ان الاعفاء اول بالوجوب  
عيب به على غير الزمات او حيلة النفقة وان لم يوجبها فتولا ان  
والثالث ان النفقة اولي حيث لا حيلة لا يجب الاعفاء وحيث يجب في  
براعفات فتولا ان يستور فيه لرب البنات كالنفقة واما الاعفاء  
الواحد فهو ان يمياله متمتعاً بعه من المحذور بان يعطيه مهر  
او مقول له زوج وانا اعطى المهر او يباشر الزوج له فاذا لم يعطى المهر  
ملاجه جاز له لم يطاها ويسلمها اليه او يعطيه من حارية ولو اشترى له  
جارية فان كان باذنه صحيح او بعينه اذنه صحيح الشر لا يبرئ فان دعيها منه

وانصها

راضة خاولة براممتاع بها ولو اذنت له في وطى امة من ابايه  
لم تجز ولا في المنكوحة بين المسلمة والكافية واسرار الروايات  
لا عدم اتفاقا بعضهم بالكفاية والحيزه في الزوج والتشريع للرب  
دون رب فان اخذ الزوج فتعين المرأة للرب دونها اذا  
اتقيا على ميراث للرب ان يعين امرأة ربيعة المهر كمالا وشرف  
ولو شارعا في المهر المبدول فوجهان اخدها ان عليه صداق وللمرأة  
تكافيه والتايد ان صداق امرأة من جميع النساء ولا يفي ان  
يزوجه او يملأه عجوز او شوها او عيبه يعيب بنت الخمار في  
النكاح ثم ينفق على زوجة لرب او امته ويقوم بمواظمتها ولو ايسر لرب  
بعد طلاقه لرب حارية او عنقه لم يملك الرجوع كالواعطاء نفقة  
فلم يملكها حتى يشر وكذا الوكالة ولذا ان موثر وعسر في فسخه او  
تثارة الموثر ثم امقر في البسر المعسر لا يشر في سفل المونة ان  
الموثر الثاني ولو كان تحته صغيرة او عجوزة او ثقالا يدفع حاحته  
في الراجعي القياس وجوب الاعفاء في انه لا يجمع عليه نفقتان في  
يلزمه تسليم المهر للرب وله ان يعطيه بعد زوجه الى المهر **وقان**  
الا ولا يلزم لرب ان يزوجه او يسره اكثر من واحد فلو ماتت او  
فسخ النكاح بعيبها او فسخت من عيبه او انفتخ برودة او رضاع  
بان ردت التي كان صغره كانت زوجة له وجب تجديد الاعفاء  
في اصح الوجهين ولو قدر ذلك مرارا وعلى هذا الوطليها مجازاة و  
بعضوا اعتقلا امة نفق وجوم عدة اربعة اوجه اخدها وجزم به  
البعوض عيب والتايد وجزم به العرافون في المأنة من لا يملك الثالث  
الا طهرانه ان كان بعد طاهر من ربه او شقاف ونشور المهر  
وغيرها وجب والا فلا فان قلنا يجب في القاضى زوجه ثانية وبالثمة  
فان طلقها لم يزوجه بعد بل يسره حارية ويسا القاضى المح عليه  
في براعفات في المهر لا زوجه ثانية او يسره فان طلق الثانية تراه

ينبغي ان احسن الرد من الارب  
في كل الاعفاء كالمهر  
لو زنتها ففانها لم يوجب القيد  
فالحاجب الوافي في وجهان  
ما توبل اوله فان ذلك الحيا  
لنفسه



حادثة فان اعنفها سأل الحاكم المجر عليه حتى لا ينفذ عقوبته وهو بالتفقه  
 المطلق قال الغزالي ان كان مطلقا لا يحب التحديد وهو قضيه  
 قول برام ثم ان كان المطلق باينا وجبه التحديد في الحار وان  
 كان رجعي لم يجب عليه العقد **المال** لو كان للابن حادثة  
 فزاد من وجهه من ابيه فقد تقدم ان بعض اصحاب نفق حوان  
 وعينه منعه واختلف برصحاب فيه وسلك فيه طريقا حكيما  
 القطع بانه **دا** والمال ان فيه قولين يمسان على اصلين  
 احدهما ان الاب هل يزوج مومرا ما ولد له حتى يمنع عليه فكاك بركة  
 وهو يسن على وجوبه لا عقاف فان قلنا لا يجب فليس مومرا وان  
 فلنا يجب فوجهها ان اصحابه انه مومره فان قلنا لا يعد مومرا به ابني  
 جواز انكاح خاربته على الوجهين فان وطئ خاربته براس واجبا لها  
 هل يقضي بربطها وان قلنا نعم لم يصح نكاحها وان قلنا لا جاز نكاحها  
 هذا كله اذا كانت الاب جرافا فان كان عبدا صح نكاحه جارية ابنه ولو  
 كان برات المامة لجبى حيث يحوز له نكاحها ثم ملكتها ابنه والا فربحت  
 لا يحوز له ابتداء نكاح لامة فنفى انفساخ النكاح وحدها واخذ ما دونه  
 اجاب الجمهور انه لا يفسخ واجرا بينا لو تزوج بجارية ابنه ثم عمل بفسخ  
 النكاح فان قلنا لا يفسخ او جواز النكاح نكاح جارية ابنه فيملا  
 منها ولد بملك برات بن فوجهها ان اخذها ما ثبتت بربطه وينعقد  
 الولد حر او يفسخ النكاح واصحابه وهو ما جزم به برات فان  
 هذه برات حكم لا يثبت ولا خلافا له لو نكح خاربته مكاتبه لم يصح ولو  
 نكح ابنه فلهها كتابته من فود نفى انفساخ النكاح وجهها ان كان جبر  
 بها اذا ملك ابنه ذوجه ومقتضاه رخصه عدم بربطه ففسخ وبه  
 اجاب الجمهور وكلام الغزالي معتبر حران الزوجين ان قلنا لا يفسخ النكاح  
 بربطه بملك برات بل بالرافعي والاستيه بربطه ففسخ ووجه حاكمه  
**الفصل الرابع** في تزويج المومرا وحده في بربطه استخدام والنفقة والمهر وما

في استخدام

الاستخدام فلا يبطل بالزوج وانما يحرم الزوج لربطه بربطه فان زوج  
 امته لم يلزمه نسبته اليه الزوج ليلادونها والركن في استخدامهما  
 ونسبهما ليلادونه ايجازهما بما دارا وليس له ان يسلمها بغيره او يتحد بها  
 ليلادونها وهله ان يتواها بغيره في داره ليلادونها الزوج اليها ليلادونها  
 بمنزله فيه قولان اصحهما لا فواصر عليه فلا نفقة لها وانما نعم فلو  
 كانت محرقة فقا الزوج يسلمها اليها العتق في بيتي قال ابو  
 اسحاق بجواب اليه وقال الشيخ ابو حامد وبن حزم ولا وليد لها  
 المتأخرة بها والزوج ان يصحبها لينفرد بها ليلادونها وهل يجب تسليم  
 المكاتبه اليه ليلادونها كالجارية او ليلادونها فقط كالامة اجاب الماتري  
 بالاول والغزالي بالتاني وامام النفقة فتجب على الزوج كاملة  
 ان ساء السيد وسلمها بغيره او ليلادونها وان لم يسلمها الا ليلادونها  
 او حة اطهرها عند جمهور العوامين والمعتزلة لا تجب وهو قول  
 في اصحاب والتابعين ويروي عن المرشد وهو احتياجا الشيخ ابي محمد انها  
 تجب المالك عن ابن ابي هريرة انه يلزمه نصبتها ومهرها تسلمها اليه  
 يلزمه من النفقة بقسطه وقا الحافدي هو لظاهر عندي وعبر  
 عنه بانه يلزم السيد عليها والزوج عشاها وعلى السيد من العتق  
 ما تملكه منها واخرى من المالك فيما اذا سلك الحرقة نفسها ليلادونها  
 واستعملت من الزوج ثم اقال الزوج في الصحيح الحزم هنا بانه لا  
 تجب شي في اجرائها بغيره فيما اذا سلم السيد له امته بانه لا ليلادونها  
 يلزم الزوج نفقة ما قطعها اذا لم يصحبها عند سفره فيدها ولا  
 يلزم الزوج السفر منها من اجل النفقة واما المهر فاما يجب تسليمه  
 لا لها فلا يفسد باسقاطها فان كان الزوج قد دخل بها فقد استقر  
 وعليه تسليمه وان لم يزل دخل وسلمها السيد ليلادونها ومن فسها  
 فوجهها ان اخذها ما قول ابي حامد انه لا يلزمه حتى يسلمها فتسليمها قاسا  
 ليلادونها كالتفقه وانما قول القاضي في الطيب انه يلزمه ان



وصحة ابن الصناعات والروايات ولو بنا فربها السيد قبل تسليمها  
 مطلقا لم يكن له اخذ فان كان اخذه كان للزوج استرداد او التام  
 فيه اذا قبلت اربعت قاله طبري ولما اذا قبلت **واعلم** انه  
 ادلا ان هذا كالمكوه بعد الدخول لا يسقط شيئا من المهر  
 سواء كانت حرة او امه سواء هلك بالبرق او القتل واما هلاكها  
 قبله فان حصل بفعل متحقق المهر فاما ان يحصل بمقتل السيد بركة  
 او بفعل الحرة نفسها فان حصل بالاقرار فالتعويض المختص ان لا  
 مهر له وان حصل بالتأنيب فالتعويض في لزم انه لا يسقط شي من المهر  
 ولذا صحاب طريقا فاشهرها ان فيها قولين فقلنا ونحو ما ذكره  
 قال ابن سريج واطهرهما وبه قال برز وزيد بن ابي العاصم الثالث  
 لم يرد فيه في الامه المعينين احدهما كالتسديد زوج يحكم الملامه  
 فيسقط حقه باذلا فانه ما عفا عليه كالمبيع وقاينهما ان المساق  
 هو الذي فون المعهود عليه فله ان يطالب بتدله وحفل مسئلة  
 الحرف على قولين بناء على المعينين فان قلنا يسقط له فيقتل السيد  
 يقتل من نفسه فلهذا الحكم على المضمون الظاهر وبه وجه وقيل  
 قولنا يقتلها نفسها لا يسقطه كونهما وبناه اصحاب الاطريق  
 الثالث على المعينين وان حصل الهلاك لا بفعل المتحقق فان كانت  
 الزوجة حرة فلتأنيبها الزوج او احبني لم يسقط المهر وتطعا  
 وقد انتهى المكاح بما بينه وان كانت امه فان قلنا الزوج او  
 مات فظاهر المذهب انه يستقر وزعم الغزالي ان اخذ في فيه  
 وقيل في طهر في سقط بناء على ان يتبينها بزوجها بالكلية وخرجه  
 اصحاب الطريقة الناكه على المعينين ولو قلنا الزوج استقر ايضا  
 على المذهب وادعى المأذون في الامانة عليه وبه وجه اشد يسقط  
**نوع** اذا قلنا يسقط بقتل السيد او بقتل زوجته فلهذا فيسقط  
 والمهر للبائع ان سمي في العقد سواء كانت التسمية صحيحة او كاذبة

بائعها

سوا

سواء وقع الدخول قبل البيع او بعده فلو طلقها الزوج بعد البيع  
 وقبل الدخول فالتسليم له ولو وقع العقد على صورة المتوفى فان  
 جرى العرف والدخول قبل البيع فلهذا المهر للبائع او للمشتري فيه طريقتان  
 وان جرى احدهما بعد البيع فلهذا المهر للبائع او للمشتري فيه طريقتان  
 احدهما فيه وجهان يندنيان على انهما وجهان وجهان بالقرض او  
 الدخول وجوبه يستند الى العقد وفيه قولان ياتيان فغلب  
 لبرول هو للبائع وعلى الثاني هو للمشتري والثاني القطع بانه  
 للبائع ولو ماتت احد الزوجين بعد البيع وقبل الدخول  
 وقلنا بوجوب مهر المثل ففي المتخول له الخلاف فلو طلقها  
 قبل الدخول فالدخول فالتعويض الواجبة للمشتري ولو باعها قبل  
 الدخول وتسليم المهر لم يكن له حبسها حتى تستلمه ولا للمشتري  
 حتى يستوفيه الثاني واستغنا دا الزوج سقوط حبسها بهذا  
 البيع لا سيما المهر واذا عثر السيد بجارية المروحة فالحكم في  
 المهر كما تقدم في البيع فثبت قلنا يكون للبائع فهو هذا المعتق  
 وحسب قلنا ولو للمشتري فهو هذا للمعتقة ولو كان المعتق قبل  
 الدخول لم يكن لها ولا له حبسها لا سيما به ولو اعطىها سيدها  
 واوصى لها صداقها فليشربها حشر نفسها لا سيما به ولو زوج  
 ام ولد ومات قبل الدخول وعفت وصار الصداق للوارث لهما  
 فيكون حبسها وجميع ما تقدم في النكاح الصحيح اما لو انحجها  
 ذكرا فابتنها ثم وطأها الزوج فالاغتيا ربحا لا طيبه فان جرى  
 قبل البيع فلهذا المثل للبائع او بعده فيالمشتري **قربان** الاول لو  
 زوج امته من عبده لا تسقط المهر له ولا وجه تسقط اذ لم يجب فيه  
 وحضانة كالوجهين فيها اذا قبل الوالد ولله هل وحل الصغار منه  
 سقط او لم يجب تسقط حرة في العقد القديم ودون الجديد  
 ولو اعطىها السيد واحد ما لم يلزم المهر ايضا لا للسيد ولا للمعتقة

حسبه العهر  
 الى المانع وليس  
 الزوج



وان جرى الدخول بعد العتق لذل الوباة او احدهما ودخل الزوج بها  
 في ملك المشتري وقال لا يزوج على اذ قلنا لا يجب المهر بالعقد بخلاف  
 بقا لا اذا اعتقها او اعنى الزوج ثم دخل بها بحكم المهر وان لم تجب  
 ابتداء كما في المفوضة ولا يفيقه على العبد ايضا فتوا عتقها السيد  
 واولادها سقطت عنه نفقتها ونفقة من فعلت نفقتها بكسب  
 العبد ونفقة اولادها عليها ان كانت موثرة والا ففى بيت المال  
 ولزمت السيد العبد وذلها سقطت عنه نفقة الجميع وصارت  
 على زوجها **الفرع الثاني** وفيه مسائل بلات **الاول** اذا كان لاصه  
 اعتقك على ان لا يزوجني او على ان لا يحكك لم ينفذ العتق الا بقولها  
 على ان لا يزوجني فاذا قلنا عتقت ستوافقك عتقتك صدقك اذ لم يقله  
 وكذا الواثمة فقال لا يزوجني على ان لا يحكك فاحكامها اليه ومنها صوره  
 لا افصح ولا يلزمها الوفا بالنكاح وفيه وجه عزاي استباحته لغيرها  
 ويجب للسيد عليه قيمتها سواء اوفيت النكاح المشرط ام لا ولو رغب  
 في الوفا فللسيد ثم استباح ولا يسقط القيمة بذلك ولا فرق بين  
 ذلك بين العتق والمديون والمكاتب والمعتقة والمعاقل  
 عتقها بصفة وفي المصنف وجه انه لا يجب قيمتها ولو لم يزوجها على  
 النكاح وصدقها غير القيمة الواجبة عليها فلها ما اصدقها وله عليه  
 القيمة فان كان الصداق من حش القيمة كانت فواللنفاس ولو نجها  
 بالقيمة التي قلها فان كانا عالما لم يجرها عند العقد صحيح صدق  
 ويريت ذمتها وان جهلاها واحدهما زوجها راضيا به لا يصح  
 ماها من المثل وعليها القيمة وقد وقع في النفاذ رثانها قولنا  
 ابره ربي وان حبان وحكي الردنا في عن الشيخ ابره ربي انه قال هو  
 المذهب المنصوص انه يصح جعلها المارة من قولنا رثانها **الاول**  
 الحايه قال وهو بناء على القديم ان الصداق المعين اذا اظهر بحسب  
 او من المثل وقيمة الصداق هنا هي القيمة المستحقة بخلاف ما لو بلغت

حرة عند رجل مكيها بعهده من مجهوله لهما او لاحدهما فانه يفسد  
 الصداق ويرجع الى مهر المثل قطعا قال ابراهيم والغلام ولو طرد  
 طاردا في هذه الصورة كان قياسا ولو نجها على ان يكون عتقها صدقا  
 لها فوجها ان صحها انه يفسد الصداق وله عليها القيمة ولها مهر  
 المثل قد يقع في صورة النفاذ وثانها انه يصح وكلام الراعي  
 يفتى انه لا فرق بين ان يكونا يعلمان العتق او جهلا به قال القاضي  
 هو كما لو نجها على قيمتها وهو بعض الفرق بين خالي العلم والمجهول  
 عند تزويجها بالثا ولو قال له لا حرام عتق عتقتك على ان  
 التحكك لا يعني فاحاب لوقالت له امرأه اعتقه على ان لا يحكك ففعل  
 عتق ولا يلزم الوفا بالنكاح وفي وجوب قيمة العتق وجهان يثبتان  
 على القولين فما اذا قال لا عتق عتقتك على ان لا يزوجني فالف  
 والاصح انه لا يلزمه اذ لو قال لا عتقه عتقتك فطاعه ولو روجه  
 منها بركضاها على العتق الرضا ذمته ففي صحة وجهان يثبتان على  
 الوجهين في شر العتق على ذمته الخير ولو قال لا عتقتك على  
 سحج يداك ففعلت ففي وجوب القيمة عليها وجهان **الثاني** لو قالت  
 السيد لعتقها عتقتك على ان لا يزوجني او قال لها العبد اعفني  
 على ان لا تزوج بك ففعلت ففي توقف العتق على القول وجهان  
 اصحهما وبه اذ ان المارة دولا ولا شيء عليها بخلاف ما لو قال لها  
 اعفنيك على ان لا يزوجني ثانيا شوقف عليه ويلزمه العتق لها **ن**  
**الثالث** اذا المرأى السيد وفا الامة بالنكاح وادرد العتق انه لم  
 يحكمه هل له طر بوايه قال ابن حبان وصاحب التفرغ وابن الوكيل  
 واخرهم ما ابراهيم ومبطل المحققين نعم وطر بيه ان يقول ان كان  
 في علم الله تعالى ان لا يحكك وان سحجني بعد عتقك فانت حرة وقال  
 صاحب التفرغ طر بيه ان يقول ان بشر الله مننا نكاحا صحاحا  
 فانت حرة قبل يوم او ان تزوجك غدا فانت حرة اليوم فان ثبت



في نكاحها فحكمها صح وبان وقوع العتق قبله وحصل عرض السيد وان  
لم يتوق استمر الرق في الجماعه ولا خلافة في قوله صحيحا لا يضاراف  
المطابق اليه ولا في قوله يوم ودفع في قوله قبله وذو اليوم بمثل وان  
الجهل لا يطرق اليه ولا يصح النكاح في هذه العتق لا يحصل العتق لانه  
في حال النكاح سنان في حرثها كالوكو اليها ان دخلت الدار فانه حرث  
قبله فستره واذا ان نكحها في الحال لا يصح ونهاه بعضهم على الخلاف  
فيما لو باع مال ابية طائفا خيالة فاذا هو ميت وضعفه الشيخ ابو محمد  
**المصل الخامس** في تزويج العبيد بالسنة الى موز النكاح كالمهر  
والنفقة والمهر والنفقة والاستحقاق بلزم في نكاح العبد فان لم يزوج  
الحر فمهره مطلقا هو محجور عليه ام ما دون ذلك في النكاح **الحالة الاولى**  
ان يزوج محجورا عليه فاما ان يزوج فليقتبها ام لا فان كان مكنتها ان  
تعلق بكسبه فعلى السيد عليه ان يزوجها لان كسبها لا يلا للزيف  
والا لما قد دى لان يزوج في وجهه في مقله سيد فلامر له فليقتبها  
ليلا فالو لو كان السيد مكنتها ليدل وسقط عنه فيه والعبد محض  
ليلا انعكس الحال وفيها قولانه متعلق برقمته كمال المطلقات  
ومتعلق بالاكساب النادرة كالهبة والوصية على الصحيح كالعمامة  
ولا يتولوا كسبها بالحاصلة قبل انعقد متعلق المهر بالاكساب  
الحاصلة بعد الحل لا ما قبله وهل له ان يزوج نفسه لو نكح  
فيه وجهان بنينا ان على القول في صحة بيع المتاجران منعناه منعنا  
اجار نفسه والا فلا وهذا في اجارة العتق اما اذا انزل في دمه  
منه في اجارة العتق في جوزنا لا فهدى اول وان منعنا هاهنا  
هذه وجهان قال المتن في المذهب جوازها وطرق صرفت الكسب الى  
الموز ان ينظر في حال كل يوم بنود من الفقهاء وفيها بان  
فصل في صرف المهر وهكذا حتى يتم المهر فاذا انصرف الفاضل  
من النفقة والكسوة الى السيد ولا يدخل نفقة العتق ان لم يزوج

المهر

المهر كان حاله في المانية منها فحال من لا كسبه وان لم يزوج مكنتها  
لزمانه او حرف فهل يتعلق المهر بزمانه السيد او بزمانه العتق  
او برقمته فبلا تناقض الصحيح او سخطها قال الماقدسي والفقهاء  
ولا يجب على سيد هذه اذ روح معشرنا ما ان نصبر او تقسح **الحالة**  
**المانية** ان يزوج ما دون ذلك في النكاح فستعلق موز النكاح باريح  
التجارة وهل يختص يتعلق بالارباح الحاصلة بعد او يتعلق بها  
وبالارباح الحاصلة قبله اذا كانت باقية فيه وجهان اظهرهما  
الماني في وقتها براس المال ايضا وجهان اظهرهما في هذا الماقدسي  
فيه اما لو اذن له في مرفدا وهو ونعانت الزيادة بدسته خاصه  
واذا تزوج العبد باذن سيد هل يزوج السيد ضامنا للمهر والنفقة  
فيه قولان الجحد بالصحيح لا وعلى هذا الواد من بشرط الضمان لم يصح  
ضامنا والعبد يزوج وهل يجب ان على السيد ابتداء او على العبد ثم  
يتمها السيد فيه وجهان وعلى الاول لا يتوجه المطالبة على العبد  
ولو ابراهه كان لغوا ولو ابراه السيد سقط ربه الجاب للمادني  
والبعوث وعلى الثاني للمرأة مطالبتها جميعا ولو ابراه العبد  
برالسيد وهذا اصح عندنا في الفرج الزاد ونقرب من الاول ما  
ذكره برامان هذا وان يتم ضامنا على القديم فليس بمائة ما  
يلزم بعقد الضمان لان القولان راجعان الى ان اذن هل يخص  
دستب العبد ام بجميع ام لا السيد وهو قريب الماخذ من ان  
عهده بصرف المادني يخص اذ يدبره ام متعلق بالسيد ايضا  
قال الرافعي وهو حسن لما معناك ان اظهر المتعلق بالسيد  
ايضا والصحيح هنا الجديد وهناك وجه ثالث فاروق بين ان يزوج  
سيد العبد وفا لا يطالب السيد ولا يزوج سيد شي فليطالب  
وهو نظير القول الاول فيما اذا لم يزوج السيد فظاهر كلام  
جماعة ان القولين سوا كان العبد مكنتها او ما دونها ولا يظهر



كلام الجرائين انهما فيما اذا لم يدرى من حيثها ولا ما ذونا خاصة ولم يجر  
المادة في تلك النفقة وحزم بانه لا تضمنها كما مر عنه وتخير الزوجة  
بين الصبر والفتش وتلحق في خطاكمة السيد مهر زوجته عبد الله  
اذن له في تزوجه ونفقته اربعة اقوال اصحها ان لا يطالب بها احد  
منها مطلقا سواء كان كسوبا او لا وثانيها انه يطالب بها مطلقا والمالك  
يطالب بها ان لم يدرى العبد كسوبا وبالفاضل اذا لم يدرى كسبه بها  
وثانيها لا يطالب بالنفقة مطلقا وطالب بالمهر ان لم يدرى كسبه  
او كان ولا يفي به هذا كله في النكاح الصحيح **مسألة** النكاح الفاسد  
فيه صورتان **أ** لمرادى اح النكاح فاستد الوقوع بغير اذن  
سيد فزوجته وبزوجه كان دخل فلا حد وحكمه المثل وفيما  
يتعلق به قولنا ان اصحها وقال الما يدرى له فصد فيه القديم والجديد  
انه يتعلق بذمته وثانيها انه يتعلق برقبته وقال ابن الصباغ انه فصد  
في القديم وقبل هو يخرج من السفيه فان لم يدرى من من لا يحل من  
منه فلو تزوج بغير اذن سيد امه دون اذن سيدك ودخل بها  
فطريقان احدهما وبه قال ابن الحدا الفطع يتعلق مهر المثل برقبته  
وثانيها خطر القول بوقوعها السخا او على من الوجه في امها اذا كانت  
مطاعة هل يمسوط مهرها **ب** الثانية اذا اذن له سيد في النكاح  
منكم نكاحا فاستد ودخل بها قبل ان يفرض بطله فهل يتعلق مهر المثل  
وكسبه او لا فيد وجهان ينبغي ان على القول في ان اذن سيد في النكاح  
يتعلق بالصحيح والفاسد ام يختص بالصحيح فغلب اوله وهو المهر تحت  
قول في النكاح الصحيح وعلى الثاني لا لو تزوج بغير اذن سيد في القول ان  
في تعلقه بذمته او برقبته وبالحكم منه انه يتعلق بذمته او برقبته  
او بتسببه بل انه اقوال ولو تزوج باذنه نكاحا صحيحا لم يدرى للسمه  
متعلق المهر بتسببه وطعا فلو اذن له في النكاح الفاسد صحا ووجب  
مهر المهر في الرافعي القياس بعلقه بالتسبب ولو اختلفا في اذن له

النكاح

النكاح فقال السيد ما اذنت قال الفاضل في لوجه ان تدعى المراه على  
السيد ان كسبه هذا العند مستحق لمهر او نفقة للسمع  
الفاضل العند انهم في يجوز ان تدعى العبد على سيد ان عليه وكسبه  
المهر والنفقة **مسألة** للسيد ان يتناخر به ويستخدمه ليلا ونهارا اذا  
تدخل بمهر نكاحه قال الما يدرى ولا يسمي الليل في السفر الا ان  
يكون الزوجة متنافرة معه فعليه تحليته ليلا وفي كلام المحاملي واخرين  
انه يحتاج الى ضمان ذلك للزوجة وفي كلام الفاضل الطبري  
والرواية في غيرهما انه لا يحتاج اليه ونفسه مستخدم كاف في  
لر التام فلو استخدمه حظه او يتناخر به طول مدة نكاحه بمن  
شأير امواله وادما وطالبت وجهان وقيل مولا فاصحها اقل لمرتب  
من اجرة ملك المهر وقال المهر والنفقة وسما به الموزع قايها وحزم  
به الما يدرى انه يطالب بجميع مهر النكاح مطلقا وطما ينبغي ان على  
القول في انه قد يدرى النكاح باقل لمرتب من قيمته والارشاق بالارش  
بالغاما بلغ وبنائها القود على القول في ان اذا استخدم السيد المكا  
مدى على كسبه جميع المهر والنفقة كذا قاله والذي لا غنى عنه  
يلزمه بحلته مثل ملك المهر او اجرة المثل وعلى الثاني هل يوجب حاكم  
السفقة لا اخر الغرام يقتصر على المهر ونفقة مدى لم يستخدم فيه  
وجهان قال الرافعي في مثل هذا الخلاف فعلى قولنا بوجوبه اقل في  
السفقة المنطوق بها قال الما يدرى وحسبه مدى في وقت كسبه  
كاستخدامه ولا خلاف في ان لو استخدمه اجبت له لزمه الا اخر  
المراتب في العبد ان يتناخر به حنة صجة سيد والارشاق كسبه  
فان لم يخرج معه للشموزها او لم يدرى سيدها ان كانت رصعة سقطت  
معقمتها وان لم يطالبها بالخرج كسبه مستمرة عليه والسيد مكفل  
بها فان لم يقر بها فيها يلزمه كسبه السفر خلاف المتقدم ولو لم يتقبله  
ليلا ولا ضمن اجرة **فصل** في قسم الواقع ان احدا الزوجين لو



ملك لا حراً وبعضه انفسه النكاح سواء كان الملك تاماً او لا كالمالك في  
رض الخيار ولو كان لرجل عبد مخرج بامته فدفق اليه فالاولا الشراء  
لن تفعل مع واستمر النكاح ولو ملكه المال قال سترها لنفسك ففعل  
قضى انفسه النكاح قوله ان بنيان على القول في ان العبد هل يملك  
بملك السيد فان ملكه لا وهو الجدي فام النكاح وان قلنا نعم وهو  
القديم انفسه لئلا يفر من ابنه ببيع المستقل الرابع وكان جعل اعط  
المالك عليهما كالا فليف تشتري لنفسه ما يغرم يجوز ان يقال قد تقدم  
في البيع وجريان فيما اذا اشترى بماله لعنه هل يصح واذا جاز ان  
يشتري بماله لنفسه لغريم فلا يبعده ان تشتري لنفسه بما رغبه بالذمة  
وعلى الصحة فقد ذكرنا وجوبه ان المالك يجوز فرضاً او هبة فان  
جعلناه فرضاً فهو يقع الشراء السيد والسيد لا يفرض من عبد  
وان جعلناه هبة فنجب الخلاف في ان العبد يملك بملك السيد  
استى ومن هذا يخرج الجواب عما ذكره فان النكاح في المسئلة المستقلة  
كان لدورانه من كونه ردنا او هبة ولا مخرج واما هنا فتبين ان يكون  
هبة فتجعل القطع بالصحة وافقر الما فمخرج المسئلة على قوله اشترى  
لنفسك ولم يذكر انه اعطاه مالا وهذا معنى انه اشترى بالذمة  
باذن فمحتمل بخبره على ان المالك يقع للرجل الا اول الموكل ولو اشترى  
المعسر زوجته او المبعضة زوجها كان المالك المالك يملك بيده وبين  
السيد باذنه صح وانفسه النكاح وان كان يغير اذنه ليرجع في  
نصيب السيد في نصيب الرقيق قوله لا الفرق بين صحته ان يصح  
النكاح ولا فلا وان اشترى بخالص ماله من نفسه بان جازيها  
مهاكة انفسه النكاح وان اشترىها بحاله مالا لا السيد من نفسه  
باذنه لم ينفسه اذا عرف ذلك فليصود هذا الكلام في المهر اذا  
ملك احد الزوجين لا حراً وبعضه تاماً ان ملك الزوج الزوج ولو بالعرض  
**التميز الاول** ان ملك الزوج الزوجة او بعضها فاما ان يكون شرا

او

اوتها بوارث فان كان ثبوتاً او اوتى فان كان بعد المسلسل عليه  
المهر المتبايع مع الثمن وان كان قبلة فالنصوص انية بجنه من  
المهر واختلفت في صحته فمنه من اشترى بولا احرازه بسقط جميع المهر  
مخرجاً من نفسه في الام على سقوطه اذا طالت زوجها وقيل من نفسه  
في المعوضة ان لا تنفع لها اذا طالت الزوج قبل المسلسل ومنهم من  
قطع بالنصوص ومنهم من قال ان استند على الزوج بيعها بشرط وان  
استدعاها السيد سقط ولو ملك الزوج زوجته او بعضها ان  
ما لا رث فان كان بعد الدخول لم يسقط المهر الا انفساً وهو  
رثة الميت من نفسه دون ذمة وسقط وصداها فان كان الزوج حايثراً  
سقط المهر الا اولاً في الورثة استيفاً نصيبه وسقط نصيبه وان  
كان قبل الدخول قال ابن الحداد يسقط المهر ويسترد من الركة  
ان كان قد اقضته ووال غير شرط فعلى هذا ان كان الزوج حايثراً  
سقط النصيب الا حراً والاسقط نصيبه واخذ المالك من الورثة  
نصيبه **الثاني** الرابع وهذا ظهر **التميز الثاني** ان ملك الزوج حية  
زوجها فاما ان يملكه بامته او شرا بغير الصداق او بارتا في  
شرا بعين الصداق **التميز الاول** ان يملكه بامته بامته او  
شرا بغير الصداق فمعيناً كان او في الذمة فان كان قبل الدخول  
فقوله ان وقيل وجهان احدهما يسقط المهر لاصحها انه يسقط وهما  
والجواب ان الفسخ يضاف الى اجاب السيد قد رده او الى القبول  
لتمام المالك به وقيل اصلها انه فرضها على سقوطه ومنه من اشترى  
في وجهه الامة على انه يتشترط منهم من خرج جوابه من كل مسئلة الى  
ليرجع في جعلها على قوله ومنهم من قد ردها وقد حصل طهراً بانه  
بالقطع بالثابت قال العرشي ونبغي ان يكون في بقا النصيب الزوجان  
الايمان فيها اذا ملك عبداً له ذمة شئ هل يسقط وان كان بعد  
الدخول لا يسقط المهر لا بريد شيئا منه ان قبضته وان لم يرد في ذمة



منه شيئا فقد ملكت عبدا لها في دمه دبر وفي سقوط الدين الذي  
على العبد ماله وحملها صاحبه انه لا يسقط فعلى هذا لما سقطت  
بعد الغنى والبيع المهر عليه في الحار فان كان السيد البائع قد ضمن  
لها المهر فله المهر وله عليها الثمن فان لم يضمنها وصفت كانت  
اقوال المتأخرين **المرتب الثاني** ان ماله او حصه ماله لا يزوج  
امته من عده باديها ثم ماتت فورث بعض زوجها فان كان بعد  
الاحول سقط ما ورثه من المهر الذي في ذمة الزوج ولها المطالبة  
بالمائة من ثمنه من حصة نايبة الورية وان كان قبله سقط جميعه  
عند ابن الحاراد ونصفه عند غيره وخبر النصف الثاني في حد الكل  
بعد الدخول **المرتب الثالث** ان تملك زوجها سره بعين الصداق  
و يقدم عليه انه اذا ملك العبد نكاحا صحيحا وفرعنا على الحد يد  
ان السيد لا يكون ضامنا للمهر بالعقد ولو ضمنه صح ثم ان كان العبد  
كشوبا فلا زوجة مطلبة العبد من ثمنه والسيد ضامان لم يكن  
كشوبا لم يطالب السيد فان اذاه احداهما بغيره ولا رجوع لغيره  
عليه بعد عتقه وان طلبها الزوج قبل الدخول سقط مهر المهر  
عنها ويطلبها بالمرضاة الباقية على ما تقدم فان كانت قد خسرته  
زوج فصفه على السيد ان يفي الزوج على ماله وان باعته او  
اعتقه فزوجها ان اصحها انما تروى على سيد في البيع وعلى  
الزوج في الغنى والحق فيه السيد الدافع كالزوج الا في امته  
المعتبر بصداق من قال له بتم طلق فبعد الدخول البلوغ قبل  
الدخول فعود الصداق اليه دون بلوغ الثاني في قول ابن الحاراد  
وجماعة انها تروى على السيد الدافع ولا فرق بين ان يكون السيد  
المطاه من ثمن العبد او من غير ما عرفت ذلك في الاشتراك  
زوجها بعين الصداق فان كان الصداق في ذمة السيد فهو على  
وجهين احدهما ان يكون في ذمة السيد فاما باصل العقد على الوجه

او ضمان

او ضمان لاحول على الحد بان يقول لها عتقك ووجه هذا بان قال  
عليه الذي يلزم من حصوله ان يضمن منه بذلك ما لو طلقها فهو بيع  
بغير الصداق وقاها ان يضمن العبد اصلها عينا معينة ثم قال  
شديد باذنه ثم بيع السيد العبد منها بثلث العتق ما ان يكون  
قبل الدخول او بعد **الحال الرابع** ان يكون قبله فقد نصرت ان  
البيع فاطل الوقوع هو والعتق معا في الجمهور وهو صحيح بغير بيع  
الصحيح انما اذا لم يدر في حكمه قبل الدخول يسقط المهر لا بلوغ  
ملكته وانفسخ النكاح واذا انفسخ سقط المهر واذا سقط خلا البيع  
عن العوض فيسقط فمؤدى ثباته كماله فيه وذلك دور حتى في  
ان فرعا على ان المهر يسقط فمبني على الخلاف في ان من ملك عبدا  
له دين هل يسقط دينه ان قلنا يسقط فطل البيع في الكل لراه  
المستحب وان قلنا لا يسقط بطل البيع في نص العبد ووجه  
مطلانه في المصنف لا خرفوا الثمن وقال ابو علي بحث عبد  
ان يصح البيع وبطل النكاح على كل القولين في البيع وانفساخ  
النكاح لا يقعان معا بل النسخ بعد حصول الملك حتى لا يفسخ  
ما دام في الحاضر على القول بان الخيار يمنع انتقال الملك ويكون  
اثره بفساخ الرجوع لا بدل الصداق في حكاة المتن في وجهها  
ولم يثبت اليه **الحال الثاني** ان يكون بعد الدخول فقد قرر  
المهر بمعنى على ابن الدين الذي على العبد هل يسقط اذا ماله ربه  
وفيه وجهان فقد ان قلنا يسقط فوجهان احدهما انه لا يصح  
لادور كما في الحالة الاولى في ظاهرهما وعليه برحق في انه يصح ان  
ينفسخ النكاح وقد استوفيت صداقها وان قلنا لا يسقط يصح  
النكاح او يفسخ النكاح ويصير مستوفيه للمهر المستقر بالدخول  
ولا يثنى لواحده من الثباني في غير ما عرفت ولا لهما على العبد وجميع ما  
مقدم في الفصل فما اذا اشترى الحرة زوجها **مسألة** اذا اشترى حرة



زوجها باذن شديدا او كانت غاذونه في النكاح فاسترته لها فيهم  
وليس من النكاح مطلقا سواء كان بعين الصداق او بغيره قبل الدخول  
او بعده لكن اذا استترته بعين الصداق براء السيد والعبد ايضا  
ولا وجوع السيد عليه وان استترته بغير الصداق ففي سقوط الصداق  
عن العبد اخلافا للمقدم في سقوط الدين عن العبد بشرار به له  
ان قلنا بسقوط براء السيد الباطل عن ضمان الصداق وسعي عليه الممن  
بحكم الشر وان قلنا لا يسقط قلت يد رامة على باع العبد الصداق  
وللبايع عليه التمس فان نفقنا جنسا وصفة خاف اقوال النفاذ اذا  
نفقنا براءات ذمة العبد عن الصداق فان استترته لنفسها باذن  
سيدها لم يصح على الجديد ويصح على القديم فيفسخ النكاح ان  
وسقط المهر كما تعلم في شراء العبد ووجهه بالاذن واعلم  
انه لما جرى في الدور الحكم في هذه المسئلة في رخصتها وما يملك  
منه استطراد والدور الحكمي ان يوجب شيئا حكام شرعيين فيما يعان  
يجسها الدورتها ويقابل الدور واللفظي وهو ان يجسها الدور ومن  
لفظ اللا فظ كما في مسئلة الطلاق الشرعي **المسئلة الاولى** اذا اعتق  
رجل امته في مرض موته وزوجها بصداق مسمى وظرفان لم يخرج من  
الثلث لم يصح النكاح فان لم يخل بها فلا مهر وان دخل بها فمهرها وسقط  
لها مهر المثل بقسط ما عتق منها وقوع في الدور ولا يملك من المهر دين  
للمتحرر في وجب نقصان ما عتق وانقص ما عتق بعض ما يلزم من  
المهر او انقص ما يلزم منه زاد ما يوجب ذلك كانت قيمتها مائة والمهر حشرين  
عتق منها شيئا في لها بالمهر نصف لانه نصف القيمة سعي جارية الامثالا  
ونصف شيئا بعدل شين في بعدل الجارية بعدل امثاله اشهادته في  
شيئا لشيئا تبعا لجارية فينفذ العتق سبعة مائة وبطل في خمسة  
اشباعها فيصرف سبع منها للمهر البتة في المودة او بعد اشباعها  
ضعف ما عتق ثم السبع المصروف الي المهر ان وصيت بدلا عما لها

من

من المهر فذاك وهو على ما حين ملكته لا بالاعناق ولا وان انت  
سبع مائة في مهر وان خرجت من الثلث فان كانت قدره كذا كانت  
بقيتها مائة وله ما تان غير ذلك فالنكاح صحيح فان جرى الدخول في الشئ  
الو على تخير بين ان يعتق عن المهر فعتق كلها وصح النكاح او لا يعتق عنه  
فتبين ان جميعها لم يعتق وان النكاح فاستد فلها مهر ما عتق منها  
وطريق اخر اخرج ان يقال عتق منها شيئا في لها بالمهر نصف من بقي  
للمرته للمائة لثلاث مائة ونصف شي بعدل شين في بعدل الجارية بعدل  
لاما مائة اشباعا ونصف شي في بعدل شيئا وشد شي بمسطها اشباعا  
ونقلت برسمه فالثاني مائة والمائة سبعة فالثاني سبعة اشباع الجارية  
وقد عتق سبعة اشباعا وان لم يجر دخوله لم يملك لها مهر لانه لو ثبت  
لكان دينها على الثلث فلا يخرج من الثلث قدر بعضها وحينئذ يفسد  
النكاح ويبطل المهر في الامثاله في دور في نفقة فستقطم هذه  
الزوجة لثلاث بالزوج سوا جارية دخولا لان عتقها وصية  
والوصية والميراث لا يمتنعان بمبطل الميراث فان كانت الامته  
دور الثلث فان خرجت من المهر من الثلث ثبت لها المهر وهذا كله  
فخرج على الصحيح في انه يجوز له ولغيره تزوجها في مرض الموت  
**المسئلة الثانية** اذا تزوج امته من عتقها وبغير صداقها والطفة ومقدار  
من ماله بانقافا وغيره ثم عتقها في مرض موته او اوصى بعقوبها  
فعتقت ومن ماله فان كان قبل الدخول فلا خيار لها لانه  
اثباته لها في دور في سقوطه وكذا الحكم لو كان الصداق وهو والامة  
ثلثا ماله كالبركان له مائة درهم وقيمتها مائة وزوجها مائة ومات  
فخرج ذلك ولو خرجت من الثلث وزاد الصداق او فرض العتق بعد الدخول  
واستقر المهر فلها الخيار **المسئلة الثالثة** ان زوج برعتا من دارته  
بعد موته فان كان الواو فعتق فلا خيار لها انما الامه لو استتحت  
لزم وفا المهر من المهره مصر عليها وان كان عليها دين لم ينفلت



اعترف الزاوية المعبر على الصحيح واذا لم ينفذ فلا خيار وان كان  
 مؤسرا الوارث ففي نفوذ الوارث المؤسرا اذا كان على موردته دين خلاف تقدم  
 في الرهن فان قلنا ينفذ في الجاه وهو الاظهر عنق في لها الخيار فان  
 فسخت عزم الوارث لسبب العتد اقل بر من من الصدق وقبضه  
 برمة كالومات وعليه دين وله عتد فاعنقه وارقه المؤسرا لزمه لا قل  
 من الدين وقبضه ولو كان على الميت دين فلقبته التي يزعمها الوارث  
 بخلاف قبضها العتد وسبب العتد **المائة** لو مات رجل وخلف ابا  
 هو وارثه في الظاهر وعبد من فاعنقه الا ان تراءى امرأه انها  
 زوجة الميت وهذه ابهامه او ادعى رجل انه ابنه فشهد العتقان  
 بذلك شهد بكنة زوجته ونسب الابن ولا يثبت الابن اذ لو دبر  
 لحي لراح وبطل العتد وسببها انهما اذا بطلت بطل النسب فيؤدي  
 اثبات الميراث الى نفيه وفيه وجه ان الشهادة لا تقبل ولا تثبت النسب  
 لانه لو ثبت ثبت الارث وتعد ربهوته وهذا هو الشاهد بان عليه دين  
 بعقبي اثباته ربهما اودى احدهما او شهدا بان غصهما لا يثبت الدين  
 ولا العتد لله ورؤوسهما بان لا يثبتا فان كان لا يثبت في يوم  
 الاعشاء فثبت نسبهما دون الارث لان في ثورتهما رد عن الاخ في  
 نعتن العتد سر فان كان مؤسرا فان قلنا تسجل الشراة بنفس الساعات  
 ورثت لانه لا يشتري عليه وعتقان مكو فان حر من يوم الشهادة  
 اما اذا وقفناه على اذ القيمة فلا يسمع شهادتهما وكذا على قول  
 الرقيب وختم الزوجة حرم البنت ينظر في ثورتهما الى اعشار الا  
 ويستثنى **المائة** لو كان لرجل ابن مملوك فادعى له سيده به وفات  
 الموصل ثم مات الموصل قبل قول الوصية او وودته اخوه فقيل اخوه  
 الوصية عن الابن على الصحيح ولا يثبت لانه لو دبر لحي لراح وبطل  
 قوله فلم يعق مالم من ثورته علمه وفيه وجه اخطا في حجة  
 انه لا يعق وقد تقدمت المسئلة في الوصايا ولو كان تارث الموصل

صوابه  
 ومما لا

الفاصل

الفاصل للوصية ابنا اخر فوجهان اصحهما انه لا يرث وتاينها برث قال  
 الامام وهذا انما يابى في تزويجا على حصول الملك بالوف او انه موقوف  
**الحاشية** تقدم في الوصايا ان المرص من من الموت لو اشترى من  
 يعق عليه كايته صح الشرا على المذهب ويعق من المثلث ولا يرث  
 على الصحيح لان في ثورته اجتماع الوصية والميراث ولو ملك المرص  
 من يعق عليه بغير عوض كالهبنة وترا دت ففي مله منه وجهان  
 مسنيان على انه يعق من المثلث او من في اس المال وهما مسنيان على ان  
 في الشرا يعق حزوج القيمة من المثلث او حزوج الثمن وفيه من يد كلام  
**الحاشية** لو شهد شاهدان معا في عتد بن حكم الحاكم بعقهما امر  
 شهد المعقنان بحرح الشاهدين لم يقبل المالم من قبولها ردسها  
 بالعتق وقد الوشهد احد العتدين مع اخر محرمهما لم يقبل سبها دقة  
**الحاشية** لو اعق عتد من في مرض موته وهما ثلث ماله او اوصى بعقهما  
 فعنقه بعد موته فشهد المعقنان على الميت بوصية او يدين او ذكاة  
 لم يقبل سبها دنها لانها لو قبلت بطلت الرق ولو شهدا عليه انه نكح  
 امرأة بعد اذ قال بعضهم لا يقبل وقال برسمنا دابو اسبحا بحمل  
 ان يقال يقبل في النكاح دون المهر **الحاشية** لو اعق عتد من فشهدا  
 عليه بانه كان محمدا عليه بالسفقه لم يقبل **الحاشية** لو ادعى ابن  
 فلان وقد مات ووارثه في الظاهر اخوه فان رد مظل وحلف المدعى  
 ثبت النسب دون الارث قال برسمنا دابو اسبحا بحمل  
 على ان يبين المردودة كالا قرارا في جعلناها كالينة ثبت الارث انها  
**الحاشية** لو ورت عتد من يعقنا عليه ثم مات وورثاه في فرايد بن  
 على الميت الاول يستغرق تركته لم يثبت ما قردهما **الحاشية** لو  
 اعق امه في مرض موته هي ثلث ماله فادعت انه وطبها بعد ذلك  
 نسبه او انه اسناجرها وعليه اجرهما لم يسمع دعواها **الحاشية** لو  
 لو ورت من وجه عتد من فعتقها ثم شهدا بالفرقة قبل الموت بطلاق

الفاصل

40

العتق



اوردت لم يقبل شهادتهما **الثالثة عشر** لو كان يده عيده فارقا ختن  
 واشتركت عبيد بن فاعنهما فشهدا عليه بانه كان عتقة قبل ذلك لهما  
 مقبل **الرابعة عشر** لو مات وخلف اخاه وعبد فاعنوا له اخ العبد  
 وولى العتق القضاء فادعى محمول انه ابن الميت واقام شهادتين لم يقبل  
 هذا الحاكم بينهما فانه لا يستباد وقال لا يرفع محمولان فقال بحكم  
 بينهما فثبتا وبعثت النسب في الميراث **الخامسة عشر** لو ورث عتقا  
 من مودة المقتول واعنقه وولى العتق ايضا فحضر اليه الزارت  
 فادعى على القاتل القضاء فقال بطلته وهو مرتد واقام عليه شهادتان  
 لم يحكم هذه الحاكم بينهما فثبتا **السادسة عشر** لو اعنق عتق فادعى  
 ان انا بانه كان عصبهما منه وشهد له بذلك لم يقبل شهادتهما  
**السابعة عشر** ملك رجل اخاه ثم اقرضه من ماله بانه كان قد  
 اعنقه في صحته صح العتق واما المردت فان كان له اقرار للمواريث  
 ورث والا فلا واعلم ان الدور الحكم فوجب سياحا ذلك الحكم  
 فوجب شيئا من افره لا يحد من اجتماعها بالزم من وجود اخرها في اولها  
 فلا بد من ابطاله بقطع بعضها ولقطعة ثلاث مسائل فانه بقطع  
 في اوله وثان من وسطه وثان من اخره بحسب قوله بعض برحكا  
 وعدمه عن الضعف في ضعف بعضها وقربه بلا الرفع **مثال** قطعه  
 من اوله شر الزوجة للحق ووجهها قبل الدخول بعد اقامتها اليه في  
 ذمة سيده فانما ابطالنا البيع قطعا للدور من اوله لا من وسطه  
 فلم يقبل بصفحة البيع ولا بصفحة النكاح ولا من اخره بان يقول بفسخ  
 النكاح ولا بفسخ الصداق لا ببيع احتيا بوجهه سوا بفسخ  
 ملك الزوج ففرض في اسقوط الصداق بالفسخ وبما يختار  
 لا يشترط من التصرفات فانه يصح وثان بفسخه وما يثبت القوي  
 ما يثبت احتيا را فيبعد دفعه بعد حصول سببه فكان البيع اول  
 بالرفع **مثال** قطعه من الوسط المسئلة الثانية المتقدمة اذا اعنق

امته

امته المروحة لعبد في مرضه وقد اختلف صدقها فان لم يقطع الدور  
 من اوله بان يقول لا حصل العتق ولا من اخره بان يقول لا حري  
 المهر حتى لا يصح الركة للعتق قطعا من وسطه وقلنا لا يثبت الخناد  
 لقوة سقوطه المهر عند حصول الفسخ فاحتيا را في دفع من العتق  
 لانه لا يسقط بعد موته واحتيا را بفسخه بالاستقاط وبالفسخ  
 وكذا في المسئلة الثالثة ومن اعنق اخ العبد لم يقطع فيها الدور  
 من اوله بان يقول لا يقبل بينهما فثبتا ولا من اخره بان يقول لا حرم من  
 ولا يبطل اعنقا بل من وسطه وهو يقول انهما دة وتوفى الذئب  
 دور الميراث لانه اضعف لغير ما يوجد النسب ويأخر عنه برزوت  
**مثال** قطعه من اخره المسئلة لولا ان اذ اعنق امته في مرضه  
 ثم تزوجها فانما لم يقطع الدور من اوله بان يقول لا حصل العتق  
 ولا من وسطه بان يقول لا يصح العتق ولا من وسطه بان يقول لا  
 يصح النكاح لكن من اخره بان قلنا لامرهما لان العتق قوي لا يدفع  
 والنكاح اقوى من المهر المسمى فيه فانه قد سقاه عنه في المفضلة  
 وتزوج امته من غيره والمهر لا يثبت من غير نكاح وحط المال اقل من  
 حط النكاح فكانا اولي بالرفع وكذا المسئلة الرابعة فانما لم يقطع  
 الدور من وسطه بان مرد العتق ولا من اوله مرد الشراء منه انما  
 لو قال الزوجة متهما بفسخ نكاحي فانت طالق قبله ثلثا فاذا جري  
 سبب الفسخ من شرائه او رضاع او ردة فلا يقطع الدور من اصله بان  
 يقول لا يفسخ النكاح بل يقطع من اخره ويقول لا يقع الطلاق  
 المعاق وهو اقل بالابطال لان الطلاق احتيا بغيره بفسخ ففرض  
 لكن هذه الصيغة من باب الدور واللفظ **مصرع** في جواز الشترت  
 للعبد اذا امل له السيد جارية فيه قوله في سببها ان علمه هل يملك  
 بالملك فعلى المحدث ان لا يملك لا يجوز اذا ذل السيد فيه فان  
 استولد في كان الولد للسيد وعلى القديم انه يملك فيه لئلا اوجه

يختلف



أظهرها انه ان اولها اذن له خازن الا فلا فان وطى لم يجد وثانيها ان  
 يجوز ولو اذن له وثالثها انه يجوز بغير اذنه وعلى من وجب عليه الاستئذان  
 فالولد ملزم لا يفتقر عليه ولا يصير ام ولد بعرض عليه لو عتق  
 وطلما قال له ابراهيم وقال لا يفتقر من تصير ام ولد ويجرم عليه سعيها لئلا  
 لو وضع السيد فيها خازن السيد يبيعها قال لا يرفع في اذنه عتق من معه  
 الولد وهذا معنى ان يخرج على الخلاف فيما اذا ملك السيد عبده بالي  
 ثم اعنفه هل يعود المالك اليه وبينه وجهان أحدهما وهو جواز المالك في  
 الثاني وفيه الخبايا الغاصية نعم ومقتضى هذا ان لا يعتق ويعتق الاب  
 والمدير والمعلوق عتقه بصفة كالقنن واما البعض اذا اشتري جارية  
 بما استتبه بنصفه المرفعة لملكها وبجواز وطئها قنن والمرد المنع  
 والثاني الجواز بغير قنن على القديم ان العبد ملك يتملك بيده فاذا  
 اذ له فيه جاز وتوقف بغير الصانع في توقفه على اذنه وقال المحجوران  
 بغير اذنه فيحصل في المسئلة بلية ارا الجواز والمنع والجواز باذن  
 سيد والمنع دونه وحديث فلما بالكنع فوطى لم يجب شي وانما مولد  
 قال السابق هم ام ولد له اذا عتق قال المستوفى المسئلة يستحق عليه  
 اذا مات هل يورث فان قلنا بصرف ماله الى سيده او الى سيده  
 وورثته فلا يباح له الوطى وان قلنا بصرف ماله الى ورثته او الى  
 بيت المالك لا يباح له الوطى وعلى هذا في توقفه على اذنه سيده وجهان  
 واما المكاتب فليست له العتري بغير اذنه سيده وبإذنه وجهان  
 بينان على الخلاف في بترعانه ما ذكره كذا قاله الراجح وهو ظاهر  
 على القديم واما على الحديث فيظهر المنع مطلقا لا نصا جازيا بخاري  
 والمذهب قال لا اذا قلنا العبد لا يملك فله المكاتب وان قلنا يملك  
 يملك سيده فيملك المكاتب كسبا به وهذا يعني انه قال قنن  
**فرع ثان** الحرة اذا اذنت عبدا للشيخان ان يستمتع به كالوحد  
 الرجل امه **الفصل السادس** في الدعوى بالنكاح والتنازع فيه

والدعوى

والدعوى به اما ان يكون من الرجل او المرأة فان كان من الرجل سمعت  
 وتوجه على المرأة وان كان العاقد الوطى على الحيدب الصحيح ان  
 اقرارها بالنكاح مقبول الا ان يكون له بينه فتسمع الدعوى عليها بل  
 خلاف وان ادعتة فان ادعت معه شيئا من حقوق الزوجية سمعت  
 فطعا وان لم تدع معها شي من الحقوق فزوجها ان رجمها انها تستمع  
 فان سمعنا ما قلنا لم يكن ان كان طلاقا على الصحيح فان لم  
 يجعله طلاقا فسقطت دعواها وان لم يجعله طلاقا فان كان تسكوت  
 مقيم البينة عليه فان لم يبينها حلف ولا شيء عليه وليس لها ان  
 تزوج الا ان يطلها او يموت وسقطت دعوتها ولها الفسخ ان كان  
 معشرا وان كان موثرا فوجهان فلورجع عن تركها فكل رجوعه  
 وسلمت اليه وسأله ذلك كله في الدعوى **فرع** الاول ادعى  
 ربه ورجيته امرأة واقام بینه عليها اليه واذا عتقها منها زوجة عمره  
 وانما عليه بینه ستوا مقدمت دعواه او دعواها قال ابن الجداد  
 بینه الرجل او ان لا يقبل بینهها وفرقها لا يزوج ولا يفرق  
 بتران نعم كل منهما بینه مطلق الزوجية او ابتداء العقد وتزاه  
 في وقت معين في سنة او في وقت لا يتعاقد في مقدم  
 استقهما نارا بخاري والشيخ ابو علي يحمل ان يقال ينظر في جواب  
 من ادعت بجهته فان قلنا فلا نكاح مع رجل بینه الرجل وان  
 سكت ففما جساين متعاوضان فيصير كسبا برصوة البعاز من  
 مستأقطان قال الراجح ولم ينعرضوا الدعوى جفا من  
 حقوق الزوجية وفي سماع الدعوى الحرة الخلاف فان سمعت  
 فاذر الزوج فانما يرضى بینه البينة مع تركها **الثاني** امرأة  
 تحت رجل ادعى ان زناها رجسه فانصح ان الدعوى عليها لا  
 عمل الرجل ولو اقام كل منهما بینه تزوجها لم يقدم بینه من  
 حمة والحكم كالواقام كل بینه نكاح خلية ظاهر استطراف كانت



البينان مطالع من او مو دختين بناريج واحد تقارضا ولا يحق قول  
 القسمة والفرقة فان ارحنا بنا دختين مختلفين فذلك سببهما قاريجا  
 كذا في التعارض في نزلان فان في التقديم بالتبني قولين  
 ولو اقام احدهما سنة بالنكاح ولم يجر منه عمل افرادها به  
 فالاولى ان اقرت لاحدهما فالحكم كالقدم فيها اذا زوجها  
 ولياها من شخص واحد في كل منهما سبق نكاحه واقرب به **الثالث**  
 اذا زوج احدهما بغيره بعينه من رجل ثم بناريج الاثنان سنة  
 المروحة منهما فلها حالان **الاول** ان تقول كل منهما سنة  
 المروحة وصاحبه المروحة فالزوج بعينه واحدة منها فاذا عين  
 واحدة فلا خصومة له مع الاخرى والقول في المعينة بينهما  
 في معنى الزوجية فان لم يخلف حلف الزوج وبعث نكاحها وبعث فيه  
 انه لا يثبت سلكا ان عين المرأة لا قرار وان قرار المرأة لا يقبل الا  
 ان يحل ذلك من المثل التي حكم فيها بالنكاح وبعثه وجداث  
 القول قوله بعينه قال لهما م واللس في **الحالة الثانية** ان يرعى  
 كل واحدة منهما اثما المروحة من صدفها الزوج منها بنت نكاحها  
 والاخرى مدعى زوجة فهو نكاحها ولا يخلفه طرقات احدهما  
 فيه فولا كالقولينهما اذا ادعى بان نكاح امرأته فرفق لاحدهما  
 كل خلف للثانية واصحهما القطع بانه خلف وقد مر ان دعواتها  
 تسمع اذا ادعت شيئا من حقوق الزوجية عليه فصحة وان لم  
 تدع حقا وسمعت الدعوى جعلنا لرا نكاحا طلاقا ان شئت  
 الخصومة وجبت فلنا خلف خلف سقطت دعوى الخلفة فان  
 ذلك جعلت انبنى على القولين ان عين المرأة لا قرارا كالسنة فان  
 فلنا كالسنة فوجهها باحد ما يثبت نكاح الثانية دون المقر لها فان  
 لهما م وصاحب هذا الوجه ينبغي ان يقول معنى نكاح لراولى  
 وينقطع نكاح الثانية واصحهما انه يستمر نكاح لراولى فان

فلنا

فلنا انما لا قرار فوجهها ان ايضا احدهما حكم بنطلان النكاح  
 معا واصحهما انه يستمر نكاح لراولى على هذا انما يستحق فيه  
 الثانية عليه شيئا يوجب نكاحها الشيخ ابو علي يقول الغرم بالحل  
 فيها اذا اراد الزيد كل لعمرو وروى صح انهما تلتحق من المهر ما  
 يلقين تصديقها وهو نصف المهر لرا لهما م ويحفل ان لا يجعل النكاح  
 الزوج انقاع فراق ويقال لهما طلبة المهر انما وكان القياس يستحق  
 بشون نكاح لراولى وبطلان نكاح الثانية لرا لهما م صرحا  
 فقد اقرت لراولى **واعلم** ان ابن الحدا اوصى الفرع فيها اذا  
 مات لراوى بعد الزوج قال الشيخ ابو علي في الحاجة اليه في الحالة  
 الثانية لان لراوى لا يقبل قولها فيها وقد يقبل قوله في المروحة  
 اذا كان حال الجوار قال ابن مام وقد مظهر في القياس ان لا  
 يقبل قوله هناك من يثبت من احبها وها ويقبل اقرارها حذرا  
 من التعارض فان قبلنا اقرارها فاختلف اقرارها واقرار الوكيل  
 فحيزان يقال حكم بالسائق ويجوز ان يقال بطلانها مع اللعاق  
 وقد تقدم ذكر وجهين فيها اذا تعارض اقرار المجبر والمرأة هل يعمل  
 باقرار او اقرارها فحصلت اربعة احتمالات **قبول اقرارها**  
**قبول اقرارها** **قبول اقرار السائق** **بطلان اقرارها** **ورجح**  
 الفرع في تقديم اقرار لراوى او زوج ابنته من احدا بن رجل بعينه  
 فادعت على احدهما انه الذي زوجها منه اما مع حق او دونه على  
 القول بتمامها دونه فان قطعت خلفت اخذت نصف المهر وان  
 ادعى كل منهما انها زوجته فان اقرت لاحدهما سقطت زوجته وان  
 للثانية خلفتها فيه النكاح المستفاد من المرأة التي تزوجها ولياها  
 من اسين **الرابع** اذا ادعت امرأة زوجة على مدعى امرأته  
 فاذر فسهل لهما بذلك شاهدان فقصي القاضي به فرجع انما لراوى  
 فان كان الزوج لم يزوج جواب الدعوى بل سلك ولا يكر الزوجية



بعد ذلك ولا صرح بذلك بالشاهد بل يرجع عليها لشيء فان ذكر في  
الزوات ومعه ذلك او صرح بتكذيبها ففي غيرها المهر فولا ان اد  
وحيث ان احدها لا يغرم ان يشا وتاثيرها يغرم ان نصف المهر في الامام  
ويحوز ان يكونا مسلمين بل القول في ان شهود الماله يغرم ان اد  
وحيث ان فائدة شهادتهما هنا لا حجة الى الماله الا لا تثبت النكاح  
مع اذ كان ولو رجعت المرأة معها لا مزاها بزوج الماله يعني ان يرب  
وقال ان لم يغرم شهود الماله فعدان ذلك وان غرماهما في عدل  
وجهاً وهو ما اوردوه الغزالي وهو ظاهر اذ قلنا انكار الزوجية  
طلاقاً واقتراباً اما اذا لم ينقله فينبغي ان لا يرجع فولا واحداً وان  
غرمنا شهود الماله تسعة السبع وعللنا ان يعرف **السبع** ان قلنا  
يغرم ان فاما يغرم ان عا غرمة الزوج وهو نصف المستمي وان قلنا  
لا يغرم ان بالرسول المذكور في ذلك اذا كان المستمي المسمود به قدر  
مهر المثل او دونه فان كان احرم منه فالحكم في غرامة الزائد كالحكم  
في شهود الماله من غير فرق **السئلة بحالها** ادعت زوجة بعد اقامته  
معين و اقامته به بينه و ادعت الاصابة فقامت بينة بما اقر به  
فها تم ادعت الطلاق في شهادتها به اقراراً وحكم الحاكم بشهادتها  
تم رجوعها طهره والقاعدة ان شهود الطلاق في نكاح مشفق عليه  
اذا رجعوا يغرمون الزوج لكن يغرمون مهر المثل او المسمى او نصفه  
وبه خلاف ما في كتاب الشهادتين اذ اعرف ذلك فقد قال ان الحداد  
لا غرم على شهود النكاح ولا على شهود الاصابة وعلى شهادتي  
الطلاق في مهر المهر واختلف بين صحاب القائلين بان شهود النكاح  
لا يغرمون اذ رجعوا في المسئلة بل ادعى في امره على حوايه في شهود  
النكاح وشهود برأصانه واختلفوا في شهود الطلاق في شهر من  
واقعه وقالوا قولاً من الحداد يغرمون نصف مهر المثل حوايه على الحد  
القول في شهود الطلاق في قبل الدخول اذ رجعوا او القول في اخر

انهم

انهم يغرمون جميعه ولا ما يله هذا القول بوجود المستمي ولا بوجود  
سقطه ومنهم من خالفه وقال لا يغرم شهود الطلاق بضاوانك  
برحام هو الذي لا يتجدد عندنا غيره واما القائلون بوجود الغرم على  
شهود النكاح اذ رجعوا فعدل طوطي في اذكار الغرم على شهود الطلاق  
فان الطلاق يقع بانكاره واما شهود النكاح وشهود برأصانه  
فان كانت شهادتهما موثقة بان شهدا الا لان نكاحهما في الحرم  
والاخران باصانتهما في صنف من غرم الصنفان ما غرمة الزوج بالنسبة  
وان اطلقوا شهود برأصانه فارجحها ولا شتي عليهم لحي اذ وقولهما في  
غير نكاح وعلى شهود النكاح نصف الغرم ولو شهدا شهود برأصانه  
على انهما في النكاح فهو كما لو ارجعها نكاح بعد النكاح وقال  
برامام لو شهدا بالنكاح ثم اصابته بعدة اشرك الصنفان  
في غرم نصف المهر واخص شهود برأصانه بغرم النصف لرا خبر  
قال الدافعي والصورتان متفارتان فلا يبعد التسوية بينهما  
والحاصل من الخلاف في المسئلة ثلثة او خة احدها لا غرم على واحد  
من الشهود وقوله ان الحداد غرمة في بؤر مداد صحة الغزالي  
وانما نول ان الحداد انه لا غرم الا على شهود الطلاق في الثالث  
لغرم شهود النكاح ودر شهود الطلاق في شهود برأصانه اليقيل  
المقدم قال الدافعي وكلام اكثر من ادو المسئلة على ان اليه **الخامس**  
اذا زوجت المرأة ثم ادعت قبل التكميل ان بينها وبين الزوج محرمته  
بنسبها او رضاع مستند الى ما قبل النكاح او مصاهره كالوقالت  
هو او كونه زوجة اسماء او ابنة او موطوع احدهما مشبهه او انه كان  
زوج ابنتها او وطئها لسميه فاما كونه الزوج منه وقبولها  
او دونه **الحالة الاولى** ان يكون غير رضاها كالزوجه وليتها  
المحرم غير انهما اراد برسمتئها ولم تكن دخل بها فلتسمع دعواها  
فان اعترف الزوج فلا نكاح وان اقرها فقامت بذلك فليكن



وان لم يرقم يئنه فني بقوله قولها مع بينها وحفان وقبل قولنا اصحابها  
 قولنا من الحداد وقطع به البغوي والمولى بعد محرم فاع النكاح  
 من اصله وثانيها وصحة حمانه ورواه الفقهاء عن المصنفين  
 قوله وهما كالوجهين فيها لوباع الحان عند اصحابنا فخصر ماله وقال  
 كنت بعته او اعتقته هل يقبل قوله زاد في القاصي ان لا يظهر فيه  
 القبول ولو زوجت باذنها لغيرها اذ است في الزوج مطلقا لم يبين  
 الزوج وصحناه فهو كالورثوت بغير رضاها فان كان بعد الدخول  
 فالحكم كانه الحالة الثانية **السابعة** ان زوجت برضاها بعد  
 المعين سواء كان الويل مجرا او غير مجبر فالمره من ان دعواها لا يقبل  
 وفيه وجه انها تقبل لتخليفه ان ادعت غلطا او سبيا فاولو زوجت  
 الله والسيد منه ثم ادعى ان سب الزوج محرمته لم يرجع الى قولها  
 ولو قال السيد كنت اعفيتها قبل من زوجها حرم عليه بالعق ولا يقبل قوله  
 في ابطال النكاح ولو زوج غير المجبر ومن سألته ان يرضاها على  
 اخذ الوجهين ثم ادعت محرمته فانما هو ما ذهبوا اليه من ان  
 ضامها من اذنها والذين ارتكباها العرافيون في دعواها تستمع ولخار  
 انها لا تستمع لكن تصدق باليمين في القاصي ولو ادعت له انها  
 اخت سيدتها من الرضا او انها موطوءة الله فان كان بعد التميز  
 لم يقبل وان كان قبله فوجهان ولو ادعت انها اخته من النسب لم  
 يقبل ولو اقرت انها اخت غير سيدتها من الرضا فقبل حتى اذا اشتراها  
 لا تحل له وطها ولو قال تمام الزوج ان ارضعته لا يفتن النكاح  
 والورع للزوج اذا ادعت المرأة رضاها عنها ان دخلها طلقه  
 لتحل لغيره **سفين السادسة** اذا زوج رجل امته ثم قال زوجتها او انا محرم  
 او محرم علي فانكره الزوج وادعى انه سلكها فالحكم كانه محرم فان لم  
 يهد منه ما يدعيه ولا يثبت له صدق الزوج بيمينه وهذه الوقف  
 زوجتها وانما محرم ام وليس في ملبسها ثم ملكها وكذا لو باع ميا وقال

بعته في الحنفي والحنابلة وهو غير مذكور في بعض الاملا على انه لو زوج  
 اخيه فمات الزوج وادعى دارته ان اخاها وحيها بغير اذنها فالحكم  
 بل باذنها والقول قولها وقال الدافعي يسمي ان يجرى هذا الخلاف فيها  
 اذا ادعى احد المتناقذين صحة العقد ولو احرقت سادة ومطهر بها فز  
 ولو ادعت المتزوج المنة عند اذنها في تزويجها انها زوجت بغير اذنها  
 المعنى لا يقبل قولها اذا دخل بها وانما من معه فان عهد للتيد ما  
 ادعاه من الحنفي والحنابلة قال كنت صبييا فوجهان اصحاب التوك  
 قول الزوج وقد نص الشافعي على ان الويل ولو وكل بالزوج ثم اهرم  
 وروح الويل فادعى الويل وقوعه في برحرام فانكره الزوج ان التوك  
 قول الزوج قال البرهان وهو مخالف لمسئلة الزوجين ليقدم التوك على  
 برحرام قال الدافعي لكن الشيخ ابو علي الحق بتماما اذا وكل رجل بقبول  
 ذكاح ثم اهرم وقبل الويل ثم اختلف الزوجان فقال الزوج قبل قبيل  
 برحرام او بعد تحالي منه وقالت بل قبل في حالة برحرام وقال القول  
 قول الزوج ولم يفرق بين ادعى سبق النكاح على برحرام ام سبق برحرام  
 ولم يحكم فيها خلافا ومعض ما مر في الفرع الرابع ان الويل اذا ادعى  
 المحرمية بين الزوجين لا يثبت له قوله ان يرضى النزاع في مسئلة البص  
 سب الزوجين لا يثبت الويل والزوج وراي برام بن الخلف في ان النكاح  
 المقرب هل يثبت ولا الصحيح والقابضان مختص بالصحيح وهو نظير  
 الوجهين في النكاح الماذن للعبد فيه ولو زوج غير المجبر بولته برضا  
 فادعت انها كانت صغيرة يومئذ فتدفع القفال والقاصي والبغوي  
 انها قد صدق بيمينها ولو اقرت حين العقد انها بالغة فهو كالواقف بما  
 ثم قال كنت صغيرا يومئذ قال وهذا عدل ان يكون جوابا على الوجه  
 مردول او عدل ان يفرق لو زوج ابنته ومات فادعت ان اياها  
 كان محمولا يومئذ وانكر الزوج فانجرى الزوج برضاها او دونه  
 ويكون الحكم كما تقدم في الفرع الرابع ولو زوج امته من حرم ادعى



انه كان واحد الدلوله واذا ذكر الزوج صدق الزوج **فوق** قال صاحب  
الادخاير لو كانت المرأة وقع العقد بغيره لا يشهد وقال الزوج بل  
بهم فالقول قولها لانه اذكار لا يصل العقد

**كتاب النكاح**

وهو المال الواجب على الرجل للمرأة في مقابلة النكاح او الوطى والبس  
ركانة عقد النكاح وجوه اخلاص عنه بخلاف التمس في البيع لكون  
مسحاً من مخرجه وسماحاً بصادق فيه حيث لا يجب فيها اذ ازوج  
عبدك بامته وقا للمؤنن بذكر اخلاص النكاح عنه فاذا جرى عقد النكاح  
فاما ان يسمى فيه اولا فان سمي فيه شي فاسمى اما صحيح او فاسد وان  
لم يسمى فاما ان يهرل او سقى كانه المقوم على التقديرات فقد تشطر  
الواجب بالفراق وقد لا تشطر وسفدر وفروع سمية صحه فاما ان  
يقع بين الزوجين نزاع فيه ام لا وفعه الكتاب خمسة ابواب فمن هذه  
الامور الخمسة الاول في حكم الصحيح الثاني في حكم الفاسد وحيث ان  
الفساد والمال في التوفيق الرابع في الشطر الخامس في المنافع  
**الباب الاول** في حكم العقد الصحيح وله ثلاثة احكام  
الصمان والنسليم والتفريق **الحكم الاول** الصمان وقدم الغرض  
عليه مقدمة فستعمل على مشابه **الاولى** الصمان يجوز ان يكون  
عينا وان يكون منفعة وكل منهما قد يكون معينا وقد يكون في ذمته  
الزوج ويجوز ان يصدق فيها الدين الذي في ذمتها ودين الذي في ذمتها  
قال الشافعي رضي الله عنه في براءم اذا جنت امرأة على رجل موفقة  
عدها او خطا وكانا عاكفين بالارض منجها على براءم كان ذلك مزايا في  
العهد ومن الخطا لانه في الخطا على ما قلته ولا يجوز اصداف من على  
غير المصدق لمن يقدم في البيع ودر خلا في بيع الدين المستقر في  
ذلك العرض وارض الحناية من غير من هو عليه ويظهر محبه هذا والعين  
التي في ذمة الزوج قد يكون حالة وقد يكون موجهة وقد يكون بعضها

حالا

حالا وبعضها موجهة واذا اطلقت حملت على الحمل على التمس في كل عين  
صحيح ببيعها وصحيح ان يكون عينا في الذمة ومستلما فيها واجرة في الجاه  
صحيح ان يكون صداقا ولا يصح ان يجعل صداقا مالا لا يصح بيعه اما التوبة  
غير مقبولة ولا نجاسة كالكلب والخمر او لعدم منفعة لقلته كالحبنة  
والخسب من الخنزيرة او لسقوط منفعة شرعا كالعارف والورثه مع  
او محمول او لم يتم طلاقه عليه او غير فقد ودر على قبليته ولا يصح امته لان  
النسب لا يتصور ببيعها ولا ان يملكه المرأة معرفة وان كانت المرأة  
ملوكة ويتصور فيما اذا كانت له ام ولد حرمت عليه لكونها موطوعة بابيه  
وان كان المالك في الصداق للشيد وهو من تلك الرضاغ وفي جعل  
بماله في السلم فيه لغيرة وجوده صداقا وحيث ان قال المالك في وجوه  
ان يصدق فيها عقد هذا العبد عنها ويلزمه عنقه عنها **الثانية** كل  
منفعة تجوز عقد براءم ان عليها يجوز ان يكون صداقا سواء كانت  
منفعة عبد او حرا وغيرهما كالخطا طه والخدمة والبناء والبناء والبناء  
والركوب وتعليم القرآن والصناعات ودر براءم والبيع النقاد  
اذا عرف موضعها فان جعلها لم يصح على المذنب فان داه فلها عليه  
مهر المثل وله عليها اجرة المثل وفيه قولان يصح ويجوز ان يصدقها  
سائر العلوم المستحقة والمباحة كالفقه والطب ودر في الخوارق  
والشعر الذي لا يحسن فيه ولو تزوج كاتبة على ان يعلمها شيئا من القرآن  
فالمسعودانها ان كانت مريضا اسلامها ضم ولا فلا ولا ان الصنيع ان  
واحد يصح مطلقا ولو كان مريضا او ذميمة على ان يعلمها التوبة  
او لا يجزى لم يصح ويجب مهر المثل سواء علمها ام لا ولو كان ذميمة  
على تعليم اخدها لم اسلامها او شافعا اليها فان كان بعد التعليم موجب  
شيئا اخر وان كان قبلة او جينا مهر المثل ويشترط صحة اصداف تعليم  
القران وما الحق شيئا اخرها العلم بمقدار المعلم وذلك باخذ  
طريق اخرها بسان كميته لجميع القرآن ودر براءم او شبع براءم او



الاخرى بخوف ربه وحده ان لا يشترط بعض الربع والسبع ويصح وان  
 غير الشور ولو كانت فعلى ما تقدم في البرجاء في استراط كونها  
 براه السلا عمود بخوف الخلاف المتقدم في البرجاء وجرم الله هنا بعد  
 استراطه فالو شرط فراه في عمره فعليه فراه في عمره كالنكاح  
 فلهما تسخا جرة المستل او لا يستحق سنا فيه وجهان وحيث قولها ترجع  
 عليه مبرر المثل او بعد الفاروت من حرية التعليم فان لم يكن تفاوت  
 فلا يرجع سني قال الراجع ولا معنى لهذا الخلاف بل الواجب ان يقال ان  
 يعلمها بحرف لا بعمر وهو منقطع عما علم من العامر بذلك مشروط في حق  
 الرضا والزواج فان لم يكن لحد منهما معرفة بالقران وسورة واجتدائه  
 فطريقة التوجيه اذ اراه المصحف وقال يعلم من هذا الى هنا قال الراجع  
 وببغني لا ولو لم يراه طريقا لا تقبل ان تعرف حال المثار اليه ضرورة  
 وسهولة قال النووي في هو الصواب فيتعين التوجيه **الساقي** في علم  
 بالزمن المتصل بالفتنة شهر وسنة وعلمها في ذلك المدد على حسب عادة  
 التعليم فاستات منه كحيط الحياط فاستات المستاجر ولو جمع بين الطرفين  
 كالوقوع على من علمها في شهر سنة او بقية فهو على الخلاف المتقدم في  
 البرجاء فيها اذ اخرج بخياطة هذا التوب اليوم **الشرط الثاني** ان يكون  
 المشروط تعلمه قد را في معلمه كلفه فان كان الصداق تعلمه لحظه واحدة  
 سعى الى تصحيحه اذ اية قصيرة لا كلفه فيها لقوله ثم يظن في قوله والبر لم يصح حبس  
 حبة من حنطة ولو اصدفها تعلم نصفها به نصف الحرف فان  
 كان عند النصف تتم الكلمة صح وان كان يتم في اثنائها او عند تمام كلمة  
 لا نحو الوقت عليها لم يصح وجب من المثل ولو كان المعلم متعنا عليه  
 بان اصدفها تعلم الفاحة وقد يعين عليه صحة تصديق الوجهان  
 المتقدمان في البرجاء ولا يصح الصحة وان كان الزوج لا يحسن تعليمها  
 حيلة صداق فان التزم المعلم في الذمة صح وعليه تعليمها بحرم اراة  
 او بان يتعلم ويعلما وان كان الشرط لا يعلمها بنفسه لم يصح على الصحيح

ما  
 ان  
 حج

سعى الى تصحيحه اذ اية قصيرة لا كلفه فيها لقوله ثم يظن في قوله والبر لم يصح حبس  
 حبة من حنطة ولو اصدفها تعلم نصفها به نصف الحرف فان  
 كان عند النصف تتم الكلمة صح وان كان يتم في اثنائها او عند تمام كلمة  
 لا نحو الوقت عليها لم يصح وجب من المثل ولو كان المعلم متعنا عليه  
 بان اصدفها تعلم الفاحة وقد يعين عليه صحة تصديق الوجهان  
 المتقدمان في البرجاء ولا يصح الصحة وان كان الزوج لا يحسن تعليمها  
 حيلة صداق فان التزم المعلم في الذمة صح وعليه تعليمها بحرم اراة  
 او بان يتعلم ويعلما وان كان الشرط لا يعلمها بنفسه لم يصح على الصحيح

وفي

وقبل يصح فان امله الى ان يتعلم فذلك والا فهو معتبر بالصدق والشرط  
 عليها ان يتعلم ثم يعلمها لم يحز وحيث صح لو اذات ان تقيم غيرها مقامها في  
 التعليم واما الزوج ففي اجبار عليه وجهان طاهرهما عند تمام نعم وعندك  
 لا في سلا ومنهم من جعل الوجه في جواز تولد الصداق مع التراضي ان فرض  
 عقد متحد بابداله مستعده منفعة جاز فطعا اذا استاجر دارا وفيها ثم  
 استاجر منفعتهما فانه ولو اصدفها تعليم ولد او غلاما قال المعوي لا يجوز  
 الا ان يحب عليها تعليم الولد فيصح قالوا اذا اوجب عليها خاتن العبد  
 جعلته صداق يصح في التنوي بحجة ان يصعد فيها تعليم الغلام دون الولد  
 قال الراجع وهذا القول لو لم يقدرا التسلية بان تعلمت المشروط وغيره او كانت  
 بليدة لا تعلمها لا تتعلم لا تتعلم لا تتعلم عظيم بان كان يدرسه تعليمها بالوقت  
 فوق العادة او عاتا ومات الزوج والشرط ان تعلمها بنفسه في الواجب  
 القول ان لا يتيان في ملك الصداق قبل القبض من الممل او فيه النكاح ان  
 والصحيح لا ولو اكد الواصد فيها غاظة ثوب بنفسه ثبات وسقط طرد  
 ولو لم ينف ذلك الثوب فهل يكون له كذا في ملكه او لا استوب منه فيه وجهان  
 فقد ما في البرجاء فان جعلها نالفا خازن القول بان ان الواجب من المثل او  
 اجرة الجباطة وان لم يجعله نالفا خا طوبا مثله وعمل قد امله ان نال عثله  
 لم يخطه مع بقائه ولو علمها فحسبت فالحكم كما مر في البرجاء واسا ما  
 للبشر بغيره لا منفعة بالصفة المدفوعة فلا يصح حوله صداق فلا يصح جعل  
 استقاط حدة الفتنة في لا لا حذ بالسفعة ولا طلاق الصرة صداقا ولا ينبغي  
 ان يصح في تولد المثل الوجه البعيد في جواز استقاطها بالمالة كذا لا يصح  
 ان يصدقها اذا استمادها بنت لها عليه ولا ينفق كالبينة كلمة الشهادة  
 وبحجة ان يصدقها استقاط حدة الفتنة والقصاص الذي علمها او علم  
 رقيعها وهذا خارج عن الغيرة والمنفعة فليست من الضابط المتقدم  
**السالة** لا يتعين للمصداق جسد ولا قد ربحه ان يكون قليلا وكثيرا  
 وسحب ان لا ينقص عن عشرة دراهم حردا من الخلاف وان لا يغا لافيه



صلى الله عليه وسلم

و يجوز ان يكون قبله وقال لا بد من اقراره قال لا بد من يقابلته  
من جهة الزوج سواء عن طلقا و سكتان لا يراد على صداق او راحة  
وبانه وهو خير مانع منهم وهذا الرضا يجب في حق اهل الشرع  
فهو الحق الرشيد و سيد لزمه واما المحرم عليها فلا تخاطب  
هي ولا اولياها بذلك ولا محرمه لزوجها الا بغير سلطانها و يجب  
ان لا يتناهى في الثقة بان لا يجد لا يكون له في النفوس وقع هذه  
المقدمة رجعا الى ما في حكم الطلاق فاذا صدق و حقه عنها كانت  
مضمونة في بدع لان تسليمها اليها لا يرضى عنها فان عقد او ضمان  
فيه فيه بولان اصحابها وهو الحياء بدعها فان عقد فلو هذا ان يلقى  
بده باقة سارة او بان لا ينفك عقد الصداق وقد بان نقل الملك  
اليه قبيل التلغ حتى لو كان في كنفها مات كانت مؤنة تجهيزه  
عليه كالعبد المبيع الثالث قبل القبض في البيع و حله ان يرتفع من  
اصله وهو كاي لا يهتأ والمرأه من المثل والعقد انما ضمان  
به كالمستعار والمستأمر و حقه السخ ابو حامد و ابن الصباع  
فعلى هذا سلف على ملك الزوجه حتى لو كان رقيقا و ما كان  
عليها مؤنة تجهيز ولا مفسخ الصداق سلفه و يقوم بدله بماله  
معليه لها مثله ان كان ملكيا وضمنه ان كان متقوما للقيمة  
اي في فنه قولان و وجهان الصحيح من القولين انها اقسى  
فنه من يوم بر صداق في يوم التلغ قال الما فنه هذا اذا  
كان التفاد بزيادة في العتق و نقصان كان ثقا و بر سعاد  
فوجهان أحدهما انه كذلك و الثاني انه لا تضمن الزيادة و ثانيها  
انما فنه يوم بر صداق و أحد الوجهين انها فنه يوم التلغ و الثاني  
الاول جارية في المستعار والمستأمر و من ضمنها المالك و اذا  
طالبه المرأه بالنسليم فامتنع بعين القول لاول و فيه وجاهات  
محباق في القيمة من المطالبة يا التلغ ولو طلبها بنسليمه فابست

٢

لم يسقط ضمانه عنه في اصح الوجهين و اما في الدافعي و فحكاية  
الخلاف فظرفا فانه ان كان مفرغا على ان العبد لزم طرفه في البيع  
وان كان على معايله لزم طرفه في المستعار والمستأمر و غرض  
بعبد وقد يقال انه مفرغ في ضمان العقد و به قال وقد مر عن  
صاحبنا القريب ان المستأمر اذا امتنع من القبض كان للبايع قبضه  
من قبضته لتصير يده له كانه ولدان بدفعه الى الفاعل ليو دقة  
و حلى برامام عنه ان القاضى يبريه من ضمانه فتصير يده امسائه  
فان لم يجد قاضيا قبضته من نفسه للضرورة قال برامام و يشترط  
القول في خلافه في ان الصداق عوض ام تحله و منهم من ان الركن  
في ان الغلب عليه مستأمره العوض ام مستأمره التحله و خرج القاضى  
عليها جواز ردقاة فان قلنا انه مضمون ضمان عقد جاز في ذلك و لا  
فلا و مفرغ عليها مسائل **الاولى** بيع الصداق المعين قبل قبضه  
لا يجوز ان قلنا انه مضمون ضمان عقد و فيه جواز الرد و ح  
و بر حارة و الرهن و الهبة و الوقف و العتق الخلاف المتقدم  
في جوازها في البيع و ان قلنا مضمون ضمان بدعها و زعم القاضى انمو  
الطبيعة طاهر المزيب و كانه يرجع منه لقول ضمان البد و منهم  
الما فنه و سلم بر مفرغ مع حكامها القولين في حقيقة الضمان فجواز  
ان يكون ذلك منها ففرع على الصحيح و يجوز ان يكون عليها فلا حطة  
لضمان العقد على قولنا ان البد كانت تحت لها زاده بالعيب المحاكث  
على القولين عند الجمهور و اما ان كان الصداق ينال جوارا مستأمر  
عنه يبنى على القولين فان قلنا القير مضمون ضمان عقد كان فيه  
بر مستأمر عنه بزوجته في لو مستأمره عن التمسك بها الحق و  
مطلقا و نالها جوارا مستأمره الا حد النقص عن حد حرامه كذا  
قال جماعة منهم برامام و الغن لا دق لا يفتقر الى اصدفها فاعلم القرآن  
او صدغه لم يجز لرعايتها عنده على قولنا ان العقد كالمستأمر فيه







ان اصاده فذلك هذا الحر والحرير والحزير والميتة وجب من المثل قطعا ولز  
فان هذا العبد وهذا العصب والبقع وهذا ولم يسمه فقولا  
والثالث حب في المحل قطعا وفي غيره قولان الرابع طرد القولين  
في المكافاة فلما بالرجوع على بدل المستحق القابل قد رتبنا الحر عبدا  
او اوجبتا قيمته والحر عصبيا واوجبتا مثله لئلا يروى هنا وقد مر  
فكاح المشركان وجهها من احد ما ان الحر يقيد دخلا وثانيها انما تعبد  
فيما عند من له قيمة عنده ولا بعد بغيرها هنا وفي الرابع على ما سعى  
المرجح وقد رتبنا الحر ميراثا لئلا يروى الغر هذا وقد مر هذا انه  
مقد رتبناه وهو ما اوردته من عام والمعوي وقد رتبنا ميراثه  
والواجب فيها وفي الحر ميراثه وبما فيه المعصوب **الثالث** لو  
تعبد الصداق بحبانه فاما ان تكون بحبانية الزوجة او احبني والزوج  
**العشر** **اول** ان معيب بحبانه الزوجة فمحل فضة لقدر  
المقتضيات وتأخذ البناية ولا جوار لها والوجه المقدم في البيع انه  
منفتح بان لا يملك المشتري المعيب قبل القبض هنا على قولنا انه فمحل  
فان العقد فان تلف بعد بعده في بد الزوج فلها من ميراثها فضة  
قيمة البناية على الصحيح انه فان عقد وقيمة البناية على القولين  
فان يرد والمافر في قولنا اذا ازال المشتري مكانه المحاربه  
المبتاعة في بد البائع ثم تلفت رجع البائع عليه ما رتبنا رتبنا  
**السادس** ان معيب بحبانية اجني فلها الخيار ويظهر ان ياتي فيه  
وجه ابن الوكيل على قولنا ان اليد فتعيب ليرتد على قولنا ان  
العقد ان صحت فلها على الزوج ميراثا وهو ما أخذ ليرتد من  
الحايد وان اختلفا اختلف ليرتد من الزوج وعلى قولنا ان اليد ان  
فتحت طالع الزوج بغيره تبليها وان اختلفا فلها ميراثا بغيره  
وهو طالع الجاني بالامس ولها اخذ ثم ينظر فان لم يدر للحبانية  
ارتد فقد راوكان وهو قد رتبنا مقتضياتها واخر فطالبت من

منها

منها والذراع على الحايه وان كان رتبنا مقتضياتها فطالبت بغيره من  
شأت بينهما والقرار على الحايه وتما مر ليرتد من الزوج عليه **الثالث** ان  
معيب بحبانه الزوج فان قلنا ان مقتضى العقد ان ياتي على القولين ان  
حبانية البائع كالأمة او كحبانية ليرتد من قدر حبيها وان قلنا  
بضمان اليد فان اختلفا فمحل فضة فتخير من اخذ بدله واخذ  
مع ليرتد فان كان للحبانية ارتد مقتضى مقتضى اليد وعليه ليرتد من  
من مقتضى القيمة وارتبنا مقتضياتها وان فتحت طالعها بغيره سلمنا  
وان قلنا ان مقتضى العقد لم يلزمه الا ارتد الحبانية ليرتد **الحايد**  
اذا تلف بعض الصداق في بد الزوج كالمواضع فلهما ميراثا من ميراثها  
في بد مقتضى العقد في التالف وفي انفساخه في الثاني قول  
الفرق بينهما لا يفتسخ ليرتد الخيار فان صحت رجعت المهر  
المثل على قولنا ان العقد وتأخذ قيمتهما على قولنا ان اليد والحد  
في الثاني رجعت عن التالف للاحصاء منه من ميراثها من ميراثها  
على قولنا ان العقد والقيمة التالف على قولنا ان اليد وفي القيمة  
المعيرة الخلاف المتقدم قال المأثور في لا وجه لما خرج بعض ميراثها  
اذا اختلفت بحر جميع الصداق على قولنا ان العقد كالميراث في  
تفرق الصفة في قولنا ان قولنا ان قولنا ان قولنا ان قولنا ان  
فتنح على قولنا ان اليد بل يرجع لافضة المالك خاصة وان تلف  
بحبانية فان كانا حايه المراه جعلت فضة لقسطه من الصداق  
وان كان احبيا ففي انفساخ العقد القولان في انفساخ البيع اذا  
التف جميع قبل قبضه فان قلنا يفتسخ فحكم كما تقدم وان قلنا لا  
وهو ليرتد ميراثا على القولين لا على رأي ابن الوكيل على قولنا ان  
اليد فان فتحت فلها على قولنا ان اليد اخذ البناية وفتحت قيمته  
التالف من ميراثها على قولنا ان اليد فتم التالف وان اختلفت  
اخذت من اجني بدل المالك ليرتد اقاله الراعي ومقتضى القياس



انما اذا امتنع مرجع على الزوج من المثل على قولهما ان العقد وسدله على  
 الزوج ولا قطا لم يحس وان اجازت فلها مطالبة كل من الزوج  
 ورجعي سدا الثالث على قولهما ان البند ليس لها مطالبة  
 الزوج على قولهما ان العقد وان كان فله هو الزوجي او لرجعيه  
 السماوية فيه فولا لصحتها المأله اس اذ اختلف جميعه فان كان  
 باعة سماوية فقد مر خيمه وان كان بائنا فمكلف فان كان رجعيها  
 فان جعلنا انلافة المبيع كاللافة السماوية وان حكم كما تقدم وان جعلناه  
 موجبا للخيار وهو المذهب ولها الخيار الاعلى اى من الوكيل  
 على قولهما ان البند فان شئت المصداق اخذت من الزوج مهر المهر على  
 قولهما فان العقد وسدله من مثله او فيه على قولهما ان كدوا باخذ  
 الزوج ندله من التل في ان اجازت اخذت من المثل المثل في المثل  
 والقيمة في المتقوم ثم على قولهما ان البند لها مطالبة الزوج بالبدل  
 ورجع هو به على المثل لرجعيه يعم فيه يوم التل والزوج  
 بعية اى يوم فيه لرجعيه لرجعيه لرجعيه لرجعيه لرجعيه لرجعيه  
 فان العقد فان الرابع لرجعيه لرجعيه لرجعيه لرجعيه لرجعيه  
 لها الخيار على القولين كان نحوه ان يقال لا يثبت على قولهما ان  
 البند وليس لها الا طلب المهر والقيمة كما اذا اختلفت جميع المتعار  
 في بد المتعارين وهو ظاهر كلام الغزالي وقد يفرد عنه ويستعار  
 وان كان المثل الزوج خرج على الخلاف في ان انلافة المبيع كان لا ف  
 لرجعيه او كاللافة السماوية وهو المذهب وقد تقدم جميعها وفصل  
 لرجعيه فولا لان قلنا ايضا بالبند فان قلنا ان الزوج مصنف فان  
 الغضوب فلا معنى للفتح فان لها تخرج الزوج اى من القيمة اجازت  
 او فصح ان قلنا بمن فيه يوم برصداق وان جعلنا انلافة كالا ف  
 لرجعيه فان كان فيه يوم برصداق كثر فلها في الفسخ في مدة  
 وان كانت اولا فاية لها فيه واذا لم يفسخ فائدة فكيف ان

لا تفسخ

لست وفيه بحث واذا طالبت المرأة بتسليم المصداق فاستمع من  
 تسليمه فعد باحتي يفسخ يده كان عملة انلافة فالحكم كما تقدم وان  
 كان المثل الزوجية كانت قابضة وبز الزوج وقد مر في نظير في البيع  
 وجه ان المشتري لا يكون قابضا بائنا فنفذت القيمة للمبايع ولشتر  
 الثمن **الرافع** على قياسه نغزم به المصداق نغزم به المثل  
**ورعان** **الاول** اصداقها اذ اقامت في يده فالحاصل قضاء  
 صفة وان تلت بعض بقية او طه باخرا فذبح فله هو فقهان  
 صفة كالوسفط طرف العبد انفق ما ان جزا لواله اصلها ثوبين  
 فمقتضاها فيه وجهان اظهرهما الثاني وقد مر في البيع في المسوق  
 وللمثلة الثقات على اصولها ان صان المصداق فله ان عقدا مر  
 ضمان يدا الثانية ان من استرعى عتدين فلف اخذها قبل فيه به بطل  
 البيع فيه دون البائة على من صح له لئنه بغير المالك اذا وجد باخذ  
 المبيعين عتدين فله افراده بالرد وفيه قولان الرابع ان الا لان في بيع  
 الدار فافعة ام معصودة **الثاني** اصداقها مجلداتم جعلت ثوبا في  
 قادور لفسقه وصي عليها صقر من ثوب الخيل ومن بعد في يده وقيل  
 ان اصل الخيل يقعون ذلك سببا لرجعية الرطب فان كان يكون  
 الثمرة صداق مع الخيل فان اصداقها كالا مثله او مطلعة اولا **الحالة**  
**الاولى** ان نحوه صداقها فان لم يدخل الثمرة ولا الصقر نقص  
 سقد برثرة في الفارور ولا سقد برثرة منها فاحد في المراه ولا  
 خيار لها وان حدث فيها ارض اخذها نقص فان كان نقصا من عتدين  
 كالوصت على الرطب مكيلتين من الصقر فتشريت مكيلا فلا يحجب نقصان  
 عن الصقر بزيادة قبة الرطب ثم ان قلنا انه معصون فان عقد الفسخ  
 في قدر الزايب من الصقر ولا يفسخ في البائة ولها الخيار وان فسخت  
 رجعت الى المثل وان اجازت في الثانية اخذت بقدر ما ذهب  
 في الصقر من المثل وان جعلنا جباية جباية لرجعيه لم يفسخ وان



فلما انما صغر ضمان اليد فلما انما رايضا فان فستحت كان لها قيمة  
 التحل وصل الصغر واما الرطب فمثل حب قيمته او مثله فيه خلاص مني على  
 انه مستقوم او مثلي فان راذا ان يرد الخيل وياخذ النمر خرج على الخلاف  
 في فرق الصفقة وان الحارث فلما باقى ومثل الرطب من الصغر وان  
 كان نقصان صفقه كما اذا سقطت فمئة الف في المثلين في بايتا بن  
 او قيمة الرطب فان كان النقصان حاصلًا سوانه الرطب في القادورة او  
 مزرع منها او حيرت فان فستحت وعلى قولنا ان العقد لها من المثل وعلى  
 قولنا ان اليد لها به لا التحل والرطب والصغر كما تقدم وان حارث  
 فعلى قولنا ان العقد ان جعلنا جنايته كاللغة احدها بلا ارش وان  
 جعلنا جنايته سرجيني فكلية ارش النقصان واذ على قولنا ان اليد  
 وان كان الرطب سعيبت من نوعه من القادورة دون تركه فيها لم يحجر الزوج  
 على المزرع بالقادورة فلو تبرع اجبرت على القبول وسقط خيارها  
 وفيه وجه انها لا تخبر وهل يملك القادورة حتى لا يكون الزوج اذا تزوج ما  
 فيها ام يحب ودها اذ لم يملكها والغرض من قطع الخصومة لئلا يترتب  
 الرجوع واذا عاد فعود خيار المرأة فيجب رد القادورة اذا تزوج منها فيه  
 وجهان كما تقدم من البيع في المثل والحجارة المدفونة في الارض وان كان  
 الرطب لا سعيبت بالرغم وسعيبت بالامفال مطالبة تبرعه ولا خيار  
 لها ولو تبرع بالقادورة لا تجبر على القبول **الحالة الثالثة** ان لا  
 يكون لها ربحا صاذا فان كانت الفعلة حايله يوم برصد اقسام  
 اطلعت في يده فان لم يحدث نقصان منها او زادت الفعلة فادخل لها  
 وان حدث نقصان في الرطب او في المزاوية فلا خيار لها على المذهب  
 ولها الرد وان كان النقصان ساد ما الى الله شاد فكل ياخذ المثل  
 وارش النقص او تبرعه ويبرط طابته بيد الجميع فيه خلاف  
 بطر في الغصب في بل الخطة وفي العدة انما فاخذ على القول بدول  
 ارش المصان انما حصل في الحال كما اذا زاد النقصان طابته لا ترش

ولو

ولو كان الرطب لا سعيبت برغم وسعيبت بركة فترج الزوج بالقادورة  
 لم يحجر على القبول **مسألة** اكله اذا كان الصغر من المثل المصدقه  
 فان كان من ماله فالتنظر الى نقصان الرطب حده ان نقص حيرت والا  
 فلا ولو لم يمس الرطب وان كان الرطب ينقص بالزعم حيرت فان  
 لا شئ له لما سبه الرطب وان كان الرطب ينقص بالزعم حيرت فان  
 تبرع الزوج بالصلوة والقادورة سقط الخيار ولو لم يلق القبول على  
 المذهب **الحكم الثاني** فاذا كان الصداق عينا او دينيا حالا فلم يستأجر  
 الزوج في الرجعة فعذر او غيره وطلب منها تسليم نفسها لم يلزمها  
 الاجابة ولها ان تستناع الى ان تستلم الزوج الصداق تمامه وان كان  
 موجلا فليسر لها ان تستناع فان حل برجل قبل ان تستلم نفسها فوجبان  
 اصحها عند المعطية انه ليس لها ذلك والثاني له ذلك وان كان  
 القاضى الطبري والكتابي في الرواية ورواه بعضهم عن المنه في البيع  
 ولو كان بعضه حالا وبعضه موجلا فلها ان تستناع حتى يقبض الحالك  
 ولو في الصغرة والمجنونة حبسها حتى يقبضه ولو راي المصلحة في  
 تسليمها قبله فله ذلك ولو ثار دعا في البداية فقا لا الزوج لا استلم  
 الصداق حتى تسلمين نفسك فالت لا استلم نفسك حتى اقبضه فله  
 اقوال كما في البيع اصحها انها مجبران معا بان يلزم الزوج بتسليم  
 الصداق لا بعد ولا يلزم بالتكليف فاذا مكنت سلمته العدة للمها  
 والثاني لا يجبران ومن اذات ييفا حقه سلم ما عليه فاذا سلمه اجبر  
 الاخر والثالث انه مجبر الزوج فاذا استلم اجبر الزوج على التمسك فيه  
 طريقه ان هذا القول لا يلحق هنا واذا اقبضناه بشرطه ان يكون  
 الزوج حيا بها لا يستناع فان كانت صغرة لا تصلح للجماع ففي  
 لزوم تسليم المرأة ثلثة طرق احدها فيه قولان من خبر عن القولين  
 في وجوب دفعها واصحها انها لا يجب وجوبان فيها لو سلمت هذه  
 الصغرة في زوجها هل يلزمه تسليم مهرها والطريق الثاني المقطع

الرابع الزوج الصغير لها

هذا القول لم يرد منه تقدم ولا واحدا



بانه يجب تسليم المهر بخلاف النفقة والثالث القطع بانه يجب تسليمه  
 ويجري العودان في مطالبه المهر اذا كان الزوج صغيرا فان كان  
 صغيرا او مريضا بقدر طهر فان خدما فيه القولا واصحهما القطع بان  
 لها طلبه كالنفقة فان كانت محبوسة او ممنوعة فبعد راجع لم يرضه تسليمه  
 اليها وعلى القول بلجبها الزوج يجب دفعها في مدة امتناعه وعلى  
 القول بانه لا يجبر احد منها لا يجب دفعها فيها **فصل** لو نادر احد الزوجين  
 وسلم ما عليه فان كانت الزوجة بان مالت من نفسها فلها طلب المهر  
 على ما قاله طهنا وطهنا ولم توط فان لم يوطها كان لها العود والبرئ  
 فان عادت لم يحتم طلب المهر ودون الحكم فاقبل التكرار وان  
 وطها استقر طلب المهر فان لم يستلمه لم يكن لها العود الى  
 برئمتها فان عادت لم يحتم طلب المهر ودون الحكم فاقبل التكرار  
 وان وطها استقر طلب المهر فان لم يستلمه لم يكن لها العود  
 الى برئمتها على المذهب قال المستوفى حق لو حبسته بعد طهرها كان له  
 ان ياخذها في الموضع الذي حبس فيه لستمع بها وسعى ان يحل هذا  
 على ما اذا حبس في موضع من وجهه سقوط حق برئمتها بوطيها  
 من جهة وجهها واصحها انه لا يستقطب البيع ويجري ان قال تسليم  
 الوط الصغرة او المحسنة قبل قبض المهر فوطيها الزوج ثم بلغت  
 او افاقت اما لو بلغت واقفت قبله فلها برئمتها والطاهر ان الخلاف  
 حيث لا مصلحة في ذلك لكون الوط به متعلقا اما اذا كانت في طهر  
 الامتناع لها وان نادر الزوج لا تسليم المهر فوطيها بمكينة وقيل  
 نفسها اذا طلب ذلك ولذا لو كان المهر موطا فان امتنع فان  
 كان صغيرا عذر فوطيها لا ستر اذ ينبت على الزوج طهر على اليد  
 ان فلنا جبر عليه فله استرداده وان فلنا لا مثله او حقه اطهرها انه  
 لا يسترد وقاينها ستره وحزم به صاحب العدة وقاينها للفاضي  
 انها ان كانت معدومة عند التسليم ثم زال العدة وامتنعت فله

الاسترداد

لرستر اذ والاملا ثم بها سلم المهر فوطيها ان برهقها على التكرار  
 على المذهب ولها برئمتها قد وما يتبعها بالتطهر ولرستر اذ  
 واذا لرد واستاخ وقيل ان لا راي الحائز فمهما يوما او يومين  
 والشره لانه وفيه قول انه سيجب لا يجب وهو ما ادره صاحب  
 العدة ولم يثبت الشيوخ ابو حامد ولا خلافا فلها لا قبل لتهنيئة  
 الجاهل والسمن ونحوه وان كان عدريا فان كان صغيرا لا يطبق  
 الجاهل او بها مرض او هذا البحث ستره ما ووطيها لم يوطيها  
 للوطي تسليم هذه الصغرة ولا يحجز لزوجهها وطها الى ان يحمله ولا  
 تمهل لزوجها الحنف والشافعي لم يستلم نفسها لستمع بها فوق لزار  
 كالرفق والرفق وكفى الدين وازعاجا وردد برام فيه او اخشيت  
 الواقعة وقال المستوفى ان كان زمن حبسها لا يزيد على ثلثة ايام بمهل  
 ولو طلب تسليم الصغرة والمرضة اللتين لا يحتمل ان يوطيها لانه  
 يمنع عن الوطى لزوجها لم يجب عند الجمهور للفرق ولو علمت الحائض  
 من عادته انه يغشاها في الحيض فلها برئمتها من مصاحبتها  
 وقال المغوي في الخوارزمي تجايف في المرفقة دور الصغرة وكذا قاله  
 ابن داود وفي المرفقة لشر فدين بها اذا كانا بينا وحكي وجهه في الصغرة  
 بنت الثمان اذا كانت لا يحتمل وقاله لا يوطها وكان امينا وقال برطهر  
 انه لا يلزم تسليمها ولو سلمت الصغرة اليه فله برئمتها من  
 تسليمها والصوم والاحرام كالحيض هل له برئمتها من تسليم  
 المرفقة فيه وحكي المنصوص في القياس انه ليس له ذلك وجزم به  
 المافردى واذا سلمها فعليه نفقة بخلاف الصغرة ولو كانت بحيفه  
 الحق ثم ردت لها برئمتها بذلك ثم ان خانت لافضا لوطيت لكبر  
 الة الزوج فلها برئمتها من ثمينه من الوطى وليس له الفسخ به  
 وقال العزالي في القسمة ولو وطها فافضاها ففساها في كات الدفات  
 وليس له العود الى وطها الا بعد البر فان اختلفا فيه قال الشافعي



القول قولها منهم من حملها على ما اذا لم يكن هناك نسوة وثبات فبان  
وحديث عمل بقولهم منهم من حملها على ما اذا لم يكن هناك نسوة وثبات فبان  
فان مصر وجعل النسوة ومنهم من حملها على ما اذا سلمت اذ كان طاهر  
للرح فان لم يسلم عمل بقول دفع نسوة ولو اختلف الزوج وابو الزوجة  
فقال احدهما على صغير لا يحمل الجميع وقال اخر حملته فوجهها ان احدهما  
القول قول من يترجح احتمال واحتمال انها ترى دفع نسوة او رجلين  
من المحارم ولو وقع هذا بين المرأة والمصناته وزوجها فالغرض ان  
النسوة وفيه لولا اختلافها بواجبة وجهها ولو اختلفا في موت الزوج  
فادعاه لرب فالقول قول الزوج **فرع** لو تزوج امره رجل بعد  
امراة بالبرص وجب تسليمها بعد اذ اعتبر ان موضع العقد ولا نفقه  
لها قبل حصوله ببغداد ولو خرج الى الموصل بعد موت من حضره اولئجه  
منفقها من بغداد الى الموصل عليه **الحكم الثالث** تقرير المهر مقدم عليه ان المرات  
زوج ابنته ببله ولم يتوفى مهرها فازاد الرجوع بها الى وطنه فقال  
له ذلك حتى يستوفيه **الحكم الثالث** تقرير المهر مقدم عليه ان المرات  
على جميع المهر المسمى في العقد بالعقد لكنه ذلك غير مستقر لسقوط  
جميعه بالردة وبمحوها وبصفه بالطلاق وبمحوه وان كان ملكا لم يضر  
فيه بعد قبضه وقبل استقرايه وانما استقرار المهر الواجب بالعقد اذ  
بالفرض باخذ امرئ احدكما الوطى حله لا كان او جازا لوقوعه في الحيض  
او الفاس او برحام او صوم رمضان وحلف وطيه واحذر السامى  
الموت فاذا مات احدهما استقر المهر لا فرق ذلك من الخمر  
وبرامة وفي برامة وجهه ان مهره سقطت عنهما قبل الدخول بناء على ان  
شبهها بزوجه بالملك ويسدني عنه ما اذا قبلت برامة نفسها او قبلها  
سيدا فانه يسقط على براميه وفيما اذا قبلت الخمر نفسها او قبلت  
او قبلها الزوج او احتسب الدخول وجهه انه يسقط اذا اخلت من  
غير وطى في تقرير المهر بمقايير ومقايير فانه قوله في الحد والصحيح

انما

انما لا يقدروا ولو ظفها فيل ان يطاها لم يجبا لا يصف المهر سواء استمتع  
بها بغيره او قبيل ام لا وعلى هذا القول قول الزوج في عدم براميه  
فيها والقديم انما تقره سواء كانا خائفين به او اذ كانا متواطئين  
ومنها او قصر على هذا في ثبوت العدة والرحمة وجهها ان اظهرها  
ثبوتها وهل بشرط ان لا يكون هناك مانع شرعي منهما او باحداهما كالحيض  
والنفاس وصوم العوض من حرام فيه وجهها ان اظهرها انه يستمر  
وجزم المولى بمقابله وبشرط اسفل المانع الحسني فطعا كالحج العنة  
والرتق والقرن والبرام الوجه عندنا بقره مع رفقها او جهه فالت  
ولو فصل من الرق والجيب بميترا الى ان يملن المحبوب بزد العجز اليه  
لكان له وجهه في الوطى فادون الدخول وجهها ان سببان علانه في حرم  
الربيه ويثبت حرمة المصاهرة وقد يفد ما والطر من التايد  
القطع بالجديد وفيه تقر والمهر اسفل حال ما الزوج وجهها ان نقدا  
**الكتاب الثاني احكام الصدقات والفاسد والقاعدة ان**  
النكاح لا يفسد بفسد الصدقات على المذنب ليس بكافيه واثر ذكره  
فيه المعين والمقدرة اذا صدق فسد اثره وجب من المثل بالتمام  
بلغ اذ يفسد المعين خاصة ويبقى المقدرة لا مكان اعتباره بحيث  
قد وما لبيته فيه خلا في تقدم ورجوع بدوله وفيه قول قد يمت انت  
النكاح يفسد بفسد الصدقات ولا يفسد الصدقات **الاول**  
ان لا يكون قبله لو ردد عقد الصدقات عليه انا لا سفا لسته كالو  
اصدقها حرا او حرا او خيرا او اصدقها لبيته للصدق كالتوا صدقها  
شيئا فعصرها ولو اصدقها عبده بن خرج احداهما حرا او مفضوفا  
رطل العقد في المرونة المفضوب وفيه براميه قوله المهر موقوف ان  
يصححه فيه ولها مهر المترا في براميه ومقتضى القول براميه وان  
صحها منه فلها الخيارات فان فسخت فعلى القولين ان احارت فتكون  
احدهما رضى لا خير صدقات ولا سقى لها غيره واظهرها ان لها ان ماخذ



معها حصه المصروف فيهما المثل اذا وزعتا على القيمة في اصح القولين  
وصية في القول الثاني وهما القولان في ان المترتب مجرد كل المثل  
او مقتضى خاص فيه العقد ولو اصدقها عبدا او ذوا او ذاة مطلقا  
ولم يصفه في التسمية فاشبهه والواجب من المثل وان وصفه صحت  
التسمية ووجب المسمى **الثاني** الشرط الفاسد فيه والشرط الواقع  
فيه ان لم يتعلق به عرض فهو لغو لا باثرة كما مترتب البيع وشبهه لتمام  
بقوله ولو ذلك كله بشرط ان لا يوجب من يملكه اذا لا يتعلق للهيبة  
بالزوج لقوله بعتك العبد بشرط ان لا يفسد الا لغيره وفيه نظر  
وان يتعلق به عرض فان لم يخالف موجب العقد كقوله بشرط ان لا يفسد  
عليك او ان اجامعك او اقيم لك او اترج عليك واسترى او اسافر بك  
او شيئا وان لا يخرجني الا نادى لم يورث في النكاح ولا في الصداق  
وان خالف موجب فهو صريحا احدى اهما ان يحمل بمقتضى النكاح كالنكاح  
نكحها بشرط ان يطلقها بعد شهر او اذا قدم زيدا او اخي متى شئت سوا  
كان الشرط منه او منها او بشرط ان لا تحامعها فقولا لا تغد ما في قسم  
الواقع من صح في صورة الطلاق البطلان في يورث في الجماع مع  
الصحة اذا كان الشرط من الزوج وجزم به المحامي فان صحناه اثر الشرط  
في افساد الصداق وجعل الدعوى بخلاف ذلك كانت محملة للجماع في  
الحال وفي المار فاما اذا اشترطت اجماعا للجماع فلا يورث الشرط في  
فساد النكاح لانه مقتضى العقد فالو بشرط ان لا يطأها الا مرة  
فذا فان كانت ممن يحمل الجماع فهو كالو بشرط مطلقا وان كانت لا تحمله  
في الحال ويستصير لاحتماله في تلك الدقة مع النكاح **الثاني** ان  
لا يحمل بالمقصود من صلي من النكاح سوا كان لها كما اذا شرطت ان لا  
يتري عليها او ان يمسها من الخرج متى شئت او لا يطأها ولا يستافر  
بها او ان يطلق ضربها او ان يسافر متى شئت او كان عليها كما اذا شرط  
ان يجمع بينها وبين غيرها في مستحق وان لا يقسم لها ولا ينفق عليها

منشود

فيفسد الشرط ويورث في افساد الصداق على المذهب من النكاح وقيل  
لا يورث في افساد الصداق وقيل يورث في افساد النكاح واعلم انما قد ذكر  
فقال ان شرط ان لا يقسم عليها ومعه غير ما يبطل النكاح ولو شرطت غير  
ذلك لم يبطل وهو مبني على طريقتيه في شرط الوطى على المذهب  
في انه لا يجب مرفق لو شرطت ان يجالها بعد شهر يبطل النكاح وان  
شرط هو ذلك فوجهان فالو بشرط ان لا يقسم لها ابدا مع النكاح  
ولها النفقة وان شرطت من ذلك ففي صحة النكاح وجهان وهما كالمخلات  
الاتي في المفوضة اذا شرطت ان لا مهر لها في الجاه فلا في المال وجبت  
فلما يصح النكاح ويبطل الصداق فالواجب من المثل على المذهب سوا  
راد على المسمى ام لا سوا كان الشرط لها او عليها كما لو فسدت المسمى في نفسه  
وفيه وجهان الواجب الاقل من المسمى ومهر المثل وجه اخر لا يورث في افساد  
ان المسمى ان زاد على مهر المثل وكان الشرط لها فالواجب المسمى وان نقص  
والشرط عليها فذلك ولو شرط الخيار بثلثة ايام فما دونها في الصداق  
فقط بقاء احدها فيه فله ان يقول اخذها انه فصم الصداق والشرط  
وبدلت الخيار فان اجازت لزم وان مسحت جعت الى مهر المثل والمباين  
انه يفسد ويفسد النكاح والمباين لا يصح انه شرط فافسد نفسه  
الصداق في نكاح وفيه وجه اخر ان الشرط فاسد والصداق صحيح  
واذا اشترطت الشرط ففي خيار المثل وجهان والطريق الثاني  
القطع بالقول الثالث واما شرط المحاربة النكاح ففسده ولو تزوجها  
بالتان لم يزوج عليها او لم يسافر معها وبالفعل تزوج عليها او سافر معها  
فسد الصداق ووجب مهر المثل سوا سافر معها ام لا وان تزوجها على  
ان لا ترض منها او على ان لا ترض منها او على ان لا تنوارها او على النفقة  
على غير الزوج يبطل النكاح وفيه قولان يصح ويبطل البطلان ولو تزوج  
امته من عبده غير بشرط ان يفرق به ولا في غير السيدين لا يورث في افساد  
صح النكاح وفسد الشرط وفيه قولان يبطل النكاح **فروع** في المذهب



عن الشافعي انه قال لو عقد النكاح باللف على ان لا ينفك الفان لم يفسد  
ولو عقد على الف على ان لا ينفك الفان لم يفسد ولو عقد على الفان لم يفسد  
منه لانه منه لم يقض او وكالهما لم يتم واختلفت في صحته على طرف  
اخذها فقيل بالنسبة وهو فساد الصداق ولو اوجبه في الثانية  
وصحة الغرل وضعفه لولا ما في المائدة وهو قول لا يرد في فساد  
الصداق في الصورة في انفسها ولا في المعطاة وما في المالك في  
المسلمين قولين بطلان وخرجنا كذا في الغرل وقال البراقون هما  
منه نوضان في رد ولو خرجا في الثانية ويستوي الصحة في القديم  
وقال في القديم لو تزوج باللف على ان لا ينفك الفان لم يفسد  
واسمعت لثلاثة الاف وسطر الدلالة بالاطلاق على الصحة  
المرة في الصورة في الفان وفيه وجه فارق بين ان شرط الزوج ذلك  
عليها فيفسد او تشترطه من عليه فلا يفسد وفسر الفقهاء في الردع  
الصحة في الثانية بما اذا جرى في رد اعطى على سبيل الوعد بهما الفان  
من ايها قال فان جرى على وجه رد شرط لم يصح الصداق ووقع في بعض  
فمنه المختصروا على ان يعطى اباهما الفان ولو اوجبه ففسد وقيل  
يعطى بالمال او بالمال **السبب الثالث** لغتسا والصداق في رد الفان  
وفيه ملتان **الاولى** لو اصدقها عبدا او ثوبا على ان لا ينفك الفان  
مثلا او عبدا او ثوبا فيعتد ما بان بقول الويلاد زوج موليك مبيع  
وخلص الفان من مالها والويلاد المخرق من مالها فلو اوجبه او كالمبيع  
هذا العبد ففسد الويلاد اليه او بان بقول الويلاد زوج موليك مبيع  
وملكات الفان من مالها بهذا العبد فيقبل الزوج فهو جمع بين عديدين  
مختلفين في حكم في صفقة واحدة وفيه قولان في رد الفان في المبيع في  
المختلفات ورجع الصحة فان قلنا بفساده فالفساد في المبيع والصداق  
دون النكاح ومنهم من شرطه في رد الفان في رد الفان في رد الفان  
ان فساد الصداق يفسد فساد النكاح ولها من الميراثان فلنا وصحة

واعضا

رد عينا العبد على مهر مثلها وعلى من المسمى فاذا كان مهر المثل ولمنه الفان  
وصحة العبد نصف العبد صداق ونصف مبيع فان طلقتها قبل الدخول  
رجع اليه نصف المهر وهو نصف العبد ولو كانت العبد قبل المبيع  
استرد لولا ان رجعت المهر المثل على المسمى واما صحة نصف العبد  
في عمل قول لو وجد بالعبد عبدا فزده استردت المهر ورجع للصداق  
مهر المثل او عمنه سلمها فيه القولان وان زاد ان تقرر القدر المبيع  
او المصدق بالرد فطر مائة اربعة على القولين في رد الفان في رد الفان  
في الروام كالمسترد في عده نصفه واطلع على عيبها او باجدها  
واذا اذ احداهما المعيب بالرد والثاني القطع بالحوار ولو  
وجد الزوج بالمرء المأخوذ عينا فله زوجه واسترد اذ المبيع وهو نصف  
العبد وسقي لها المهر في المصدق لوقا وحك حادتي وعيناك  
عندي هذا امرا في صحة الصداق في المبيع قولان في رد الفان في رد الفان  
في رد الفان فان صحهاهما وزح المذخور على مهر المثل وقمة العبد فاخص  
المهر صداق ما حصل القيمة فمن لورد الزوج العبد بمبيع ستر الثمن  
الذي حصه ولست للمهر رد الباي في الرجوع الى مهر المثل فان زده  
بمبيع وفتح النكاح قبل الدخول رجع اليه جميع العوض وان ظهر  
العوض المعيب تحق فبرد العبد وهل يرجع في الصداق لا مبرر  
المثل والاحصاة الصداق من العوض فيه القولان **فرع** قال الرضيل  
زوجك ابنتي ملكك هذه مائة درهم التي لها ما بين في رد الفان  
المبيع والصداق باطلا من كانه مسئلة قد عجزوه فان كان من احد الطرفين  
دنا به كان ذلك جعلا من الصداق والضرب وفيه القولان **الباب**  
لوجع من نسوة في عقد واحد وصداق واحد ولم يرد منه كل منهن  
فالنكاح صحيح وفي الصداق قولان وهذا قد يتصور مع اعادة الويلاد  
بان دنا من الرجل بها اما احوه او اعمام او عتيقات او كونه لست  
ابن وعت عم وعت اخ وعت فقة وقد يكون مع تعدد الويلاد بان وكل اوليا



نشوة رجلا نزل حوض في عقد واحد ولو خال عسوف على عوض واحد حصلت  
التمويه فطفا في فساد العوض القولان ونص على انه لو اشترى عبدا  
من مال الدين او عبدا من ماله كل واحد من ماله صفة واحدة اما بين  
المالكين او من قبلهم يتم واحد كان البيع باطلا وعلى انه لو كانت عبدا على  
عوض واحد صحته الكاتبة ولا صحته في هذه المصوم طرق احدها  
نقر بها والقطع بفساد البيع وصحة الكاتبة وحول الصداق وعوض  
الحلج على قولنا صحته فسادا منها والتاين وهو مرد ظهرا ثبات القولين  
في الكاتبة الرابع اثبات القولين في الصداق والحلج والبيع والقطع وصحة  
النكاح الخامس القطع بفساد البيع والصداق والحلج وصحة الكاتبة  
**البيع** ان قلنا صحة الصداق فظاهر المذهب انه يورع على مشهور  
امثالهم ان يشاؤا في المهر يشاؤا فيه وان نقاوتت نقاوتت فيه  
فان لو باع عبده صفة واحدة واشتبه بالتمويه للمنفوخ وفيه  
وجه بعد وقيل قولنا انه يورع على عدد وروى عن ان قلنا فشاركه  
فيها حب لكل منهن قولان اصحهما مذهبنا وثانيهما ان المسمى يورع على  
مهره مثلهما في كل منهن ما ينقصه التوزيع من ماله ان كان مملوكا  
وقيته ان كان متقوما فاحاصل لهن على هذا القول كاحاصل لهن على قول  
صحة المسمى ولو زوج امته من عبد صداق واحد صح الصداق قطعا  
ولو زوج رجلا بانه يورع من اربع ايام الرجل في عقد واحد يظهر  
واحدة قبله لهما يوم بان قال زوجت ابنتي فلانة من انك فلان ولان  
من فلا في اجزها فان فطر بقا واحد ما ان في صحة الصداق القولين  
السابقين في السابق القطع بالبطالين ولو جمع بين محرميه عليه ومجملته  
في عقد واحد بصدق واحد قلنا بصحة النكاح في المجمل على القديم  
فصل لها مهر المثل او حصته من المسمى فيه القولان **السبب الرابع**  
لفساد الصداق ان يتضمن اثباته رفع النكاح من اصله كالقول قبل  
السيد نكاح حره لعبده اما باذنه ان كان بالغ او على القول بان له

اجبار

اجبار وجعل رقبته او جرمها منه صداقا لها او قبل العبد نكاحها  
باد من سيد على امر رقبته او جرمها منها صداقا لها فلا يصح مرد صداق  
ولا النكاح وفيه وجه انه يصح ويجوز المثل اما لو زوجها بامه او زوج  
بها بالاذن على ان يكون رقبته او بعضها صداقا لها فتصح النكاح  
والصداق ثم لو طلقها قبل الدخول فنفسى على ان السيد اذا باع عبدا  
بعد فارتدج باذنه وطاؤ قبل الدخول بعد اذا المهر في من يعود  
المهر فيه فلا بد له او وجه اصحها انه يعود الى المسمى سواء كان البايع  
اداه من خالص ماله او من سبب العبد وسواء اداه قبل البيع او بعد  
وقايتها يعود الى البايع وقايتها ان اداه من خالص ماله او من سبب  
عبد قبل البيع فيعود اليه المهر اليه وان اداه من سبب العبد بعد  
البيع فيعود الى المسمى ولو فسخا احدهما النكاح يعيب بعد البيع  
وقبل الدخول او ادانت المرأة او عقت وصحت في من يعود الصداق  
فيه مردوخه السالبة ولو اعققت المسمى للعبد ثم طرما يوجب ان  
استرجاع الثمن او بعضه قبل الدخول لطلاق رده او فسخ يعيب في  
قلنا يعود الى البايع هناك فيعود هناك الى المقتوق حيث قلنا يعود الى  
المستري فيعود هناك الى المقتوق اذ عرف ذلك فان قلنا بانه وهو  
العود الى المستري في رقبته العبد كلها السيد برامة وان قلنا  
بالعود الى البايع في الطلاق فيعود نصفه الى البايع وفي السرد  
والفسخ بالعيب فيعود كله اليه وهو جواز ان يحداد ولو اعققت مالك  
الامه العبد ثم طلقها قبل الدخول كان على المقتوق نصف قيمته العبد في  
صحة الطلاق وجميعها في الردة والفسخ بالعيب ومكون ذلك  
للزوجه المقتوق على الصحيح والسيد مردوخ في الوجه مردوخ ولو قبل  
نكاح امه للعبد الرضيع على قولنا له اجبار وجعل رقبته صداقا  
فا رصفت زوجها وانفسخ النكاح فعلى الصحيح يفسق العبد لانه  
وعلى الوجه مردوخ رجع السيد الاول ولو ادفع الصغر بفسخه



فدعوا لطلال قبل الدخول ولو باع مالك الامة العبداء حصل في  
قبل الدخول بطلاق وردة او مسح فعلى ليرجع قال البغوي لا شئ  
على سيد الامة وقال الشيخ ابو علي يرجع مستريح العبد عليه منه  
القبه في صورة الشيطانية بحسبها في صورة الاحراط قال الرازي  
وهو الصواب وقول البغوي على السيد مرد ولا على الزوجين  
بحسب عليه السيد العبداء مرد فصف قبة العبدية في الطلاق وجميعه  
في غيب ولو باع سيد الامة الامة وحصل الزفاف قبل الدخول فعلى  
ليرجع سقى العبد له ولا شئ عليه وعلى ليرجع يهوده صفه او كله الى السيد  
الاو **السبب الخامس** ليشاهده ان يشتم من اثباته دفعه دون دفع  
النكاح كالزوج اسه وحل امه صداقا ومقدم عليه ان الاب اذا  
قبل النكاح لابنه الصغير او المجنون فما ان صدق من قال الابن ومن  
مال نفسه فان صدق من قال ليرجع في دفعه من الكلام في انه قد يبر  
كما مال الله في اذا كان ديناً ومثل يرجع به اذا غرم به باب ليرجع  
فان تطوع واواه من مال نفسه فبلغ كد ابن اواف في طلق قبل الدخول  
فهو يرجع النصف الى ليرجع ليرجع فيه طرفاً واحداً انه على  
الوجه في نظير فيما لو تبرع احسن باء الصداق عن غير حل يرجع اليه  
او الى المودى احسنهما الثاني اذا الاصل صداق عن اسه الشر العاقل  
كاذا الاجنبي في فيه الزوجان وجرم ابن الصباغ وعمره يهد بالرجوع  
الى ليرجع وحكي الامام جربانها فيها اذا اشترى مهر في الدمة فاواه اجنبي  
عنه بغير اذنه ثم رد المبيع الجيب هل يرجع التمن الى المشتري او  
المودى والبطون الثاني وبه قطع الجوهري انه يعود الى ليرجع فان  
قلنا يعود الى ليرجع فان كان العايد اليه بدل ما اعطاه الاب لتصرفها  
فيه فلا رجوع فيه وان كان عنه فطرفان احدهما القطع بان لا  
رجوع والمائة انه على القولين فيما اذا اخرج الموهوب عن ملك الواهب  
الولد ثم عاد في ظاهر المنع وان اصدقها الاب من مال نفسه مع وكان

نزعاً

نزعاً على ليرجع في دفعه في ماله واسقاه الى الزوجة قال برهان  
ولا في دفعه في ماله بين ان يقصد الاب ذلك ولا فلو قال  
قصدت الاقراض في ظاهر عندنا ان قصدت معتبر ان كان مطلقاً  
سرا على الله عند ليرجع وكذا قال ابن الصباغ قال البغوي ولا  
خروج في دفعه ليرجع من ماله بين ان يقصد المصدق عينا او ديناً  
في دمة ليرجع فان بلغ اداق في طلق قبل الدخول ففي من يعود النصف  
اليه الزوجان ورجح القاضي في الغنا في عوده الى ليرجع لا في اسقاط  
لا عليك نه عليه جواز فضا المهر والمهر بغير اذنه ولا يصح عليه كسها  
وانه لا يبر صا حيا ليرجع على القولين جزم البغوي ويرحم بعوده الى  
ملك ليرجع في ادعى الامام ليرجع في دفعه هذا ان كان الصداق عينا  
فدفع نصفها اليه ففي رجوع الاب الخلاف المتقدم وان كان ديناً في  
دمة ليرجع اذاه قال البغوي لا رجوع في دفعه في البيع بخلاف ما اذا  
خرج المبيع مستحقاً فان التمس بعوده الى ليرجع اذ عرف لك فاذا كان  
ام ابنه البغوي ماله بان شتول دمه عبره بنكاح ثم ملها وولدتها  
معتق عليه الابن وشرابه او وطئها بشيخه واحلها ثم ملها وولدتها لا يقبر  
ام ولد فقبل له نكاح امرأة واصدقها امه لم يصح ليرجع لانه  
يلزم دخولها في ملكه وعقها في يودى اثباته في نفيه وبجي الخلاف في  
ان الواجب مهر المثل او منه الذي جعل صداقا وقال القاضي في دفعه ليرجع  
وجهاً سنين في الوجهين المستندين في انه اذا اصدق عن ابنه الصبي  
من مال نفسه فبلغ وطلق قبل الدخول في من يعود المهر فان قلنا  
يعود الى ليرجع ليرجع اذ ان قلنا الى ليرجع لم يصح ولو اصدق  
رسيد امرأة بعد اذ دتمه فعوضها أو اواه عرضاً عنه من غير اذنه  
قال الشيخ ابن الصلاح مع دفعه منه اسقاه الملك منها اليه ثم منه  
الى الزوجه فاذا اعطاه من حشمة **السبب السادس** ان تشتم  
اثبات المشتري اذ بالزوج المحجور عليه مخافة مهر المثل فاذا قيل لابنه



الصغير والسفيه أو المجنون كما يحا أو قبله السفه بالاذن فان كان  
بهم المثل أو بدونه أو معجزا من ماله هي قدره اذ دونه صرحا  
وان قبله ما كثر من مهر المثل ففسد الصداق وللإمام في السفه إذا حصر  
حاجته إلى الزوج في زوجه ولم يجد إلا امرأة واحدة لا ترضى إلا  
بآخر من مهر ممتلكها أنه يصح وهو مستعمل إذا وجبت عليه قصاص ولم  
يستأجر مستحققة بالعنف أو لا كثر من الدية يصح مصاحته عليه وكذلك  
لو زوج بنته الصغيرة أو السفه أو المجنون أو الباطل العاقله الرشد  
مغير صانها بدو من مهر المثل ففسد الصداق وللإمام أحكاما لأنه يصح  
بالمسمى وقيل للمنفقة من بعض المهر يعني على أن الذي يبيع عقد الزكاح  
مشرق فقلنا الزوج لم يصح وان قلنا الوكيل فحق حواذ بتعريضه وحيث  
أدفعه المنع وإذا قلنا الزكاح لا يفسد بنفسه والصداق في غيرها بين  
المستلزمين ففي صحة النكاح فيها طريقان أحدهما للبراقين القطع  
بالتصحة والتأني فيه قولان أصحهما أنه يصح فيجب مهر المثل وفيها إذا  
كان الصداق عينا وجه رتبة على مهر المثل أن التسمية تقع في قدر  
مهر المثل منها وقيل أنه ظاهر النقص لم يذروا هذا فيما إذا زوج ابنته  
عينا من مهر المثل أنه يجب معها مهر المثل والقياس بجده فيه  
ولم يقولوا بأن المسمى يجب على الزوج ويجب بمهر المثل على رب فيما  
إذا وله بشرأشي بثمن معين بشرأه بما فوقه ان العقد يصح للموكل  
بالمسمى في الزيادة من مال الوكيل بشرأه وكذا قالوا في التوكيل في الخلع  
والقياس بحجته هنا والتأني أنه لا يصح النكاح هذا إذا صدق  
الأب كثر من مهر المثل من مال ابنته فان صدق من مال نفسه فوجبان  
أحدهما أنه لا يصح قالوا صدق من مال ابنته ففسد منه وحوله في دله  
واستدل له التوكيل بالاصح ولو لم يمتد كفاة القيل فاعق وليثمة  
عبد نفسه لم يجز لأنه يتضمن دخوله في دله وإعفاف عبده الطفل لا  
بحو في الكفاة وفيه نزاع وقد قالوا في غير التوكيل أن يعق عن الصين

الحمد

والمجنون في السفه من مالها وللابد الجدان يعتق عنها من ماله وثانيها  
وهو ما اذ ردة الغرل والمجنون أنه يصح **مهران** **الاول** قال صاحب  
البيان إذا زوج مولاه بارضا وعرض أو بغير فقد التلذ فلا أعلم صحة  
في صحة المهر والذي يقتضيه القياس أنه ان كان ثانيا أو حادا  
في النكاح صغيرة أو مجنونة صح المهر إذا كانت طيبة ذلك مهرتها كما  
بحو أن يتابع بماله وان كانت بالغه عاقله أو كان الوكيل غيرهما المهر  
يصح بغير أدائها ولا ولاية له على مالها وإنما ولايته على عقد النكاح  
تقد التلذ وان كانت مجنونة ووليها الحاكم صح إذا كانت فيتمه قدر  
مهر مثلها **الثاني** لو قال للرجل اقل لي نكاح ولائمة بدرأهك هذه  
ففعل بظهره ان يبنى على ذلك في البئر أو قد مران في صحته وحيث  
وأن على القول بصحته وقول الدائم قرضا أو هبة فنه وجهات  
فان صححنا البئر صح النكاح والصداق في كونه قرضا أو هبة الوجهان  
وان لم يصح ففسد الصداق في ففسد النكاح بخلاف الشهود لا  
بالقول بفساد الصداق وان لم يفسد النكاح بفساد الصداق  
قالوا صدقها عينا ففسدت **حاشية** لهذا المدرك لو انفق الولي  
والزوج والمراة على مهر البئر وأعلوا ما كثر منه كما إذا أسروا القوا وسموا  
في العقد الفير فقد نص الشافعي رضي الله عنه في موضع على أن  
المهر المسمى في موضع على أن المهر العلامية وفي الحران الواجب  
مهر المثل فاما التالك فمكروه على ما إذا جرى العقد بالقبض شرط ان  
يكتفي بالالفا وعلى أن لا يلزمه إلا إذا الف اما المضان فمكروه ان  
ما خلتوا فيها على طريق أحدهما في المسئلة فولا في محلها طر ميان  
أحدهما ان محلهما ما إذا اتفقا على الف فاضطحا على ان يعبر في العلانية  
عن الالف بالقبض أظهرها كثر الواجب القيان وثانها كثر الواجب الف  
قال المغرل وما أخذها ان لم يمتد للاح الخاص هو مؤثر في موطأ  
العالم ومثله لم يمتد بما إذا قال الزوجية إذا قلت استأق لم اذ به



الطلاق انما اراد ان يتقوى ويخرج او عرض في الملائق واحدة والمذهب ان  
لا يقبل قال الغزالي وما حذر ان اللغات اصطلاحية او توقيفية فتعاني  
الا وحجة تعبيرها وعلى التام لا والجرم في الثانية ان القولين مطلقان  
مما انفقا على الفجرى العقد بالغير ان لم يتعرضوا لتعريف اللغة  
والمعبر بالعس عن الفم بالمراد من ليدفات في السرية الطرقات  
اهو مجرد الرضا في التواعدام المراد اذا عقد بالف في الترتيب  
بالف في التلاينه الذي يقتضيه كلام جماعة منهم الغزالي لردول  
ومعنى عبارة النعوى في طائفة اثبات القولين ان جرى العقد  
في الشرفا للنعوى خرج بعض اصحابنا من هذا الخلاف بل الرضا طم  
عليه قبل العقد كالمشروط فيه وقد مر والطريق الثاني في بطلان  
وهو لا يصح تنزيل النصين على الحقيقة فالله مهر السرايا وما  
اذا عقداه على نية بالغين ثم يترابا الف ونظر المتولى المستله كما اذا  
انفقا قبل العقد على انه اذا اصابها طلقها وما اذا لم يبعثك هذه البعثة  
فاذا هي فرست وقد يحتاج في هذه المواطاة الى مواطاة المرأة في بعض  
الصورة **السبب السابع** لغشاد المبتنى مخالفة لردون اعلم ان دن  
المرأة حيث بعث لا شرط فيه تقدير المهر بل ولا ذم لردون قدر  
منها فزوجها بما دونه فاما ان يتوزع الماد ومنه الويل او رجله فان  
كان وكيله كالوفا لت لو قيل الوفا فزوجني بالف فزوجها بحسن ما فيه  
لم يصح النكاح وفيه زوجة انه يصح بمهر المثل ولو دخل في زوجه بها بالبر  
واذا لم يزوج في زوجه بحسن ما فيه فزوجها بالف صح ولا لا ما مر  
وكذا الواذ قاله في تزويجها بحسن ما فيه فزوجها بالف وهو ظاهر في المعنا  
الزوج في التوكيل وحوز فاه اما اذا عير فمبغى ان لا يجوز الزفاده ان  
حسبته في البيع وان زوجها الزوج بحسن ما فيه في المثل المهر انه  
يصح النكاح وفيه زوجة انه لا يصح ولو لم يزوج في زوجه بها فزوجها  
باقل من مهر المثل فطريقان احسنهما عند المدام والغزالي القطع بالفتا

والثاني

والثاني ان فيه قولين احدهما يفسد والثاني لا يصح ويرجع الى مهر المثل  
واجراهما لهما ما فيهما اذا روج وبقي المهر حكاهما البغوى فيهما اذا وكل  
الزوجة بالزوج مطلقا فزوج الوكيل بدون مهر المثل فان قلنا لا يصح  
النكاح في مثلنا فلو زوج الوكيل مطلقا ولم يتعرض للمهر ففقيه في  
احتمال ان للمدام اولهما انه يصح ويحب من المثل وقابها انه لا يصح ان  
كان الماد ومنه الويل فخرجها بده ومن العقد في صحة النكاح طرقتان  
احدهما القطع بانه لا يصح كما في الوكيل وهو المشهور وانهما فيه  
مولان كالتوكيل في تزويج المجهول بدون مهر المثل ان البغوى في الزوجها  
بلا مهر او زوجها مطلقا لا يصح ولو اذنت له في الزوج مطلقا ان  
زوجها بدون مهر المثل او بلا مهر ففسد او يصح فيجب مهر المثل  
فيه الطريقان المتقدمان في الوكيل وما في فيه على طريقة القطع  
بانه يفسد الوجه المتقدم في مخالفة الوكيل وهذا ما عايناه  
اذنها في النكاح وسبقوها عن المهر لبيت نفويضا وفيه خلافا في  
لرس الله تعالى **فروع** لو قال الموكيل اد الويل زوجني كاستا المحاطن  
فقال له زوجنيك باشتي صح النكاح وان لم يعرف ما استا المحاطن  
لا وجب مهر المثل وان عرفه فزوجها ان احدهما للقاضي ان الحكم كذلك  
واظهرها انه يصح كذا ذكره الرافعي الفرع وذكره المدام على وجه  
اخر فقال اذا عرفت ان وكيل ما استا المحاطن فان ابتدا العقد عليه وجب  
القطع وصحة وصلى عن القاضي انه في هذا المجهول وتعلق بالبر  
لفظ لا ذم على صيغة المماثلة وهذا يقتضي ان خلافا للقاضي فيما لو سمى  
الوكيل في العقد ما يشاء المحاطن لمخالفة عقده اذنها فانه عقد  
مسمى معلوم لمراد من فيه فالواذ ذكره القاضي فيهم فانها فوضت له  
ان يعقد بما مقدره المحاطن وليست من عرضها ان يعاد لفظها في  
العقد ولو اذكره ففان زوجتك باشتي فالنكاح محتمل لمخالفة  
اذنها **هـ** ما ذكره الخزانة في الرافعي في هذا السبب ناقلا



العراقين وقطعوا بصحة النكاح إذا دنا هذا ما ذكره  
الخزائن فيقولون في الرافعي في هذا الشك وأما العراق فيقولون  
بصحة النكاح في كل هذه المسائل والأصناف البينة إذا دنا  
في الزوج من وجهها ولها بلا مهر أو بدونه مهر المثل أو دون ما  
أثبت فيه أو غير حسنة أو زوج الأب البكر الصغرى أو الكبيرة  
بلا مهر أو بأقل من مهر المثل أو البقرة أو يوفى بصحة النكاح في كل هذه  
الصور وقال الخزائن يوفى فيه قولاً في **مهر** لو كان الوكيل لوجه  
زوجها من شاة فزوجها برضاها من غير نفقة ومن مهر المثل  
وهذا يجوز أن يوفى على من صح فيما إذا دنا لوليتها من شاة  
كما تقدم ويجوز أن يكون مطلقاً لا فرق بين الرضى فيه ومن مهر المثل  
قد دنا على الرضى غير النكاح ولو قال زوجها وأطلق فزوجها  
بدون مهر المثل برضاها قال القاصي الصحيح أنه يصح **• • •**  
**الباب الثالث في أحلال النكاح غير المهر** وهو فكاك السوفى وضع  
بثمة قصود **الفصل الأول** في حقيقته النفوس وما تستحقه النفوس  
النفوس صناد • نفوس مهر • ونفوس وضع • تنفوس المهر  
أن يقول لوليتها زوجي ما شئت وبما شئت الماطب وبما شئت  
فإن زوجها كما ذكر من يراها فالحكم فاقدم في الفرع وإن  
زوجها بعين مهر المثل أو على مسسنة مسسنة به صم المشي وإن  
كان دون مهر المثل وإن زوجها من غير مهر فمطل النكاح  
أو يصح دنا من المثل فيه الخلاف المتقدم فيها إذا اطلعت  
الأدركه بزوجها فزوجها بدونه مهر مثلهما والنكاح في هذه  
الصور كلها ليس حلياً عن المهر ولشئ هو المأذون **الضرب**  
**الثاني** تنفوس البضع وهو المأذون وهذا أحلال النكاح عن  
المهر بأدنى مستحقة بآز تقول النالعة الرشيدة بيتاً كاشاً و  
ذكر الولي وجنى بغير مهر أو على أن لا مهر في زوجها الولي ونفي

المهر

المهر وسكت عنه وكذا الوفا لسيد من مة لو كيله فزوجها بلا  
مهر أو زوجها وسكت عن ذكر المهر ما لو قال لثا رشيدة زوجي  
وسكت عن ذكر المهر فوجها أن أحدهما وبه جزم بدون ما تم أنه  
لشئ تنفوس وضع وأد بها شقيد مهر المثل يستحقه بالعقد وهو  
قولا بشئ اسحق وقاينها قولاً ابن أبي هريرة وجزم به صاحب المهر  
أنه تنفوس وضع قبل أن يظهر المهر ولو أدنت في التزوج على أن لا  
مهر لها في الحال ولا في المال عند الدخول وغيره فزوجها أن  
الوطى كذلك وفرعاً على المذهب أن المهر عند الدخول هو مهر  
أحدهما لا ينظر في غيره أن النكاح لا يصح واستبهاها أنه يصح وعلي  
هذا فهو تنفوس وضع في سند حبه مهر المثل لا بد من تنفوس وضع صحيح  
فيه وجهان ولو أدنت في تزويجها بما يذب على مهر المثل فزوجها أن  
ونفي المهر فهو كالزوج مطلقاً إلا أن يبادر من مهر المثل أن كان  
محرراً قبل مطلق النكاح أو يصح ويحب مهر المثل فيه النكاح الشافعيان  
وإن كان غير محرر فعنه الظرفان الشافعيان فينبيل الباب  
أجر القول في القطع بالمطالاة ولا تصور نكاح النفوس في  
الصبيبة والحنونة والتفينة المحجور عليها ولا البكر المحجورة دون  
أدنها وتنفوس من كعدمه فلو وقع وجبت مهر المثل لزوجها في القيمة  
لوليتها غير المحجور زوجها بلا مهر لسلط الوكيل على تزويجها بهذا  
الأذن لكن مهر المثل ويلقوا قولها في نفي المهر وعن ابن أبي  
هريرة أن المحجور تزويج المحجور بالنفوس على قولنا الذي يذره  
عقد النكاح إلا في الحد ورد عليه ولو زوج الوكيل الرشيدة  
بأدنها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن تعطى زوجها كذا فهو  
أبلغ في النفوس ولو أدنت له في تزويجها من غير مهر فزوجها به  
فإن كان مهر مثلهما من نقد البلد صح السني وإن كان دونه أو  
من غير نقد البلد لم يصح وكان وجوده كعدمه كالزوجها تنفوساً



ثم هل يتحقق المفوضة مهر المثل بالعقد فيه طريقان احدهما ان  
 اورد المهر قبل العقد في المأذون في القطع بانها لا تستحقه والى  
 للمراد ان فيه قولين اصحهما الاول انهما نعم فان قلنا لا يجب بالعقد  
 فقد ملكت بالعقد ان يملك مهر المثل المطالبة بنصفه كالشفع  
 ملك ان يملك وان مهر المثل فيه فلا واحد من المثل والمفوض  
 فذلك والتالي ما يتفق ان عليه وخرج عليه ما لو فوض بضع الله ثم  
 اغتصبها ادعاهما قبل العقد والى من يرد المهر من المثل للمفوض والمفوض  
 وان قلنا ملك به مهر المثل انما كان المهر للمفوضه والمسترى ولو وطئها  
 وحل المهر خرج القاضى من حيد القولين وطئ المهر من المهر فوته  
 بالاذن ان لا يجب واختلفوا فيه فقبل هو مخصوص اذا حددت اذ  
 فلم تصرح بنفى المهر ومنهم من اثبتته مطلقا وهو القياس عند  
 الروايات وان مات المهر كان اداها قبل الدخول وقبل ان يفرض لها  
 فقد دفع الشايعى رضى الله عنه القول بوجوب مهر المثل على  
 صحة حديث يروى عنه انه عليه السلام اوجب لها مهر المثل ولا يحكي  
 احد من الباقين الا ان صح الحديث وجب مهر المثل والافقولا في الدالى  
 انه ان لم يصح لم يجب والافقولا في الدالى ان صح وجب لا فلا  
 والرابع وهو ان يثبت به قال العراقيون فيه قول واحد مما لا يبرر صحبه  
 العراقيون ورواياتهم والبعوث والروايات في المهر ميثاقا كبريت الدالى  
 يجب واحتمل صاحب الترتيب والمؤيد والنووي وقالوا ثبت  
 الحديث فعلى هذا هل يجب باعتبار يوم العقد او يوم الموت او  
 اقصى مهر من يوم العقد الى يوم الموت فيه ثلثة اوجه ولو طئها  
 قبل الدخول ولم يفرض لها مهر فان قلنا لا يجب بالقول فلا ينظر  
 لها لان مهر المتعد فان قلنا يجب به قال الجمهور ان حكم ذلك ابعثا  
 واستثنوا هذه الصور عن قولهم المهر ينسطر بالطرف وقال  
 الشيخ ابو محمد يجب تنسطر المهر فان لم يام ولا وجه له ولا يلحق

به روى عنه واشهر  
 لحد من الباقين  
 اشهر من الباقين  
 كذا المتأخر من قول  
 والى  
 غريبه

بالجمهور

الصنفه وكلام الفقيهان يقتضيه ايضا وهو ما اوردوه المتولى  
 وان ظاهرا بعد الفرض فتنسطر المهر من كالمستثنى من العقد وعلى المذهب  
 انما تستحق مهر المثل بالوطئ يستعين خالف فيه يوم العقد او يوم  
 الوطئ فيه وجهان وقيل بوجه واحد وجزم ابن الصديق بالاولى وصحة  
 الروايات واستنبط الاحكام من هذا الخلاف فسلكت احدهما انا  
 بنين بالوطئ وجوب المهر بالعقد وعلى هذا لا امر فوفت ان  
 وطئ من رضى به والا فلا احد من المستله اقول ويجوز على  
 هذا وجه رابع على ان المأذونى انه ان وطئ او فوض طئ وجوبه  
 بالعقد والا فلا وعلى ان يبرر الاجرا الخلاف فيها اذا ماتت احدهما  
 فوجه اخر ان يدخلها او فوض لها او ماتت احدهما وجب الا فلا  
 والتالي انا نقطع بخلاف العقد من المهر وجوبه بالوطئ وسرد  
 الخلاف الى ان لا اعتبار بحالة الوطئ او بحالة العقد قال الراجح  
 وفصيته القول باعتبار حالة العقد بحاجب غير ذلك اليوم وان  
 كان اقل من ذلك اعتبر بزمانه اذا كان اقل لم يصح عليه وعلى هذا  
 فالعقارة المطابقة ان يقال يجب ان يكون من مهر يوم العقد او يوم الوطئ  
 اذ لا بد من يوم العقد الى يوم الوطئ وقد ذكرنا على نحو انتم  
 وحتى صاحب البيان العباد الاول عن القاضى الى الطبري والعبان  
 التامية يفتى في ان البضع من غير نفوتية حاله وهو لا يصح في  
 احد ثلثة الا بالنفوتية **انصل السائل** في الفرض اعلم ان المارد  
 بعولنا المفوضة تستحق المهر بالعقد او بالوطئ مهر المثل او ما يرضى  
 به الزوجان وقد تقدم الخلاف في ان مهر المثل اصل والاخر بذكر  
 او الواحد خد منها لا بعينه او ما يرضى ان عليه او لى فان لم يرضى  
 على سبب مهر المثل ولها مطالبة قبل الوطئ ان يفرض لها مهر  
 على قولنا انه لا يجب بالعقد وانما يجب به ولا تنسطر بالطلاء وان  
 قلنا يجب بالعقد وتنسطر بالطلاء فليس لها المطالبة بمهر



المثل كالتو وطها وحسبنا هذا المطالبة بالعرض فلها عين نفسها  
 حتى يفرض لها وهل لها ذلك حتى يتسلم المفروض منه وجها واحدا  
 وهذا الذي في الوجه ورواه المصنف عن الأصحاب لا وثايقها وهو  
 ما أوردته المأثور في القواعد التي في الدعوى وقال الرضا كانه هو ظاهر  
 المذهب والعلمانية بقية نعم في المذهب فان لم يفرض حتى وطها  
 استقر مذهب المثل وهو يعنى في الفرض انما يجوز قبل الدخول وقال  
 في السهم لم يستحب ان يفرض لها قبل النكاح فيكون المال مقادرا لا في  
 وطى واذا فرض الزوج شيئا فان لم يوافق المرأة عليه وكان لم يفرض  
 شيئا والمطالبة باقية وعن الامام انه لا يشترط قبولها المفروض  
 وتلقى طلبها واستعاقبه قال الرافي في بعض هذا اذا عنت عنها او  
 ضقت ارضاها ما اذا اطلقت لطلب فلا يلزم رضاها بما عينه  
 او قد عرفت في النهاية انه ان فرض لها من غير طلبها فان فرض اقل من  
 مهر المثل لم يثبت وان فرض مهر المثل فمحمل ان يقال يستظهر  
 انه ان فرض لها من غير طلبها ان يقال لا يجب ظلم فطلب هذا  
 التام مخالف لما روي عنه كلام الشافعي في موضع يحمل الامر من  
 وحتى ابن خلدون الاول عن الأصحاب وهو الظاهر ولهما الراي  
 على فرض حتى من غير حبس مهر المثل لا خلاف كالعرض وفل  
 يجوز ان يجوز المفروض ان يدا على مهر المثل من حبسه فيه طريقان  
 احدهما القطع بجواز كالجواز وانه والثاني فيه وجهان اصحهما  
 الجواز وثانيه المنع كالجواز الصالحه عن القود على ما بين من قبل  
 على قولنا الواجب احدهما لا يعينه والخلاف في ان الواجب يرد  
 القود حالا او القود اذ الدية كالخلاف هنا في ان الواجب مهر  
 المثل واذا الامر من منه ومن المروض وصح الغزالي الثاني في جواز  
 اثبات له حله في المفروض طريقان اصحهما القطع بجواز  
 وثانيه فيه وجهان اصحهما الجواز وجعل الغزالي المنع في المستلزم

فلما

مرفعا على ان مهر المثل يجب بالتعقد فانه يثبت حالا فلا وجه للتأجيل  
 فلم يتعرض له الرافي في الاستدراك على المذهب عقدا من مهر المثل  
 عند الفرض في المثل ولا يقدم لا يشترط وقال في المذهب لا يشترط  
 قال الشيخ ابو حامد هما مبنيان على ان المفوضه ملكة بال عقد مهر  
 المثل او ملكة ان ملك مهر الحديده انما ملك مهر المثل والعقد يبر  
 انما ملك مهر اما فعلى يرد ولا المفروض به فلا بد من العلم بالمبداء  
 وعلى الثاني لا يحتاج اليه وهذا الطريق على ان مهر المثل لا  
 يجب بالعقد ومنه من ينهها على ان المهر يجب بالعقد ام لا فعلى يرد  
 المفروض به لا عليه فلا بد من العلم بالمبداء وعلى الثاني لا يحتاج  
 اليه ومنهم من ينهها على ان المفروض يجب ان يدا المفروض ويستدل  
 بالحيز العقد وصح الجمهور انه لا يشترط عليها به ورحم الشيخ  
 ابو حامد وثايقه والمأورد في الروايات في اشراطه **مروءة** يدرك  
 اذا ابدت المفوضه قبل العرض والدخول من المهر فان قلنا هو حق  
 فالعقد صحيح الا ان كان مهر المثل معلوما وان لم يكن لا وثايق يظهر  
 ان يحق فيه الوجه المذكور في انه لا يصح لربا عن الثمن في رتبين  
 الحينا لعدم استقراره وان كان محمولا ففي صحة لربا عن المحمول  
 فولا فقد ما في الضمان اصحها المنع فعلى هذا يبطل في الزايد على  
 القدر المستحق وفي المستحق وجهان قال الشيخ ابو حامد المرفوع  
 انه يصح وقال ابو اسحاق يصح في ابن الصبيح وهو اسنود قال  
 الغزالي فيه فولا يفرق الصنفه وفيه نظر وان قلنا لا يجب الا بالوطى  
 فهو ابرأ من رجب وجوبه واما صحيح القول انه لا يصح ولو  
 في السقط حتى من طلبه المفروض لم يسقط ولو ابرأه عن المهر قبل  
 الطلاق فهو ابرأ عن الشيء قبل وجوبه وان ابرأه بعده فهو ابرأ  
 عن محمول ولو تزوج امرأة محررا وحزير فابراة عن المسمى القاسده  
 لم يصح وان ابرأه عن مهر المثل صح ان علمت قدس قال البيهقي



ولو سفت ان مهرها لا ينقص عن الف ولا يزيد على الفين ترددت  
 فيما بينهما ورغبت في البراءة فمدعى ان يبره عن العرف ولو ثبتت القفا  
 وبراءة من الف إلى الفين فان كان مهرها الف وما يزيد عليه إلى الفين  
 صح لبراءة ان كان مهرها ففوقها فغلبه الزايد عليها فالرابع في الف  
 محصور البراءة فيها اذا بان فوفى له الف الفين جواب على ان اذا قال  
 ضمنيت من واحد إلى عشرة او ابرأت بصح الضمان ولحقها وهو من صح  
 انتهى ولو اعطاهما الزوج الف او طلقها ما بين الف والالف فلا خلاف  
 لها ذلك ان كان مهرها فوفى له الف الفين وان كان فوفى له  
 الالفين فغلبها رد الزايد على مهرها إلى الفين وحصل الف من  
 جهة الزوجة بلفظ من مهرها والتعليق لا يسقط والعقد على ما ياتي  
 واما من جهة الزوج فلا بد من لفظ صريح لتعليق براءة عيان فان قصر  
 في المدفوع اليه وصار الزايد دينا في ذمته جرت فيه من لفظ  
 المدفوع ولو ابرأت عن مهرها وهو يعرف قدره لئن ما عرفها  
 فتستحقه فهو كالزوجة انما ابرأت من صداقها او مضنته وامرأته  
 براء الزوج ظاهر ان كان مهرها لم يبرأ طلقا على الصحيح وتجري الزوجة ان  
 فلو عفي عن الشفعة طلقا انما لا يستلزم براءة له قال البند محي  
 وهذا الزطلاق امرأته ونسبته له زوجة او اعني خاتمة بظنها لغیر  
 فيما كانا زوجة وخاتمة واصلاهما فاذا باع ما لبيته طلاقا  
 فيان موته **الفرع الثاني** لو فرض مهرها ففرضها فاستد كالمهر والخبر  
 لها ولم تستطع مهر المثل اذا طلق قبل الوصل بخلاف ما لو سمى مهرها  
 مستم في سند البند **الثالث** لو امتنع الزوج من الفرض وطالبته  
 به او تنازعا في قدر المهر وفرض الفاضل لهما عنه قدر مهر المثل  
 حالا من بعد البند فغير المتلفات ولو ضمت بناجله لم يوجبه  
 بل من حله حاله فوجبه المطلقة به ان ماتت ويثبت له بالقدرة  
 اليسير من الزيادة والنقصان الواقع في محل براءتها ولا بشرط

عليه

علم بعد رمه المثل ليقع عنده ولا يتوقف لزوم المهر على رضاها  
 ولو فرض القاضى براءة على مهر المثل برضى الزوج اذا قل منه باذنها  
 فكلام البغوي في الخوارزمي يقتضي منعها وانما مدعى ان ابن داود  
 يجوز وهو مقتضى كلام الغزالي **الرابع** لو فرض احبني لتمامه يعطيه  
 من ماله فوجبه ان حله ما يصح مع هذا اطلاق المهر وبتقط  
 طلب الفرض عن الزوج فان الرافعي يقتضي ان يشترط رضاها  
 بالمهر ومن لو طلقها الزوج قبل الدخول وبعد ان دفعه من حيث  
 اليها مضى بقوله المهر في الزوج فيه وجبان كما تقدم فيها اذا  
 تبرع احبني بالو السمي واحبها انه لا يصح وقتها الموقوف من الزوجين  
 كما اذا صدق عن ابنه من ماله لنفسه الثمن من مهر المثل هل يصح  
 وكلام الغزالي والرافعي يقتضي حرمانها في اصداء والدين والعين  
 وكلام الغزاليين يقتضي تخصيصها بالعنف وهو اقيس ويبنى على التوقيف  
 في صحة فرضه وهو الحق ان لم يصح وجبت اطلاقها من الدخول  
 وان صحها فلا **الخامس** في الموقوف لو كان كافرا فله على الاخير  
 لها ومراقا اليها حرم ما فيه حرمنا المخرج في القاضى قد يعسر  
 النكاح غير المهر استدا وانها فيها اذا زوجت في ذمته معسرة من  
 لا مهر من استدا أي بعد الدخول وفيها اذا زوج امته من عبده اذا  
 المخرج بالثمن ومن ما اذا تزوج الشفعية بغير اذن ولو دخل بها على  
 الصحيح **المحل الثالث** في مهرقة مهر المثل الحاجة غير البينة  
 الفوضه تفويضها صحها اذا لم يقع فرضها اسبقا فلما انه سوقف  
 على مهرها فمهر المثل في الفوضه تفويضها استدلاله في فوضه  
 المهر في تسمية الصداق الفاضل وفي الوط بالثمن وفي اجده  
 الشفيع المهرود بالشفقة وفي النوازع اذا لم يسوم به صداق  
 واحد وقلنا يصح وبورع وفيها اذا ارم امرأة على الرثا وفيها اذا رحت  
 نفسها وفي كل نكاح واستد حصل فيه وطى ويخوذ لك ومهر المثل



هو الذي يرتب به في أمثاله وتصنيفها قلة بالمرء منها وهو لا يصلح  
النسب وهو معتبر في الخوف قطعا وأما في العجم فقد يلحق بالكفا  
وقد لا يلفظ في العجم في أمثاله يعتبر فيه لعدم اعتناهم بحفظ النسب  
وهو موجود هنا ويظهر أن يعتبر هنا وإن لم يعتبر ثم وهو ظاهر كلام  
الأكثر في نظريته إلى النسب اللاتية تشارك في النسب في الخوف  
وبنات لرحمة والبنات لرحمة ولا ينظر إلى ذوات لرحمة  
كالبنات ولرحمة ويراعى منهن فربما لرحمة ذوات لرحمة  
الابن من من بنات لرحمة من بنات لرحمة من بنات لرحمة  
لذلك لم يبن بنات لرحمة ذلك ودار بعضه وجه في اعتبار بنات  
للأب وهو قريب فإن لم يوجد مثله في الدرجة لرحمة أو اعتبر مثله في  
الثانية بنات لرحمة فإن تعدد بنات لرحمة تشارك في النسب  
النسب لرحمة من أدلة لم يكتفوا بالجهل بمقدار منهن اعتبر ذوات  
الأرحام وقدم منهن الأقرب فالأقرب كالساق في الخرافة والحدائق ولا  
يصلح التعدد باعتبار النسب المذكور ذوات لرحمة من بنات لرحمة  
من بنات لرحمة فإن تعدد بنات لرحمة من بنات لرحمة من بنات لرحمة  
من النسب لرحمة وكذا أن لم يكن لها نسب معلوم ويعتبر من العرب  
لغيرية مثله ومنه لرحمة بأمه مثله وقبل ينظر فيها إلى الشرف بنات  
وخسته ومنه المعتقد معتقه مثله مثل مؤالها فالأب ذوات لرحمة  
لأولاد العرب على مولاة النجم وفيما يعتبر من المعتقد بنات لرحمة  
يعتبر مع ذلك البلد مع بنات لرحمة تشارك في النسب تلك  
البلد فإن كان بعض من في بلد آخر فلا اعتبار به وإن كان جميعا  
بلد آخر كان لا اعتبار به من في من اعتبار بالاحتجاب في  
ذلك البلد وقال المأفدي وابن الصباغ أنما يعتبر بنات لرحمة  
أو ابن لرحمة في البلد فإن لم يكن في بلد لرحمة اعتبار بنات لرحمة  
بها من بنات لرحمة في البلد ومنها الجبال العفة ومنها سلامة

الكل

الكل من النسب والاقصاف بالحصول الوجه زيادة الرعية كالنسب  
والعقل واليسار والمكان والنبوة وسائر الصفات التي تختلف  
بها الأعراس وتربية الرعيات كالعلم والعصاحة والصرحة والصرح  
الذي دون أنواه عرباين والذي هو عربي دون أنه محجوز وعلمه  
مذكور في العلقس لرحمة هو الذي يولد مولد وانه عربي وروى عليه  
ابن الحسب وروى هو الذي يولد عرباين وحدثاه من قبل أبيه وانه  
امتنان والمدح الذي منه اشرف من أبيه وقيل انه الذي يولد عبد  
وامه عربية وفيه وجه انه لا ينظر إلى لرحمة هنا فعلى هذا لا يقدم  
الاعتبار بالاحتساب السبق على لرحمة للأب ونحوه وعلم على غير ذلك  
النسب بين البر واليسب في التبر في النسب ولا بعضهم لا اعتبار  
باليسار وإنما اختصت المخطوبة أمها بصفه مرغوب فيها زيد في مهر  
بأن وجه فيها نقص لم يوجد في المعتبر من نقص من المهر فقد ربحا  
مليق به **فروع** الأول لو سألته واحدة من النسب المعتبر من نسبي  
من المهر لم يلزم الباقيات ذلك إلا أن تكون المسألة لرحمة وجلت في  
النسب أو حبت فله الرعيات **الماني** مهر المثل يحل في كل حال لا كله  
من نقد البلد فلور صيت المرأة بالباجيل لم يوجب له الجاهر ولها ما خیر  
المطالبة ولو كان النسب المعتبر من نسبي لم يوجب مهر مطلقا ومهر بعضه  
حالا وبعضه مطلقا لم يوجب له الجاهر لأن بعضه نقد وما يقابل الباجيل  
والسنة المأفدي ما إذا وجب المهر المثل فلم يطالب بمقتضى  
من وقت وجوبه قد ربحا بوجه صدقاتها وقيل لا يجب مقداره  
بمهر من الموطأ حالا من غير بعضه بخلاف ما إذا طليته قبل فسخ  
رهن الباجيل وهو محض مهر المثل غير المسمى في العقد وفيه نظر ولو  
كان مهر نسابة من غير العقد كالأب والكتاب لم يوجب إلا من نقد  
الغالب فنقوم وحببته وعن الصمعي أنه إن جرت عادتهم  
بذلك قضى لها به وهذا في مهر المثل في غير عقد وأما مهر المثل المعسر



عليه مسطر النطق بحواز الزوج بالحروف من كذا بحوزة مع ما لحقها اذ اذارة  
الولي و قد اختلف الناجيل **المادة ١٠** لو جرت عادة من تسامحة في تزويج  
من الاقارب دون غيرهم اعتبر ذلك في حق القريب دون غيرهم  
فصل عليه في الاقارب اذا اذرت روح او طليقتهم وقالوا ان زاد  
اذا تزوج قال الما فمدى وهذا ان يكون عند شرف العشرة وذلك  
لو كان يسامحنا اذا كانا طليقتين فادعوا او عالما او ضاحكا  
او عبدا دون غيرهم اعتبر به حجة ومن صرح بذلك اذا كانت  
عادة من طليقتين اذا كان منهن غرض من ذوات العشرة اعتبرت عادة منهن  
وهذا عندنا بمنزلة ولا السبع ابو حاتم لا يلزم الحنفية في حق  
القريب والشريف وحكي الرواية عنه انه قال من المثل الواجب  
بالعقد لحوذان تختلف حكمه اما الواجب بالانكاح فلا في قوله  
قال الما فمدى ولو كانت عادتهما ان يحفظ المهر في نكاح الشباب  
دون النكاح اعتبر ذلك ويقادم العقد لا يوجب سقوط مهر المتبدل  
وان عثر الوقوف على الهممات المعيرة **المادة ١١** الوطى بالثبته يوجب  
المهر باعتبار وقت الوطى وذلك الوطى في النكاح الفاسد ولا يعتبر  
وقت العقد بخلاف الوطى في القوبة حيث يعتبر يوم العقد في قوله  
فلو كانت بغير مهر يجب مهر بجر وارتب ان كان او مهر بجر وارتب ان كان  
او مهر بجر فقط فيه ثلثة اوجه اظهرها وهو المهر بجر وارتب ان كان  
ولو وطئها في النكاح الفاسد مرارا لم يكن منه الا مهر واحد وهذا لو  
وطئها بشبهة واحد من ارباب طليقتها او حنة او امته وطلقة او حما او  
شبهة لها ذكر في القود ليل فيا اذا وطئ المشتري من الغاصصة المعضوبة  
مرارا اجمالا بالجماله وحيث تعدد المهر فظهر محتملها وهذا وقد فرق  
ولو تعددت الشبهة كما لو وطئها ظانها انها زوجته ثم بان انها لغيره  
وطئها ظانها انها امته او زوجته ايضا تعدد المهر ولو وطئ امراة من  
غير شبهة بانها زوجها على ان يامراة او حب وكل وطئ مهر ولو ادعى القاصدة

المعضوبة

قوله انه حمل الطلاق  
مشكل لان المعنى الموانع  
المستلزمة



قبل الرجول ويدخل فيه انفساخ النكاح لا بسبب من حقة الزوجة سواء  
كان من حقة الزوج كالواستلزام او تداد من حقة اجني كالواستلزام  
الزوجة الزوج الصغار او ام الزوج وابنته الزوجة الصغار او ارضعها  
احببها سواء قدمت بصناع الزوج او الزوجة او وطبها ابن الزوج او ابنته  
تسببه على المذنب بل يثبت المحرمية حيث يثبت التسبب بطبها او ذنبه  
دونها على الصحيح او بطبها دونه في قوله وعن ابن الحداد انه ينقطع جميعه  
وبوسطه الشيخ ابو علي فقال ان كانت نائمة او مكرهة او صغيرة لا يعمل  
بشطر وان كانت غافلة مضطربة طاعة انه زوجها سقط الحل وان  
استببه المحال لا يجد الرد بين ابن الحداد والرحم كحجاب ويدخل فيه ما لو  
قدوا الزوجة ولا عن عنها وما لو اشترافا وانتهيا على الصحيح وفيه وجه  
بالت ان الزوج ان استند على الشرائع الفراق اليه وان استند على سند  
البيع فثبت الفراق اليه وما لو ملكها او بعضها بارت في الظاهر حبيب  
خلها لابن الحداد وقد مرر المسئلة في الفقه الخامس من كتاب النكاح  
وقولنا بوجوب بشطر الصداق الثابت بالاخيرة معناه ان هذه الفرق  
بشطر المسمى الصحيح في العقد ومثلها اذا وقعت فيه سميه فاشد  
كالحر في المزدور بعد العقد في الفوضه واما اذا لم يجر فرض فلا بشطر  
على المذنب كما تقدم اما اذا كان السخ منهن او لعبت فيها او تسببت من  
جهتها فسقط كله كالوضعت بخبار العوق او لعبت الزوج او باعسان  
بالمهر او بالنفقة وروي بعضهم في السخ بالعنه قوله عز وجل لا يبرأ  
لا يفسخ حتى سقط طهر من المهر وكما لو سخر الزوج بعينه على الشهود وقال  
المائة دي ان كان العيب حدث بعد الرجول بشطر المهر كالطلاق  
وكما لو انفسخ باسلامها على احببها او دونها او ارضعها زوجة الصغار  
او اشترت زوجها وانتهت على الصحيح وقبل بشطر او دونه او بعضه  
عند ابن الحداد وعند غيره بشطر وقد مرر في الفقه الخامس وتحري  
الحلاف بين ابن الحداد والاصحاب فيما اذا سلم احدا من الزوج وتبعه

صواب  
سواء الجملة

في الاسلام او اسلم احدا من الزوجين وتبعته ولو اراد انفساخا او  
بشطر فيه وحدها ولو اراد فسخا او بوجه الصغار من يانه رضاعا  
محرما ففي بشطر المهر او سقوطه وحدها وحدها الصغار انفساخا  
فيما اذا طرقت المهر نقطة البر من الرضعة الخامسة فوقع فيهما  
فان تلتعها ولا يملك منفسخ الصابط بما اذا مات الزوج او قبل الرضعة  
فان النكاح ان رفع لا بسبب من حقة المهر ولا بشطر لان  
فقط لا اراد الصابط ما اذا ارتفع النكاح مع بقا الزوجين واعلم  
ان الغرلا فالرعا الصابط لسنوات ذلك الطلاق والفسخ لا ينفسخ  
واستشكل مهورا للشطر بالفسخ فانه ان كان من الزوج لسبب  
او منها السبب فيه لا حطة وما عدا ذلك انفساخ لا فسخ وقد جعله  
فتيها له واجبت عنه بوجوب احدها حمله على الخلع على القول بان  
فسخ وهو اختيار جماعة وقا فيها حمله على فرقة اللعان فانه لا يشترط  
وجه وقد قال ابن الصباغ انها فسخ وهو ضعيف فانه عند الجمهور انفساخ  
لا فسخ وابن الصباغ يحجبه منه وقالها حمله على الفراق لا اعتبار  
بالنفقة على الصحيح انها فسخ لا طلاق في شطر الا انه قد قيل ان  
الفسخ بالاعتبار فسخ فعيب فيه ورايها حمله على ما اذا فسخ الزوج  
لعنه الحاد عند العقد فانه بشطر عند المائة دي كما تقدم وخالفها  
حمله على احد القولين في الفسخ بالعنه اذا عرف ذلك في معاني  
الشطر طلبة او جه او اقوال اصحابها واستمرها ان لا ينفك الصداق  
ويجوز للملا الزوج بنفس الفراق المذكور والتاخي ان الفراق يثبت له  
حق الرجوع فان شاء الله والاثره كما ثبت للاختيار الرجوع فيما  
رضعه والتاخي لا يرجع اليه الا بقضاء الفاضل امتنع الجمهور  
من ثايه وان قلنا انها تعود اليها بالاختيار فالزائد بالمصلحة المحاذية  
بعد الطلاق وقبل الاختيار يختص بالزوجة كالحادته في المصلحة  
وحدها ان احدها مختص بها فيمنع الرجوع الا برضاها كالمصلحة المحاذية



قبل الطلاق وجزم به المأفري في استئنها لاوله ان يرجع منه من غير  
 رضاها والعصا الحاصل فيبعد الطلاق وقبل الاختيار بخبره  
 فان شأنا اخذ بعضه ناقصا ولا ارش له وان شأنا ركة واخذ نصف  
 مئة صحبها كالحادث قبل الطلاق ولو طلقها على ان لها المهر كان  
 امرضا عنه ورضي بسقوط حقه منه فيستلها ما من غلات المراه النصف  
 في النصف الواحد لا الزوج من الطلاق والاختيار فيه وجها ان  
 اقتبسها بغير وثاها فلا ينقد نص في بيعه بالبيع وغيره ولا بالعق  
 على الصحيح ولو قال الزوج بعد الطلاق سقطت حيايتي فعلى القاضي  
 انه فسقط ولا حاجة الي قبول المرأة وان وقفنا صحة الامر على القول  
 قال لبرهام ويظهر عندي انه لا يسقط على هذا الوجه كما لا يسقط  
 حق رجوع التوامب بالاسقاط واوردهما الغر لا احتمال في الرجوع  
 وهو ان جرباها اذا طلقها على ان تستلم لها كل الصداق وان قلنا  
 بالاصح ان السطير يعود اليه بنفسه الطلاق فنصف الزكاة ان  
 الحادثة بعد الطلاق وقبل الرجوع الرجوع من جهة من صلة كانت او و  
 منفصلة وبلغوا قوله على ان لها كالمهر ويرجع اليه الشرط فان  
 ارد طر فلها كمالا انا بعد الطلاق ان كان باقيا ومحل لم يوافق  
 في رجوع الشرط الى الزوج بالطلاق ونحوه اذا كان الصداق  
 من ماله فان كان من ماله غير بان صدق لرب عن ابنه الصغير  
 فقد تقدم حكاية خلافه في الرجوع الى الابن والرب وكذا اذا كان  
 في ماله ووفاه غيره عنه بغير اذنه اذ كانا راجعيا فان قلنا يعود  
 الى المودى فهل هو مفرغ على القول بعلوم الشرط الى الزوج بالطلا  
 او هو مفرغ على القول بغيره عوده اليه به وفي عوده به مع غيره  
 فان كان الاول اشكل الحكم على قول توقفه على رجوعها فان ساعد  
 توقفه على اختيار الزوج مع القول بان لا يعود اليه ومعه منع  
 الشرط في عدم الصود وسعد على الثاني ان يكون طلاق الزوج

سببا

سببا لاختيار المودى وهو محتاج ثانيا ميل ولو اصدف السيد عن تملكه  
 عينا من ماله وطلق قبل الدخول للعبدة ان يختار الله الملك على قولنا ان  
 له قبول القينة وملكها بغير اذنه السيد اما على القول بخلافه فيجوز له ان  
 باخلع فيصير وعقل خلافه ولو اراد السيد اختيار الملك لم يبعد  
 حصول الملك له ولو كان باع العبد بعد ان صدق عنه فطلق قبل  
 الدخول وقبل رجوع الشرط الى لرا ولا والمائة فيه وجها ان جردا ان  
 فيه لواعقه ثم طلقه ملك بجرد اليه او لا معققة واختيار التملك فيه  
 الصورتين لمن يعود اليه ولو تزوج بامر من يدك وادى المهر من حبه  
 ثم باعه ثم طلق في من يعود الخطر اليه الوجهان فان قلنا الى الاول  
 فلم يسقط اذا صدق لا بين البيع والطلاق فوجهان مرتبان وادى  
 بالرجوع الى الثاني **فرد** لو ملكه ذاق في يد الزوجة قبل  
 الطلاق رجوع الزوج عليها بغير جبره فان كان متلبا فمطله وان  
 كان مستقرا بغيره وحى فيه وجه انه يرجع بالقينة مطلقا استوا  
 فان تلبا او مستقرا وهو اختيار المأفري في عناية الشافعي  
 والجمهور انه يجب نصف القيمة في رد ما فرفقه فشاها لو مرادهم  
 انه يجب قيمة النصف لانه لا يتحول فلا يطالب لا يبدله وهو اقل  
 من نصف القيمة في رد كذا وقد ذكر صاحب المهدب والمتمم انه تجب  
 قيمة النصف حكاه بعضهم عن فضة في لرام وهو كقولهم فيمن اعنى  
 به تركه في عبده وشر العتق انه يلزمه قيمة النصف فلا نصف القيمة  
 فيجوز ما اطلقه لدا ولو على ما اذا استوفى نصف القيمة وقيمة  
 النصف والحكم فيما اذا تلف بعد الطلاق وقبل الرجوع على  
 قولنا لا يملك لانه اذا تلف قبل الطلاق فان تلف في يد غيره بعد  
 عوده الى ملك الزوج بالطلاق وحده اذ به وبالاختيار وبقيضا  
 القاضي بانه متاويه فان سددت بالامساك بان طالبها بالرجوع  
 فاستعتت همتها والافطرق احد ما في ضمانه قولان . الماسية



المراودة القطع بانها تضمنه وهو مفهوم قصد في تمام المالك لم يورد  
البراقين في الرواية القطع بانها تضمنه وقال الشيخ ابو حامد لا خلاف  
فيه **والراجح** للمأخذ ان قلنا ان تعرضه عليه وتضمنه منه  
منه وان قلنا بعد تضمنه منه فلم يستلزم في ضمانه وجهان  
عمل وجهين فيما استحقه عليها من الصداق احدهما انه يتحقق عليها المأخذ  
منه والثاني ان يتحقق عليها بسببه فعمل يرد ولا يضمنه وعلى  
الثاني بضمنه قال الغزالي ومثاقير الفقيه المرافقة والعراقيين  
بعضهم ان يجوز الصداق بضمها في يد الزوج ولو لم يجره الفقه بالضم  
وبعد كل من سئل عن اصل العقد اي كالعقد بالخلف في الشرط  
وبالحقوق ومقتضى ما تقدم عن المأخذ من المعرفة بين العيب  
المفارق والحادث ان كان العقد صحيحا حادث بعد ان يكون  
في الطلاق من حيث ان الحق لعدم استناده الى اصل العقد وذلك  
بسبب المهر عند ادراج المتعة في الغزالي ومن يفتي بوجوبه  
بالطلاق استنبه الى من حيث انه يتحقق في السطحية واسلامه  
وارضام احثية لهما ذلك ولو انفسخ النكاح برقتها او بسبب  
لا استند الى كل العقد كاسلامها وارضاها ونزولها على ابيه او  
ابنه وهو ما يهبط انه زوجه وهو انما يظن ذلك فقد تقدم  
انه محط المهر قطعا في اسلامها والغزالي وافاضانه فهو في محل الرد  
اي ان نظرنا الى انه اسقط المهر استنبه الفقه بالعيب ان نظرنا الى انه  
يرجع الى استنبه في العود استنبه ردة وطلاقه وهو ما خوذ من تردد  
العراقيين الا في ما اذا انفسخ بردها والصداق را به من منع زبانه  
من الرجوع ام لا والراجح حيزم بانه متى غاد جميع الصداق المتبقي  
كان من امورها عليها وخبرها ان رتب الفقيه اذا عيب حكم فان الحل  
اذا كان فقه الطلاق المقدمه ولو طرأ ذلك بعد الطلاق وقبل  
من اختيار ردفنا الملك عليه فهو كما لو طرأ قبل الطلاق ولو قلنا

اجنبى

اجنبى وعلى التولية مصموز عليها للزوج مطالبتها ومطالته والقرآن  
عليه وبني المأخذ في مطالبتها بذلك على طريقته فقال ان لم تحت  
الزوج منه حتى انقلبه الاجنبى فالحكم كما تقدم وان مكنته منه فلم  
تقتضه في كونها طريقا في الضمان وجهان **سألت** ان الزوج عليها  
المكينة والسلطة وعلى قول الضمان لو حدث نقص في الزوج حدث  
بعد الطلاق فعلمت ضمانه ولو انما قبله فلا ضمان في المأخذ ومنها  
وجهان جزم الشيخ ابو حامد وابن الصباغ بتبطله في المرة الثانية المأخذ  
ولو حدث من الصداق بعد الطلاق ولد او زيادة متصلة وقلنا انه  
يرجع اليه بالطلاق فيقبل بضم الزوج الولد والزيادة المتصلة فيه  
وجهان يخرجان من القواعد الولد والحادث في يد الزوج قبل الطلاق  
فيضمنه للزوج **فروع** لو كان الصداق دينا سقطت نصفه بالفرار  
على الصحيح وعند الاختيار على القول بوجوب **النظر الناحية** في غياب  
الصداق التي توجب رد الحق في الفقه والحياة فاذا اصدق امراته  
عينا وطلقها قبل الدخول فان كانت العن بثلث فقد مر حكمها وان كانت  
باقية فان لم يحدث بها شيء رجع لانصفها كما مر وان حدث فيها شيء  
فالحادث اما ان يحوز نصفها بانحصارها وزيادة محض او نقصا  
في زيادة **الفقه** **اول** ان يحوز نصفها بانحصارها وهو ما يقتضيه فان  
صفه ونقصان جز **الضرب الاول** نقصان نصفه وهو العيب في المأخذ  
صفه كانه لا ولد كالعيب في العود والصم والناحية ككسيتين الحرقه  
فيمطران حدث في يد المأخذ الطلاق في حيز الزوج ان شاء الله عرض  
عنها ورجع بده نصفها سلبية من مثل اوقته وان شاقنغ بنصفها  
معيبه ولا ارسل له خلاف ما او انقصت يده واخارت المراه فانها  
ناخذ منه الارش على قول الضمان اليده كما مر في خلاف ما او اشترى عينا  
بتوب فذال العبد لعيب ووجد الثوب تعيب في يد البائع فانه يسرد  
الثوب وارشده في وجهه وخرج الامام فيه وجهان انه ناخذ الارش



والرؤية والولاء مجتمعا والتمتع موقوف وموارة حين لا يصادف وحصل  
الوصع والتأخير في ملكها فتبطل **الشرط الثاني** الزيادة المتصلة  
كالتمتع كغيره فيوان والتبطل وتعلم الفرقان الحقة وهي تنطرح في  
الرجوع إلى المعين المبرضى المرأة وبست المرأة المختارة ان استغنت  
لم يحرم ويرجع الزوج إلى القيمة النصف حليا عن الزاوية والواحد  
أقل قيمة من يوم من صدق في اليوم قبضها له وان سمحت بالزيادة  
أجبر على التبول على الصحيح ولو لا استغنت الزيادة المتصلة برضا  
الرجوع إلا في هذه المسئلة وحكم الزوج أن المتصلة والمنفصلة  
في ما يراعى بالفرقة المستطرفة حكما في الطلاق مردنه وإسلامه  
وأما الفرقة المقضية عود جميع الصداق إلى الزوج فان كان يتيما  
راضا لم ينفذ بسبب كرده الزوج فقد مردد الترافيق منع  
الزناكة المتصلة الرجوع والخاف المتولى بينهما منع وبست لها  
الخيار وان لم يدرى لغيره سبب كالرضاع منع وان كان السبب  
مفادا للعقد فتمت بغيره وفتنحه بغيره والمستوفى ان الصداق  
يعود إليه دون رضاها وبناءه المتولى على ان الفسخ اذا رغب بعد  
الدخول يجوز لها السعي من المثل فعلى الزوج ان يحكم كما لو كان السبب  
عاصرا على الثاني فيه وهما في بفتيان على ان الفسخ من مستند إلى  
أهل العقد او بقطعة من حبه فعلى الأول لا منع ويعود إليه بزيادة  
المصلحة والمنفصلة وعلى الثاني يمنع الرجوع وبجى الوجه السابق  
العادق بمران يكون الفسخ لغيره فيستحق السعي أو بغيره فيستحق  
مهر المثل **الفصل الثالث** ان تغدر الصداق بالقبضان والزناكة  
معاصمت لكل منهما الحيا رفل الزوج ان لا يقبل نصف الفسخ ولا غيرها  
لنقصانها وخاذ قيمة المصروف للمرأة ان لا ترده للزناكة ويعطى قيمة  
النصف فان باق على الرجوع فيها جاز ولا تولى لأحد منها على ان خير  
وقد يجوز الزيادة والنقص بسبب واحد ولو كان الصداق عسلا

لو كان

والرؤية والولاء مجتمعا والتمتع موقوف وموارة حين لا يصادف وحصل  
الوصع والتأخير في ملكها فتبطل **الشرط الثاني** الزيادة المتصلة  
كالتمتع كغيره فيوان والتبطل وتعلم الفرقان الحقة وهي تنطرح في  
الرجوع إلى المعين المبرضى المرأة وبست المرأة المختارة ان استغنت  
لم يحرم ويرجع الزوج إلى القيمة النصف حليا عن الزاوية والواحد  
أقل قيمة من يوم من صدق في اليوم قبضها له وان سمحت بالزيادة  
أجبر على التبول على الصحيح ولو لا استغنت الزيادة المتصلة برضا  
الرجوع إلا في هذه المسئلة وحكم الزوج أن المتصلة والمنفصلة  
في ما يراعى بالفرقة المستطرفة حكما في الطلاق مردنه وإسلامه  
وأما الفرقة المقضية عود جميع الصداق إلى الزوج فان كان يتيما  
راضا لم ينفذ بسبب كرده الزوج فقد مردد الترافيق منع  
الزناكة المتصلة الرجوع والخاف المتولى بينهما منع وبست لها  
الخيار وان لم يدرى لغيره سبب كالرضاع منع وان كان السبب  
مفادا للعقد فتمت بغيره وفتنحه بغيره والمستوفى ان الصداق  
يعود إليه دون رضاها وبناءه المتولى على ان الفسخ اذا رغب بعد  
الدخول يجوز لها السعي من المثل فعلى الزوج ان يحكم كما لو كان السبب  
عاصرا على الثاني فيه وهما في بفتيان على ان الفسخ من مستند إلى  
أهل العقد او بقطعة من حبه فعلى الأول لا منع ويعود إليه بزيادة  
المصلحة والمنفصلة وعلى الثاني يمنع الرجوع وبجى الوجه السابق  
العادق بمران يكون الفسخ لغيره فيستحق السعي أو بغيره فيستحق  
مهر المثل **الفصل الثالث** ان تغدر الصداق بالقبضان والزناكة  
معاصمت لكل منهما الحيا رفل الزوج ان لا يقبل نصف الفسخ ولا غيرها  
لنقصانها وخاذ قيمة المصروف للمرأة ان لا ترده للزناكة ويعطى قيمة  
النصف فان باق على الرجوع فيها جاز ولا تولى لأحد منها على ان خير  
وقد يجوز الزيادة والنقص بسبب واحد ولو كان الصداق عسلا



صغيرا كبيرا وكما لو اصدقها بجله فطالته المرة وسفتت قلبت مرها وقد  
 يكونا مسسين كالواحد فها عبد افعامة القران دجرفة وعوراد  
 بجعل احضار به ولست المفصود بالزيادة من انما يزيد به القعة بل ما  
 يرتبط به عرض صحيح والتمرة في الاستجاء وزيادة محضنة لحيث زيادة  
 مسلة كالسمن وتعد زيادة منفصلة واما الحمل في الجاوة فهو زيادة  
 من وجه نقصان من وجه فلو اصدقها خادنة حايلا فحملت وطلقتها  
 قبل الدخول لم يرجع الاضيقها الا انما ضيقها ولها بقية له طلقها  
 وفيه قول انه يجبر اذا رجع رجوعه في نصف الحاربية بناء على ان الحمل  
 يعرف قال الراجعي قضيته ان يجبر في ايضا اذا رغب الزوج في الرجوع  
 الى نصفها فلو كانت الحاربية بعد زيادة الزوج فخيرت من زيادة احد  
 ان ياخذها ويعد على الزوج نصفها حاملة وتلكها ان ياخذها وتعطيه  
 قيمة نصفها حايلا فالتا ان يفسخ الصداق المصروف رجوع نصف مهر  
 متاهما في الحاربية ونصف في الحاربية في القلم ولو كانت حملت في مده  
 وصفت في بدعها وجعل مهر بالولادة فلو كان المهر على الحمل او على  
 الولادة حتى يكون من صلتها او من صلتها فيه وحققا من لها نظاير في  
 البيع وغيره واما الحمل في الهامير فهو ذباكة من وجه ولا توه نقصانا  
 من وجه وحققا نظرها وهي المنصوص نعم كما في الحاربية واخيرا  
 الغرض انما ان كانت ما كوله كان زيادة من وجه نقصان وجه وان  
 كانت غير ما كوله كان زيادة محضنة وعلى الامام انما ان كانت ما كوله  
 فهو نقصان وان لم يكن ما كوله فالمرأة الواحدة لا تظهر اثرها في الزوج  
 واذا تكررت فتنبع في كل الاجوال ويخرج من كلام لا صواب فيها اذا باع  
 حيوانا بشرط حمله بطريقة قاطعة بانه نقص وطريقة قاطعة بانه ليس  
 بنقص واما زراعة الارض في الميراث في نقصان محض وصوبه في تمام  
 وكلام الشافعي في نقصان ان تارح يجوز نقصانها وبارق يكون ذباكة وقال  
 الماقدسي في زراعتها زيادة ممتنع واختلف لا صواب في كونه بقيه بالارض

على

على وجهين المشهورين الاول فاذا اصدقها ارضا فزرعتها ثم طلقها والبراعة  
 نقصان فان توافقا على الرجوع الا نصفها وابقا الزرع للاحصاءه فذلك  
 في الامام ولا جرة لمرأة انقائه وان رغب فيه الزوج وابتنى جبر  
 عليه وان رغبته وانما هو لم يجبر وكان له قيمه نصف الارض وان  
 كانت نصف الارض ونصف الزرع ففي اجبار طرعا اخذها منه  
 على الوجهين لا يبين في نظري في الثاني ومع النكاح لا ينجح ابو طاهر والمدير  
 يجبر على قبوله والثاني وهو ما ورد في الموطا وابن الصباغ القطع  
 بالمنع والظاهر المنع وان ثبت الخلاف ولو نقصت قيمة الارض بالزرع  
 عن قيمتها وحدها لم يجبر على قبوله قطعا ولو طلقها بعد اراستها بالزرع  
 ولم يحصد فقالنا ان احصده واساير نصف الارض وان رغبه اجبر على  
 قبوله الا ان يحدث نقص ولو طلقها بعد حصاده وبقي اثره في الارض  
 فان لم ينقص فلم ترد رجوع فيها وان ضلحها كانت لا يصلح له قبل الدخول  
 فهو زيادة محضنة فلا يرجع فيها الا برضاها واما الغراس المشهورة انه  
 نقصان محض بالزرع والحكم كما تقدم فيه لكن لو اراد ان يرجع في  
 نصف الارض وبتلك الغراس لم يجبر المرأة عليه في وجهه وقيل انه  
 نقصان من وجه ذباكة من وجه **قال** الماقدسي اما النقصان  
 فقير ممتنع واما الزيادة ففيها وجهان احدهما انها ممتنع لا يماسنق  
 في الارض والثاني انها كالمصلحة لا يماسنق بيعا اي في بيع الارض  
 على النصف وعلى هذا اذا بدلت الارض لا يلزمه قبولها واذا اطلبها لا  
 يلزمها بدلتها واما ادعى في نصف القبة اجيب ولو طلقها وهي مزرعة  
 او مزرعة فبادرت الى القلع فان بقي في الارض نقصان لضعفها  
 بالزرع والغرض هو العايت تحت الزوج من نصفها وقيمة وان  
 لم يبق تغير حصة في الارض ولو خربت الارض فان كانت معدة  
 للزراعة فخرها زيادة محضنة بمنع الرجوع فيها الا برضاها وان كانت  
 معدة للبناء والغراس كان نقصانها محضنا فيخبر الرجوع في قيمتها



وقيمته غير محذور وبتمهده هذا الاصل على ما قيل الاول هو اصلها  
فلا خلاف في انما في يدها ثم طلقها قبل الدخول فان لم يكن الثمار بارق  
لم يكن له اخذ نصف المثل فلهذا لا بد من زيادة ولا الرجوع في التخييل  
ودون الثمار فلهذا ان رخصت ان يعطيه نصف التخييل ونصف المثل فلهذا  
عليه ولم يرد له طلب قيمة المضاف وبدله بعضهم منزلة الثمرة الموقوفة  
فجعل في الاحبار على قوله الخلاف الا في قولهم به في المهدى وان  
كان الماد موقوفة عند الطلاق فلهذا لم يرد له تمام مخالفة لغيره في التخييل  
اما طريقة الامام فقال لا يشترط في هذه المسئلة عسر من حيث ان  
الماد سقا خالصة لها لئلا يناديها ولد متيكا فيصير مشركه فان ترك السقي  
فرض الشجر والثمر لا يتصاغر الثمرة وطونها وان سقي اسفل الثمر والشمع  
و ليس مشركين بينهما حتى يشتركا في السقي فلا عمن فصل الامتناع  
من اخذها او موافقة من لا يجره له لو اراد ان يخذ نصفها لا شجار  
دفعها قطع الثمار في الحال لم يلزمها ذلك وللمثل ان سقاها ان تهب  
بمنه شرط الماء وليصير الكل مشركا ولا ان سقاها السقي ولا تركه  
وذلك ليس لها تطبيقه فاجاب الملك لا الجدا ولا ان السقي ولا ان  
ترك السقي واما المشاحة ففيها صورة احدهما ان تقول الزوج  
اوجع لاني نصف الشجر ولا اسقي الملك الخيرة في السقي فلا يلزمها  
لرجابة وذلك لو قال لاني اوجع في نصف الشجر والملك الخيرة  
في السقي الساقية ان تقول الزوج اوجع في نصف الشجر والملك الخيرة  
السقي او تقول المرأة اوجع اليه وانا الزم مودة السقي فهل على الزوج  
اجابة فيه وجهان اظهرهما الا لانه وعد لا يلزم الوفاية فان  
قلنا بحاجب فلو وجع من الزم السقي واشتد منه بان ملك النصف  
لم يرجع الى الزوج ان قلنا بحاجب احد الزوج نصف الوعد فان رخص  
الملتزم في السقي به ففي دوه الرجوع لا العيز سرود والظاهر انه  
لا مرد السائلة ان مستأجر فاعا الثمرة فيبادر لا قطعها ولا يوزن ذلك

في سقيها التخييل فيعود الشرط الى الزوج كالمو فلهذا قبل الطلاق  
وهذه الصورة ان فرد به كرها الغنم في الوسيط ولو دامت نصف  
المار منه فقبل فقد زال العسر بذلك وهو لا يملك منه الفئولة فيه وجهان  
فالرجوع في هذا العسر في الرجوع الى الشرط لا امتناعا او موافقة  
فيما اذا اصدقها ارضا فزعمتها ثم طلقها قبل الدخول فان السقي  
ينفع الزرع ودون الارض يرجع في نصفها ويسقي زرعها ويجري هذا  
فيما اذا اصدقها خارية فولدت في يدها ولدان لم يكن طلقها قبل  
الدخول والولد رضيع لانه لو رجع في نصفها لتضرع الولد بقطع  
الرضاع اذ لا يلزمها سقيها من ارضاءه فلو قال ارجع في نصفها وارض  
بارضاع الولد لا فطامه ففي وجوب اجابته الوجهان قال للتمام  
والنصف يدل على انه لا يجاب ولو قال ارجع وامنعها منه لم يجب قطعها  
قال الرافعي في ذم والارضاء ومضى في ماله بشي اخر وهو المهر  
بيل الحاربه وولدها قد مر ما حكاه المتولي فيه قلت وقد مر ان غيره  
وافقه واطلاق لتمام والغنم لا هنا يقتضي خلافه والظاهر انه  
يخرج على الخلاف في جواز التفريق بالرد والعيب فيما اذا استمر  
حاربه حاملا فوضعت في ملكه ثم ردها فعيب قبل تلوغ الولد بين  
حوان الفر فوهل ان ردها وسقطت في ذمها وظاهر كلامه انه لا  
قد يميزان فحوز هناك من رجوع الولد اذ لا واما الموافقة فلها صورة  
الاولى ان سوا فاعا الرجوع في الحال ويسقي احداهما وهو وعد لا  
يلزم الوفاية فان لم يف الملتزم به بينا ان الشرط لم يعد الى الزوج ان  
الساقية ان سقا على الرجوع ولا يلزم احدهما سقيا بل ترك السقي  
او تسقي مشركا فيصح لكونه احدى طلق السقي لم يدر منه خلاف  
فاذا التزم به ثم ينادى في الرافعي لم ارضعها للسقي الا للتمام  
واما طريقة الجمهور فقالوا ان ارضاعا على وجه لا يتجاذ في  
الحال او على ما خيرا الرجوع لا الجدا ركا عليه فان بدا لا خذها في



المتأخير من الرجوع عنه وان زاد مرة ان رجوع الروح الى نصف  
 الاستجارة في الحال وترك المارة الى الحداد في المصنوع المشهور ان  
 الروح لا يجبر عليه وله طلب القيمة في المثلثة بحر وفاقه بعضهم  
 واما لا رجوع في نصف الحلة في الحال وان ترك النمرة الى الحداد وابت  
 فوجها ان احدهما لا يجاب واخنا في المتوسط واصحابه يحاب ويبقى  
 الاستجارة بينهما وسبيل الشق فيبيله فيها او الشراك ثمانية استجارة  
 وانفرد احدهما بالثابت ولو اراد الروح ان لا ياخذ القيمة ويوخر  
 الرجوع الى الحداد او فاتها ان لا يرضيه ولو اراد رجوع الان ويجوز  
 نصيب من النخل وديعة عندك الحداد وقد ابرأك عن ضيائه فيني  
 احبارها على ذلك وجهان ما نقضان على الوجهين صحة امر العاصب  
 من ضمان المعصوب وليس لها ان تطعم الرجوع الى سطر النخل على ان  
 لا يفسقها ولا على ان يفسقها ولو نادى مرة الى قطع المارة ولم يقطع  
 وان القطع ولم يحصل به نقصان فكسرت ضعف واعضاء ان يفسد الرجوع  
 الى نصف النخل ولو وهبت منه نصف المارة لست كافي المارة والنخل  
 ففي وجوب قبولها وجهان في اصحابها على ما حكاه اللفظ عن القوي وغيره  
 المنع وبان المحامي والبند بجانيه لست بشي وان المصنوع لا يجبر  
 وقال سليمان هو المذموم وابن الصناعات هو ظاهر المصنوع والحداد  
 راجع الى الخلاف في ان التمر في فائدة متصلة او متقطعة وقد تقدم  
 عن الاكثرين لا يجبر على قبولها اذا لم يكن موبوءة ونسخت في الصور  
 ملية او جبه وحكي الماندر في ملية او جبه اخذها الرجوع مطلقا  
 سواء قلنا التمر في فائدة متصلة او متقطعة وانها ان لا تجبر مطلقا  
 والبالت وهو بر صرح ان قلنا انها كالتصلة اجرة الاول واما  
 مسئلة الارض التي زرعا فقد في البند بجي تسليم وان الصناعات  
 ختمها حذر النخل التي اطلقت الا فيها اذا بدلت له نصف الارض فانه لا  
 يجبر على قبوله واخذ مع نصف الارض قطعاً وقا للمالكين

ان

ان جعلنا الزرع زيادة محضة فحده الارض ختم النخل اذا اطلع  
 وقلنا النمرة زيادة مثمره فكذلك حكم كما مر فيها وان جعلناه زيادة  
 وفقطا فان كان الوعر مثمر فلا يجبر واحد منها على لزومها ودعى  
 القيمة اجيب وهذا الكلام يقتضي امرين احدهما ان اذا جعلناه  
 زيادة محضة وبذلت سطر الارض مع سطر الزرع انه يجبر على  
 القبول على وجهه كما يجبر على قبول النمرة الموبوءة اذا جعلناها كالمفصلة  
 على وجهه وقد حكاه لدرمام عن صاحب التفرغ للمنة غلظه فيه  
 بان النمرة لا تسقط النخل والزرع سقط لزمه وض النامية انه يقتضي  
 الحرم في الغراس ان لا يجبر واحد منها والشا في حق الله عنه  
 سوى لدرمام بن الزرع والغراس ان لا يرجع عند وجوده منها  
 في نصف الارض الا برضاها وكذلك قال السند بجرح حرم الغراس  
 حله الطلم على النخل الا فيها اذا بدلت الغراس مع لزومها فانه لا  
 يجبر على القبول وجه واحد او فصل المحامي في لزومها فانه لا  
 او غيرت فقال ان لم يفسد قيمتها بذلك خبر المارة بين ان  
 لتسلمه بصف لزومها فاجبر او لا في اخذ القيمة وان نقصت فذلك  
 صدق ان نقص من وجهه وزاد من وجهه فصح القيمة الا ان يقع  
 التراض صرح لدرمام بالسوية بين الغراس والزرع في تجبر  
 الزوج بين الرجوع في سطر بين رضى القيمة وفي لا يبرأ اذا  
 لو اراد الزوج اقل لزومها ففسد واودع الغراس موبوءة بها  
 كقطر في القلس واصحابه ان لا يبرأ من ذلك موبوءة ان لو اراد  
 الرجوع في سطر الارض المزروعة بخار وجه واحد كان في القلس ولا  
 يستحق عليه اجرة في هذا الا فيها الى الحصاد واعلم ان ظهور التفرغ  
 في سائر لزومها المصدقة كبد والطلع في النخل وفاقا في ثمارها  
 مع سائر ثمارها كما يبر النخل **فرع** لو اهدى فيها خلا عليها لتمام  
 موبوءة وطلعت قبل الدخول كان له نصف النخل والمارة سوا حداد



لم يجدوا ان كان عليها طالع بان طلقها وهي مطلقة بعد كان له نصفها مع  
الطلع وفيه وجهه ان اصفى ان كان له نصفها في الطلع لا يرجع  
فيه الا برضاها وان طلقها وهي مسورة ففي وجوبه في التمتع طرقت  
احدها انه على القولين بين في المسئلة الثانية في الرجوع في ولد  
الجارية بما عطا ان التمتع غير المودة بقابلها تستط من التمتع ام لان قلنا  
لا فادب بها فان قلنا نعم وجب نصف قيمتها اقل ما كانت من يوم العقد  
الى القبض واصحها ان تقطع بانها ترجع اليه في الرجوع في اذا التمتع حقا  
في التمتع فلا ما حدا لا برضاها الا انما قد زادت فان لم يررض اخذ نصف  
قيمة الطلع مع نصف لا شجار والبر بقاء جاريان فيها اذا اردت شجار  
في الحبيب بعد التباين **المسئلة الثالثة** اذا اصدفها خاتمة حاملا من زوج  
او ذواته فقلت ثم طلقها قبل الدخول فان كان قبل الوضع فله نصفها جازلا  
ان قصر الزمان ولذا ان طالع على الصحيح فان كان يرجع الى نصف  
منها وان لم يرضى نصفها فان كان في زمن الحريم المنفرد فهو من  
التمتع في بر صريح ودون المثلوع في قولنا في الرجوع فيها دون  
رضي المرأة فادف واقعة وانما في الحال الرجوع في الولد على ما سياتي  
فذلك والا فهو على الخلاف في المنفرد في البيع وان كان بعد  
منصرف من الحريم فله نصفها فانما نصف قيمتها فان كانت ولدت  
في يد الزوج فقد سبق حتم النقصان والحاصل في يده وان ولدت  
في يد الزوجة تحب بين من اخذ نصفها بغير ارشاد اخذ نصف  
قيمتها وانما الرجوع في الولد فليس على من الحمل بل يعرف بقايله  
فستط من التمتع في البيع ام لا فان قلنا نعم وهو الصواب فوجهها ان  
ان للزوج حقا فيه لكن قد زاد بالولادة فان نصبت الرجوع الى  
نصفه ونصف ندم اجبر عليه على الصحيح قالوا نصبت تسليم الحاربه  
بعد السمن وقيل الحرفة وانما نصبت قيمتها نصف الولد يوم الولادة  
قال الماقدسي على هذا لو كانت المرفة بين الولد والام مستغنة

اصفا

من

فعل غير الزوجة على دفع نصف قيمة ندم او ما عاين معا فيه الوجهان  
المقدمان وحرم المتولي بما يبرحم الى نصف قيمتها وقال الرمام اذا  
جاء ان ندم له نصف قيمة المولود دخالة لم ينفصل فيمنع ان تستلم له  
نصف المولود وصححه على هذا القول وحرم به الغرلة قدر ما علمه  
والوجه الثاني انه لا حق له بسبب الولد وعلى هذا فوجهان احدهما  
انه لا يزاد في سببه شيئا والثاني انه يرجع بنصف ما سببته امته  
خاملا وحايلا وسليح فبق على هذا القول اربعة اوجه احدها يرجع  
بنصفه في الثالث بنصف قيمته في الثالث لا يرجع بشئ في الرابع انه  
يرجع بنصف ما يبرحمه امه حاملا وحايلا وان قلنا الحمل لا ينفصل  
فستط من التمتع تسليم الولد لها لئن هل يصير مستلحا في حق الزوج  
حتى لا يطالب من احله بشئ فيه وجهان احدهما نعم وصح كالتما الحاد  
على مله والثاني لا تقوم يوم العقد حاملا وحايلا لما كان بين  
العامين من فصل رجوع الزوج بنصفه مع نصف ندم فان بدلت  
نصف الولد على استحقاقه بنصف ما بين العامين في صبيح جاز وان  
لم يررض ثم عد عليه قطعا فان لم يررض بنصف الولد او لم يتد له له  
وكان لا يفسد الحقة المنفرد فيه رجوع عليه نصف ندم وللمرجران  
فقر على مله ما فيه من التفرق لئن من غير الزوجة على الخطا بنصف  
قيمة ندم امه فيه وجهان احدهما نعم وثانيها لا ويقال ان عطية نصف  
قيمتهم ندم او الولد وندم على ملكك وانما سلم بعد شئ في بيعا معا  
واعطى الزوج من التمتع النصف مما قابل ندم وذلك البينة وهذا  
مخالف لما تقدم عن المتولي وانما الصباغ وعنه ان يحلل الرجوع في  
نصف ندم دون الولد او الم من ندم ندم محرم ولو اصدفها بعينه  
حاملا فوضعت ثم طلقها قبل الدخول في حكم ما مر في الحادثة الا في مراعاة  
النفقة فانما لا تعتبر على المذنب المشهود ولو كانت الجارية المصدق  
حاملا فطلقها وقد حملت فهو زيادة ونقصان وقد مر حجة وان ولدت



ثم طلقها اختصت بالوليد والكلام في عدم تولد غيرها اذا كانت حاملا يوم و  
 الا صداق وولدت وطلقها قبل الدخول وان حبلت في بطن الزوج وولدت  
 في يدها وينتسب بالولادة فكل يكون الفسخ من حبلها من وقت الحمل الى  
 او من وقتها بعد ولدت له الحيا فيه وحملها بالوجع فيها اذا قطعت قبل  
 المني وبقية قبل السبع **الباب** لو اصابها حبلها وحملته او انقضت  
 في يدها وطلقت الصنعة فاعادته ثم طلقها قبل الدخول فظن في اعادته على  
 احري والحاصل زيادة من وجهه ومضاه من وجهه فليس له الرجوع الى فصله  
 فهذا وليس له الحناز على قوله بل ان يقع على الرجوع الى فصله جاز وان  
 اختلفا ورجع الى فصله القبة وان اعادته على الهياك لا بد من فصله لانه  
 من تسليمه فيه وجهه وان طلقها وهو قول ابن الحداق نعم وثانها لا  
 واسند لجماعة منهم الشيخ ابو علي في الامام له بالقياس على ما اذا اهل الحداق  
 المهرقة في يد الزوجة ثم سميت بطلقها فان ذلك الرجوع فيها قهر او اوه  
 عليه لجماعة منهم ابن الصباغ والعمران ذكر وان مسئلة التمس على الو  
 ايضا وهما كالوجهين فيها اذا اهللت المصنوعة ثم سميت لكل فم الغائب  
 نقصان المهر الام بقاء الغائب مقام براد في برام والوجه الفات  
 على ان تحصيل هذه الغيابة محل بلحة فالاعية فام لا وقد اجرى الوجهان  
 فيما اذا اعاد الغائب الصنعة بعينه وجرم من الصنعة في الغائب فان  
 التمس المات لا خير الا وله وفرد بعينه وبني شلتا وبجربان فيها اذا نسيت  
 ثم تعطلها ولو طارت في غير العبد عشاقه فضا ولا يصير شيئا ثم زالت  
 طلقها قبل الدخول فعن الامام ان الزوج يرجع الى فصله العبد قطعا كما  
 لو حدث عيب ثم زال وهذا منقضى الجزم فيما اذا ذكر الصنعة التي نسيتها  
 بانه محرم بها والغيب لا اجرى فيه الخلافة في الغيب . المرفوع ان فلانا  
 لا يرجع الى فصله الحبل المعاد في من رجع فيه وحملها احدثا وهو جواب  
 ابن الحداق ولا يصح عند ابي علي في الامام والعمران انه يرجع الى فصله  
 قيمته فصنعة لا بد في على هذا فوجهنا احدثا وهو جوابها ولا

انه

انه يقوم بغير جنسه وان كان بقدر اللد من جنسه فيقوم بالفضة  
 ان كان دعنا وبالذم من كان فضته حد رابن الربا وموظا من  
 مضه في مريم وثانها وهو قول محمد بن فضال في ان يقوم بفقد البلد  
 وان كان من جنسه والوجه الثاني انه يرجع الى فصله الحبل بالو  
 والى فصله جرة الصنعة وهي قيمتها قال الرافعي والموافق لما في الغيب  
 فيما اذا اطلق حبلها من وجهه هذا الوجه وفيه نظر فقد رجحنا على مقابله  
 وعلى هذا الفصل يقوم الصنعة بغير جنس الحبل من فقد البلد مطلقا سواء  
 كان من جنسه ام لا فيه الوجهان على الوجه الاول قال الرافعي والاشبه  
 الثاني وقد مر في الغيب وجهه انه ضمن الا اذا كان من جنس الفضة  
 والصنعة بالذم وبذلك في فصله محمل محبة هنا ومحمل العرف وكذا  
 الشريعة فيما اذا عادت الحبل على غير الهية لردو او في مرسو او لو  
 اصدتها اية من جنس فضة فقد نص على ان حمله حكم الحبل وان رجعا  
 معنى ذلك على ان صنعة تقوم ام لا وفيه وجهان فقد ما ان قلنا لا  
 كان للزوج الرجوع الى فصله الغيب سواء اعادته الى تلك الصنعة او غيرها  
 منقومة ام لا وفيه وجهان فقد ما ان قلنا لا كالزوج الرجوع الى  
 فصله الغيب وان قلنا من منقومة كالام في الحبل المحدث احدثا  
 للرجوع الى الام فما اذا اعطيت انا من جنس فضة في فصله فيمنع الف  
 وما به والمفاد وجهه بعيد ايضا انه ياخذ منه الفاضل وهذه الصنعة  
 وان قلنا اتحاد لردا في محرم والقياس بحجته هنا فيكون الفصل اطلاق  
 سواء قلنا الصنعة محرمة او بباحة لانه انما في هنا  
 ولو اصابها حاد من غيره فنسيت الغنا او اطلقنا من فصله ما قبل  
 الغنا وجهه وانما لو بيعت بزيادة من اجل الغنا امر في صحة البيع  
 لانه اوجه بالثان لم يبق له الغنا من ان فصله لم يصح ومن صح  
 الصحة مطلقا **الرابعة** لو اصابه من وجهه غير انما في فصله  
 البنا فقد مر في باب كاح الشراك انما انما بعد فصله لم يحكم



لأنه يشي وإن استل قبله فخصنا بوجوب هذا المثل على الزوجين في الرجم والوصار  
الحرف خلا في يد الزوج ثم استل أو أحدهما فوجها واحدهما قول ابن  
الحدا في الاستل إلا الحدا أصح وهو قول القضاة من أهل العراق  
طلقة قبل الدخول فعلى الزوجين أن يصيرا كمثل بينهما نصفين على الثاني الحدا  
له وعليها نصف من المثل ولو اصدفها عصبها فخرجت يد ثم عاد دخلا  
ثم استل أو استلها البنا بزمه فمقتة ولو اصدفها الحرف فاصفها ثم  
طلقة قبل الدخول ثم استل أو استلها البنا فلا رجوع له وإن كانت  
صا دت خلا عند من غير علاج قبل الطلاق فمثل له الرجوع إلى نصف  
الحدا فيه وجهان أحدهما أن الحدا أدفعها نعم وهما كالوجهين في إذا عجز  
خبراً بطلت يد كل ركوز الحدا للغاصب والمغضوب منه قال  
الرافعي أصحهما أنه للمغضوب منه فالله لا يبرئ رجوع الرجوع منها انتهى  
وظلام التولية يقتضي ترجيحها وصحح برامام مقابلة فان قلنا يرجع  
فلو لم يخل أو اقلقه قبل الطلاق فوجها واحد عما قول الحصر كما أنه يرجع  
مثل نصف الحدا وتاينه قول ابن الحدا وجزم به الما ورد في دعم العزم  
لما ساق عليه أنه لا يرجع بشي ولو اصدفها حله مئة فمقتة ودفعته  
ثم طلقة قبل الدخول فعلى الرجوع إلى نصفه وجهان من أن على الوجهين  
في رجوعه في الحدا فعلى قول الحصري الحدا لا عزم في الحدا أولى وعلى  
قول ابن الحدا فيه وجهان قال الرافعي وقد قرئت القصيدة في أصح أن  
الحدا للمغضوب فمقتة أن رجوع هذا أظهر وهو جواب ابن الحدا  
فان قلنا يرجع فلو كان الحدا قد عزم بعد الرابع قال ابن الحدا لا  
رجوع له كما كان في الحدا قال الشيخ أبو علي وينبغي أن يقطع به هذا قال  
ابن مامر وسع الحدا وأجلدها وبهتة مع النبط كالنكاح في يدها أو  
لما داف ولو افسخ النكاح بردها قبل الدخول واستلها أو اضمها النكاح  
بعقها أو يعيب أو نحو قبل الدخول في الكلام في الحدا والحدا كالنكاح في  
نصفه عند طلاقه أو دونه **الحاشية** لو اصدفها دينا في ذمتها وشبهه

طلق

طلق قبل الدخول وهو في يدها فمثل يتعين الرجوع في نصفه وأنها  
استلها وتعطيه بدله فيه وجهان قال الرافعي الأول أقرب وهو  
منقضى كلام الغزالي ولذلك كان المذهب أن الرجوع من رجوع إلى العبر  
المفرقة إذا كانت باقية وإن قلنا أنه ملكتها وهذا أصحها للفقهاء  
بعد أن علمنا المثل فقط وطرد في الشيخ أبو محمد في التمسك بالثابت في  
الزينة إذا وفاه ثم طرأ فتخرج بوجها استل إذا التمس ولو اصدفها من الدخول  
هيئاً وفاته بها جاز في الحدا القولين فلو طلقة قبل الدخول فالقول  
أنه يرجع في نصفه الذي في العين وهو نظير المثل في نظير حتى  
التمسك وقال القاضى الطبري والرواية ثم أنه يرجع في العزم  
أن يقال مثله هذا محتمل أن يجرى بالأول وهو أن ذلك هناك  
مخرج على الفسخ وقع للعقد من أصله وذلك مستف من أن كان  
الزوج فسخ النكاح بعينها أجرة طرده في أنه هل قول رفع النكاح من  
أصله **السادة** إذا اصدفها تعليم القرار وبعضه فطلقة قبل  
الدخول والتعليم فمثل يكون تعليم الشطر في ثمانية رافده وجهان  
أحدهما لا بد له الحدا المستولى بعلمها من أن أجاب في غير خلقه وأظهر  
وهو قصه وصحة جماعه نعم فمستحق نصف من المثل في الحدا بدونه  
أجرة التعليم على القديم وثبناهما الما ورد في وجوه في الزمان  
فمثل تجزأ وطرد والوجهين فما إذا كان الطلاق بعد الدخول وقبل  
التعليم ومن القول في الحدا في جواز التعليم عنه وجود المحرم  
على الحدا في أن صورته عورة فام لا يستضاءه بصريح الجوار لأن  
لما صح أنه ليس بعورة ولا فدية من منع قال برامام إذا أخذ  
التعليم لحوف فمقتة أو الحيا فقط لا من حصة عشر الشطر فرضت  
المراة أن علم ذلك علامه فمقتة في الحدا في الحدا إذا استأجر  
تعليم علامه فان قلنا لها الزامه تعليم غيره وهو متعلق ما إذا علمها  
على من يرجع وله ستة فاق قبلها مل بدله وفيه قولان أحدهما



لم يتعد الصداق فعليه تعليم من عيانية والاحتم موجباً للتعد وقال  
ابن داود والوجهان في تعليمها وانما عده مجربان وان لم يسلط  
ما وقع العقد عليه اذا اراد فالاية الـ ولا يجربان فيه اذا اطلب منها  
بعض عيانه الا اذا تعد والمعين ولو كان الطلاق قبل الدخول وبعد  
ان علمها البعض فان قلنا لعلمها كله بعد الطلاق علمها هذا فقيته وان  
قلنا لا يعلمه فتد قال الما في رضى بنى على ان القران هل يجزى ام لا فان  
قلنا بجزء العتادى اجزاه سقط عنه من الصداق بعد ما علم وفيها  
يرجع به بذلك البعض الباقي القولا وان قلنا ليس مستأدى الاخر ايجبا  
القائم ان يبدله عند تعد اجرة المثل وسقط عنه فما اذا علم النصف  
مثلا النصف وسقى عليه نصفه وعلى الجديد سقط من النصف اليس  
علم نصفه وهو ربيع الحامد يرجع عليها بلحجة نصف ما علمها وهو الربع ورجع  
عليها بالباقي وهو ثلاثة ارباع المثل **السابعة** لو اصدت خطيطة توف  
تم طلقها قبل الدخول والخطيطة فانما سقطت خطيطة نصفه فان  
زدت زاد خالطه وان تعد وصنطه فهو كالو كلف الصداق قبل القبض  
فترجع عليه بنصف من المثل في الجديد وسقطت اجرة الخطيطة في  
القديم قال ابن الصبان وعندى ان الزوج اذا اختار خطيطة جميعه لا  
يلزم لها المطالبة بعينه ذلك وان طلقها بعد الخطيطة وقبل الدخول  
فله عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل الخطيطة وبعد الدخول فعليه  
الخطيطة ولو خاطب بعضه ثم طلقها اما قبل الدخول او بعد فان كانت  
الخطيطة مثاقلة فهو كالو عليها بعض المثل وقلنا انه مماثل وان  
كانت مختلفه فكما لو علمها بعضه وقلنا انه ليس بمثل **وقان الاول**  
اصدقها وعندها الاثاق من موضع معين ثم طلقها قبله وقبل الدخول  
برده الى نصف الطريق وسلمه الى الحاكم فان لم يجز حاكمه ولم يكن  
النصف مما حاله فيه ولم يبرع بالرد اليها قال المولى عليه نصف  
الاجرة وان طلقها بعد وقبل الدخول اسرد منها نصف اجرة المثل

وان

وان طلقها قبل الرد وبعد الدخول فعليه رده فان تعذر بان رجع  
بنفسه او رده غيره او مات فقد فات الصداق قبل القبض فعلى  
الحاكم ان يرجع الى مهر المثل وعلى القديم الرجوع الى اجرة الرد الثاني لو  
اصدقها عتق عبد معين من عبده عنها ففعل ثم طلقها قبل الدخول رجع  
عليها بنصف قيمته وان طلقها قبل الدخول وقبل العتق فوجهان  
احدهما انه يعتق عليها نصفه ويقوم عليها نصفه الباقي ان كانت موسرة  
والثاني لا يعتق عليها شئ منه وترجع عليه ببدله وفي المدد القولان  
وفيه نظر لا يبرأ لولا انهما اذا قال لا لسان له حصته في عبدا عتق  
حصتك عني فاعتقها عنه انما يعتق عن السائل وسرى العتق الى نصيب  
الشريك ويجوز قوله على الشريك المباشرة بالرد وان كان  
احد الشريكين لا يبرأ لآخر اعتق نصيبك عنى فاعتقه يبرى الى نصيب  
الشريك والاولا للتسايل والغرم على الشريك المعتق وقد فرق بينهما  
دين مسئلة الباب **فاعد ثان** الاولى حيث ابنتا الحبار على الرجوع  
في سطر العيز المصدقة اما المرأة بزيادة فيها او للزوج سفطان فيها  
او لهما بزيادة وفضان كما تقدم فلا يملك الزوج قبل اختيار من له  
الخيار ان كان الخيار لاحدهما وقبل التوافق والراضى ان كان  
الخيار لهما فان فرعا على الصحيح ان الصداق يستطير بالطلاق  
ولا يتوقف على اختيار النكاح بل على اختيار من له الخيار وعلى التوافق  
ان كان لهما وانما يملكه بالطلاق اذا اخرج من الزيادة والنقصان  
او كان ديناً لم يقبض ثم ليس هذا الحمار على الفور بل هو خيار  
الرجوع في الهبة لا يسقط بالاخير وان كان رابداً للمطالبة  
حقه من غير قبض غير ولا قيمه وحفيه بطلت خيار احدهما فان  
اسد لا يقتصر الحال على حبسها لمدل العزل والقبض لا يحسر الفاضل  
الصداق لان حاضراً ويعتبر من التصرف فيه لان حق الزوج يزيد  
على تعاقب حق المهرين وانما كذا في الامام وفيه نظر لان طاهر



نصفه في الامم بعد كل عمل الزواج له نصف القبة ولها ان تعطى بدله نصف  
العين وقد يجب الشيء ويستقطب باعلامه كالواخرج بنسبته لا عن  
بنت محاضر في الطلب يتوجه الى الراسل كما قاله المولى وغيره ان زوجة المولى  
بطالب النوطي لانه الاصل له في الاكام هناك انما انما مظالمه  
ياخذ الامرين كما قاله هنا وقوله حق الزوج يزيد على ما في حق المرفين  
والغرام منوع فان حقه يتعين في الدمة فقط بدليل انهما لو غابا وليس  
لها وارث خاص لم يكن لها الا نصف القبة ولو اقل من صاوب به مع الغرام  
عند الجمهور خلافا لابن مرج وابي اسحاق وان صرف على الاستماع من  
رد النصف وقيمتها فالحاصل من كلام الامام ان نصف القبة ان كان  
دور نصف قيمة العين للزيادة الحادثة باع الفاضل منها بقى نصف القبة  
وان لم يربح احد في الشراء المعين باع الكل وصرف الفاضل عن القبة الواجبة  
اليها وان كانت قيمة نصف العين مثل نصف القبة الواجبة لعدم  
تأثير الزيادة في القبة فعليه احتمال ان اصحابها ان يستلموا له نصف  
العين ويقضى له به ولا يملكه قبل القضاء في الغر لا وفي كلام الشافعي  
استارة اليه والتاخذ انه لا يستلم اليه بل يتبعه فلعله يجد ستارا  
بزيادة **الثانية** اذا امتنع الحاجة الى معرفة القبة للرجوع بنصفها فاني  
قيمة تعتبر نظرا ان كان لها الصداق في بدنها بعد الطلاق وقبلنا انه  
مضمون عليها معتبر قيمة يوم اللها الا اذا طولب بالتسليم فاشنع فانه  
يضمن فان العصب من جديده وكذا اذا قلنا انه ليس مضمونا عليها  
من قبل وان كان تلف في يدك قبل الطلاق واخرج عن ملكها او كان  
موجودا وامتنع الرجوع فيه لزيادة او نقصان او لهما فالواجب عليها  
اقل منه من يوم الاصداف الى يوم الاقباض في الرامام ويحمل اربقال  
ان كان المانع هو الزيادة والعين باقية تعتبر قيمة يوم الطلاق  
لا يوم الاصداف ولا يوم الاقباض **المصل الثالث** في التصرفات  
المانعة من الرجوع وفيه مسائل الاولى اذا ازال ملكها من الصداق

بيع

بيع او هبة واقباض او عتق او انفاق لم يملك الزوج بعض مفرقها والرجوع  
الى الشرط كل مرجع اليه له وهو مؤتمله ان كان ملكا وقيمته ان كان متقوما  
ولو طلقها في زمن خيار المجلس او الشرط في البيع ففي رجوعه بنصفه  
وجهاين ومن المولى وغيره الرجوع على اقوال الملك فان جعلناه للتابع  
فهو كالهبة قبل القبض وفيها قولان يايمان وان جعلناه للمشتري لم يرجع  
فيه وان لم يزل ملكا عنه لكن تعلق به حق اخفى نظرا ان لم يكن لازما  
كالواصية او هبة ولم يقبضه كان له الرجوع في نصفه ونسبه  
الموهوب الذي لم يقبض قولانه يرجع في نصفه والرافعي وحقه ان  
يطرد عنه الرهن والوصية وان كان حقا لازما بان يرهنته واقبضته  
لم يرجع في نصفه وياخذ القبة وان اخرجته ولم يقبض القبة فان شارح  
الى نصف بدله في الحال وان شارح الى نصفه مسلوبا المتفقة بقيته  
الحق وليس له الرجوع باجرة ببقية الدية ولا يملك عنها خلاف ما اذا  
اغتصب البيع بالتخالف وقد اجر المشتري بالبيع وحوزنا الرجوع فيه بعد  
بناء على صحة بيع الدار المستأجرة فان على التابع للمشتري اجرة المثل بما  
بقى من الدية فان كانت الزوجة اصبر اليه انفق كالرهن واقضائه  
الاجارة وحذ نصفه لم يلزمه ذلك ولو نال الزوج انا اصبر اليها واخذ  
نظر فان قال استلم ثم استلم الرهن والمستأجرة فله ذلك وليس لها  
الامتناع وان قال لا استلمه فلها الامتناع وجبره على اخذ القبة ان قلنا  
بالصحيح ان الصداق مضمون عليها وان قلنا لا او ابرها عن ضمانه  
وصحناه ففي وجوب الاجابة عليها وجهان فان قلنا لا يجيب فالواجب عليها  
الى انفاق الرهن وانقصت مدة الرجوع فله الرجوع في نصفه  
فيه وجهان احدهما لا وصححه برامام واستبعد الغر لا وثانيهما نعم  
وعلى هذا ان برامام الطامر ان الحرة في الرجوع اليه في العين حتى  
ان استمر طلبه للقبة لم تكلف غيره فان الامر في المتغير بالحقة بالصداق  
تعلق بالاجبار وانما شرط الصداق من غير اختياره على برامام والمرفق



خالة الطلاق سبب من هذه الاسباب وهو ان يقال بيعت حقة في  
العين كما لو ائتمت مثليا فامرها وعلى المرفأه بيطا ليد بالقيمة فلو وجاء  
المرفأ قبل اخذها معين فطحا انتهى هذا الوجه يمنع من اطلاق الترتيب  
ان الصداق اذا كان زائدا زيادة منصفة حين الطلاق او زائدا وانقصا  
لا عملك الزوج نصفه بالطلاق ولا نصف العمة بل يكون الامر موقوفاً  
على ما ينفقان عليه السابقة دون المرفأه عن الشافعي انه لو ائتمت بها عبدا  
فلم يبرأ ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع فيه نصفه قال المرشد فلما جاء الرجوع  
في كتاب المذهب بغير اخراج له عن ملية وهو بقوله اولى في هذا من المرفأه  
تخرج قوله انه يرجع فيه نصفه وللصحاب طرق واخذها القطع بان له  
ان يرجع فيه نصفه سواء قلنا التدبير وصية او تعليق عن نصفه وبقي  
التدبير في النائية وفيه وجه انه يرتفع في النائية وهو لا يفسد بغير  
مخلط وما ولد والثانية القطع بان لا يرجع فيه كراهة سواء جعلناه  
وصية او تعليقاً ووجه اجتماع السالمة ان في الرجوع فيه قولين  
على ان التدبير وصية او تعليق فله الاول يرجع في نصفه كما لو وصت به  
لاستان وعلقه وعلى الثانية لا ونصف الامام والمصنف هذا السنا  
وطرح الرافعي المنع مطلقاً ولا فرق بين ان يكون المرفأه مؤسراً او وصية  
وعن جلاله اسحق وغيره ان الخلاف فيها اذا كانت مؤسرة بالقيمة فان كانت  
معسرة فله الرجوع في نصفه قطعاً فان قلنا ان يمنع الرجوع فانه موقوف  
من كلاهما انه مستقل به وقال الحارثي يحمل ان يجر المرفأه على الرجوع  
عنه واعطا الزوج النصف فان استغنى قام الحارثي مقامها ورجع عنها  
وبوافقها ما حكاه العزاني عن الجاهل ائتمت بها جبر على الرجوع في نصفه  
بالقول اذا جعلناه وصية وهذا يحمل ان يكون تدبيراً عامه على صحة  
الرجوع بالقول ويحمل ان يكون مطلقاً وان طلقها وهو عدل فرجعت  
عن التدبير بالقول وجوزناه او بارأه الملك ثم عاد اليها قبل رجوع الزوج  
نقبة نصفه ففي الرجوع في نصفه وجهان بجران فيما لو طلقها

والصداق

والصداق ناقص فزال نقصان قبل اخذ القيمة فهل يعود حقه الى العين  
وفيها اذا اطلبها بعد ان زال ملكها عنه ثم عاد اليها قبل اخذ الزوج  
القيمة فهو على الوجهين كل لوزالك وعاد قبل الطلاق وان قلنا التدبير  
يمنع الرجوع فلو كانت رجعت عنه قبل الطلاق بالقول وجوزناه  
وطرحنا واحد منها القطع بان لا يرجع في نصفه والثاني انه كالوصية  
بعد التدبير وملاحه بانها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فخرج على الخلاف  
الا في ان التدبير الوأيا كالذي لم يزل او كالدخول لم يرد والظاهر ان  
له الرجوع فالرافعي وجه هذا في بعض المسارحين كونه وطلب  
نصف القيمة اجيبا اليه حواء ان يقتضي فاص بطلان البيع والرجوع ولو  
علق عتق العبد نصفه ثم طلقها الزوج قبل وجودها ففيه طريقان  
احدهما انه على الخلاف في التدبير والتعلق او لا لان منع الرجوع  
وان قلنا التدبير يمنع الرجوع فان منع التدبير الرجوع بالتعليق  
اولي ان لم يمنع فوجهان واختلف القائلون بان التدبير يمنع الرجوع  
في ان الوصية بالتعلق هل من كالتدبير في منع الرجوع على وجهين  
واختلفوا ايضا ان التدبير هل يمنع الواهب الرجوع في الموهوب  
للولد على وجهين واصحهما لا ويبطل التدبير وهذا لا يخلفوا فيه انه هل  
يمنع رجوع البايع فيما اذا باع عبدا بثوب وثيابا ودبر المشتري العبد  
ثم رد البايع الثوب بعيب والاصح انه لا يمنع السالمة اذا اصدقها  
صداقاً ثم اجرم ثم طلقها قبل الدخول فخرج ما انتهى على ان يعود نصف  
الصداق الى الزوج ويوقف على الاختيار اذ لا فان قلنا يتوقف عليه  
فلا يبرأ له اختيار الملك ما دام مجرماً فان فعل فهو كالمشتري صندا  
وفي صحة خلاف الاصح انه لا يصح وان قلنا يعود من غير الطلاق يعود  
نصفه اليه منبني على انه دخل في ملكه بالارث وفيه خلاف مبني على  
ان الاجرام يقطع ودام الملك وفيه خلاف الاصح انه يقطع فان  
قلنا لا يقطع وروى وان قلنا يقطع فوجهان احدهما براءة ويحكم بغير



برة انه فان قلنا لا يبرئه ثم يعد المتطهر الى الزوج وان قلنا يبرئه فوجها بان  
 اظهر ما يقع وقايتها لا يستعمل حقه الى الفقه والحلاف كالخلاف فيما اذا  
 باع الكافر عبدا مستسما لم يتوب ووجد بالتوب عبدا قلنا لا يجوز ان  
 يملك الكافر العبد المستسما احبنا ان فرد التوب يعيب لماله الرد كما اذا  
 الغرالى في البيع والمتولى جرم جواز الرد وحكي الخلاف في عوده الى ملكه  
 بالرد فان قلنا لا يعود اليه رجوع الى قيمة نصفه وان قلنا يعود الى النسي  
 على المجرم اذا ملك عبدا بالارد على المزمع هل يرد ملكه عنه  
 عقب مله ويجب ارساله فيه خلاف فقدم فان قلنا يردك ويجب ارساله  
 رجوع ولفقه ارساله وهو جواب ابن الحدا واعترضه اشكال من حيث  
 انه لا يمكن ان يرد نصفه وذهب عن ارساله ونصفه لمحم ولا محاب  
 فيه طريقان احدهما ان وجوب ارساله على المرد المتقدمه فيما اذا اجمع  
 حق الله وحق الادمي بل يغلب حق الله تعالى في حوال الادمي ان يتشاوبان  
 فان قدمنا حق الله تعالى لزمه ارساله ويغرم للزوج قيمة النصف وان  
 قدمنا حق الادمي بقي مله للصرون ولم يجر له ارساله وعليه فيه النصف  
 حر الوتكت يدك اذ يدوها ويجرم للزوج قيمة النصف وان قلنا يتشاوبان  
 فقد قال الامام والغزالي في سبيته بخير مودة الامتساك والارسل  
 فان ارسله ووعزم وان امتسك عذر واذ لزمه الجرا والارسل الوسيط  
 والرافعي الجبه اليها فان راضيا على الارسل عزم لها قيمة النصف وابل  
 بقي مشتركا بينهما وعليه نصف الجرا والامام وقد عرض في مسئلة  
 ذكرناها في الاصول وهو انه لو وقع انسان على مريض بين قرضه علم  
 ان ان استقر عليه مات وان اسفل الي غيره قتله وقد اجابنا انه لا يثبت  
 هذه حكم ينفى ولا اثبات واخلا واقعه خطر من حكم الله تعالى  
 بهين ولا معذ عندنا ان نفى المخرج عنه فيما يغفل وهذا الحكم لا سعد  
 ان نقارنا فقالنا بقاء فعل منك واستقرارك اسداه فادفع ضربه  
 وبتد بان لا تنقل الاما يجب في مثل ذلك اذا امكن المتع شرعا كما تمنع

حسا

حسا وهذا في الدماله ظم وفهها واما الاموال فليس العبد فيها بملوك وكل  
 الصبة فكانا فمجه للمجرم وقد علم مال العذر ولو وقع مورا او اتي ولا  
 بد من انفسار احدها اقام او استكمل بعين القبول والتخير في المستلة  
 مباحث **فرع** لو اذنت المرأة قبل الدخول والزواج بمجرم غاد الصند  
 كله اليه على المذهب ويأبى فيه الخلاف المتقدم في عود النصف اليه  
 بالطلاق بناء على ان الملك في الصيد هل يرد ولا يابا حرام ان قلنا يرد  
 له بعد الاعاد واذا عاد وجب ارساله بالرافعي كما اذا صرح اخو  
 على غيره هنا وهو وجه ذكرناه في كتابنا بالحق فغيرنا على ان المجرم يرد  
 الصند وحكيها عن بعضهم ان مله يرد عقب ارساله ولا فرق بين  
 الباطن **الرابعة** لو زال ملك الزوجية عن المصدوق بسبب لا يتم كبيع  
 وصبة مع اقتباس وعاد اليها بغير او غيره فطلعت قبل الدخول فهل له ان  
 يرجع في صفة فيه طر فقا حكمة فيه وجهان وقيل فولا ان يفتيان  
 على الخلاف في ان الزايل العايد كالذي لم يزل او كالذي لم يعد فعلى الاول  
 يرجع فيه وعلى الثاني يرجع بلا بدله وهما كالوجهين فيما اذا اخرج الموهوب  
 عن ملك المولى ثم عاد هل للاب الرجوع وفيما اذا اخرج المبيع عن  
 ملك المشتري ثم عاد فليس باليمن هل للبائع ان يرجع فيه وفيما اذا  
 خرج المبيع مبيعاً بعد ان باعه المشتري ثم عاد هل يرد له في المام  
 وادان الملك هنا اظهر في منع الرجوع اليه ورجح ابن الحدا والشيخ  
 ابو علي انه لا يرجع في الصداق ورجح الا في صغر المهر فيه والنايذ  
 القطع بانه يرجع فيه ولذا لا يسبب ليشترط ان يكونا عاين بشرط  
 الخيار وفتح البيع ثم طلقها وقلنا يرد في ملكه فالخلاف فيه مرتب  
 على ما اذا انجمنه لازمة وادى بثبوت الرجوع اليه ولو دهنه  
 ثم املك قبل الطلاق لم يمنع فطعا ولو اصدقها عدا فكا بته وشجن  
 نفسه ثم طلقها فالقاضي هو كالوذا لم يملكها ثم عاد فيكون فيه  
 الخلاف لان مله كالزايل عنه وان لم يزل حقيقة على المذهب وقا



الاعلام ينبغي ان يرتب ذلك على ذلك واولي بعدم المنع هنا ويخرج منه  
طريقة فاطمة بالرجوع وهي التي اوردتها المائدة في الاحكام للرجوع  
قطعا ولو كانت كناية فاقية للاطلاق والمنقول امتناع الرجوع  
وجوز ان يقال ان يرجع على قول جواز مبعده ولو دبرته ثم رجوع بالقول  
وجوز ان يطلعا فقد تقدم ان فيه طريقا لم يحير الزوج في اخذ  
وعده بخافة دفعه لا حتى يسوي لزومه فيه وجهان **العصل الرابع**  
فيما لو ومبتا الزوجة الصداق من الزوج ثم طلقها ومقدم عليه ان  
يقد من احداهما للمراعاة ان يعفو عن نصف الصداق وبعضه قبل  
الطلاق بعد قبل الدخول وبعد واهل لولها العفو عنه فيه قولان  
القد يبرئ والجديد الصحيح لا وجهان للاختلاف العلية في قوله  
لغالي او يعفو الذي سده عقد النكاح ان المراد به الويل او الزوج كان  
قلنا بالقديم ان له العفو عنه متى وطأ احداهما ان يكون محرا او مكبرا  
والحد وان غلا دون غيرهما التاثير ان لا يكون المرأة ماله امر نفسها كان  
كانت شديدة لم يبرئ لها ذلك وكذلك ان لم يكن لها الاستقلال بزوجها  
بان كانت ثيبا صغيرة على المشهور المأله ان يكون قبل الدخول الرابع  
ان يكون قبل الطلاق فاما بعده فلا وفيه وجه فان كان العفو مع الطلاق  
بان اخلع الويل الصغيرة على نصف الصداق الذي يستحقه بعد الطلاق  
فرجها ان احدها انه يصح وجزم به جماعة وقال الرافعي انه الاثني  
وبانها وجزم به جماعة انه لا يصح الخامس ان يكون الصداق ذميا  
بائنا في ذمة الزوج فان اصابها عينا او دينا فقبضته لم يبرئ ذلك  
كذا قاله القاضى وبابغة المتويل وقال الشيخ ابو محمد له ذلك كما في  
الدين وهو مقتضى كلام العراقيين والقول في ذلك وجهان  
عن جهر البكر المحونة فيه وجهان احدهما لا وهو مفرع على ان للاب  
والجدة تزوج الصغيرة المحونة البكر واما على القول بانه **حجبا**  
فليس له العفو قطعا وليس له العفو عن صداق البكر البالغة العاقلة

الربيد

والصداق ما كان  
ولا يصح هذا الاطلاق  
ومن جهة الاطلاق الا  
في احكامها اعني  
منها على المذهب  
والقول في ذلك  
والقول في ذلك  
ان الصداق ليس  
بالصداق

الربيد على الصحيح وبناءه بعضهم على انه كل ملك العفو عن مهر الصغير  
لانه ما لا كسبه فاذا سقطت كانه لم يكتسبه اولاه يتصرف لهما  
بالمصلحة وصداق منه وجهان ذكرهما فيها اذا زوجها الاب وما في اذا  
خدها العفو لهما للاب فبعض صداق البكر المأله الرشد بغير ذنبا  
بناء بعضهم على الوجهين في العفو عنه وقطع جماعة بالمنع والبكر  
البالغ السفينة كالبكر الصغيرة عند الاطام في العفو وعند المتوكل  
كالمجنونة ولو زوج الحبير البكر الصغير بباينة في صلب النكاح برطى  
شبهه وطلعا الزوج قبل الدخول فاطم البكر الصغير انه ليس له العفو  
عن صداقها ولو كانت الزوج عن وجهته قبل الدخول قال المتويل ان  
فلما الموت مقرر كالدخول ليس له العفو والا كان له العفو انتهى وبيان  
العفو له بعيد عزب ولو زوج ابنه الصغير والمجنون او السفينة بمهر  
فزوج اليه باقتراح النكاح برضاها او ردة المرأة قبل الدخول او  
ابنه الكبير السفينة فعاد المهر اليه بذلك ووضفه بالطلاق لم يحز  
للاب واخذ العفو عنه قولا واحدا **الفصل الثانية** في الفاظ  
البرع الصادرة من الزوج او الزوجة والواجب بالطلاق قبل الدخول  
اما ان يكون ذميا او عينا فان كان ذميا فقد يكون في ذمة الزوج  
وقد يكون في ذمتها بان يكون قبضها وقد كان عينا او دينا في ذمته  
فصرف فيه واسمه ملكه او ملك في يدها فان تبرع مسخفته  
يا سقاطه سقط ما حدسته الفاظ لفظ العفو والاستقاط والا  
وكذا الترتيب على الصحيح وفيه وجهان كانه ولا يحتاج هذه الفاظ  
الاربعة لا يقول في الصداق ولا غيره على المذهب وكذا لفظ  
الهبة والتفليس على الصحيح فيها وادعى لرد ما من الاتفاق في لفظ  
الهبة واما احتياجهما الى قبول فربما على المذهب ان لفظ الابراء  
يحتاج الى قبول فيه وجهان اظهرهما لا وفيه جزم البغوي  
وما حدما النظر للمعنى ان تبرع من الصداق في ذمته من



الزوج او الزوجة بالنصف الاخر فطريقه ان يقبله وعلته ويقبل الاخر  
 ويقبضه فانه ابتداءه ولا ينظر لفظ العفو والابرا صرحته الا ان  
 كان الصداق في ذمة الزوج فقلنا ان قصفه لا يعود اليه بالطلاق  
 بل يتوقف على الاحتيار ولم تحت بعد فيسقط حقه بقوله عفوفا وشرحت  
 اداسقط حتى من الاحتيار ونحوه كما لو عفى عن الشفعة وبقي جميع  
 الصداق في ذمته وان كان الصداق عينا فابتاع فيها هبة من يوجب  
 بيع ولا يسقط ذلك بلفظ الابرا والاستقاط وان قلنا ان ثبوت التملك  
 وحصل بلفظ الهبة والتمليك وعقود العتق وان كان القيد في وثيقة  
 على امر جديد في القبض لعدم الجهة خلاف تقدم في الرهن وفي حصول  
 لفظ العفو وحماها بانه لا يفسد الامام المعظم المحقق في صحة  
 صاحب البيان وهو مقتضى كلام المفسرين في الغزالي هو المشهور  
 وثانيه انه حصل في الصداق خلاصة لظاهر الدان وظاهره في عدم  
 واقصر عليه جماعة من العراقيين وصححوا العفو في القول هو الذهب  
 وقال البندنجي انه يطردي في كل جهة ويصح بلفظ العفو واعلم ان كل من  
 صداق فوجد في يد الزوج عند الطلاق طريقتان احدهما ان يقبض  
 احدها منها بعد ان قبضها وثانيه ان يتخير بين ستمه عليها من قبيل  
 الاصداف وغير هذا ازيد والنظر في ان تبرعها هبة المبيع من البائع قبل  
 القبض على القول بان الصداق مضمون في يده وان عقد ولو سمي لها صداقا  
 فاسد انعفت عنه لغا وان عفت عن ماله المثل فان علمت قدره صح وان  
 جهلته فقلته اقوالا اختلفت في اصحتها لا وهذا من بيان على قول صح  
 صان المجهول والثالث انه يصح في القدر المتيقن ولو علمت انه لا يسقط على ما به  
 ولا يبلغ الغا فاما البراءة من مائة الى الف فقلنا ان لا يبر الصباغ  
 اصحتها انه يبر او نقله عن النسخ **زوج** الاول لو وقع العفو من الزوجين  
 معافان كان الصداق عينا فالماورى لا يصح عفو الزوجة بحال  
 وكذا عفو الزوج ان قلنا الشرط يعود اليه بنفس الطلاق ولا يصح

عقود

عتوه وان كان دينافان كان على الزوجة عفوها لو انقضى لم يصح فقلنا  
 هنا وعفو الزوج ان قلنا الشرط يعود اليه بنفس الطلاق وان لا يبر  
 لا يعقروا البيوت يصح وكذا ان قلنا لا يعود اليه الا ما خيرا والتملك  
 فان قلنا لا بد من القول لم يصح الا ان يقبل عقب عفو ما ينبغي ان يصح  
 وان كان الدين على الزوج ففقد المرأة اذ قلنا لا يعقروا البيوت لا يصح  
 وان قلنا يعقروا اليه فالحكم كما تقدم وعفو الزوج لا يصح ان قلنا انه عاد  
 اليه بالطلاق وان قلنا يتوقف على الاحتيار صح **الثاني** لو وهبته  
 صداقا ومودين عليه او ابراه منه على ان يبرها ولا يزوج عليها  
 اثنى ابن الصلاح انه لا يصح شواقلنا انه تملك واستقاط **الثالث**  
 في الغزالي انما يصح الابرا اذا كان عن طيب نفس منها اما اذا استأجرها  
 وضيق عليها بسوا الخلق فاضطر الى الابرا به طلبا للخلاص لم يصح باطنا  
 لانه ابر الا عن طيب النفس وطيبة النفس عن طيبة القلب والقلب  
 قد يريدها لا مطيب به النفس كما يريد الحجامة والنفس تتركها وطيب  
 النفس ان سمح بذلك لا لرفع ضرر فهو اكره عليه **رابع** انما المقدس  
 رجعتنا الى المقصود فنقول في رجوع الصداق الى الزوج قبل الطلاق  
 صور احدها ان يعود اليه بمعاوضة من الزوجة اذا كان معينا كما  
 لو باعته منه فاذا اطلقها قبل الدخول رجعت اليه من مثله او قيمة  
 سواها من المعادضة بغير المثل او بمحاباة كما لو باعته من غيره **الثاني**  
 ان يعود اليه لا بمعاوضة كما لو وهبته العير منه وافبضته ثم طلقها  
 قبل الدخول فنقول ان القديم واحد فويل الجيد بدانه لا يرجع عليها  
 بشي وصححه البغوي وقال صاحب الكافي هو المزمع واصحتها عند  
 الاكثرين انه يرجع عليها بنصف فدل من مثله او قيمة بخلاف ما ذهب  
 المسترشد المبيع من البائع ثم انكس بالتمس في البائع المضاربة قطعا  
 وطردها الحياط فيه وان لم تكن قبضها منه بل وهبته منه وهو بخلاف  
 يده فصحة هذه الهبة على القول بانه مضمون زمان العقد بخلاف

المسترشد  
 هو المضمون في قوله  
 هو المضمون في قوله  
 محلت الهبة محلا فورا



في هذه هبة السبع من البايع وسبعة من قبل قبضه فان صحناه ففي هبة التي  
 ممن هو مؤيد وفيها يلزم به هذه الهبة من البايع ويبيع منه قبل قبضه  
 فان صحناه ففي هبة التي ممن هو مؤيد وفيها يلزم به هذه الهبة خلاف  
 من في كتاب الرهن حيث صحح ولزم في منعها الرجوع طريقا واسترها  
 واطحها في القولين وانما بينهما القطع بان لا يرجع عليها بشي اذا لم يمتد بين  
 الصورتين حصلت بلاما اقول فيها تالها ان كانت الهبة بعد القبض رجوع  
 عليها بنصف ندبه وان كان قاضيه فلا في المأذون وفي عدم الرجوع عليها  
 اذا لم يكن كافيها ففي الرجوع وجهان مخرجان من الخلاف في وجود المكافاة  
 ولو وهبته منه على ان تطلقها كان ذلك مما يستحقه بالطلاق فوجهان  
 اخدهما فبسته الهبة وسبق الصداق على المكافاة فرجع في نصفه عند الطلاق  
 وقابها بصحة ولا رجوع له كما لو عجل الزوجه وقال هذه ذكاة مالي محمله ان  
 الراعي وليا مبنيين على الهبة المطلقة تمنع فهذا انصرح بقتله ناهي  
 فصحة ولا رجوع وان قلنا لا فتشدد بالشرط العاقد **الثالثة** ان يكون  
 الصداق دينيا في ذمته ابرائه منه ثم طلقها فترتب على ما اذا كان عينا  
 ومبتهما منه فان قلنا لا يرجع ثم ففها او في ان قلنا يرجع ثم ففها فولا  
 احكامها انه لا يرجع وبني السوط الخلاف على ان لا يبرأ السقاط ام عليك  
 ان قلنا اسقاط فلا رجوع وان قلنا عليك كان هبة العتق ونقرب منه  
 قول الامام انه ينفذ الى الميراث يحتاج الى القبول ام لا **الرابعة** ان يكون  
 دينيا في ذمته وهبته منه فانه يصح على المذنب ويؤمنعه الرجوع فولا  
 مرتبان على الميراث او لا يمنع وهو الطاهر **الخامسة** ان يكون دينيا قبضه  
 منه ثم وهبته له ثم طلقها قبل الدخول ففي منع الرجوع فولا مرتبان  
 على **الرابعة** واولى بالرجوع في المتولي هذا اذا قلنا انه لو طلقها والعتق  
 يدها تمنع حقه فيه اما اذا قلنا لا تمنع له الرجوع فطعا وتجري  
 القولان في الصور لا ريب فيها اذا ثبت منه الصداق وابرأته منه  
 ثم اقتض الحال عود الظل اليه يا نفسا في النكاح قبل الدخول باسلامه

اورده

اورده او ردها واستلامها او فسخ احدهما بغيره لا خير محو هل يجري  
 ببدله فله عليها ويحل كل موضع امضى الحال الرجوع وقد ملك العتق من  
 حقه الرجوع اليه بجائزا لو باع عبد اجارية وومن العبد من بايع  
 الحارية واراد احدهما ردها فله ذلك والمطالبة بقبه العبد وفيه  
 انه هل طلب لا وشرا اذا اطلع على عيب بها بعد اهلا كما او بعد حدوث  
 عيب بها مانع من الرد وفيها لو امر السيد المكاتب عن الخوم وعمل المكاتب  
 مطاكنه بالابقا وفيها لو ادعى عينا في يد انسان واقام شاهدين وحكم  
 له الحاكم وسلمها اليه فوهبها المدعي من المدعي عليه ثم رجعا عن الشهادة  
 وقلنا استهود الما يفر مؤنرا اذا رجعا هل يفرمان وهما طريفة قاطعة باكتع  
 وصحها النورق المتولى ولو ومب المرتض من لا يخرج من بلاته لغير  
 وادته فوهبته الموهوب له من الوادته ثم مات الموهوب ففعل للوارث ان  
 يفرم الموهوب له فله المال من الاصحاح من ماله موهوب على وجهه في الصداق  
 ومنهم من فرق **فرعان** الاول اذا ادمت من الزوج نصيب الصداق  
 ثم طلقها قبل الدخول ابني ذلك على ما اذا وهبته الكل فان قلنا هبة  
 الكل لا يمنع الرجوع بالنصف ففها البعض او في على هذا ان يرجع فيه  
 بله اقول اخدها الى النصف **الثانية** وحزم به صاحب البيان واطهرهما  
 انه يرجع الى نصف الباقي وربع بدل الكل من مثله او قيمه وهذا ان  
 العتق يرجعان الى القولين في ان تصرف الشريك في قدر حصة من  
 العتق المشتركة هل يترك عند الاطلاق على حصته ام يسع في الكل  
 وبالمها انه بخير بين ان يخذله النصف وبين ان يخذل نصف الباقي  
 وبدل ربع الكل والقولان الاخيران فلو اذن من قبضه على قولين فما اذا  
 اصدقها انا في فكشتر احدهما اصحها انه شريكها في الباقي ويضمنها  
 نصف الباقي والثاني ان لان يرجع بنصف قيمتها الا ان لسان ان يكون  
 شريكا لها في الباقي ويضمنها نصف قيمة المالك واما الاول فقات  
 قوم مؤاخوذ من فضل له ثالث في الاماير ان يرجع في الا ان الصاحب

صواب  
الام



كله اذا كان نصف الصداق قبل هو ما خوذ من قصه فيما اذا اشترى عبد زوجات  
احدهما وقد ادعى نصف الثمن ثم اظهر انه يرجع بمثل العبد الباقية ويجري الاقوال  
فيما لو اصدقتهما اربعين مثاة فاحرقت منها مثاة ذكاه وطلق قبل الدخول  
ففي قول يرجع الى عشرة ثمانية من الباقية ويخصر المخرج في قصه وفي قول  
يرجع الى نصف الباقية ونصف ثمانية الشاة وفي قول ثالث بخيرين ذلك  
وبين قيمة المشرى وقد تقدمت المسئلة في الزوجة وفيه وجه اربع انه يحرم  
من مفضل القول الاول والثاني ويجري الاقوال فيما اذا ومنت النصف  
من اجنبي وباعته وطلقها قبل الدخول ومنهم من قطع هذا بالاول وان  
قلنا ان همة الكل منع الرجوع ملية اقوال ايضا احدها ان الهمة تخصر  
في حاله حقه ويرجع الزوج بالنصف الباقية والثانية وهو لا يصح  
ان حقه يخصر فيما اتيه ولا يرجع بشئ والذكر شبهة موحقة تعجله  
والثالثة يرجع نصف الباقية ويحوز الموهوب مشاعا نصفه الخالص  
للموهوب ونصفه الخالص لمجمل وحكي الامام وغيره بدله انه يرجع بنصف  
الباقية وفيه نصف الموهوب ويجعل الموهوب كالتالي وفيه اخراجه  
تخير بين ان يرجع بالنصف الباقية وبين ان يرجع بنصف قصه ونصف  
قيمة الموهوب والامام والغزالي لا يجي هذا القول على هذا القول في هذه  
خمس اقوال وان كانت وهبت منه الثلث فان قلنا الهمة لا تمنع الرجوع  
فله على الاول نصف المجلة فاقى في يدها يحصل له خمسة اشداشه وعلى  
الثانية نصف الباقية ونصف بدل الموهوب وعلى الثالثة بخير من نصف  
الكل وبين نصف الباقية ونصف بدل الموهوب وعلى الرابعة بخير من نصف  
الكل وبين نصف الباقية ونصف بدل الموهوب وان قلنا انها تمنع فعلى  
الاول ناخذ من الباقية نصف الكل فاقى القول الاول وعلى القول بعدم المنع  
وعلى الثانية يرجع بربع الباقية لانه كل الموهوب النصف وعلى الثالثة  
يرجع بنصف الباقية خاصة ولو كان الصداق دينا فابراة عن قصه ثم  
طلبها فالصاحب الهمة ان قلنا لو ابراة عن الجميع يرجع عليها بسقط عنه

هذا

هذا النصف الباقية ايضا وان قلنا يرجع بشئ فوجها باخذها انه لا يسقط  
عنه شئ وحوز الذي ابراة عنه محسوبا من حصته والثانية انه يبراعت  
نصف الباقية ولو ابراة البايع المشرى عن نصف الثمن ثم اذا المشرى  
رد المبيع بقيت فالحكم فيه كالابراة عن نصف الصداق ولو ابراه عن عشرة  
الثلث وحدث عنه عيب ثم اطلع على عيب قديم ارسته قد راعى الظاهر  
انه يطلب الا يش ولا يتصرف فيما ابرى عنه الى الا يش **الرجوع المانع** تقدم  
ان الخلع قبل الدخول يشتر على المزمع بان خالعه على شئ غير الصداق  
فله المسمى ولها عليه نصف المهر فان انفقا جات اقوال الشافعي والحنابلة  
على جميع الصداق فعلى القول بتوقف عود الشرط الى الزوج على  
الاحتيا رايهم فان اخذوا التملك رجوع شرط يدر له من قبه في المقدم  
ومثل في المثلي وعلى المزمع انه يغود اليه بنفسه الطلاق فقد خالعه  
على ما بناه وقاله سطل التسمية في نصيبه وفي نصيبها قول المفسر  
ان قلنا لا يصح نقلها نصف الصداق وفيه ماله عليها القولان في وجوب  
منه المثل وهو الجديد وبذلك التسمية قد سبق الواجبان وسبق في صوت  
التفاسر وان قلنا يصح ثبت للزوج الخبار ان جعل الحار في الشرط  
والفرعون في نسخ عاد القولان في الرجوع الى امر المثل وبذلك التسمية  
اجا وخرج على القول ان البايع اذا ابراه المبيع في شرطه فلازم كل  
التمرد الفسطة ان قلنا الكل لا يشتر له شئ والنصف الذي صح الخلع فيه  
ولا يرجع عليها شئ وان قلنا الفسطة تبطل نصف غرض الخلع فزجع عليها  
نصف من المثل في الجديد وسبق له نصف من مثل او قيمة شئ القديم قال  
ابن الصباغ ولا فرق بين ان يكون الصداق دينا وبينه وان خالعه على  
نصف المهر فربما ان يقول خالعه على النصف الذي سبق لا او سطر  
في بعد الطلاق فصحيح ويغود اليه جميع الصداق وان كان عينا وبدا  
منه ان كان دينا وان خالعه على نصفه مطلقا فتقولا ان يبينها على  
ان احد الشرطين اذا انصرف في العبر المشتركة تزل نصرفه على نصيبه



ادرسع فعلى الارسل على نصفها والحق بالوفيقه به وصحة بعضهم وعلى  
النايذ وهو الاصح قد خالفها عن نصف نصيبها ونصف نصيبه فبطلت نصف  
نصيبه قطعا ونصيب نصيبه قولا التفرق فان قلنا لا يصح فليها عليه  
نصف الصداق وله عليها من المثل على الصحيح ومثل نصف الصداق كان  
مثليا ونصف قيمته ان كان متقوما على القول الاخر وقد حصل في صورة  
المقاصد ان قلنا لا يصح جبر فان نسخ بالحكم كما تقدم وانما جاز في لهما  
عليه ربع الصداق وخلص لهما ثلثة ارباعه نصفه بالتشطيع وربعه بالتخلع  
وبما استحقاقه مع ذلك شيئا اخر قوله ان احدهما لا يظهر ما نعم وعلى هذا  
ففيه القول المذكور ان في فساد الصداق احدهما يتصور ربع بدل الصداق  
او قيمته واحدهما نصف من المثل قال الراعي ومن لا يحاب من حذف النظر  
الى فترق الصفة ويقول كل الصداق لهما لان حصل الزايق فلهما ان  
يحمله كله او نصفه عوضا الا ان اذ انما التخلع سقط الصنف فهو كالو  
خالفا على غير ذلك نصفا قبل القبض بل هو الرجوع الى من المثل في قول  
انتم من من لم يخرج المسئلة على الخلاف في الصرف في المشترك وقطع  
بالسر دل على برائته وهذا كله تفريع على انه ملك الشطر بالطلاق  
فان قلنا توقفه على الاحسان صح بالتخلع بالنصف ويرجع عليها بالنصف  
وهل يرجع بالنصف لباقي سدها او بنصفه ونصف بدله او بغيره  
الاقوال وان كان الصداق دينيا يؤدته خالفها على نصفه قال الزايع  
فان قلنا ملك الشطر بالطلاق فشدد التسمية في التخلع في نصف نصيبها  
ولا يتصرف الى نصيبها وفي فسادها في النصف الاخر القولان وفي الرجوع  
عليها بدله او من المثل القولان فان قلنا لا ملحة الابه لا يحسن ارجع التخلع على  
ما سمي فيه وسقط الناق عن ذمته باحسان **الفصل الخامس في المنة**  
وهي واجبة على الحديده الصحيح والنظر في محل وجوبها وقدرها **النظر في**  
المحل والنظر فيه في انواع الفراق وفي المطلقات اما الفراق فيكون  
فرقة يحصل في الحياة وفرقة يحصل بالموت والحاصلة في الحياة نفسها

و

الى طلاق و غيره فاما المطلقات بالمطلقات دلالة اقسام احدها المفوضة  
لبعضها لهما المتعة مهما طلقت قبل الفرض والمستيسر ادعى الا ما هو  
والغرض الاجماع على وجوبها لهذا وليس كذلك وذلك واحدا بالطلا  
لما يجد به وبالعقد في القديم واما مفوضة المهر فحكمها خلم التسمي لهما مهر  
**المانه** مطلقة قبل الدخول وجب لها شطر التسمي في العقد او شطر مهر  
المثل عند فساد التسمية واحلا العقد عن المهر او شطر المفروض بعد  
العقد في مفوضه البضع فلا متعة لهما على المذهب **المانه** مطلقة  
اسفل لهما مهر مطلقا اما التسمي ومهر المثل في التسمية الفاسدة او في  
احلا العقد عن المهر او فقتة عنه او المفروض من الدخول ففي استحقاقها  
المتعة قوله ان القديم لهما لا يستحقها والجد بذا انما يستحقها وعش  
بعضه الشرع وهو م حكمها الفاضل في المفوضة المدخول بها قبل  
الفرض اذا طلقت وقاد في المطلقة المدخول بها بعد انما يرتب على  
المفوضة المطلقة بعد الدخول وقبل الفرض فان قلنا ملك لا يستحق  
فهذه اولى وان قلنا يستحق تلك **فهي** وجبان ويترد في وجوب المتعة  
خمسة اقوال احدها لا يجب لواحد من المطلقات والثاني لا يجب لكل  
مطلقة والثالث لا يجب لمن حصل لهما الشطر ويحب لغيرها والرابع لا  
يجب لمن حصل لهما كل المهر او شطره ويجب لمن ستواهما والخامس لا يجب  
لمن فارت بالتسمي في العقد كله او شطره ويحب لمن ستواهما واما انواع  
الفراق فكل فرقة بعض شطر المهر او انفقت قبل الدخول فقد دخل  
فيه كل فرقة حصلت من جهة الزوج لا يستبيها عنها لغائه كما سياتي في  
اللغاب حكاية ترد وتبين ان فرقة اللغاب مضاف اليه او اليها ومقتضى  
اضافتها اليها ان لا متعة لهما وقد بني عليه وجوب نفقتها في العدة ان  
كانت حاملا بحمل لم ينفع بناء على انها للحامل وهذا هو المشهور في انها فرقة  
فتصح وقد قيل انها فرقة طلاق ومنها ردنه ولحقها ردها للزواج اذا سلم ونحو  
الذي من ادفع كذا في الراعي والظاهر انه بناء على تشطير المهره وقال



ابن الصباغ لا منعة لها وهو بناء انه لا تشتر المهر واما الفقة التي يستند  
 اليها فيسقطها بحسبه وفسخها بعينها واسلامها وودتها فلا يقتضي المنعة  
 وقاله او رد في فتاها بعينها الحادث بعد العقد بوجوبها وهو كقولنا في  
 التشطير وغيره من ابيات لا يفتي بعينها فولا ان لها المنعة وذكر  
 بعض من في تشطير المهر ايضا ونفاة المهر واولو حصلوا الفقة بفعلها  
 بان اردنا معان في وجوبها وجهان كالوجه في التشطير والاصح انما ان  
 تجب والاصح وجوبها اذا خالته وفيها اذا اطلق المولى بطلبها او طلقت  
 نفسها سقوط بعينها وفيها اذا اطلقه بفعلها الذي لها منه بدفعها  
 ولو كانتا فاشترأها في المنعة طر فاحدها القطع بانها لا يجب المانعة  
 القطع بوجوبها للبايع وخط الامام القول بوجوبها والثالث فيها قولان  
 والرابع انما استدعي الزوج الشرا وجبت وانما استدعاها السيد لم تجب  
 ولو اشترى الامه وجهها بفضية القاعدة المقعدة ان يكون في اجاب  
 المنعة لها خلاف لان في تشطير المهر به خلاف والصحيح انه يسقط ولا  
 يشترط وقفتها في اجاب المنعة لان لا يجب لها على عبدها شي ابتداء  
 وهو ظاهر على قولنا اذا زوج عبده من امته لا يجب شي اما ان قلنا يجب لا  
 حطب المعبود في المنعة او قلنا انما يجب بالصنعة والطلاق فينظر ان  
 يجب لها المنعة على قولنا شرا وجهها مشطرا لان من سقط او يردم  
 محتمل ان يجوز على الخلاف فيما اذا ملك عبده عليه دين هل سقط واما  
 الفقة الحاصلة من حقة اجنبي كالودعت برضا امه او ابنته او اخته  
 ووجه الصفة نكاحا محرما وتصوره ذلك في نكاح التفويض ايضا في  
 الامة الصغيرة والحره الصغيرة على وجه وند الكبيرة اذا ارضعت امها  
 امرأة صغيرة للزوج وكالود على ابوه او ابنته زوجته بالتبني ووجه المنعة  
 وظلام القاض في كتاب الرضا يعبر بخصيص ذلك بالتفويض والمهر  
 الاول ولو زوج دمي ابنته الصغيرة من دمي ثم اسلم احد ابويها بعتة في  
 الاسلام واقصم النكاح ولا منعة لها ولا فرق في وجوب المنعة بين

الركن

ان يكون الزوجان حرة او مملوكين او احدهما حرا والاخر مملوكا ولا بين  
 ان يكونا مسلمين او ذميين او الزوج مستلما والمرأة ذميته **الزوج الثاني**  
 الفقة الحاصلة بالزف ولا موجب منعة اجماعا قال الماوردي لو كان  
 سبب سبب الفقة لم يجب اصلا كالواصف في النكاح بالادب بان ورد  
 احد الزوجين **الآخر النظر الثاني** في قدرها وهو سببهم الى واجب  
 اما الواجب فان تراعى الزوجان على شئ مما يتوكل قولا او كثر كفي وفيه وجه  
 انه ينبغي ان يحمل كل منهما صاحبه فان لم يفعل لم يبر ذمته الزوج  
 ولها رفع الامر الى اجماعهم لغيرها وان تنازعا فوجهان احدهما ان  
 الزوج اقل مما يتوكل واصحهما ان الحاكم بقدر ما جتهد به ما يراه لا يفتي  
 بالاحكام وفيه من ينظر الحاكم للخالف منها بل لا وجه احدها الزوج في التنازع  
 والاعتبار والثاني المرأة واصحها انه ينظر للاحكام معا وبه المنطوق  
 اليه من خالف وجهان احدهما سببها ودينها وجهها كالمهر وقا فيهما  
 جهارها في قلته وكثرته وضعفه المافدي وهو يجوز ان يبلغ بها شطر  
 المهر وان زاد عليه فيه بلية او جرحا احدها يجوز ان زاد عليه واطهرها  
 انه لا يجوز والماله ان لا يجوز ان يبلغ بها الشطر وحيث يعبر الشطر  
 بعد شطر المشي والمزوجه في المفوضة ان وقع فرض في المشي بها وجه  
 انه يعتبر في حقتها من المثل حكاة الامام فان لم يكن بسمية ولا فرض  
 اعتبر شطر مهر المثل واما المتحب فقد استحسن السافعي قد وثلاثين  
 درهما وقال في موضع اخر متعها ثوبا قد رتلا بين درهما وفي اخر  
 استحب ان يمنها خادما فان لم يدر في قنعه فان لم يدر في ثلثين درهما قالوا  
 وليس ذلك اختلاف قول بل هو من راعى على درجة لدمت حباب فاقلة  
 لمؤثر درهما او ما استاوبها والمراد بالمنفعة التي تزيد قيمتها على المثلين  
 وقلعتها بخادم ان كان موصرا ولم يفتقها ان كان فعترا وقد ر  
 ثلاثين درهما ان كان متوسطا والمراد هنا بالمنفعة التي لا يبلغ ثلاثين  
**الباب الخامس في التراجع في الصداق وفيه مسائل**



الاول اذا اختلف الزوجان في قدر المهر قالوا قلت تزوجتني ثمانين فقال  
 بل سبعة او ثمانية جنته قالوا قلت بدم فقال بل بدرهم او يوصفته  
 قالوا قلت تزوجتني بصحاح فقال بل بكسرة او بحال فقال بل بموكل او بموكل  
 الى سنة فقال بل بسنة فان كان لواحد منهما بينه واخذ الوقت حكم في  
 له بموجبها وان اقام كل منهما بينه بما يدعيه فوجها ان احدهما بينه المدة او في الثا  
 انها متعارضان فان قلنا بالتساوي في المدة او لم يكن معه وان قلنا  
 بالترعة اقرع وخلف من خرج له الترعة وفي احتياجه لا يخرج وجهان وان لم  
 من لواحد منهما بينه فان خلف احدهما وذلك الاخر خلف للحام بما خلف عليه  
 والا تخالفا سوا كان لاختلاف قبل الدخول او بعده وسواء كان بختلاف  
 مع بقا النكاح او بعد لم يقطع وذلك يري التخالفا بعد انقطاعه مع احد  
 الزوجين ودونه الاخير مع ورثتها عند الاختلاف لكن اذا كان لاختلاف  
 بينهما كانت المتعة في طريقتي النفي والابتناء على الب مقول والله ما استحكمها  
 وكذا اذا نكحتها وكذا وقولهم في الله ما تحق بكلاهما اما المحقق في كذا  
 ذكره الماتريدي والقوي في البيهقي والرافعي في شرحه بطلان القاض في المدة  
 ان المرأة تخلف على نفي العلم في طرف النفي اذا ادعى عليها به واما بالافضل  
 على غير واحد ومحتمل ان يحمل الاول على ما اذا رجعت فاذنها والثاني على ما  
 اذا رجعت بولاية الاخير ويدل عليه ان المعنى في لغة الصغيرة ما قاله  
 واما الواو فتختلف في ثبوتها على البتة وفي النفي على نفي العلم فيقول  
 زارت الزوج والله لا اعلم ان مورثة نكحها بالغير واما نكحها بالفسد فيقول  
 زارتها والله ما اعلم انه نكح مورثتي بالف واما نكحها بالفسد فيقول  
 قال الرافعي وحسن بعض الشارحين فقال عدي خلف على البتة في ثبوتها  
 والنفي جميعا والكل في كيفية البين ومن سدا به كما تقدم في البيع  
 والمصروف هنا المدة بالزوج ثم اذا اختلفا في المدة اختلفا في  
 النكاح ورجعت في المهر المتل سواء قلنا الزوج اوجب عند ملك الصدق في يده  
 او رد المرأة له بالغيث من المهر او بدله من مثل او قيمه باعتبار يوم العقد

المهر ما روي  
 المهر ما روي  
 لان الصنع بعد النكاح يعود الى  
 مكانه لان في عود المهر  
 الكلف كما في الاصل

الحرة

انما كانت من يوم العقد الى يوم الثالث ومثل نفقته في نفس التكاليف او  
 توقف على صبح فيه الخلاف المقدم في البيع ومثل نفقته في ظاهر او باطنا  
 ام ظاهر فقط فيه الاوجه الثلاثة التي هناك ولا فرق في الرجوع  
 الى المهر المتل بين ان يكون اقل ما تدعيه المرأة كما لو كان مهر مثلها الف او ادعت  
 الفين او ادعت الزوج خمسين مائة وبين ان يكون زائدا عليه كما لو كان مهر  
 مثلها ثلثة الاف وادعت اربعمائة او اربعمائة او اربعمائة او اربعمائة او اربعمائة  
 لها الاما ادعت والزمه الامام ان يقول بمثلها في البيع واستبعد في  
 عنه انه قال لو اصدقت الف او لم يختلف فيه لكن في صد الصدق بشرط  
 ولزم الرجوع في مهر المثل وكان الالف اقل منه فليس لها الا ان ترضاهما  
 به قال وهو ما يستد وحكي صاحب الحلية عنه انه طرده في البيع وقال  
 ابن الصبان الرجوع في مهر المثل مبني على ان المهر يقع ظاهر او باطنا اما  
 اذا قلنا يقع ظاهر فقط فلا يستحق الا الاقل من مهر المثل وما يدعيه  
 وطرد ابن حبان قوله فيما اذا اشترى عبدا او جارية ثم واحد عالما بالحر قال  
 يلزمه كل الثمن ولو كان الصدق من غير نوع مهر المثل ان كان عرفا لم  
 يقول ابن حبان انه ياخذ من مهر المثل بقدر قيمته لا بد من بقدرها  
 او لا وفيه احتمال ولو ادعت المرأة اصل التسمية كما لو كانت زوجة كافر  
 واذا كثر الزوج وقال تزوجتك من غير معين مهر ثابت ولا نفق الواجب  
 مهر المثل فوجها ان اصحها انها يتخالفان قال برهان واما ما يحسن  
 وضع المسئلة اذا ادعت زيادة على مهر المثل وفيه نظر بل يحسن ايضا  
 اذا ادعت عينا او نوعا غير نوع مهر المثل وثابتها ان القول قوله ومنه ولو  
 ادعت كثر الخصال فادعي انه سمى لها الف وان كثر التسمية قال الرافعي  
 القياس من نكح الزوجين ولو ادعى احدهما التوبة في زاد على الاخر تسمية  
 مهر فان زوجنا المهر للمفوضة بالعقد فهو كالوادعي احدهما تسمية مهر  
 والاخر عدلها وان لم يوجب به فلا ضرر لعدم التسمية من جانب وعدم  
 التوبة من جانب ولو ادعى احدهما التوبة في الاخر انه لم يجر للمهر ذكر



قال الراعي يشبه ان يكون القول قول الثالث وحيث وجب مهر المثل فان السنة  
الزوجه قد اذت والا ليقول قول الزوج في قدره وجميع ما تقدم فيها اذا  
كانت الدعوى ان قبل نكاحها على ذلك فقال ما قبله على جزا اما لو كانت  
قبل نكاحي على مائة او كانت ادعى عليه مائة وبنار صداقا فقال لا يلزم مني  
الا خمسين فالقول قوله انه لا يلزمه الا خمسون لا حمله انه ما قبل الا  
خمسين في انه قبله مائة ادعى منها خمسين قاله القاضي **فرع** قال القاضي  
للغافل ان يستهد بالعقد الذي عقده وان كان ولا فيه **المائة** لو ادعى  
امراة على رجل نكاحا ومهر المثل فاقر الزوج بالنكاح واذا ذكر المهر واسلست  
عنه ولم يدع النفقة ولا احد النكاح عن ذكر المهر فالذي لم يرض بغيره  
الا احتجاب فيه خمسة اوجه احدها ان لها مهر المثل والثاني ان المهر لم يرض  
منه فليسحقه والثالث انها تتخالفان ويستحقه وهذا الفرع ينقله الغرر  
في الوجه الرابع انه لا يجب لها مني الخامس انه مطالب بالبيان وهو لا يصح  
فان ذكره راد ذكره زيادة تخالفا وان اصر على ذلك راد ذلك للمهر عليها  
وقضى لها ولو ادعت زوجة ومهر اسمي يساوي مهر المثل فقال الزوج  
لا ادري وسلست قال من مام طامر ما ذكره القاضي في القول قولها ان  
والذي يقتضيه المذهب سماع واعوانها بذلك ولا يسمع منه الرد بل يخلف  
على مني ما يدعيه فان ذكر رد المهر عليها وقضى بها ولو انكر الزوج اصل  
النكاح واعترف بان هذا ولد منها ومن تزعم انها انت به في نكاحه  
قال القاضي يلزمه مهر المثل من مام اذا اطلق قال الراعي وقبيل  
المذهب ان يوجب له بالبيان اذا ذكر ما يدعيه فان اصر على ذلك راد ذلك للمهر  
عليها انتهى وقد حكى القاضي في الفتاوى عن اكثرهم ان القاضي لا يوجب مهر  
المثل واستشكله وحكي عن العياشي رداه وجهه فيه وحكي عنه ايضا انه لو  
ادعت انه نكحها فاكلف واصحابها فخرتها في النكاح والاصابة ودر الصداق  
ان القول قوله انه لا يلزمه لذلك ثم ليس للقاضي ان يرض عن عليه مهر المثل  
لانما ندعى المستمي والزوجه فينكره وليس للقاضي ان يقتضي المدعى بما لا يدعي ويجوز

حملة  
قال الراعي والراعي  
هناك الدراج  
المثل او المثل  
سعي سعي  
المهر فلا يلزم

النكاح

النكاح الزوج وعينه على ان المرأة ابرأته او قبضته قال وكذا لو كان دارتها  
وقد جاز النكاح ابتدا وانها عن المهر في تزويج آمنه من عبده وفيها  
اذا عقد فتيان على ان لا مهر ثم استلما فانها اذا قالت نكحي بولي  
ولم يذكر الصداق فاقدر النكاح قال القاضي يرض عن مهر المثل بطلبه **فرع**  
قال القاضي فابعد المتولى لو ادعت على دارت الزوج انه تسمى لها القيان  
فقال الوارث لا اعلم فذكر المهر لم يتخالف السر على الوارث على بقي العلم  
بانه تسمى القيان فاحلف قضي لها مهر المثل من مام وهو مشكوك والقياس  
ان يحكم بانقطاع الخصومة بحلف الوارث والقدر الثابت قطعا اقل  
ما يتولى في النكاح والمختار بل الصواب ما ان له القاضي والمتولى ان  
و يستعينا به القيان ولم ار احد خلافه لان تعدد معرفة التسمي كونه  
من اصله قال بعض الفقهاء هذا اذا كان الا لغيره من مهرها او من  
غيره فوجه اما اذا كان قد ادعى او اقل ومن نوعه فلا يتجه بحلف الوارث وقضى  
لها بما ادعته من غير مني في مقتضيه كلام المتولى ويؤقت المهر على طلب  
الوارث لدرته في طلب القاضي اما لا يستحقها الا بعد الحلف وان  
او استالينه على الزوجية ستوا كان الوارث صغيرا او كبيرا الاحتمال  
انما قضيت باقل من مهر المثل وهذا منه منارعة في القاعدة في الدعوى  
على الميت اذا كان له وارث معين **المائة** لو تنازع الزوج وولي الصبي  
او المحبونة في مقدار المهر او جنته او صفته كالقول في الويل ووجهها بالف  
او بذهبها بحال فقال الزوج بل المحبونة او بذهبها او بنزول فيني  
تخالفها وجهان اصحهما وهو طامر الصراية تتخالفان واستبعد الامام  
وبانيهما وقال السيد سعيه لست سعيه مجريان فيها اذا اختلفت المراه والو  
الزوج الصغير وفي ما اذا اختلف ولها الزوجين الصغيرين وفيما اذا اختلف  
الولي او الوصي او القير في مال الاطفال واختلف مع العامدا الاخر في كنيته  
القصير وفيما اذا اختلف الزوج ووكيل الويل في النكاح او اختلف وكيل  
المرايع مع المشتري او غلسته في بيعته القصير واختلف الوكيلان



فيه لئن بالشرب اما تصرف الويل في مال الطفل فحق في الامام طريقين  
احدهما على الخلاف وصح انه لا يحلف في المائتة القطع بانه حلف فان قلنا  
لا يحلف ففي النكاح او كان قلنا حلف فيه ففي النكاح وجهان وتحليف  
الوكيل مرتب على حليف الويل ان قلنا لا يحلف الويل قالوا كذا في الويل  
يحلف ففي الوكيل وجهان ومنهم من لا يرتب تحليف الوكيل على حليف الويل  
ويجعل الخلاف فيها واحدا فان قلنا لا يحلف الويل وقفت الخصومة حتى يسلف  
البائع منها فيتحالفان فان كانا خدما بالغا جاز ان يحلفا الا ان يوقف  
بمن لا يحلف بلوغه وان قلنا يحلف الويل فله شرطان احدهما ان يكون  
ولي الصبية يدعي زيادة على مهر المثل والزوج معترف به كما اذا كان مهر مثلها  
الغاوا دعي الزوج انه عقد به وقلنا الويل بل الغاوي في الوادعي الزوج  
النكاح باء ومن مهر المثل فلا يحلف كذا اطلقوه وسبغوا فيقال اذا قلنا  
لاب زوجها بمكاد ومن مهر المثل اذا اراه فادعاء الزوج وانتهى الوقت  
ان يكون الحكم بما تقدم وانه لو كان الزوج معترف بزيادة على مهر المثل  
دون ما ادعاه الويل كما اذا ادعي منه من وجهها بالف في حشر ما به فلا يحلفان  
بل باخذ الويل ما يقول الزوج ولو ادعي الويل مهر المثل والشرع اعترف الزوج  
بما كثر ما ادعي فهل يتحالفان او ياخذ بما يقول الزوج فيه وجهان **السادس**  
ان لا يبلغ الصبي في الصبية ولا يفتق المحبوز والمحبوزة قبل التحالف فان  
رحم البلوغ والافاقه قبله حلفا وان الويل على الصحيح وادعي الموقوف  
الامعاق عليه وقال القاضى ابو الطيب يحلف الويل وصحة الموقوف والغاوي  
والخلاف في البالغة السفات في الخلاف في ان الاب مل بغرض مهرها  
وعلى الوجهين لو امتنع الاب من المهر خالف ولها ان يحلف وجب قلنا يحلف  
الويل فكل فقص من لاجزاء وتوقف بل بلوغ الصبي في الصبية وافاقه  
المحبوز يعلم بحلفه فيه وجهان صحيح لهما في الثاني وخبر ما تقدم من  
حلف الويل والوصي في القيم فيما استوعب من المصروفات اما ما لا يتعلق بالشايم  
الوادعي احرم على انسان ان يملك قال الصبي في انكر المدعي عليه

ونكر

وذلك فوجهان في اطفالهما اذا الويل يحلف ولا يقضى بالنكاح وتوقف في  
ان يبلغ الصبي على الصحيح وادعي الفصال يترى عليه ان قيم الصبي  
اذا ادعي بئانه على انسان ورثة الصبي في اقام عليه بدنه فكل الخصم  
كنت قضيته او ابراهيم منه مودته لا يحلف الويل وحلف الصبي اذا بلغ  
على نفى العلم بذلك ولو اقر به القيم انزل واقام الحاكم حجه وان ادعي  
ان هذا القيم فيضنه وان حلفه وفيه وجهان ان المهر لا يقرض المدعي  
عليه وتوقف في اصل الخصومة والوجه الثاني انه يحلف ولو فكل فكل  
يقضى على الطفل بنكوله وتفصل الخصومة فيرى على الصحيح من ان  
دول المدعي عن المهر المردودة قاطع للخصومة حتى لا يكون له الدعوى  
ولا يحلف مرة اخرى ام سعى وهل للصبي ان يحلف بعد بلوغه فيه وجهان  
وهذا على طريقة الامام فاما العراقيون فقاطعون بانه له الدعوى  
**الرابعة** ادعت امرأة على رجل انه تزوجها يوم الخميس بالثلاثين من  
الجمعة بالف وطالبته بالغير سمعت دعواتها فان ثبت جريان العقد  
حينئذ او باقرار او سميتها بعد نكوله لزمه الالفان ولا يحتاج المرأة  
الى التعرض للوطي وحصول الزمة في النكاح لدولانه لوقار كان  
الحقد لدول باقيا وانما فعله الثاني تجديدا او استنار الرقيل كونه  
تحليف المرأة على نفية على الصحيح ولو ادعي انه طلقها في النكاح ردول  
قبل الدخول صدق بيمينه ولم يبطا الب من المهر لدول لا يصفه وسقي  
له عليها طلقان وكذا الوادعي انه طلقها في المائتة قبل الدخول لا فرق  
بين ان يكون المهر المائتة قد ردول او اقل او اكثر وعن المزية انه لان  
تسمع دعواه انه طلقها في الاول قبل الدخول وعليه لرفان وعين  
العقد في انه قال هو صحيح لان الاصل وجوبه وهو يدعي سقوط بعضه  
فعليه اقامة البينة والافا يمين عليها ولو ادعي زيد على عمر انه اسر  
منه هذا العبد بالف يوم الخميس واستنار منه قانيا بالف يوم  
الجمعة وطالبه باليمن لرفاه اذا اثبت الحقد في **الخامسة** اذا كان في



مله ابو امرأة حرة وامها منكحها على اخدمها بعينه ثم اختلفا فقالت ر  
 المرأة اصل مني لام وفي الزوج بل لرباب فوجها ان اصحابها وهو جواب  
 ابن الحداد وجزم به جماعة وقال القاضى الطبري لا خلاف فيهما انهما مخالفان  
 كما لو اختلفا المتبايعان في حبس المهر فانيهما لا تستبها بالوجهين فيما اذا  
 قال البايع بعينك هذا العبد فقال المسترسل فلهذا وفيه نظر فان قلنا لا  
 يتخالفان صدق الزوج بعينه على انه لم يصد بها اما وحلفت على انه لم  
 يصد بها الاب ويعتق الاب ولا عزم عليها وحلفت لهما من المثل وان قلنا  
 يتخالفان فالحلف رجعت الى المهر المرد وقت الام وعق الاب ويرجع عليها بعينه  
 ودلالة توقف ويظهر من بحج فيه وجه بعينه لا يعتق بناء على ان الفسخ يرفع  
 العقد من اصله ويدين به بطلان النكاح فالتى بعد وقبل التخالل وعلى  
 ان العقد يرتفع ظاهرا وباطنا وان حلف الزوج دون الزوجة وقت الام  
 وعق الاب وحلفت بان الصدق الاب ودلالة توقف وان حلفت وحده  
 عتق الاب وان عتقا وليس لهما عليه فيه واحد منهما وان لم يحلف واحد منهما  
 عتق لزوج ولا يترك المرأة من طلب ولو وجع الزوج في الاحوال كلها وصدق  
 المرأة صداق صدق وعق عليها ولا يملكها ولا يقبل رجوعها عن لرباب  
 بحكمنا بعينه بل عواة السابقة فالامر اليه ودلالة الزوج وهو مشكرك ولو  
 قال اصدفك اناك ونصفك وقال بل اصدفك جميعا تخالفان قطعاً وكذا  
 مهر المثل وعق الاب وعليها قيمته وعق نصف لرام فان كانت موسرة سري  
 العتق الى النصف لرجز ولا يملكها وعليها قيمة ما عتق منها وبحج فيه خلاف  
 النقص لا المهر في القيمة بخلاف من يفتد البلدة وان حلف الزوج دونها  
 عتق الاب ونصف الام ولا يسترى ان كانت معترة ولا مهر لهما ولا قيمة  
 عليها وان حلفت مخرج ونه حكم بان طليها صدق وعقها ولا يسترى عليها ولو  
 قال اصدفتي جميع امي ونصفك قال اصدفك الاب ونصف لرام  
 مخالفان حلفا فلها مهر المثل وعق جميع لرباب وعليها نصف قيمته  
 وعق نصف لرام وليستري لا باقية ان كانت موسرة وعليها فية ما يعتق

فيها

منها وقد بحج فيه اقوال النفاص **الشاذ** ان يدعى الزوج اعطاء الصداق  
 وذكره الزوجة قال قول قولها بعينها ستوا فان قبل الدخول وبعد  
 ولو انفق على قيس مال وقال الزوج اعطيتك صداقاً فقال المثل بل هو عليه  
 فقد اطلق جماعة ان القول قوله بعينه وقال اخر ان كان من حلف  
 في اللفظ الصادق منه بان قال ذكرت عند الدفع انه صدق قال قبل  
 قلنا انه هينة فالامر كذلك اما اذا انفق على انه لم يصد منه لفظاً  
 واختلفا في بعه فلا يحتاج الى غير ولا يقبل دعواها قال الرافعي وشبهه  
 ان يكون هذا من اعلى ان المعاطاة لا تكون في هذا اما اذا انفقنا بها  
 وهو الصحيح وحان يقبل دعواها وان يحتاج الزوج الى المهر ولا فرق  
 بين ان يكون المهر من قبض الصدق او من غير ولا يملك الطعان  
 وغيره اذا حلفت فان كان المهر من قبض الصدق بحسب منه  
 والا فان رخصا ببعده بالصدق فذلك والا استرده وادى الصدق  
 فان كان قد دلف فله بدله من مثله وفيه وقد يقع في النفاص ولو ادعى  
 انه صالحها عليه قال قول قولها مع بعينها وفيه فناء في المعزى فالحلف  
 هذه حيث سئل عن رجل خطب امرأة لابنه دفوا صفا على العقد والهدى  
 اليها شيئا ثم مات قبل العقد ثم نكحها ابنته وطلعا قبل الدخول استرجع  
 العقد اياها لم يخرجه من المهر فله فاجاب بانها تكون ميراثا للمهر ووفيه  
 لان الابن ما اهدى من اجل العقد ولم يعقد في حناته فزنتها جميع وشبهه  
 وهو مشكوك ولو عتق لايست من له عليه شيء ثم قال بعينه بعوض وان ذكر  
 الميراث اليه انه بعوض قال قول قولها لا الرافعي وكان يحوز ان يستوي  
 بعينه وبين مسئلة الصدق وقال انه اعرف بعينه ان الة ملكة ولو ادعى  
 دفع الصدق الى الصغير او المجهولة او السفينة سمعت دعواه  
 والقول قول الوكيل وان ادعى دفعه الى ابنة الغلة الرشيد لم يسمع الا  
 ان يدعى ادنها سواء كانت بكر او ثيبا وقد مر في المهر وجه ان لا يملك  
 صداقها نعلي هذا التمسع ولو عتق له اعطاه الى وليها باقرار او بينه ثم مات



الولي فطلبته المرأة من تركته فقال نائية العدة اعفته ابوك عليك  
فانكرت لا يوافق قال الشيخ بن الصلاح ان وحده في تركته حتى لا يوافق  
وصفته نزل عليه لان برأصل عليك وانكرت لا يوافق قال الشيخ بن  
الصلاح ان وحده في تركته حتى لا يوافق وصفته نزل عليه لان برأصل  
بقائه ودفع اليها وان لم يوجد لم يحضه في تركته من غير بينه يشهد  
عليه بنفرض مضمون ولا يحتاج في عدم التضمن اليه من انه صرفها في  
مصلحتها من العدة ولا غيرهم قال هذا هو الاظهر **الشبهة** لو اصدقها  
تعليم سورة او صنعة فادعى انه علمها وانكرته فان لم تحسنها قال قول  
قولها وان احسنها وقالت تعلمته من غيرك فوجهها فاحداهما القول  
قوله وثانيهما ان القول قولها ووجهه ان الصانع والمولى بينهما بعضهما  
قول تعاوض برأصل والظاهر **الهامنة** لو حصل برأصلا في غير الزوج  
فهذا الاختلاف في عقد ينفي القول في كل واحد منهما قول النائية وان كان  
الاختلاف في قدر مهرها فادعى الزوج انه تزوجها نائيا بالثمن وقال  
احدهما ادولها بل يحكم حين وجده قال لا يثبت فهو في حق المصدق نكاحها  
اختلاف في قدر المهر والقول في العقد على برأصلا في قول المنكر **رفع** للنس  
من الفضل لو اصدق امرأته خارية ثم وطئها غالما بانها المصدق فان  
كان بعد الدخول فخلية الحد ولا يقبل قوله اني لم اعلم انها ثلثها بعد  
العقد والدخول الا ان تزوجت بغير عهد باسلام وان كان قبله وقال له  
اعلم انها ثلثها لم يجد لانه قد حفر في لان ما كان لا يملك قبل الدخول الا  
نصف الصداق وان كان غالما بانها ثلثه قبل الدخول حد على التخييل برأول  
دون النائية وحسب الحد فاولد فاولد رقيق وعليه المهر ان كانت مكرمه  
وحسب الاجبة فاولد خير نسيتب وعليه قيمته يوم الوضع

**باب الولية والنس**

وفيه ثلاثة فصول . **فصل في الولية** . **فصل في الضيافة** . **فصل في**  
**النس الفصل الاول** في الولية والولية لغة للطعام المتخذ للعرس

وقال

وقال للمنفرد في اصلاح الطعام واستدعاء الناس لاجله ودون المصلحة عن  
الشافعي ان الولية التي تعرف وليمة النكاح وكل دعوة على اطلاق  
نفا من اوجنا واحداث سرور مدعى اليها رجل في اسم الولية يقع عليها  
وقال المافدي اطلاق الولية يختص بولية العرس ويتنازل عن غيرها من  
الولاية بقرينه بسببها بها وقال بعضهم الولية يقع على وليمة النكاح  
وعنها سر على قوله عليه الصلوة والسلام سر الولاية وليمة العرس  
والطعام المتخذ للناس منية انواع الولية للعرس والاعذار والعين الممثلة  
والدال المحممة للحنان والنسعة باليون المتخذ عند قدوم المسافرين  
ولم يبين الاصحاب من يتخذ وللغويين اختلاف فيه فحقن القرائن المقام  
يتخذها وقال صاحب المحكم موطعها يصنع للقدام اي يصنع له غيره  
قال النووي وهو الاظهر وقال ابو زيد المصنف طعنا الاملا بتقديم  
العرس والخمر يصنعها الممثلة وبالسنة الممثلة ويقال ايضا بالهاد  
الممثلة المتخذ عند الولادة والعقيقة المتخذ يوم ستاع الولادة والورق  
المتخذ للبطانة والوصية بفتح الواو وصرة الصاد الممثلة الطعام عند  
الصينية والماد به بضم الدال وبفتحها الطعام المتخذ ضيافة لغير عرس  
كذا قال القاضي والرافعي قال لا يهرى كل طعام صنع لدعوة فهو  
مادة ولا يخل مراد الاول انه لا اسم له غير الماد به واطلق الشافعي  
والاصحاب رحمهم الله الولية على كل دعوة يتخذ لحادث سرور وفيها  
لدلالة كل دعوة بفتح الدال على لزوم خلاف دعوى النسب فان كان  
بسترها والقصود منها الكلام في وليمة النكاح والكلام في وجوبها  
وفي وجوب الاجابة اليها اما وجوبها ففقيه طريقا في احداهما فيكون  
وقيل وجوبها في احدهما انها واجبة وان تسليم وغيره انه ظاهر للمزيم  
واصحتها عند الخمر فادانها مستحبة كالاصحبة ويتاير الولايم وفيها وجه  
ثالث انها من كفاية اذا ظهر في الواحد في عشرة طهورا منسرا  
سقط فرضها عن من سواه والاخر جوابا بتركتها اجمعين والثاني القطع

حاشية



ما الاستحياء وتسمية الامام في المحققين واما سائر الولايم فالمستهور بها  
 مستحجته ولا سيما تاحكا ولبية العرس ومنهم من خرج في وجوبها قول  
 واصل الولية للتمسك بشاة ولغير المتدبر ما قد وعليه واما وجوب الاجابة  
 اليها ففي ولية العرس لاجابة ان وجبها وان لم يوجبها فطريقان  
 استمر ما فيه قولان وقيل وجب ان اجابها وان قصر عليه بعضهم انها يجب  
 وقاية لادل نسخ والثاني القطع بالاستحياء فان لمناجب في وجوب  
 في سائر الولايم طريقان احدهما طرد القول لشر لا طرد عدم الوجوب  
 والثاني القطع بانها لا يجب وبه قال ابن الصباغ وقال الغزالي الاول  
 اظهر وجوب فلما بوجوب الاجابة فهل في فرض غير ادق فاية منه وجب ان  
 والاول ظاهر المزمع على ما قال ابن الصباغ وقال الحناطي في الثاني  
 قال في الاحياء لا يقصد بالاجابة قضاء الشهوة فلو لم يرد من مؤد النسا  
 بل الحسن البينة ليمكن من امور الاجرة بان ينوب الامانة والحذر من  
 المعصية اي حرجا من الخلافة في وجوبها واكرام اخيه وادخال السرور  
 عليه وزيادة للتحايب وصيانة نفسه عن ان يظن به الاستماع لتجر  
 او سوء خلق واحقاقا وسلم ونحو هذه نيات ثم وجوب لاجابة  
 سقط باعذار احد هاتين وجوب الدعوى من المذرات كالخبر  
 والله من كان فيها شيء من ذلك فان كان المدعى بقدر وعلى الزينة  
 اذا حضر فليحضر اجابة للدعوى وازالة للمحذور بل لو لم يدع لزمه الحضور  
 للازالة وان لم يقدر فوجهان احدهما انه يجوز له الحضور لكن يكره  
 ولا يسمع وسكره بقلبه كالوكان مصر حوان لا يلزمه الحضور وبه  
 جزم العراقيين والقاضي واطمحا عند الراعي وابن كمال والروكاني  
 والاطهر عند الما ومردس انه لا يجوز وهو المذكور في الوسيط والمذهب  
 والتمسك وان احاب في التنبية بالاول قال المؤيد والاول غلط فان لم  
 يعلم بالاجابة حتى حضر فليتهم فان لم يمتروا فليخرج وبه جواز العقود  
 الوجهان والاصح المنع فان لم يحسنه كالوكان ليدل وحسن في نفسه جاز

حاشية  
 في السط الاسحاب  
 كما صرح به الراعي

العقود

العقود منع انكاره بقلبه ولا يسمع فان سمع من غير قصد لم يأم ولو  
 كان استمر من التنبيد المختلف في حله قال ابن كمال لا يسمع قال الراعي  
 والاول ان يكون الحضور في حق معتقد المجرم كاية المنكر المجمع  
 على تجريمه وقيل بخلافه **الثاني** ان يكون في البيت المدعوى اليه من  
 الحيوانات على الجدران والسقوف او السقوف المعلقة او الثياب  
 الملبوسة او الوسائد الكبيرة المنصوبة سواء كان الحيوان كبيرا او  
 صغيرا فالصور حرام ودخول موضع الصور من غير وجهه وعن الام طري  
 ان تجرم الصور كان في ابتداء الاسلام لقرب عهدهم من رجسادة  
 الاصنام وسقروا عنها وقد زال هذا في وقتنا في دول تجريمها وجرم  
 استعمالها وجرم به ابن الصباغ وحطاه الما في نفسه والمذموم  
 الاول قال الراعي وفيها علق عن كرام الامانة الى وجه تخصيص  
 المنع بالسقوف والجدران والرخيص على عمل على السقوف والوسائد  
 المنصوبة والظاهر الاول ولا فرق بين ان يكون الصور على ما استعمل  
 لزمه او اسفعا لسترا بادامج او باب او شخافاه لوقاية حرا وبرد  
 عند الجهل وقال الشيخ ابو حامد اذا استعمل لاسفعا لا تجرم لانه  
 الانساق يحججه عن الصيانة الى البدلة قال الما في وجوبه ليس بصحيح  
 فيجزم استعماله في المجالس وسقط بها فرض لاجابة وفيه صوغ  
 حيوان لم يشاهد مثله كاستان له جناح طائر وطاير له وجه انسان  
 وجهان احدهما قول القاضي ابي حامد لا يجرم قال الما في وجوبه ليس بصحيح  
 يجرم عليه ان يصور وجه انسان دون يديه وما قربان من جهين  
 ذكره ما في حواش تصوير صورة بدن بلا واسر والظاهر انه لا يجرم  
 وجرم المتونيل بالمنع ولا فرق بين ان يكون للصورة ثوب او طر او لا  
 وخصه بعضهم بما اذا كان لها رور وحيث فلما لا يجرم فهو مكره  
 ولا بأس بصورة الحيوان التي على ليد ورض في البسط والغرس التي  
 تدارس والمجاد التي تسمى عليها قال الراعي وليس في معناها السقوط



والحيوان والقصة انتهى وقد صرح به في الاجاب واستثنى ما اذا كان  
 الانا متخذ على شكل صورة ما اذا كان ذات المجردة على شكل طائر  
 فهو حرام يجب لغيره الصورة منه ولا يجوز لبس الثياب التي عليها  
 صور حيوان للرجال ولا للنساء الشيوخ ابو محمد قال للرافعي ولعله  
 اراد بالمنع من رفع الصورة على السور المعلقة انتهى وما تقدم عين  
 الشيخ اي حامد من ان تعليق السور ذات الصور لا حرم اذا كان للحاجة  
 يظهر ان ياتى هذا بطرق الاول وكذا ما تقدم ما علق عن حق تمام  
 وحرم تصوير صور الحيوان مطلقا سواء كان على شئ ممتنع او غير ممتنع  
 سواء كان على حذاء او سقف او ثوب او دينار او درهم او انا وغيره  
 وهو سيرة فان استوجر عليه لم يستخرج حره واما نسخ الثياب المصورة  
 فعنه وجهان اظهرهما وجزم به الماند في المنع وخرج على الوجهين ان  
 استغلق الاجرة اذا استخرج على ذلك وعلى المنع لو فعل لم يقطع تصويره  
 ويجوز ان يغرس ويوطأ بالاقلام وطرد ما المولى في التصوير على  
 الارض ونحوها واختلفوا في ان دخول البيت الذي فيه الصور المستوع  
 منها حرام ام مكرره احداهما وهو احتياط صاحب الترتيب وند ما م  
 والغاية وابن الصباغ وجزم به المولى ونسبه بعضهم الى الجمهور انه  
 مكرره وبانيها واختلفوا في نسخ الصور المصورة الى الارض كمن  
 انه يحرم وعلى ذلك لا يسقط عن المدعو فرضه لاجابة بذلك وعلى الثاني  
 ان لم يمتنع الاذالة بتلك التحق بالموضع الذي فيه حرم لا يقدح على ازالة  
 ولو كانت الصورة في الممر دون موضع الجلوس فلا ياتى بالدخول والجلوس  
 ولا ترك الاجابة بذلك ولو كان على باب الحمام تصاوير لم يكره دخولها  
 قال الرافعي وتعليله بخلافه حوا ان التصوير في الممر واما تصوير ما لا  
 روح فيه كالامجاد والشمس والقمر فلا يكره على الصحيح وليس ذلك  
 عذرا في امتناع الداعي لذلك لا مكره في الموضع الذي رسمت  
 الخيطان بالثياب وان كان ذلك مكررها للشفق ومنع عذرا اضافي

لا يجوز لبس الثياب المصورة  
 ولا تصوير صور الحيوان  
 ولا تصوير ما لا روح فيه

عدم الاجابة فرش البيت بالحرير ومنها ان يكون هناك قوم من ذلك  
 والسفلة يزوس بحالمتهم لمصيه ومروته ونحو وجوبها نردد للاختاب  
 والظاهر عند الغزالي انه عذر ومنها ان يكون الداعي من كثر ما له حرام  
 بل دهره اجابته كما ذكره في مظلمة وان كان كره حلالا لم يكره لكن لا  
 ياكده الامر به وان تحقق ان المالحرام حرمت عليه الاجابة فان حضر في كل  
 عصي وضمن منها ان يكون الداعي كافرا والمدعو مستمرا فلا يجب اجابته على  
 الصحيح وقد ذكره في محالطته في موادته وليس في استجابات في اجاب دعوته  
 كالا سحاب في احاطة دعوى السلم وقيل بوجه ومنها ان يكون الداعي امراه  
 والمدعو رجلا فلا يجبها اذا افضى الحال الى الخلوة محرمة بان لا يكون عندها  
 احدا ههنا لا يحسم منه اما اذا لم يقصر اليه بان كان من محارمها او في  
 الدار محرم لها او له نسوة ثقات او كان المدعو جماعة رجال فنجاز بان  
 ابرههم المردود في لو لم تحصل خلوة بان جلست في بيت من الدار  
 وبعثت بالطعام مع غلام اليه في بيت اخر منها لم يجبها مخافة الفتنة  
 واما اذا ادعت المرأة فساقا لحكم كما مر في دعوى الرجل الرجل ومنها  
 الا عذار المرخصة في الخلقة عن الجماعة كالمرضة المترية وخوف  
 من يود به في طريقه واستغاله فطلب ماله الصايغ وباطنها جرمه  
 وخوفه على ماله ومنها ان يكون هناك متباعد يدعوه لاجل بدعة ولا يقدر  
 المدعو على رده فله في الاحياء ان يكره فيه من يفتك بالفتن  
 والكذب لا يبرح لا كذب فيه ولا تحسن وليس منها ان يكون الداعي  
 عدا والمدعي لا ان دهر في الدعوة من هو عدا ولا ان يكون  
 صايبا بل يحضر الصائم ان كان الصوم فرضا فان يصيق وقته لم يجر  
 له وان لم يصق لقضا ومضن وسط السنة والدار المطلق ففني على  
 ان الواجب الموسع لم يلزم بالشرع ام لا ان قلنا يلزم لم يجر وان قلنا  
 لا فالشبهة انه يصوم السبلي وقال القاضي يكره له الخرج منه وان  
 كان معاد فان شرب الداعي تركه الاكل فالاولي ان يفطر في الغاضي



والامام ويستحب ان يقصده قال في الاحياء يستحب ان ينوي في صلاته  
ادخال السرور على قلبه وان لم يسق عليه فالاولى ان يتم صومه ويدعو  
لهما اما المفطر فالاولى ان يأكل في وجوبه وجها من احدهما بحسب  
لحمه واستحب ان لا يجيب وكلام صاحب المنة يقتضي طردهما في جميع  
الصناعات اذا حصرها وقيل الاكل في التولية فرض كفاية فان اكل بعض  
الحاضرين سقطت الغرض عن باقيهم فالاولى ويجوز الاكل في احد الشيع  
ويجزم عليه بحضرة ما فيه من الضرر ومخالفة العادة لئلا يضر التوبة  
وحسب الجواب لرجابة او يستحب فليها شرط احدهما ان يخصه بالدعوة  
بتفسته او برسوله سواء كان حيا او عبدا صغيرا او كبيرا ميمنا او بكائنا  
اليه فاما اذا فتح الباب وقال ليحضر من يريد المحضور او بعد برسوله  
ليحضر من يشاء ادعى استيفا وقال له احضر معك من شئت فقال لغير  
احضرم بحسب الاجابة ولا يستحب قاله الراجعي وعبارة المتون لم تأخذ  
الامر بالاجابة ومن يقتضي بقا اصل الاستحباب ولو ادعى جماعة كالواقي  
قوما مجتمعين او لادعوا لادعوا لادعوا لادعوا لادعوا لادعوا لادعوا  
بعضهم قال الغزالي في البسيط نودوا الجوامع فيه ولا او اذ كان على قول  
الوجوب لغرض الكفاية فردد السلام قال وهو متجه اذا لم يقصد الا  
بالدعوة فلو قصد لم يسقط الوجوب الا بحضورهم وحزم بهذا في غير  
وهو يقتضي ان يحل الرد اذا قصد افرادهم لو كان له عاكز ذلك كما  
فيه كلامه وقال الراجعي ان ما ذكره في غير جواب على احد الوجهين  
في امر الاجابة فرض كفاية والصحيح خلافه وقامها ان لا يحضر بدعوتيه  
الاغنيا فان خصهم لم يحل الاجابة هذا ان خصهم لغناهم فاما اذا كان من  
المرحفة فخص اهل معرفته او كان فقيها فخص الفقهاء فلا بأس وان كانوا  
اغنيا لان له عرضا فيهم وينبغي ان يدعوا جميع عتراته وحياته واهله  
بوقت اغنياءهم وقد امر وقالها ان لا يكون دعاء خوف منه ولا طمعا  
في جماعه ولا انقاسه ولا لمعادته على ما ظهر في هذه المحضرة

سواء

لم يكن للمقرب والتودد فان كانت لعلية او صلاحية او رعية تأكد  
الحضور ورايها ان تدعى في اليوم الاول فلو اجتمع صاحب الدعوة الطعام  
لمدة ايام ودعى فيها فالاجابة في اليوم الثاني لا يجب قطعاً واستحبها  
فيه دون استحبابها في اليوم الاول على القول باستحبابها فيه وانما  
الثالث من النوازل لا يستحب فيه وقال غيره فلو ادعى المدعو  
الى الدعاء فرضى بقله سقط الوجوب والبراهمة ولو ادعى اثنان  
فصاعداً اجابا لا سبق فان جاء معاً اجابا فزما وحافا فاستوبا ارفع  
بينهما وقال الحافدي اذا استوبا الجيب فزما وارا فان استوبا الجيب  
اقرهما رجما فان استوبا ارفع بينهما وثابغة العمد في موطاها لخير  
**الفصل الثاني في الضيافة** وهي نوع من الولائم وفيه مستايل  
**الاولى** صاحب المضيف طعام الطعام والكرامة استحبابا كذا لا  
حب الطعام ولا يستحب في الضيافة وغيره من الولائم طعام بل الحيرة الى  
المضيف والمولم وينبغي له ان يعمل ما يلزمه من نصيبه رجا لاحتفاظه  
الرجوع فيه وقد مر ان بعضهم قال لا فليمة الغرض شاة ومعنى ان يحفظ  
في اليوم والليلة بطيخة لطعام وبعد ذلك الى عام الثلاث تطعمه ما تيسر  
على عادة المضيف ولدت له الاقامة بعد الثلاث الا ان يستدعي المضيف  
منه ذلك ويعلم رضاه به **المأدبة** يجوز للمضيف الاكل اذا قدم  
المضيف اليه الطعام ولا يقف على اذنه على الصحيح المشهور الا اذا  
كان المضيف منتظرا غيره فلا يأكل حتى يحضر اياذنا المضيف لفظا  
وفيه وجه انه يقف على اذنه لقوله الصلوة او طوا او بسم الله وقال  
التوحي ان دعاه الى منزله كفى المقدم ما اذا لم يسبق الدعوة فلا بد  
من الاذن لفظا الا اذا جعلنا المعطاء بيننا والرافعي وقربه التقديم  
لا يختلف بين ان يسبق الدعوة ام لا **المأدبة** هل يملك المضيف ما ياكله  
فان القفا لا ياكله الا في بطريق الاباحة فاما لجة الجوع قبل اكله واختاره  
ابن الصباغ وقال الامام مؤلفه صاحب موطاها لخير وقال غيره يملكه



لنرم عليه فيه وجع اعدها بالوضع من يده وهو بعيد وثابتها ياخذته يده  
وكل لغة جعلت في يده طعمها وبالثبات في فمه وصححه القاضى رابعها  
بالوضع وخامسها بالاداء والسادس جصول الملك فيلجوه روجه السوى وسادسها  
بها ويظهر فائدة الاوجه في الرجوع فالمتولى اصل المسئلة ما اذا قدم  
الحاجب الطعام المعصوب الى صيف فاكله هل خور فرار الضمان عليه وعلى  
الاخر فيه فقرة ان فعلى لاول موائلان على حكم من ناحية وعلى الباقي استعمل  
الملك اليه حين صا دصا منا والست البنابوا اجمع وعلى الوجه الثاني فكل له  
التصرف في الماخوذ بالبدل بغير الاكل فيه وحيا تا حد ممان حتى لا يجر له  
اطعام الهرق والقام عرق الا بالاذن وعن الشيخ اي خامد والقاضى اي  
الطيب ان له التصرف فيه بغير الاكل في البخور في القاضى وكذا ان يقال  
انما يمنع من الاطعام اذا احدث ليطعم وعن الشيخ ان لا يحد القطع بان لا يملك  
وان هذه الاوجه في وقت امتناع الرجوع عن المباحة قال بلام ولا بأس  
لكن الاصح ان لا يباحه لا ينعى للزوم قط ما لم يفتل المستباح الا في الكراج  
فانما قد تخاف ان الحقود عليه فيه ليس ملوكا وانما هو مستباح **الزوم**  
ليس للصيف التصرف في الطعام بغير الاكل وليس في الطعام الشايل ولا  
القائل للقرى الهرة ولا ان يحمل منه الى منزله شيئا الا ان يعلم وصلى الملك به  
بصريح او قرينه خال ويختلف ذلك بفقد الماخوذ وحسنه وحيا  
المصيف والدعوة فان تردد في وقوعه في محل المتابعة فوجها لظهور ما انه  
يحرم قال الغزالي اذا علم وضاه ميني مراعاة للعدل والنصفه مع  
الرفقة فلا ينبغي ان ياخذ الا ما حصة او رضى بقيقه عن طوع لا عن حيا  
ولا يجوز الاطعام ومواثيقا لا تستبان طعاما لم يدع اليه الا اذا كان فيه  
وغير صاحب الدار ان يشايط وعلم انه لا يكره ذلك فان تبع المدعو غيره لم يمنع  
ولم يادن له بل يعلم به الداعي ويستحب ان يادن له ان لم تكن فيه ضرر ولو  
دخل على قوم فصادفهم بالحق فان لم ياذنوا له لم ياكل فان اذنوا فان عرف  
ان ذلك عن طيب نفس اكل وان عرف انه حيا منه ميني ان لا ياكل ويجوز ان

يلزم

يلزم الاضياف بعضهم بعضا الا اذا فاضل بينهم في الطعام فليس  
لمن خص بنوع ان يطعم منه غيره كذا اطلقت بعضهم وخضه اخرون  
عن حضر النوع الاعلا وهو يستحق خوار عكسته وبكره للصيف ان  
يخص بعض الاضياف بنوع اعلا كالرافعي وهذه المسايل بعض ان  
الحلا في انه يملك مخصوصا بما يتقوله فاكله ولا يتقوله علك ما  
وضع يده اذ احدث بحال ولو قيل له لما منع من النقل واطعام الشايل  
ومسايل النصريات ومي شتعه اتفاقا والامفاق الذي ذكره يردده هنا  
يقدم عن الجاحيد وايد الطيب ومزاد بالصيف ان لا يخرج الا بمرضى  
صاحب المنزل واذنه ومزاد بالصيف ان يشيعه عند خروجه الى  
باب الدار فهو شتعه ويغني للصيف ان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء  
وسرهم ولا يكثر النظر الى الوضع الذي يخرج منه الطعام  
في الموضع الذي يسير به صاحب الدار اذا حضر المدعون وتاخر واحدا و  
امان عن الوقت الموعود فحق الحاضر ان لا يعجل اول من حقهما في  
الماخير الا ان يكون الماخز فقبل استسرا قلبه بذلك فلا بأس ويغني  
ان يقدم الفاكهة ان كانت لشرعة انحصارها ثم اللحم ثم الحلا وق  
ويستحب ان يكون على المائدة النقل واذا دخل صيف للمبيت فليعزف رب  
اليداد عند الدخول القبلة ويبيت الما موضع الوصو **فصل** في اذ ب  
الاكل والشرب منها ان يعتل يديه قبل الاكل وبعدة وغسل الامام فالك  
يد قبل الطعام قبل القوم وغسلها بعدة فعدمه وفار موالا ولي  
ويقول في استلابه بسم الله والاولى ان يصلى الما الرحمن الرحيم وقال  
الغزالي يقول مع الله لا ولي يستم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن  
الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم وسحب ان يسمى كل الاطباء من كبير  
وصغير و طامر وحاضر وجنب فان سمي واحد منهم حصل اصل السنة  
بهي سنة على الحقيقة ويستحب الجهر بها لیسعها العكس يمتوا ولو تر لها في  
اوله الكل عماه الا ناسيا الغدة واستحب ان يسمى في اثباته ويقول بسم الله



اوله واخره وسحبها ايضا في كل مشروب من لبن او مر او شراب او دوا  
او ماء او غيرها وان يترى بالكله وشربه الشفوي على طاعة الله فيكون  
من اعماله من جرمه وسحبها ان ياكل ويشرب باليمن الا لعذر وان  
ياكل باصابعه الثلاث قال الغزالي ويبدأ بالمحلى ويختمه ولا يكره الاكل  
على المائدة وان كان بدعه فلم يكره عليه السلام ياكل لا على السفرة  
ويكره الاكل والشرب مع طبعها قال الغزالي اما من قبله من الجيوب  
فلا يكره الاكل في الماء ويكره ان ياكل ما يلي ابيه ولا ياتر به في العواجيه  
والمره ويخونها وتوقف المؤدب في هذا ويكره ان ياكل من وسط القعدة  
واعلا الزبد ونحوه وحضه بعضهم بما اذا اكل مع غيره قال الغزالي وياكل  
من اسناد الرعيه لا اذا قل الخبز مكره ولا يقطع بالسكين ولا يقطع  
اللحم ولا يوضع على الخبز الا ما هو كونه ولا يمسح يده فيه ويستحب ان  
يصير اللغه ويطول مصغها ولا يمد يده الى اخري فاهم بلسانها ولا ينفخ في  
الطعام ايجار وياكل التمر وترا ولا يجمع بين التمر والماء في طبق ولا يترك  
ما اسرد له من الطعام في القعدة بل يجعله مع القليل لئلا يفسد على  
غيره فياكله ويستحب ان ياكل اللغه الساوطة فاهم بخمس ويتعد وتطير  
ولا يمسح يده بالماء بل حتى يلعق اصابعه فان تعذر غسل اللغه  
المختنه اطعمها حيوانا ولا يدعها للمسكين وان يلعق اصابعه او  
يلعقها من لسانه رها كالزوجه والولد والجارية والعبد ومن ان يعيب  
الطعام بل ان اعجب اطعمه وان فرغه تركه ولا ياتر من يقول لا اشتهي  
هذا الطعام وما اعتد قاكله وميرة القرآن بين التمرتين وما في معانيهما  
قال النووي والصواب التفصيل فان كان الطعام مشتركا جرم القرآن لا  
ان يعلم وضام بصريح او بقرينة وان كان لاحد من اربعة لم يمسح  
وصاه وجهه واستحب استئذان الاكل معه وان كان له لم يحرمه ان  
كان في الطعام قلة واستحب ان لا يقرب وان كان كثيرا ففضل عنهم  
فلا بأس بالادب الثاني في الاكل وقد ذكر القسرة الا ان يريد الاستراخ

ترك الشرب

شغل

لشغل وقال الخطابي كان النبي في زمانه جيز كان الطعام قليلا فاما  
اليوم مع اشتباغ الحال فلا حاجة للاذن وثامجه الدوايند قال  
النووي والصواب ما تقدم والاولى ان لا ياكل الا شئان وجهه وان  
لا يرفع عن مواكبله بنوع الحاجة وان يدم الاكل معهم ما دام يظن ان  
هم حاجة اليه بل يشاء ولا قليلا قليلا ان يستوفوا فان كان قليل  
الاكل يوفق في الابتداء وقل الاكل حتى اذا تيسر اكل اخرهم وان  
يفض بصرة عن مواكبله وان يوترهم بقاخر الطعام ويكره ان يفعلوا  
ميسره غيره فلا يفيض يده في القعدة ولا يقدم اليها راسه  
عند وضع اللغه في فيه واذا اخرج شيئا من فيه صرف وجهه عن الطعام  
واخرجه يمينا ولا يغمس اللغه في الخمر ولا ياكل في الدرس  
واللغة التي وطعمها بضميته لا يغمس بقيتها في المرقه والخل ويغني ان  
يتخذ ثوبا على الطعام بما لا اشرفه واليسدوت عليه من ريس لا عاجير  
ويكره ان تذر عليه شيئا من المستفادات وان مصوا وتخط في مجال  
الطعام الا ضرره ومن اذ بدانه اذا قلل دقيقه الاكل وعنه فيه ونشطه  
ولا يتردد في قوله كل على ثلاث مرات قال الغزالي واما الحلف عليه الاكل  
فمنوع وممنه ان ياكل على عادته منفردا فلا يجوز اخاه ان يقول له  
كل ولا يدع شيئا من شهيته لنظر غيره اليه وليعود بقية حشر ادب  
في الحلو حتى لا يحتاج الى التصنع عند الاجتماع لكن لو نقص عن فاهه  
اشارا للحاضر من هذه فله الطعام او زاد عنها بتشيطا لغيره فلا كل فهو  
حسن ولا يقوم حتى ترفع المائدة وممنه ان لا يبتدأ بالطعام ومعه من  
تحتو القدم لمن سزاو فضل الا ان يكون موالد بنوع ودرج السار  
ان ينفس في الاثا او ينفخ فيه ويستحب ان يمسح خارج الاثاين قاتا  
قال النووي والرافعي لا يكره الشرب قاتا وكرهه الغزالي قاتا وممنه طمعا  
قال النووي في المنجاء ان الشرب قاتا بلا عذر خلاف الاول ويستحب  
لمن شرب قاتا ان يستنقه للحدث والاولى ان يمسح الما ولا يبعه ولا يمشا



في الاكل من حبه من فيه بالجله وبرده بالبطه ولا يشرب في اثناء الطعام  
الا اذا غلبت صدق غطسته ويخرج السرب من فم القرية وورد النبي  
عن الشرب من بطن القدح ويستحب اذا راع الماء واللبن ونحوهما من المشروب  
على غير المسند بالشراب وان كان من غلات سائر ارضه لا يؤكل في ذكره  
ان يرد على قدر السبع من الطعام وكلام الشيخ عز الدين في قواعد لا  
يقضي تحريمه قال ولو كان كل الضيف فاكل عشرة والمضيف بحاله لم يجز له  
ان ياكل فوق ما ينضيه العرف في المقدار لا شفا الاذن فيه قال وكذا لو  
كان الطعام قليلا فاكل لقلها كابر استرعا في مصتها وابلاها حتى ياكل اكثر  
الطعام وتحريم اصحابه لم يجز ومنها ان يحلل الله تعالى بعد الاكل والشرب وورد  
فيه بحميمات متعددة وقال الغزالي ان اكل طعاما محلا لا في الحرمه الذي  
سعدت ثم الصالحات وحرم البركات اللهم اطعمنا طيبا واسقنا صافيا  
وان كان فيه شبهه في الحلال على كل حال اللهم لا تجعله قوه لنا على معصيتك  
قال ويقر بعد الطعام ببلان فريش وكل مولد احدا في اكل طعام  
غيره وغاله قال واذا افسس في الشرب فلا تاكل بعد الاكل والحمد لله وورد  
بعد التائب رب العالمين في الاخير الرحمن الرحيم وان كان المأكول لسانا  
اللهم بارك لنا فيما رزقنا وزدنا منه وان كان غيره قال اللهم بارك لنا  
فيما رزقنا وارزقنا خير منه ولا يكره غسل اليد بالاشنان وان كان  
محدثا قال الغزالي وكيفيته ان يجعله على حبه الا يشرب ويغسل الاصابع  
البارك من اليمنى ولا يصر بها صابغة على سنان البايست فيمسح به  
شفثيه ثم يمسح غسل الغم باصبعه بذلك ظاهرا مستمرا وما طمها وحده  
ولسمانه ثم يغسل اصابعه من ذلك الماء يده لك ببقية الاشنان اليماست  
اصابعه ظمها وبطنها وسيل الشيخ عز الدين عن غسل اليد بالمسند  
بالعدس فيما لا يعد من طعام يحرم كما يحرم الطعام فانما سئل لم يحرم  
به ولا يباش ولا يكره الغسل في الطيب وله ان يمسح فيه ان كان وحده  
اما مع غيره فلا قال الغزالي واذا قدم الطيب في غيره اكراما فليقبله

وكما

ولا يباش بالاجتماع يديه للغسل في حالة واحدة فان شرب قوافل ينبغي  
ان يصيب ما كل واحد منهم وان يقدم فيه السموع ولا يمنه وورد  
الحاد من قايما ويصيب صاحب المنزل الما على صفيه **الفصل الثالث**  
في شرب السور الجوز وفيه مسائل **الاولى** ان لا يخلع هذا النكاح عن  
سما من سحر ولوز وتمر وجوز ومقاييم بين يدي الحاضرين في شرب  
النثر اربعة اوجها خذها انه ليس بمكره لكن الاولى تركة وثانيها  
انه مكره وحزم به الجرافيقور النورانيه وقالها انه مستحب في رابعها  
انه مباح وفي الالتقاط ايضا وجوه احدها وهو المصنوع من ارض مكره  
واصغر انه مباح وترد اولى الا اذا عرف ان الما لا يورث بعضهم بل يورث  
وله مقدح الالتقاط مكره قال ابن باز في رد المحتار في شرب النثر  
على الحضور وبالنظر انه مباح وثانيها انه مستحب اذا علم ان غيره ليس احب  
للمسلم منه بان يكونا سواء او واجب وكلام الفاضل في الامام يقتضي بانه  
على عدم الشراية وكونه حلالا لا في هذه الحالة وهو مقتضى القول  
بما سئل النثر وخامسها انه فرض كفاية وهذا انه في دفعه لدار  
في ما حطفت من الهواء وتلقته من الالف وغيره فاقول ان يقع الارض  
فلهه قطع لكنه اذا اخذ كله فليس له في شرب الدوام والباقي  
شرب السور واللوز وثانيه العزالي **الثانية** ما وقع في الارض من السور  
فالحاضر وفيه سواء اذا حضر واما الذين فلو حضر بعضهم بغير ان يفرق  
من طفل لا شرب لهم فيه الا ان يعلم صاحب الدعوى حضوره ورضى به  
ومن المصطفي منهم شيئا لم يوحده من ذلك فله فيه وحقا واحدا ثم  
كالصيد قال المنون في اصله الخلاف في انعقاد البيع بالمعاطاة وترجيح  
الملك بما ياباه وبناء ما الامام على الخلاف الا يقول ان اباحه الطعام  
سوقه على الطعام لا فان قلنا يتوقف عليه فكذا في السار فاذا انى ملكه  
من اخذه وان قلنا لا يملك الطعام في الولية ص بالاحد وان لم يبق خرج  
على الخلاف في المعاطاة فعلى الاول للمالك استرجاعه فالحكم يخرج المذنب ان



من الدار وعليه الغرم ان كان الملقح وعلى التالى لستره ذلك ولا خلاف  
 في اخذه معه والنصرف فيه وبمخرج عن ملك المار فيه اوجه اصحابها  
 بالنظر على ملكه ملكا لهما عتبه ولا متعين ملك اخذه الا بالاختار المالى  
 ياخذ الملقح والشارك اخذه وان لا فله كالا وجه المقدح في الطعام  
 وقال ابو داود متى علمك الاخذ فيه ارجه اياه ايا اخذ والثاني  
 وباختيار التملك والمالك لا اخذ والنصرف وعلى طحال ليس له  
 من الحاضر من اخذه منه وان قلنا انه لم يملكه وصار الحق **المالك** لو جمع  
 في حجره استبان يمينه من المصارف ان سقط له ذلك كان بمنزلة اخذه له  
 بيده وباتى يمينه ملكه من ذلك كما قدم فان سقط من حجره كما وقع بسبب  
 نوع الرمية فبقية رجوع اخذهما سقطت حقه واخذه اخذه وتاكيهما الا  
 واجراهما الا حام فما اذا وقع الصيد في الشبكة واقتلت في الجبال  
 واحمار وهو والعز لا السالك وان لم يمسطه لدر لم يملك ما سقط فيه  
 فلو نقصه من حجره كما لو وقع في الارض وان لم يفعل فان كان من اخذه  
 ولا يرعب فيه فليخذه اخذه منه وان كان ممن يرعب به فهو اولى به فان  
 اخذه غيره ففي ملكه لا الوجهان المتقدمان في احياء الموات وحياتا  
 بحجره غيره وفيها اذا عشت طائر في يده او شجرة في احد الزرع عره او ظل  
 الملك مع الماء حوضه او الملح في ارضه فاحذه عره والاصح في مسلة الحجر  
 ان المحيى ملكه قال الرازي وسيلهم هذا لا يمنع اكثر وقد يفرق في اخذها  
 القدر في فيها اذا قام سقط من حجره فاحذه غيره ولو سقط من حجر  
 قبل ان يقصد اخذه سقط اختصاصه ولو سقط الشارضي ملكه  
 ولو سقط عبد ما ملكه سيده وللمكان في هذا كالا ملك **م** ان

### باب القسم والنشور

وهو يستعمل على مقدمه وستة فصول اولها من يتحقق القسم  
 وثانيها في زمانه ومكانه وثالثها في التفصيل اذا عزم على انقضائه  
 رابعها في قضائه اذا فات وخامسها في المسامحة بالسوء وادبها

في

في الشقاق بين الزوجين اما المقدمة فهي ان النكاح مستتر بين الزوجين  
 وهو منقضي بثبوت حق لكل منهما على الآخر وان نقضا وان فيه وان قلنا  
 بالصحيح ان الزوج ليس معقودا عليه قال الله تعالى مثل الذين علموا  
 بالمعروف فلم ينفعهم ولا زواج المهر والنفقة والكسوة والسكنى والمقاسرة  
 بالمعروف وللرجال عليهن الاستعداد للاستمتاع كالغسل من الحيض  
 والنفاث وكذا من الجنابة والوسم والاستحواض او في احكام القولين  
 والتحريم منه بالطاعة اذ الم من ينهها او به مانع كالا حرام والزوم المسكن  
 حتى لا يخرج منه لزمانه او ميا دينا وشييع جنازة بها ولديها الا لا  
 باذنه وله منعها منه لكن الاولى ان ياذن لها فيه قال الله تعالى في حق الله  
 عنه وما احب ذلك له وقال ابو اسحق مرس وقال الرافعي ولم يسرد  
 التافعي انما يتبع الحنابلة في الحق فان الاول منعها من هذا الشرع اذ  
 انما يختص بمراه يستأجر ويحضر ختيه وتبقيته قال الشافعي وجماع  
 المعروف بين الزوجين اللص عن الكره واعفا صاحب الحق من الموت في  
 طلبه من غير اظهار كراهة في اذنه قال الاصحاب زاد بالكرهية بالكف  
 عن المروءة الامتناع عما يبرهه صاحبه وباعفا صاحب الحق من موته طلبه  
 ان لا يحجب في استيفاء الحق للطفه وموته ولا يبر عليها به وقوله من غير  
 اظهار كراهة اي يودي الحق طلبا والوجه الثاني ما شاو بين المقاسرة  
 بالمعروف وحماية القسم عند النشور ولا يستحق المراه الموت عند  
 ولا الوطي وقد تقدم وجه في استحفافه مرة ولا الاية الا ان الاول ان  
 لا عليها من الايناس في الوقاع تحمينها لها وهو من المقاسرة بالمعروف  
 والاول من سمان في فراشه واجدا اذ لم يكن لاحد ما عذر في تركه فترد  
 سبها اذا عرف حرجها على ذلك ويستحب لكل من اراد حق سبها  
 الطبيب عند العشي ان يرضي طيب الرجل في اللوز في لوز صبيح  
 وادنى الدخات ان لا تحلى كرا ريع لمال عن ليله وعن القاضي انه  
 يستحب ولا فدية في حيا الا عتاله بين الزوجة والزوجة فلو



اعرض عن كلهن لم يدر لهن مطالبة بذلك ولا ياتن بافعاله عنهن  
والمتولى لهن مكره وفيه وجه انه يجب قال الراعي وعكس بحجة  
في الواحدة ولا يجب القسم بين الاما مستولدا ان كن وغير مستولدا  
فلوبات عند واحدة لم يجب المدة عند اخرى وكذا لا يجب القسم بين  
الاما مستولدا ان كن وغير مستولدا ومن الزوجات فلو بات عند  
الزوجات لم يلزمه البيت عند من لو بات عند من لم يلزمه البيت عند  
الزوجات والاولى ان لا يعطى لهن كبلا يقعن في محذور وان شوى بينهما  
واما الزوجات فاذات عند واحدة منهن لزمه البيت عند الباقيات  
سوية بينهما ولا يجب التسوية على الجاهل ولا اصله ولا المضاجعة ولا النوم  
معها في فراش ولا المحادثة للزوج الا على التسوية فيه انما كان في  
سائر الامور كالتسوية في النفقة ولو قسم بينهما ثم اعرض عنهن جميعا بعد  
التسوية بينهما جاز في كل واحد ويجوز ان يطوف عليهن كلهن في طواف  
في الساعة الواحدة برضا من ولو بعد واحدة **الفصل الاول** في تسخين  
القسم من الزوجات ومن يستحق عليه من الاواج اما تسخينه  
فكل زوجة غير معدة ولا تاشرك سواها مما يمنع من الوطى طبعاً او  
حسباً او شرعاً او لا ويستحقه الصحيحة والمرحضة والرقبة والفرقة والطاهر  
والحائض والنفساء والمحرمه والثلث عنها زوجها او ظاهر وان كان لا يقرها  
حتى يكفر والكبيرة والصغيرة التي جامع مثلها واما التي لا جامع مثلها  
فمحتمل ان يحق في استحقاقها القسم بخلاف في استحقاقها النفقة والمخو  
لتي لا تخاف منها دون التي تخاف منها كما يستحقه الحلية من هذه الصفات  
واما المعدة عن وطى السببه فلا يستحقه الا لزوجها الحلوة بما جزموا به  
هنا وسببها في العدد ان شاء الله تعالى وجه انه يجوز له ان لا تمتنع  
بها من غير الوطى ومقتضى هذا استحقاقها وهو توافق الحائض استحقاق  
القسم باستحقاق النفقة فان في وجوب نفقتها على الزوج خلافاً واما  
الناشرة ومن المانعة من نفسها بان خرجت من بيته وانا في الدخول

عليها

عليها فعلقنا الباب ومنعته او ادعى الطلاق كاذبه فلا يستحقه كمال  
يستحق النفقة فان عادت الى الطاعة لم يستحق القضا ونشود المخوفه  
سقط حقها التسوية اذ اقله للامه الا ما يقرم الزوج ان لم يقره عسكس  
وطاف عليهن في مستأجره ان وان افرد بمسكن خير من ان يطوف عليهن  
او بدعوا كل منهن في نوبتها الى مستأجره والاولى ان يطوف عليهن  
الاجابة فمن امتنعت فبناشره بضر عليهن ونبتعه الا حراً ومن حصصه المأوى  
بما اذالم من المرأة ذات حشمة ومنصب وان كانت محتشه لم تحرم عاداتها  
بالزوج لم يلزمها اجابته ولزمه ان يقسم لها في منزلها قال في الامر ولو  
كان محتمل في موضع فصل اليه فيه عدل بينه وبينها لو كان  
خارجاً في المأوى في كسر لولم يملك له لكسره من ماله في المحرمين  
الرجال الا لانه ممنوع من الناس سقط القسم ولو كان سائراً واحده  
تودع الباقيات في اذها لم يلزمها الاجابة قال ابو داود ولو اجتنبت كان  
لصاحبة البيت الامتناع من ذلك وان كان ملك الزوج ولو كان يذمها  
منه واحدة ودعى الاخرى الى منزله فامتنعت فبناشره في منزله  
وحضان وقيل فولا ان اقاما وبه الجواب القاضى وجماعة لا وعليه المسأوة  
بينهن بالاستتدعاء او بالاثبات بينهما وثانها وهو ما اوردته البرايقون  
لغيره كما سافر ببعضهن دون بعض ونسبه المحاميل والروايات الى النص  
وذايل الامام القطع به قال الراعي فلو اقرع بينهما لدعوا من خرجت  
لها القرعة الى منزله وجب له حجة وان كان التخصيص بعد ذلك لو كان  
مستكن التي دعاهها بعد من مستكن التي راح اليها اركان التي دعاهها مخو  
او التي راح اليها شابة تخاف عليها من الخروج وجب على البعيدة والعجوز  
الاجابة فطفاً فان امتنعت كانت فاشرة ولو تعد عليها المحضو لم يضر  
قال ابن حزم عليه السلام معت اليها من محلها اليه واما المستأجرة فان سافرت  
مع الزوج فبناشره الكلام لغيره وان سافرت دونه فان كان يقره  
فبناشره وان كان يذمه فان كان لعرضه كالواستلها في قضا حاجته



فحقها باق ومقتضى لها من حقوق المعقبات وان كان لغرضها حج وزيارة ونجارة  
 فليطريق استمرها ان فيه قولين احدهما انه لا يستقط حقها واصحابها انك لا تنحق  
 ونسبها امام والغزاة الاول الى القيد يبرر الثاني الى الجديد والخطير يبق  
 الثاني في القسطع بالتاليه وخلا الامنة اذا سافر بها سبدها او منعها من الرجوع  
 او استغنت بنفسها ختم الحرة في ذلك وامان يستحق عليه القسم فهو كل  
 زوج غاقل فخلا كانا وحبسها او عنيها محرما كانا وغيره بالغان او مراهقا  
 رشيدها كانا او سفيا وعلى ولي المراهق مراعاة العدل فان وقع جوار من  
 الصبي اثر الولي واما المجهوز وفقا للسما فغير من الله عنه على وليه ان  
 يطوف به على نسائه او بانيه بهن في الاصل كتاب ومصور وجود الاربع في  
 حقه بان يزوجهن عاقله ثم يحسن او يزوجهن ابراهيم في صغرهن ثم ان كان  
 لا يوزن منه فلا قسم وان كان يوزن منه فان كان قد قسم من نسائه ثم خسر  
 قبل كمال الدور لزمه ان يطوف على الباقيات قضا حقوقهن كما يقتضي دينه  
 وخصصة التولية بما اذا اطلبن فان اردن الناجر لا افاقة فله ان يزوج  
 لم يبقن عليه شيء من القسم بان كان معرضا عنهن او جرن بعد التسوية بهن فان  
 ذكر اهل الخيرة ان غسيتها ان اشيا فضره فعلى الولي منعها من ان ذكر وان  
 ينفعه فعليه مراعاة ذلك والعدل في الفسنة وان لم يضره ولا ينفعه فان  
 راي منه ايل للانشاء فوجها ان اصحابها ان عليه ان يطوف به عليهن او يدعون  
 الى منزله او يطوف به على بعضهن يدعوا اليه بعضا على القول بخواتم كانهن  
 وان لم يجب ذلك على الغاقل وتابها لغيره ذلك وقد بطل حق القسم بالمجهوز  
 وان لم يبرهنه ميلا لم يجب عليه ذلك فان قلنا لا يجب فبيته ليلة عند واحد لونه  
 بثل ذلك لا خري على الصحيح ولو كان بجن وقتا وموت وقتا فان امكر ضبط  
 الوصين بان كان بجن يوما وميت يوما لم يجر تخصيص واحد بوقت الافاقة  
 وان خبا والغاقل ان يحضر واحد بزمان الا جرام وفيه الفسنة مله وحقه  
 اخذها ان القسم يحسن من الافاقة ومطرح زمن المجهوز كما يام الغيبة فلو  
 اقام زمن المجهوز عند واحدة لم يعتبر بذلك ولا قضا وتابها ان الحكم بذلك

لكنه

لكنه ان اقام زمن المجهوز عند بعضهن فصا للباقيات وبالمها ان عليه  
 مراعاة الفسنة في زمن الافاقة وعلى الولي مراعاته في زمن المجهوز بجمع  
 لكل واحدة بين موبه في المجهوز وموبه في الافاقة اما على المساواة  
 الجمع واستحسنه الراعي فان لم يعلن ضبط زمن الافاقة وقسم الولي  
 في المجهوز فمقتضى موبه واحدة واقا في موبه الاخرى ففي كلام الشافعي انه  
 يقتضي للاخرى يوم المجهوز لنقصان حقها بالبرهان وهذا يخرج الى بدر  
 فان ايام المجهوز في الحسنة ايام قسم على طاهر المهر والمهر ان يحمل هذا على  
 ما اذا لم يرض بالاقامة عند موبه ايام المجهوز وان شطرت الافاقة فان لها ذلك  
 فاذا اقامت عند موبه في المجهوز فهو بمثابة الرضى بعيب ما يجوز رده بالعيب  
 فان لم يرض بايام المجهوز اعتبارا فهذا ان لا يسقط حق القسم في ايام المجهوز  
 كما نقله بعضهم ولوا دعوت واحدة بعد الافاقة ان الولي طمها او ان نوتها  
 فاحرق لم يثبت حقها باعراضا لوليها وانما يست بالمدعة او باقرار المالما  
 وفي الاخر مخط لم يثبت على ما اذا ذهب المراهقة حقها من القسم لبعض ضرر  
 بغير رضى الزوج انه لا يجوز لما فيه من مرض حقه عنها **الفصل الثاني**  
 في مكان القسم ودعائه وقد روي **النظر الاول** في مكانه فلا يجوز ان  
 يجمع بين الصريتين والضوابط في مستكن واجدا لبرضا من المراهق بالمشرك على  
 يلقى بخال المرأة من دار وحجرة وبنت فردا لا يلقى بطن من الدار والحجرة  
 لا يجمع بينهما في دار واحدة وحجرة واحدة لان لو كان في الدار حجرة مفردة  
 بمراقبتها فله ان يستكن واحدة فيها ولان الوكان للدار علو وسفل وكل منهما  
 مستقل بمراقبة فله استكان واحدة في السفل والاخرى في العلو والدلالة  
 يلقى بهن البتوت المفردة لانه يستكن كل واحدة في بيت من خان او دار  
 واحدة ولا يجمع بينهما في بيتا لبرضاها اذا اجمع عن ضرر بان فاكتر  
 في مستكن واحد ما كرضي كره له وطى احدهما فحضرة الاخرى للمرأة لا شاع  
 من ذلك ولا يصبر به باشرة وهذا الوكان له زوجة وسريه لم يجمع بينهما في  
 بيتا لبرضى الزوجة فان اجتمعنا بامر من كره وطى احدهما فحضرة الاخرى



والله اعلم بالامتناع من ذلك ولا فضية ناشرة وكذا لو كان له وجه وشرة  
لم يجمع بينهما في بيتا لا برضى الزوج فان اجمعا بالرضى كره وطى احدهما  
لخصه الاخرى ولو كان له امران ان يسلية من فعله ان يقسم لهما اما ان  
يخضرها اليه او عشي لا كل منهما في ملهها اذ لم يعرض عنها **المطر الثاني**  
في زمانه عاد القسم لليل ولان يرتب القسم على الليلة والتوم الذي يليها  
وهو الاول وعلى التوم واللييلة التي بعده هذا في حال العادة وامر عمله  
بالليل وسكونه بالنهار كالا فويل والحار من فساد القسم في حقه النهار  
والليل فابع له ولو كان يعمل ناره بالليل ويستريح بالنهار وناره عكسه فيل  
تجر وان سدد الليل بالنهار وان سجد لواحده ليله فابعه ونهارا مستوعا  
ولاخرى ليلة متوعدة ونهارا فابعه وحدها ان اصحها المستوعا اما المتأخر  
الذي مع زوجته فاعاد القسم في حقه وقت نزوله ليل كانا نارا وليل  
كانا وكثيرا فاجعل عدا القسم بجوز الخروج فيه لصلوة الجماعة واجابة  
الدعوات واعمال البر وعليه التسوية بينهما فاما ان يخرج في ليل الى  
الجميع او لا يخرج اصله وليس له الخروج في ليلة بعضه من بعض ونقل  
ان الصباغ عن الاصحاب انه لا يخرج فيه شئ من ذلك لعدم وجوبه  
فيه فطر وجوز في ما ليس بعدد ولا حيل الدخول عند صاحبة  
النوبة من اول الليل وهو الغروب والظاهرا ان المرجع فيه الى العرف والعادة  
وفي الماسترخي من دخل عند مغيب الشمس ويخرج عند طلوعها فيقبل له  
هل لا اعتبرت طلوعها الخ فقال لا بد من شئ اعتباره اذا عرف ذلك فظهر  
التبعية في امر من احدهما انه لا يجوز للزوج ان يدخل في نوبة واحدة في  
الوقت الذي هو عليه القسم المراهى الا لضرورة فليس لمن عهده الليل  
ان يدخل في نوبة واحدة الا لضرورة وجوز للضرورة ان يطفاه جربق  
ومرض شديد وموتة ما في جوار دخوله للمرض الذي يجوز ان يكون مخوفا  
ليعرف ما هو مخوف ام لا وحدهما انهما انما يجوز في جوار دخوله عليها الحاجة  
كالعبادة في المرض غير المخوف طرأ صعبا القطع بالذبح والتأخير ان فيه

نور

قول من احدهما لان فعل قضى نائبا يدخل ولا يقضى الثالث ونسبته  
الامام الى طوائف من المحققين منهم القاضي نعم واذا دخل لضرورة  
او حاجة وجوز ناه فان ملئت ساعة طويلة قضى لصاحبة النوبة مثلهما  
في نوبة التي دخل عليها من الليل والاولى ان يكون في مثل ذلك الساعة  
فان قضاءه في غيرها جاز وان لم عملن الاخطا تسيرة لم يقض حيث  
لا يجوز له الخروج فخرج عصى وان اطا لا المقام قضى لصاحبة النوبة من  
نوبة التي دخل عليها سلك ما اقام وعز القاضي انه قد رطول المقام الذي  
قضى بثلث الليل والامام هو تحكم والوجه عندي ان يكون مقدارا  
المنازعة بحيث لو سببه الى الليلة لا حزن ان يقال انه خزانة وان كان في  
قلبه بحيث لا يدرك خزانته من الليلة فلا شرفه الا التائيم ويحمل على  
بعد ان يقضى في الموجود في تعليق القاضي والحكاوي عمل ذلك بالثلث لا  
المقيدة به واسارا بن الصباغ الى ضبطه بالزمان الذي حصل فيه السكون  
لوانقرة ولو ماتت التي خرج اليها في سقوط القضاء وجمان ظاهرا بالنظر  
انه لا سقط وجزم به الماوردي فلا بد من حرمه للزمن من واحد من  
الساقيات بل من من طهره فان ثبت بعد موته التي خرج اليها في مسجد  
او منزل لا راحة له فيه لا مثل الوقت الذي خرج فيه من عند صاحبة  
النوبة فيا بها فيه ولو بات عند ما من اول النهار فمقداره ثم خرج في  
مقنته الى مسجد او منزل لا راحة له فيه كفي الاول والاولى لو كلف جعل  
الصفة الاول من هذه الليلة بينهما نصفين قضى للمطأومة النصف  
الثاني جاز للعدة ولا يجوز ان يرجع في ليلة الى صاحبة النوبة لآخر  
للتبعية في ذلك الوجه من عند صاحبة النوبة لا لزوج اخرى ولو لم  
يقبل له الا زوجتان قسم لاهلها ثم خرج في نوبة الاخرى الى راولي  
للضرورة وماتت الاولى فعلى الاول لا قضاء وعلى الثاني يقضى لهما فان  
عليها وان لم يكن في حصصه غيرهما فاما النهار فليس عليه فلا راحة يد  
صاحبة النوبة فيه ولا حيل التسوية بينهما في قدرا قائمه فيه في البيت



للجنة الادنى اذا اراد المنزل لونه او طعاما ونحوهما فرجع الى منزل صاحبه  
 التوبة فان دخل الى غيرها فيه ليلة طرأ احداهما ان دخوله بها اكرخوله  
 ليلة فلا يجوز الا للضرورة وفي دخول العيادة الخلاف المتقدم فان دخل  
 بدون ذلك عصى وقضى ان مثل طويلا او قصيرا في راي سوا دخل الصريح  
 ام لا والتايد انه لا يجزئ فيه والبالي وهو لا يظهر والذي ذكره العراقيون  
 وكثير من انه لا يجوز الدخول لمصلحة ومجبة للحاجة وان لم يكن ضروريا  
 كعيادة واستعلام خبر وتبليغ بصفة ووضع مناع واخذ وعطى هذا  
 يبطل المقام فان طال قصص من نوبتها اصاحبة التوبة مثله فان دخل  
 للحاجة وجب القضاء ولو اعتاد الا يسار في يوم واحد ولا زام المتك  
 في يوم الاخرى كالمرام ان وقع ذلك قصدا فيعفيه احكاما ظاهر وان  
 كان اتفاقا فلا مضايقة والمنقول عن صاحب الجواز فطلقا **فرع** لو  
 مرضت واحدة منهن او ضربتها الطلق فان كان لها متعهد لم يمتنع عنها  
 الا حين موتها وان لم يكن قلنا ان بيتها عندها ومرضها ونديم المتوكة  
 لما في محبتها الحاجة ثم يقضى للبقيات وان برأت على الصحيح ولا يثبت  
 عند كل واحد من البقيات جميع تلك البقيات متوالة بل لا يزيد  
 على ثلاث لبال قال وخطر فيه شيان احدهما ان التمتع ان فرض من الحكمة  
 على التي تستحق الخدمة فهو من ان تبرع به محرم لها او امرأة فليست على  
 الزوج استكان من تبرع وادخاله عليها وينبغي ان يكون الحكم كالولم يكن  
 متعده والتايد لومرضت انوفان ولا متعده فقد بقا تقسم الليالي  
 عليها ويسوي بينهما في التبرع وعلى ان يقال بقرع بينهما والقسم ارجح  
 انتهى وفيه نظر من جهة ان من لم يخدم لمنصبها يجب اخذها ادا مرضت  
 وتكون لخدمتها من قبلها واذا كانت الفت من مرضها لم دخل منعها من  
 مريضها كالخادم الماتوفة اذ الم دلر سيد سبها ان تبرع بذلك ويجوز  
 ان يكون مريضها ما اذ ارضى الزوج بدخول المتعده للمسلم مع دخول  
 المتعهد البيت عنده الا انه يجب عليه وفي الفرع مباحث وهذا الحكم لزو

عانت

عانت واذا اراد ان يحضرها ويجزها في ليلة غيرها **الامر الثاني** حيث جاز  
 الدخول لغرض الحاجة التوبة لا يجوز له ان يجامعها على المذهب وان  
 قصر الزمان على المذهب ويجوز ما عداه من رخصتها في اظهر الوجهين  
 وقبل لا يجوز وفي القاض لا يجوز وعنده دخول الحاجة ان يجامعها وقال  
 الامام الذي ادى القطع به انه لا يحرم الجماع في النهار يحرم الدخول فيه  
 على وجه يغلب فيه جريان الجماع فان جامع فان كان ذلك ليلا مثله  
 او جبه اظهرها انه يقضى من نوبتها مثل ملك المدح ان طالبت بالوخلت  
 عن الجماع ولا دخلها الجماع وان لم يطل الزمان فلا قضاء والسائى انه افسد  
 تلك الليلة فلا يجب على صاحبها وان عاد اليها وبعضها والثالث انه  
 يلزمه قضاء تلك الدقة والجماع من نوبة الموطوع وان جرى في النهار فقد كان  
 الغر لا يحتمل لرافضا على البعضية اي سوا قصر زمته او طبال  
 ويحتمل ان يجعل ذلك كالليل وهو يقضى على الوجه الثالث لكن  
 الظاهر انه اذا اراد ان كالليل على الوجه الثالث وقال لا يرام ان قلنا الوطوع  
 في الليل لا اثر له الا اذا قصر زمته وان قلنا الوطوع فيه يفسد اي كله  
 حتى يمتص الليلة او يجب قد ادركه ففيه احكاما يجوز ان يكون للمهار  
 كالليل ويجوز ان يقطع فيه بالامتناع على البعضية ونقل ابن الصباغ  
 عن الشيخ الحامد والقاضي ان على الطبيب انه لا يقضى ان الشيخ  
 قال وجامع غيرها في نوبة ليلة الموطوع بال ولا معنى له لان صاحب  
 القسم ان استحدثت فاقضها ولا معنى لجامع غيرها وقال صاحب المذهب  
 لا يل يقضى بجامع صاحبة التوبة في يوم الموطوع او لا يقضى فيه وجهان  
 والهم كلامه ان يحلها اذا قصر الزمان فان طال قضاءه قطعها وجزم  
 البند بحسب تسليم بوجوب وطى صاحبة التوبة ومن عاد القسم في حق  
 المهارفها ره قبل غير دليل وكذا غيره بجمع ما تقدم **المر**  
**الثالث** في المقدار في اقل مقداره القسم وجهان اصحهما ان يشرع  
 ان اقله ليلة ولا يجوز تبعضها والسائى ان اقله بعض ليلة ويجوز قسمته



الليلة الواحدة ونعنيها وكلام بعضهم يفهم فقيد كما اذا وصي الزوجان  
به وفيه وجه انه يجوز تقسم الليلة اذا صحت الليلة كاملة بان تقسم  
لحل واحدة ليلة ومضيقا المستحب ان لا يزيد في ليلة ويجوز الزيادة على  
الثلث فمقتضى تسليم تسليمين لا ما لا ما لا ما لا ما لا ما لا ما لا ما لا ما لا  
على ليلة الا برضا من فاما ايشه فالله هو في المختصر كراهية مجازة الليلة  
وقال في ليلة لا يقسم فيها مرة ومثله مرة ومساكنة واختلفوا في مال  
الاخر ومنه مؤلف ليلة لا يجاوز الثلاث واما الاخر فمقتضى ما شئت واما  
تسليم ان المذهب وقال صاحب القريب يجوز ان تقسم تسعة ساعات ولا  
يجوز زرع وقال الشيخ ابو حامد وعرف بخلافه ان يزيد على الثلاث ما لم يبلغ  
منه الرخص في الايلة قال صاحبهم ولا شك في انه لا يجوز ان يقسم  
على خمس سبعا وثلاثا واطلاق كلام غيره فمقتضى ان فيه الخلاف قال الرافعي  
وفيما علق عن برهام رواية وجهه في ان الثلاث غاية نوبة القسم المحزنة  
ان تقسم للامة ثلاثا وحيدية يكون مرة الحرف **سابع** اذا قرر القسم  
على مقر اذا لا ابتداء به فوجهان اصحهما انه يفرع فيبدا من حرج  
له الفرعة فان كانت له فوجهان ارفع بينهما مرة وان كان له ثلاث  
افرع بينهما مرتين فيفرع اولها فاذا خرجت الفرعة لواحدة فاما احقها  
ثم يفرع بين الاخرين وان كان له ارفع ارفع ثلاثا ثم اذا عتسا لثوب  
داعي الرخص ولا حاجة الى إعادة الفرعة ولو بدأ بأحد بغير فرعة  
فقد ظلم ويفرع بين الثلاث فاذا عتسا لثوب لا يعود الا التي بدأ بها ظلم  
بل يفرع وكانه الا ابتداء القسم ويجوز ان السادة سقطت من مرضى  
الباقيات والماضي ان يجوز ان يبدأ من شاء جزم به صاحب الشبهة وكان  
مخرج **القسم الثالث** في الفاضل في القسم مشروع للعدل ولا يجوز للزوج  
تفصيل امره على امرأة فيه وان فصلت المصلحة كما اشرقت كما تسلام  
وتستيب وعلم ودين فيستوي بين المسئلة والكاسية والشرقة وغيرها  
والصاحبة والطائفة ولا يجوز التفصيل الا بشيئين احدهما الحرية

فان

فان كان بحرة واحدة ووصون في العبد طاهر وفي الحرة اذا كان لثلاثة  
قبل الحرة او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة او لثلاثة  
والحرة صفة للامة وتجعل له وديهما اولا فالحرة ملان وللأم ثلث  
ثم الامة منها تستحق القسم حيث تستحق النفقة وقد تقدم انها تستحقها  
اذا سلمها السيد ليل او غيرها فان سلمت ليل فقط ثلثة اوجه فالثالث  
لستحق بنظر النفقة وعلى هذا قال البند نحن نستحق القسم بالليل  
خاصة وهو مقتضى كلام الماوردي فانه قال يستحق عشاها لانه راد  
الليل دون غيرها ومن الشبهة ما استدثر به ليلة لامتدادا ومقتضاه بتوث  
القسم لتمام الليل دون النهار وعلى الرواية عن صاحبان من سيدي  
ان لم يسلمها بما لا الاستحقاق القسم هذا هو ظاهر المصنف لرسن مام واذا  
قسم الحرة فلا تقسم للامة ليلة ومضيقا في الرافعي وهذا يحوجه الى  
الخروج الى مسجد او بيت صدق قلت **وقادرة** ليلت يسلم لما سياتي  
فيها اذا لم يجد يدك والشبهة وان هذه النفقة لا يجوز والمدبرة وام الولد  
والكاسية والمعضة كالقرب **سابع** **الاول** لو طر العتوق على لامة  
فاما ان يكون قد بدأ بالقسم بالحرة او بالامة **الحالة الاولى** ان يكون  
بدأ بالحرة فاما ان يكون عتق الامة في نوبة الحرة والامة وهو الليلة  
الاولى من ليلتي الحرة فمتر الليلة عند الحرة وبعينها لاخرى عند العتقة ويستمر  
العتق بهنهما وان عتقت فيها فصلت به الحرة وهي الليلة الثانية لم يلزم  
الخروج وله لن يمتها عند الحرة ثم بعيت بعدة عند العتقة ليلتين ايضا  
ويستمر الحال ولو خرج في الحال وقات بقية تلك الليلة في منزله المنفرد  
به او في مسجد او دار صيد قوله يلزمه قضا ما فات من تلك الليلة وان  
خرج بقية تلك الليلة في العتقة فقد احتسب في القاضى ومما انصف  
ليلة لا حق حرجين في الحقيقة غير انه حار للصرف في كل من عتقت نوبة  
نفسها فان عتقت قبل تمام ليلتها فوجهان اصحهما انما لا يحق بالحرة ايضا  
فان لهما ليلتين فاما لا تستحق الا بقية تلك الليلة وان عتقت بعد



تمام ليلتها لم يستحق انما الليلتين بل ينصرف على ليلتها الماضية ويجب  
المسومة من جيلدها ومن كوز عصفها في يومها الذي في ليلتها كعصفها  
في ليلتها فيه وجهان قال الراعي الطاهر الموافق ليلته من كرت  
لا وقد مر ذكر ما في باب تكاثر المشتقات وقرب بعضها الخلاف من  
الخلاف في ان المعتد به من النسبة بالجلد اقلنا لا يستحق النفقة على  
الزوج بل يستحقها عليه بعد الزوج في ذمة المقاتل تتبعية **الحمل**  
**الثانية** ان يكون من بعد اتمامه فان عصف قبل تمام فوته صار  
كالجدة فتستوي بينهما وان عصف بعد اذ قضا فوته فقد رجعت منهم  
القاضي في الجدة استحققت ليلتين عصفه عند الامة ليله فوته ليلتين  
منه يستوي بينهما بعد ما قال القاضي من اكان عصفها في الليلة الاولى  
الثامنة وذكر الشيخ ابو حامد وحكاة عن نصه في الفرع وجماعة انها  
ان عصف في الليلة الاولى من ليلتي الحرة انتمها واقصر عليها وان عصف  
في الثانية خرج من عندكم في الحال وقال الماوردي في بعض نظر  
فوجد ان يكون الحرة على حقها ويستقبل زيادة الامة بعد عصفها **الثاني**  
لولا علم الامة بالعتق حتى مرت عليها اذ اذ وهو يقسم ليلتها تسعة ليلتين  
قال الماوردي يستقبل التسوية من حين العتق ولا يقضي لها ما مضى انتهى  
والقياس ان يقضي لها **الثالث** لو قسم فمحررة للمسلم فمشتا من السيد  
بالامة لا تستقطبها من القسم بل على الزوج ما فات عند العتق  
**الشيخ الثاني** للتفصيل تجدد النكاح وتجدد النكاح يقتضي  
تخصيص الحرة بزيادة سبب عند عتقها فان كانت بيتا  
اقام عند غلات ليلتين وان كانت مبرا اقام عند عتقها سبعة احوال الرافق  
مستحق على المذنب وفيه قولان انه مستحب وعلى الاول قال البغوي  
انما يثبت حقيق ليلتها اذ كان في نكاحه غير ثابت عندك فان لم يكن  
في نكاحه اخر ياد وكانت ليلتين ثابت عندك لم يثبت لها حق الرافق  
كالا يحسن عليها ان يبيت عند زوجته او زوجته ابنتا واختا والنووي

ان يبيت لها ذلك قال البغوي ولو دفعت اليه امرأتان في وقت واحد  
عده على غيرهما في ثبوت حق الرافق لهما وجهان اظهرهما ان يثبت  
لها امرأتان ان كانا بغير من وتبين لم يثبت لهما ذلك فان اذ  
المبيت عندهما فعليه التسوية بينهما وان كانت احدهما ببرا والاخرى  
ثيبا حصص البر باربع ليلتين يستوي انتهى ولو خرج في بعض اللاتي  
المستحقه بالرافق بعد اذ اخرج من عند التمسك ويؤ الى سرة اللات  
ومن السبع فلو دفعت بينهما فوجهان اظهرهما في ليلتها الكلام لركبت  
انه لا يجوز فلو دفعت قضاها متواليا وقضى ما فوته للاخرات ولا فرق  
بين ان يكون ساه الحديده نكاح او نوطي شبهة او زنا ولو حصلت  
بوسنة او مرض فوجهان شاعرا على الوجهين استراط لكون في نكاحها  
وعين ابن القاض القطع بانها كالبرية اذا في الحديده حقها من  
السبع او اللات فلا يقضي للباقيات ويستحب للزوج ان يخير الحديده  
الثيب بين ان يقيم عندك بلا ما ولا يقضيها وسبعا يقضيها للباقيات  
فان اختارت اللات فذلك وان اختارت السبع فاحا بها الباقيات  
للباقيات وفيه وجه انه يقضي لاربعة الزانية فقط وقال صاحب  
المباقيات المشهور وليس كذلك ولو اقام عند عتقها ما خيرا من  
دون الثمانية لم يبطل حقها من اللات ولم يقض الا اربع الزانية  
وفيه الوجه انه قدم وان كان الغنم زعم انه لا خلاف فيه ولو اتمست  
اقامة ما دون السبع كالخمس في السبع لم يقض الا الزانية اللات  
وقال اردنا لا يصح فيه وفيه احتمالان الاول ان يثبت البكر اقامه  
قد رازا على السبع لم يبطل حقها من السبع ولم يقض الا الزانية عليها  
ولو قضى حوال الحديده ثم طلقها ثم راجعها لم يعد حوال الرافق وانما  
ثم تجدد نكاحها بقولان وقيل وجهان صحها انه يتجدد الحق وكما  
سفيان في عود اليهن في النكاح الثاني ويجوز ان يبرأ الواعو مستغفر  
ثم يكفها ولو كانت المسومة قبل ان يوفيه حوال الرافق لزعمه ان يوفيه



حقها من النكاح الثاني بلا خلاف ولو اقام عند البر بلا ثا ثم اقبضها ثم  
ابانها ثم نكحها فان قلنا بتجدد حق الزفاف بان عندها ملا ما حوز في  
الثبوت وان قلنا لا يتجدد بان عندها اربعاً ولو لم يجد بد من وجب  
عليه حق الزفاف لهما جميعاً ولو لم يزل في نكاحه غيرهما اذا زاد الدخول  
بهما لاي فوي لم يطلعا على اى غيرهما ثم ان زفنا اليه في ليلة  
واحدة واحدة بعد واحدة وفي الاولى حقها ثم الثانية فان بدا بالثانية  
لزومه الخرد الى لولا في اذ اولها ثم الى الثانية وان زفنا اليه في  
وقت واحد برز واقترع منها فمن خرجت فزعمها فدمها ووقاها حقها من البيع  
او الثلاث وفيه وجه انه يقدمها ليلته ثم يبيت عند الاخرى ليلة وهكذا  
الى تمام المدّة وقيل بعد ان انشاها نكاحاً ثم بالثانية فان نكحها معاً اخرج  
وصحة التوطيق في كلامه يشعر بان فضل الشافعي وقيل عنه انه قال في  
الام ولو لم يفرغ ويداً باحداهما وجوز ان تسعة لانه لا يصير الا ان  
موقفها الا بالمدّة باحداهما وان من عند برة وحراق الشافعي  
والاهل ان يبيت عند كل منهما متباعدة متوالية فان اقام عند كل منهما يوماً  
يوماً حتى كمل اربعة عشر يوماً اجزاه ولو كان تحته امرأتان فزفنا اليه  
حديده بعد ان في احدهما حتماً وكون لرا حري وفي حق الزفاف  
للحديث اذ لا يترتب معنى للتدبير التي لم موقفها ليله وبعثت عبد المحرم  
نصف ليلة وخرج في نقيته الى المسجد ونحوه ثم قسنا نصف نفسه ونسوى  
وخرج في نقيته فذلك المدّة مفرغ على الصحيح انه لا يجوز تبعض الليل  
في الصلوة فان حوزناه لم يحرم الخروج في الما فزفنا اليه بعد ان يقضى  
للقدمة ليلتها يستأنف القسم بين الباقيات فادخل وقت اليه الحدة  
في اثنا ليلة من ليلتي القدمة ثم يقطع الدود لها من ذلك الوقت  
او من صبحه تلك الليلة لما فيه من تبعض الليلة فيه وجهان وما يجب  
المؤاكلة لما في حق الزفاف حتى لا يجوز ان يبيت عند المحدة ليله  
ثم في المسجد ونحوه ليلة اخرى ثم عندهما ليلة وهكذا الى ان تم لهما

حها

148  
حقها ام يجوز فيه وجهان وظاهر كلام الجمهور المنع فلو فرق كان  
عليه ان يستأنف على التولية ومضى ما فرقه للمفدات وكلام  
الشافعي في الام يقتضيه وجوب التولية وعدم وجوب  
القضاء وفيه وجه انه لا يوجب التولية بيت عند واحدة ليلة ثم عند  
ثم الاخرى ليله وهكذا الى تمام المدّة **فصل الاول** لو كانت  
المدة امة ويتصور في حق العبد وفي الحرة المتعددة الجماع  
كالزنا والمجذومة والنكاح في احدهما وجهان اظهرهما  
انها كالحرة في استحقاق المدة ان كانت ثيباً والسبع ان كانت  
ذكر وبانها يستحق نصف ما تستحقه الحرة وعلى هذا الوجهان  
احدهما ان المدة ثلاث ليلال ونصفا لليب ليله ونصفا وبانها  
انه لكل المنكح مبيت عند البر اربع ليلال وعند اليب ليلتين  
والاوجه كالاوجه فيها اذا اطلقها وهي من ذوات شهر من تعدد  
سنة اشهر او شهرين او شهر ونصف والاعتبار في الحرة والرفق  
بجالة الراف دون ما بعد وما قبلها فلو نكحها وهي امة فعقت وقت  
اليه وهي حر فلهما حق الحرة ولو عقت بعد الزفاف فلهما حق الحر  
قال المعري يحمل ان يقال اذا عقت في المدّة فلهما حق الحر يخرج  
على التولية المتقدم في نكاح المترك اذا ابتدل الرق بالحرية **الثاني**  
نيزه للزوج في ايام زفافه بدة ان تخرج عن صلوة الجماعة وعماكة  
المرضى ونسيب الجنازة واجابة الدعوات وسائر اعمال البر التي كان  
يقوم بها واقام الى تلك المدة بدها خرج فيها من منزله لرا عمل  
الارضانها وامانة دوام القسمة وسوى فمن في الزوج لاذ لا يلا  
وتركة ثامر في المانة في وجهان امة ومن الحديث ان كان بعد اذ زفنا  
الخطوع فيه ان يظوع ايام بعالمها كالفار عليه السلام في ايام القسمة  
**الفصل الرابع** في الظلم وجوب القضاء وفيه مسائل **الاول** اذا  
كان محته ثلاث فتوة فبات عند اثنين عشرين ليلة متوالية اذ



مشرقه فقد استحدثت الثالثة عشر ليليا فعليه ان يقضي لها على الليل  
 الولا وليس له ان يفرقها ولو كان حديثا فلان يوفى لها حق الزفاف  
 من الملائك والسبع ولا يسر له تقديم القضا عليه بل موافا الجديدة  
 حقها ثم شرع في القضا فيقسم بين الجديدة والمطلومة ويقدم  
 من خرجت لها القرعة منها ويجعل للزوجة ليلتها والمطلومة ليلتها  
 وليلي النس طليها لهما قضا فيبيت عندها ثلاثا وعند الحد بل ليله  
 فاذا غفل هذا ثلاث نوب واما ما تقسم ليليا مستقي لها ليلة فينظر  
 فان كان بدا في القسم بالمطلومة فيبيت عند الجديدة ثلاث ليليا  
 ويخرج في نايها الى منزله الحال عن رجائه او مسجدا ونحوه بوجه  
 حصل الشبهة ثم تستأنف القسم بعد ذلك للادفع وان كان قد بدا  
 بالحديثة فاذا تم التسع للمطلومة بات ليلة عند الجديدة ويخرج في  
 نايها ثم يبيت ليلة عند المطلومة بوجه ليلتها ثم يقسم بين رفع  
 بالسوية ولو كان له اربع لسوق ثلاث حاجرات وواحدة عاينه وظلم  
 واحدة من الحاضرات كالواقام عند واحدة من الاعداء خمسة عشر  
 ليلة وقد ظلم الثالثة عشر فاذا نادى الغاية وازاد انما المطلومة  
 حقها فلا يقضي لها خمس عشرة متواليه بل يبيت عند المطلومة ثلاثا وعند  
 التي كانت عاينه ليلة حتى يوفى لها حقها وذلك في عشر ليله فيقيم عند  
 المطلومة خمس عشرة وعند التي حضرت خمسا وقد يحتاج الى سبعين ليلة  
 في غير هذا المثال كما تقدم **الباب** لو قسم بين نسائه فخرجت التلطار  
 في فوبة واحدة او خرج هو فمقتضى ليلها من الليلة التي بعد لها القدر  
 خرج فيه وفي الاول وجه انه لا يقضي له من يقضي للقضا مثل وقت الخروج  
 كالنقد اليه والامام والغزالي ينعين فيقسم في موضع حاله رجاء  
 الى مثل ذلك الوقت فمدحلها وقال ابن الصباغ ويخرج لا ينعين  
 لانه الاول ويخرج في بقية الليل لان يحاق العشر او اللصوص  
 لو خرج فستر ليلته عند ولا يقضي له المتويلا ولولا ان لا

ستمع

يستمتع بها في ما واد من القضا ولو حبسه الشارطان ظلما او ذمنا  
 وامكنه ان يستدعي بها والوضع صالح للمقام الزم ان يوفى بها حقها  
 فان امتنع من الحضور سقط حقها وان لم تكن كذلك وكان الموضع لا  
 يصلح له قضا حقها اذا خرج وكذا لو لم يقسم واستدعي واحدة الى المجلس  
 فعليه ان يستدعي ضاربها ومن نائت فمنهن سقط حقها **فرع** والرسالة  
 الام لو كان له اربع نسوة فترك القسم لاحدا من اربع ليله يقسم لها  
 عشرة ايام اليهود صورتهما ان وكثر بات عند كل واحدة من الملائك  
 عشرة وعطال عشرة الرابعة فلم يبت عند واحدة منهن فيقسم للمراثة عشرة  
 واما الواقم عند الملائك اربعين للزوجة الرابعة ثلاث عشرة ليلة وثلاث  
 واثلاثين للصباغ طليها كرامة انه بات عند الملائك اربعين وله وجه  
 خيد عندي لان الذي يستحقه بالقضا عشرة وملائك ليلها وثلث حقها  
 اذا **المالك** لو ساعدت واحدة من الزوجات وترك حقها لم يقسم  
 لم يجز على الزوج الفتيك وان رضى عساختها صح وصارت للمعدومة  
 وتعتبر بقوله ولها الرجوع متى شئت فيعود حقها في المستقبل  
 حتى لو رجعت في اثنا ليلتها خرج من عند التي خرجت ولو لم يعلم  
 الزوج رجوعها وبات في القضا لها طليها بقا واحدة القطع بانه  
 لا يلزمه القضا والثاني انه على المتولي في عزل الوكيل وحكي الزنا  
 الاول عن البصر والطريقان جازيان في ابا حنيفة الطحاوي ثم لهنتها  
 بلا صرع **الاول** ان يوجب نوبتها لغيره معينة بحجة وقعت عند  
 الموهوب منها فالزوج ففهرها على ذلك وفيه وجه جزم به المتوسل  
 انه بشرط رضاها ثم ان كانت الموهوبة متصلة بنوبة الواهبة بات  
 عندها للذين متواليين وان كانت منفصلة عنها فهل ان فصلها بغير  
 رضى الباقيات فيه وجهان احدهما انه جزم بالتفريق ولو طلق  
 الواهبة لم يبت عند الموهوبة الا ليلتها **الباب** ان يقول وميت  
 منك فيصح ويحب القسرة بين الباقيات وقطعا كذا التوقا لثلاث



وهي من رضى الروح **المقالة** ان يقول وميت من غير ترتيب  
فصح وملة ان يخص من يتاخر طرق احدهما به وجهان اظهرهما نفع  
وعلى هذا اريد طلبة ليلة الواحدة ليلة التي يريد تخصيصها اما مثل الثاني  
ام لا ومثل الحكم كما تقدم وهو ان يحل في دور الواحد وفي دور الاخر  
او بانها لا وتساوي بين الباقيات اما ان يقسم الليلة عليهن فتكون عند  
كل واحدة شائعة او يبين عند كل منهن ليلة او لا يبين عند واحدة منهما  
وان كانت الزوجات اربع وجع من اربع ليال بلا خلاف ويجوز ان لا  
يجوز الدور ويخص ملائكة ليلة واحدة من الباقيات في كل الدور ويترك  
بمن خرجت قرعتها والثانية القطع بالثالثة والثالثة القطع بالاولى  
والفرد في اطلاق الوجهين فما اذا امتدت الليلة للزوج هلالة ان يحضر  
واحدة وهل يسمي الصعدة الثانية والثالثة ولا فرق في جميع ذلك بين  
الحرمة والعتمة ولا يوقف عتبة الامم للملح على طين السيد ولا يجوز ان  
تأخذ المستأجرة عوضا عن حقها لا قبل الزوج ولا من بعد الضرات فان  
أخذت شيئا ردة على الزوج ان يقضي لهما ما فاتها على الصحيح ولو بان في  
نوبة واحدة عند غيرها واو على غيرها كانت لميت فونها منها اوسه وتكون  
في المصدقة ولا يقبل فيه الا شهادة رجلين **قوله** تقدم انه اذا طلم واحدة  
لزمه القضا وانما يباين اذا كانت المظلومة والمطلوم لهن في تكاثرهما  
اذا قلوا واحدة ما فقد تعدد القضا استواء كان بطلاق رجعي او باين  
وبين الظلم ان يوفي بعضهن الحق ويطلق برزخ عند حرمتها قبل ان  
توفى حقها فذلك حرام عليه وعليه ان يوفى نوبتها قبل ان يطلماها فاذا ظلم  
واحدة بعشر ليا مثلا وجب قضاها فان طلمها قبلها عصى في تعدد القضا  
وتعينا الطلبة في يوم القيمة الا ان تحللها واحدة وتكافئها ما سباني  
والطاهر انه لا ياتي هنا الخلاف في ان ماله حق ولم يستوفه هل يكون  
في الاخرة او لا جرد منه لان هذا حق لا يقبل الاستيفاء بل يغفل عنه  
بوجوب الشئ في تحديده النكاح انما ملئ الوفا ولم يوجب احد الا

صحيح

صورتين على وجه اذا خاف العنت ولم يقدر على التبرك واذا ادس بجيت  
كان مستحبا ويحتمل في وجه في وجوب ليل رجعية كالز  
طلقا في الخير فان غادى المظلومة مطلقا اليه واللاية طلمت من  
باقيات في نكاحه فان كان باسترجاع وجب القضا وان كان بنكاح  
جديد فطريقان اصحهما انه يجب القضا وتلخيصها على القولين في عود الخت  
وان لم يكن في نكاحه وقد نكح جد بذات تعدد القضا ولوم ينفادق  
المظلومة بل فار والمطلوم لهن سقط حق القسم والميت يخذل في الا  
دايه وسقطت القضا في الحال فان عدل في نكاحه او فارقها فارتفعت  
ثم غادى الجميع استقل بالقضا استواء كان العود بار رجعي او تحديدا على  
الصحيح كما مر ولو كان باق عند المظلومة حين نكاحها في نكاحه  
ومفاد من لم يحسب ذلك عن القضا ولو كان محنة بلاق فيا فاعنده  
الشيخ عيسى بن ليلة ثم فارقا احدهما بالالبغوي بعض المظلومة  
عشر اسبوعيهما وبين الباية وقال المولى لا يقضي الا حشر لئلا  
**الفصل الخامس** في المسافرة بين اوبعضين فاذا اراد الرجل السفر  
كان له ان يستأجر وحده ويترك زوجته وله ان يستأجر بهن كلهن  
اذا كان السفر مأمونا وملة ان يلزم من كون البكر اذا كان الغالب  
فيه السلامة لم ار لهم نكاحا له ويجوز ان يخرج على الخلاف في ركوبه  
للحمار العين طريقا يحتمل ان يفرق ولا فرق بين ان يكون سفره في عصية  
ام لا فلو استعرا واحدة لم يضر بان شدة ولم يستقطن في حقها كذا قال  
المأفري وكلهم الغر في يقضي خلافه وان اذ ان يستأجر ببعضهن  
حاجة قاصدا للصعود عند قضا حاجته اقرع يمينهن فمن خرجت قرعتها  
شأفربها واحدة كانتا اكثر وهما مستناع السفر بواحدة بغير قرعة  
مختوضا اذا كان يقسم لهن او مطلقا فيه وجهان قال الدافعي والظاهر  
الاطلاق واذا وجب القرعة لواحدة لم يجز ان يستصحب غيرها ولا يغير  
سفرها وله بدل الجميع ولو اراد ان يستأجر بائنتين اقرع يمينهن فاذا



خرجت على اثنين سافرهما وسوى بينهما والقرعة طرقتا احداهما اخراج الا  
 على السفر فادان ارفع كتب اسماءهم في وقاع وجعلها في بناء وقيسا وفيه  
 واخرج منها واحدة على السفر فان اذ السفر باثنين اخرج رقة اخرى  
 على السفر فادان يقتصر على رقتين يعين في كل اسم منهما اسم اثنين وثانيتها  
 ان يخرج السفر على اسمين ان يكتب السفر في رقة واحدة والحصص ثلاث  
 ويدرجها ثم يخرج رقة على اسم واحد فان خرجت رقة السفر  
 استصحى وان خرجت رقة من قاع الحضر اخرج اخرى على اسم اخر  
 وطحا ان يفعل حتى يخرج رقة السفر فان كان يسافرا باثنين استصحى  
 في رقتين والسفر في رقتين واخرج عليها السفر ودعا من سفر بعض  
 معه يقوم مقام خروج القرعة لئلا يفر لها ان مرجع قتل سفره ويعد  
 في الما ورد في الما واما في السفر فانه القصر ثم اذا سافر بواحدة لم يلزمه قضاء  
 ايام السفر للقيام وخصص سقوط القضاء بالسفر موطنة باربعة  
 اوصاف **الاول** ان يسافر بها بقرعة فلو سافر بواحدة بقرعة  
 عصى ولزمه القضاء للقيام من ثوبتها ان وجعت معه وان مات فقد ر  
 القضاء **الثاني** ان لا يقصد سفره النقلة كالغزاة ويجرم عليه  
 ان يعمل ويكلف لشواه وقال في البسيط انه سئل بدالكراية وكان  
 الامام لا يثبت الامر فيه لا يخرجهم وقد اطلق لرحيل القول بانه لا  
 يجوز ان يصرح صاحب النية بانه يجوز له ان ينقل ويترجم والاعرف  
 الاول لا يدعهم سفلهن بنفسه او بوكيله او مطلقين ولا يجوز ان  
 يستصحب بعضهن بقرعة ولا بد منها فان فعل عصى عن المعنى به يجوز  
 لسافر واحدة معه وهو اخر اخرج مع وكيله بالقرعة فالسنة وموظا  
 المذهب وهو بشر خلاف فيه وكلام سليل ايضا يشعر به ومن لم يحتاج  
 يخرج عن الظلم مع عدم عزم النقلة او يستمر خشيته الى مرجع الى الخلف  
 فيه وجهان ذكرهما الامام في وجوب القضاء لغيرها وجهان  
 اظهرهما نعم كالسافر لغير النقلة بغير القرعة والثاني انه ان سافر

بالقرعة

بالقرعة لا يقضى في ابلو الفتح والمحابي فعلى رد ولا يحتاج فيها اذا را  
 ان يخرج بواحدة معه واخرى مع وكيله بالقرعة ويخرج بايها شتا  
 ويقضى للثوابية وعلى الثاني لا يجوز ان يسافر بواحدة الا بالقرعة ولو  
 ترك بعضهن في الليلة المنقل عنه فقد اطلق الغزاة وغيره ان عليه ان  
 يرجع لاختار الخلفاء للمستوى بمن في الاوس في السفر وخرج البذل حتى  
 ذلك على وجوب القضاء له في الاما على هذا الا يشترط تساوي الدينين  
 حتى لو اقام في المسير بالاولى شهرا ومع الموالية دونه لم يعتبر بان اعتبر  
 المسافة دون ايام على حسب ما يشير الناس في مفهوم كلامه انا اذا التزم  
 بوجه قضاء ايام السفر للخلفاء لا يلزمه العود اليهن وليس بواضح وجه  
 لزمه القضاء فيها بقضيه اربعة اوجه اظهرها يقضى بدو السفر جميعها  
 دها با واقامة وايانا وقايتها يقضى من حين انشا السفر الى ان يشرع في  
 العود والثاني ان يزعم على العود وادعيا انه يقضى المدف التي خاضها فيها  
 في خيمة واحدة ولو اعز لها واقردها بحجة غير خيمته او في منزل افاد حل  
 بلدا غير سكنه لم يقضى ذلك **الثالث** ان يكون السفر طويلا وفي السفر  
 القصير وجهان احدهما انه لا يجوز استصحاب بعضهن فيه بالقرعة ولو  
 فعل لزمه القضاء وحجة الامام والغزاة وقسبه الى العراقيين وقايتها  
 وهو لا يصح عند المتون والبعوى واخرى انه كان السفر الطويل والحقة  
 الغزاة بسفر الفرج وهو يقضى انه لو خرج بواحدة للفرج ودونة  
 البلاد يقضى وجهها واجدا وكلام الراعي يقضى اثبات الخلاف في السفر  
 القصير فطلقا للفرج وغيره **الرابع** ان يجوز خلع السفر مستصحبان لا  
 يزعم على برائة ولا يقيم اربعة ايام وقد تقدم في باب صلوة المسافرين  
 ان السفر ينهي بان يورد العود الى الوطن والبلوغ الى المقصد الذي عزم  
 على برائة فيه اربعة ايام فصاعدا ولا ينهي بالبلوغ الى المقصد الذي  
 عزم على برائة فيه ما دونها على الصحيح ولذا اذا نوي برائة ببلد  
 في اتا طريقه اربعة ايام فصاعدا والثاني ان يقدر اربعة ايام لشغل



فينظر ما يتوكل به من مخرجه لحظته فليحظه و مواعيد على الرحلة من تنجز او مالا  
 يتوقع من تنجزه اربعة ايام وفيه الحالين خلاف طويل والاصح في الاول ان  
 يترخص في عشرة ايام وفي الثانية انه لا يترخص اذا عرف ذلك فاذا  
 انتهى الى مكان وعزم على الإقامة فيه اربعة ايام غير يومي الدخول والخروج  
 او انتهى الى المقصد وكان بعد عزم على الإقامة به من المدة لزمه  
 ان يقضي مدة اقامته سواء قصد الاستيطان ام لا وفي قضاء الرجوع  
 الخلاف الا انه وفيه وجه انه اذا لم يقصد الاستيطان لا يلزمه القضاء وهو  
 ظاهر المصنف بناء على ما ورد في الخلاف في انعقاد الجمعة به ان وجبت  
 عليه فان قلنا بنعقده لزمه القضاء هنا والا فلا وهذا البناء يقتضي ان  
 يكون هذا الوجه راجعا عند طائفة كما هو في اصله لا في القوم واليه  
 ولو عزم على الإقامة تلك المدة واستحضر التواني وكتب اليه من قبل  
 فحسب عليه المدة من وقت ما كتب اليه او حتى حضر فيه وجهان وان  
 لم يترحم على الإقامة بهذه المدة بعد وصوله المقصد ولكن اقام يوما واحدا  
 في ايامه والعلم بان لزمه القضاء فان كان ترخصا اذا اقام يوما واحدا  
 بالخطوة عنه فاستناع الترخص باليوم الواحد يتصور فيها اذا انتهى الى  
 مقصده الذي كان على عزم الإقامة به اربعة ايام فضاء عدا وفيها اذا  
 اقام لقضاء شغل لم يغفل متى تنجزه اقام بعد تنجزه يومين في الرابع في علم  
 الامام وجوب القضاء اذا اراد ان يقيم على يوم واحد لكن الدعوى لا تكاد  
 يحصل به انتهى وقد صرح الامام بان النوم الواحد يسبب ومقتضاه يتوكل  
 بالحكم فيما يقارب كاليومين والسلافة في الرابع في الاقرب ما اوردته البغوي  
 حيث قال فلو جهل بعض بالفرقة وزاد مقامه في البلد على مقام  
 المسافر من فعلية ان يقضي فاذا عاد على مقام المسافر من وهو مقتضى  
 النسوية بين ما نحن فيه وبين الترخص بالفرقة ان طال مقامه من  
 غير عزم اقله لكن في انتظار حاجته من علم انه هل يترخص ام لا فان  
 قلنا يترخص لم يقض وان قلنا لا يقض لا طهر انه يترخص في هذه الحالة

في

في ثمانية عشر يوما وفي السنة ان قلنا لا يترخص يقضي ما اراد على متن  
 المسافر من في المحسطة ان اذا اقام مدة من غير عزم لرافعة بعد قضاء حاجته  
 لم يقض وان قلنا انه لا يترخص على قول لو اقام يوما واحدا بعد الايام  
 الثلاثة والفرقان بعين السفر باق منا وفي صاحب الدخيرة قال اصحابنا  
 اذا لم يترحم على الإقامة ولكن اقام اربعة ايام يقضي ومنهم من قال لا يقضي  
 وحيلة الغلبة في الذم فان قلنا يقضي فاذا اقام يوما واحدا في يومين  
 ظاهر النص انه يقضي في الرابع في القياس ان لم يوجب قضاء مدة الإقامة  
 في هذه الحالة ان لا يوجب قضاء مدة الرجوع وان اوجبناه ففي قضاءها  
 الوجهان السابقان **فروع الاول** اذا استأجر في مكان الحاجة بواحدة من  
 تاديا اقامه اربعة ايام فضاء عدا غير يومي الدخول والخروج فقد تقدم ان  
 مرق الذهاب لا يقضي ان مدة الإقامة يقضي على المذنب وفي قضاء مدة  
 الرجوع ليلة اربعة استبها ان لا يقضي وثابتها انها يقضي نظرا لمسئلة  
 فاذا استعار دابة ليكبها الى موضع معلوم لا عهدا راجعا فضاءه هل  
 له ان يركبها في الرجوع والمالك لا يقضي من حين عزم على الرجوع وان  
 لم يسهل بعد وهي نظيره الا وجد فيها اذا استأجر مواجدة بغير قرعة وفيكر  
 هو مرتب عليه قال الراعي وصور الشرايع الفرح الزا والمسئلة فيما اذا  
 شاف للنجاة ثم عزم على إقامة السقفة وحل فيهما الوحيين اي لا يمين  
 والراعي لم يذكر غيرهما والامام رضى الله عنه في دوده عليه اما اذا  
 عزم على الإقامة ثم استأجر اخر لا يوجب وطنة قال الامام فان قلنا  
 ايام رجوعه الى الوطن يقضيه كذلك هذه وان قلنا لا فان كان قد بدله  
 هذا السفر الا ان يقض هذه وان كان قصده او لا ففي القضاء اخذنا المنقول  
 انه لا يقضي الا وجه خلافه وهو ان يفصل بين ان يقطع به السفر ثم  
 يبدله فيعود وبين ان يتوقف مستديما بين السفر الا في خصوص اقامة  
 ايام ويحصل منه وجهان فان كان في الايام والقبول وجه يفصل  
 والمذهب في السنة انه لا يقضي اذا لم يسكن عازما عليه اول سفره وذلك



المعوى في فتاويه محتمل ان يكون على الوجهين ويحتمل ان يقال لا يقضى  
الامانات عند هذا محتمل ان يقال يقضى وان خلفها في البلد **المالي** ليس  
استصحابا بينين بالقرعة فعليه اللقوة بينهما في السفر فلو ظلم احدهما  
في الاخرى قضى لها في السفر فان لم يقض فضاها في الحضر من موبة التي  
ظلم بها خاصة ولو استصحب واحدة بقرعة واخرى بغير قرعة لزمه ان  
يتنوى بينهما فاذا رجع قضى لمن خلفها من موبة التي استصحبها بغير قرعة  
خاصة ويختص مدة السفر بالاستصحب بالقرعة اذا لم يصر معها غيره  
ولو اراد ان يخلف واحدة من المستصحبين بالقرعة في بعض المنازل  
جاء بالقرعة ولا يجوز بعد هذا ولا ان يخلفها معا فيه بغير قرعة اذا كان  
امنا ولو نكح في البئر توجديا واستصحبها حصها كحتمها من البلد  
او السبع لم يثبت بينهما وبين التي خرجت معه ولم يلزمه القضاء للمخلفة  
ما دام مستافرا كذا لو كانت احدي المستصحبين جديده لم يقض حق  
وفيها قضاءه ثم تسمى بين المستصحبين ولا يقضى لمن خلف ما دام مستافرا  
وكذا لو خرج وحده ثم نكح جديده في البئر ولم يلزمه القضاء للباقيات  
في مدة السفر ما تنوى من فامة في موضع او اقام اباما يقضى ما وراحق  
الزفاف من ايام الائمة وفيه قضا مدة الرجوع الوجهان **المالي** حصة  
امراتان فليح جديدين وتنوفا اليه بمدة وقت واحد وازاد السفر  
اكثر من بين الاربع وليس له تخصيص لا قراء بالجديدين وان كان حق  
الزفاف مقدما في الائمة ومو بديع فضا على انه اذا استافرا جديدا  
بالقرعة فتزوج في البئر فاد استصحبها احدهما انه بقرع بينهما  
فاذا خرج على الجديده بينهما فبها واستوفى حق الزفاف في السفر وان  
خرجت على القديمة شافرا فاد احضر قضى للجديده حتمها وقسمها في السفر  
استنى فاذا اقرع بين الاربع فان خرجت القرعة لا جديدا بدين شافرا  
واندراج حق رفا في ايام السفر ان لم يقصر عنها فاذا عاد الى الوطن  
فهل يقضى للجديده المخلفة حق الزفاف من المدة او الشفع فيه وجهان

احدها

احدهما لا ينسرح واطهرهما قولنا لا يجوز في مودة ثم وكذا الحكم لولته  
من حتمه غير الجديدين في الرجوع قبل ان يقضى مدة الزفاف في السفر كما لو دمج  
بعد ليلة ايام والزوجتان بقران قالوا بن ح على بر اول ويحل للمستصحب  
السبع وسبب عند الاخرى ادبعا وبطل ما جرى في السفر وعلى الثاني في كل  
لها السبع ثم مودة الاخرى سبعا فاذا خرجت القرعة لواجدة من القديمة  
فتشافر بها وفيه عند رجوعه حق الجديدين يقضى عليه ويح فيه النص من حتم  
وكذا الحكم لو نكح جديده وعلى قديمه وسافر قبل ان يقضى الزفاف في ايام  
السفر ومعارف اندراج حق الزفاف هناك اذا ظلم واحد ثم سافر بالمظالم  
بالقرعة لا يندرج حق القضاء في ايام السفر فاد لم يكن الجديده وقت اليه  
لحقها باق قطعا **الرابع** شافرا احدا وواحدة بالقرعة ثم نكح جديده في السفر  
اد لم يوفها حق الزفاف بل باق عند القديمة سبعا ظلم وعاد الى البلد قبل  
ان يقضى للجديده حق الزفاف من موبة القديمة التي ظلمها بها وذلك بان  
يبيت عند كل واحدة من المخلفتين ليلة وعند الجديده ليلتين وهكذا  
يفعل حتى يكثر لها سبع ليل بالزواج الحكم لو نكح جديده على ثلاث ولم  
يوفها حق الزفاف بل باق عند واحدة من الثلاث عشر ليل بالزواج  
فوفها حقها ويحطل الدور عليها وعلى المظالمين بان يبيت عندها  
ليلتين حتى يكثر لكل واحدة عشر **الحاشي** لو كان تحت زوجان وله اما  
فهل له ان يبيتا فواحدة من الاما من غير قرعة قال ابن شاذان لا وكان  
ابو اسحق نعم وهو قياسي **الفصل السادس** المساق بين الزوجين  
والاستقاقات بينهما فدميرون من المرأة وقد حذر من الرجل وقد يشك  
الحال فلا يعلم انه منه او منها وقد يكون من كل واحد منهما **الحالة الاولى**  
ان يكون بينهما بالنشور والنشور الشرعي ان يمنع الزوج الاستمتاع  
بها المتناعا عما رجا عن جد الدلال ويعنى عليه بحيث يحتاج في رد لها  
الى الطاعة الى تقبلها ويخرج عن مسكنة ومنع عن مسكنة وليس من  
النشور ايداه بالشتم ويداها باللسان ومكانته للناس ونحوه ركن يثبت



به ويستحق التاديب عليه وهمل ان ما دهم بانفسه اذ يرفع الامر الى الحاكم فيه  
وجها واحدا ان له ذلك والشور لانه احكام الاول التجريم وثانيها سقوط  
ما سفلق بالتشريع من النفقة والسنوة والسكنى والالتصاف في الخوف والقسمة  
وبالتي تستلظ روحها على ضربها فالله تعالى قد طوع من دأمره ومن في  
المضاجع واضربوه من واختلف من صحاب فيها على طرقا حدها ان للاصحاب  
ان يجمع بينهما والثاني محدها ولا يجمع والثالث انما على الترتيب فيعظمها  
اولا فان لم تستطع مجزئها فان لم تنجز ضربها ورايتها واحدا في الغرض ان  
ان على على ظنه انما تنجز بالوعظ ومهاجرة المضجع لم تجز في الضرر وان  
علم انها لا تنجز مجزئها فله الضرب ابتداء وخامستها وهو المزمع ان لا يحد بها  
ثلاث مراتب الاول ان يوحدها اما ان لا تشقوه فعلا بالامر اقل العيب  
واظهار الكراهية بعد ما عهد منها خلافا هو لا بان يحبسها بالكلام الحسن  
والقبيح بعد ما عهد منها خلافا يقتصر على الوعظ دون المجزئ والضرب  
**الثانية** ان تحقق الشبهة منها مرة واحدة وله الوعظ والمهاجرة في المضجع  
وفي الضرب فولا واحد من المجزئ واحدا في الشك ابو حامد والمجاهل والرافعي  
وثانيها له ضربها واحدا في الشك في الواسع الشيرازي وابن الصانع  
والسوي **الثالثة** ان يحصل لمرار والتمرار فله الملازمة بلا خلاف ان  
الوعظ ارجو فيها بالله تعالى ومقول اني الله في حقي الواجب عليه والحد  
عقوبة بتركه ويعرفها ان الشبهة حرام مشقة للنفقة والحسنة  
وحق القسمة والمهر ان المجزئ في الامم يجمع وله شرطان في ناديب الشبهة  
قال الرواية وفي ضمن مجزئها انه المجزئ في الكلام قال الرافعي ان اراد  
بلا امتناع من الكلام في تلك الحالة فمقرب وان اراد الامتناع المطلق  
فهو مجزئ والمشتهر المنع من المجزئ في الكلام مطلقا **قلت** ومراده  
الاول فانه حكى امتناعه مطلقا عن بعض من صحاب وقال الصالح  
لروا وحكي المأخذ من الشافعي انه قال لا امتناع عن الكلام الا في  
به بامتناعه يرى ان لراية وان لم يضمنه فهو من الروا لانه لا يرد فيه

عزله

على ثلاثة ايام وحكي الرافعي مما علق عن الامام رواية وجهين في ان المجزئ  
في الكلام مجزئ او مكره وانه قال الذي عندنا لا يحرم من امتناع منه  
ابتداء نعم اذا كلفه فعليه ان يجيب كما ابتدئ السلام والجواب عنه قال  
الرافعي ولكن ذمب في التجريم ان يقول بامتناع من الكلام لا يحرم على قصد  
المجزئ ويجوز ان يحرم اذا قصد المجزئ الامتناع عن الشئ الذي يمنع على  
قصد الحد اذ يحرم وان كان لا يحرم لو امتنع على هذا القصد وقال الشافعي  
لا يرد به مجزئها على ثلاث فان فعلنا ثم قال الرافعي فيه ترخيص في المجزئ في  
الكلام في الثلاث قال من صحاب هذا في المجزئ في غير  
عد شرعي فان كان لعذر بان كان المجزئ مدعوم الحال ليدعه او فسق  
او نحوها او كان فيه سلامة للدين المهاجر او المجزئ فلا يحرم وعليه يحمل ما  
سقط من مجزئ عليه السلام كعب بن مالك وصاحبيه ونفيه عليه السلام  
عن كلامهم وما جاء من مجزئ السلف بعضهم لبعض دأسا الضرب فقد  
قال الشافعي لا يضربها ضربا مبرحا ولا مديارا ولا ما قد دس ولا مزمنا  
ويؤخذ الوجه والضرب المبرح الذي يقتضي منه بطلان النفس او عضو او المدي  
الذي يخرج الدم لولا الالة على موضع واحد والمز من الذي يعطى احد لعضوا  
ومنى عن الضرب في وجهه وهو ضرب تعزير وناهية لا يبلغ به ادنا الحد  
وسباني في يابه قال الرواية قال اصحابنا ويضربها بمدي بل موقوف  
او يترك لا يستباح ولا يضرب ولا يرد ولا يحد ولا يحد ولا يضربها  
خلاف الوكيل قال الرواية في الضرب الصبي يادبها بل يجب في الصلاة  
في وجهه اذا بلغ عشا ولو افضى ظهرها لا يضربها في شاة روح او عضوا او منفعته  
صنعه قال من مام ولو حصل منه شئ في الدين ودام صنعه للرب لو الرقعة  
يوجب بذلك شيئا على الجاني على وجه بعيد والوجه هذا القطع بانه لا  
يجب في على الزوج قال الرواية في المرة وكانت لا تنكح الا بالضرع المبرح  
فليس له ان يبرح بها وله ضربها اذا مضته مما عدا الجماع لم يستماعا  
فالقيلة والمعانقة والمضاجعة وفي سقوط وفقها بذلك وجهان



اصحها على ما ذكره المؤيد انها سقطت وهو مخرج على الخلاف فيها اذا سلم  
الامة نسبتها لبلاد وزنها وادارها في اية لا يفي هذا الوجه بالذات  
هناك وهو تبشيط الفقة وفيه نظر وان كان السقاط عنها لا يفي مباح  
للزوج مثل ان كان تزوج عليها او تنسرى فترت ان ذلك مباح ونسبت على الشقاق  
**الحالة الثانية** ان يعرف ان النكاح من الزوج فان كان بينهما شيئا  
من حقها الواجب كنفقة والسوق وقسم الزمة الحاكم فوفيته وان كان  
يفرضها بلا سبب ويؤذيها ويشتكي خلفه عليها فالمتولي بها عن العود  
الى مثله فان عاده عزره وقال الحاكمي وابن الصبان وغيرهما يستكنها الحاكم الى  
حبس ثقة بطلعه على حالهما ويمنع من التعدي وكذا الوفاة ان التعدي  
منها جميعا قال الرافعي الكلامان مستقاربان ولم يتعمدوا المحلولة  
**قلت** وصرح الرويانيد باليمنع منها وقال برامام اذا تحقق اضرارها بمنعها  
منها واستوفينا ما منع عنه من الحقوق فان كان يجوز ان لا امرأتان  
تضربا ضربا مبرحا قد يفضي شيئا فلا يحل محول بينهما فاما الزام الطلاق  
فلا ولا بعد الغيلة فالر لا يشترط ان يحق الفاض ذلك فهو ولا يجوز المحلولة  
مجرد الظن اذا لم يبد منه بادره بل اذا ظن اذاه لهما امر الحاكم ان  
يراقها بترادف علنا واذا احوالها لا يرد لها عليه حتى يلبس عريكة ويظهر  
عاطفته وذلك لا يبين بقوله بل يخبر ويؤكد به في البصر من حيث عن  
مكنون صديقه فاذا غلب على الظن انه مأمور في حقها ودفع اليه وهو يضاهي  
البحث عن برائة عن غيره من الاخوان باطنة المتعلقة بالعرفي ومنها العرف  
باستبصار القاصي بعد ظهور التوبة في ثبوت الزوج بفسخه صحتها لم يزل  
كبر ولا يدعوها الى فراشه او يهمل فطلاقها فلا شيء عليه وينبغي ان يستصحب  
ويستقطع بترك بعض حقها من القسم او السوق والنفقة وكذا ان  
قالت الزوجة قصرك وجهك ونشوق تعني ان يبرها بشيئ من  
قلبي وصرح المؤيد باسحقها **الحالة الثالثة** ان يستحل الامر على الحاكم فلا  
يعرف المتعدي منها ويقترب في واجد منها التعدي في سؤل الحلق والعشرة الى

الاخر

الاخر فيعرف حالهما من يفة تسكن عوارها جبر حالهما فان لم تسكن  
استكنها الحب ثقة ويأمره بالفحص عن حالها ويعرف بها فاذا بان له  
الظالم منها منعة من الظلم قال الرافعي في ظاهره الا كسفا يقول عدل  
ولا يعنو عن شبهة وكذا الوفاة للحاكم انه يفرضها استكنها الحب الثقات  
المعقود من ظلمها ولا حول بينهما فان اراد السقوط فالتا فبقي بقى الله عنه  
كان له ذلك وكتب الحاكم الى حاكم البلد الذي سافر اليه بالجابا اخي  
يبري الامر على واجبة في حقها فان اشتد الشقاق واستمر الحال على  
السياسة الفاحش في التضارب بعثا الحاكم حكما من اهل الزوج وحكامين  
اهلها لينظر في امر الزوجين بالاصلاح والتفريق ان لم يكن الحال قابلا  
للاصلاح واهل بعثتهما واجبا ومستحب فيه وحكاما ظفرا لرد ذلك مثل  
هما وعلان من جهة الزوجين او حاكمان من جهة الحاكم فيه فلو ان احدهما  
الاول وصح صاحب المبدأ الثاني في البراءة يتوقف تصرف كل واحد  
من الحكام على اذن من مؤمن حقه وتعتبر ما يفعله فيوكل الزوج الحكم  
الذي مؤمن من اهله بالطلاق في قبول العوض في الخلع ووطل الذي من  
اهلها في ذلك العوض وقبول الطلاق ولا يجوز بعثهما الا برضاها فان  
لم يرضيا ولم يتفقا لم يتركهما في التخاصم بل يامر كل منهما بالدعوى ويطلب  
باقامة البينة واليمين فاذا اختلفا بالادنى الظالم واستوفى حق المظلم  
ولو غاب احد الزوجين او استكن في اهلها تصرف ولو غابا وما يجتمعان  
في العينة لم يخر للحاكم الخلع والطلاق لانهما يكونا امة طالحا في العينة  
وعلى القول الثاني لا يشترط رض الزوجين في البعث واذا ايا الخلع  
او قعه بعد لرايقاع على العوض وعقد الطلاق وان راي حكم  
الرجل الطلاق بغير عوض مصلحة طلق مسداه ولا يزد على طلبة  
فا راجعها الزوج واستمر على الشقاق راد حتى يستوفى الدلائل وان  
راي الخلع وسامع عليه حكم الرضا العاود لحكمها الما ويلزمها  
وان لم يرض الزوجان ولو غاب احد الزوجين يرض الحكام



شرحت في حواشي التذيير وجهان احدهما المنع من هذه الطريقة المشهورة وفيه  
 طريقان احدهما ان اخذها عزابن سرج وابن سلمة القطيع بان الفرق لا ينفق  
 الا برضى الزوجين والقول بان توفيق بعض الحكمين على رضاهما الثانية عن  
 السيد استحق القطع بان بعض الحكمين لا يتوقف على رضاهما والقول بان ينفرد  
 المرفق بغير اذنها ولو اذنا احدهما فيمنع النكاح بغير طلاق لم يجز قال القاضي  
 الا ان يكون لهما الحكم فيه فيجوز على القول بانها حكمان لان الحكم اخص  
 بالمتزوج منه بالطلاق ولا يجوز على القول بانها وكيلان وان اذن الزوجان  
 لهما فيه اذ لا ملكا له الا بقبيل واذا اذنت في الخلع على شرط ان يأخذ ماله في  
 بدلهما من الماله ويمنه فاخلع قبل اخذه فاطلوك كذا اذا اذنت حكمها في برقة  
 بشرط اخذها لهما منه ويمنه ولو لم يعلق اخذ لهما من بالاجر بل في اطلاقها  
 وخالعها بكذا وحدها الى عندنا فنعمل بحكم احدهما دون الآخر فيكون  
 رايان بترك المرأة تقبض حتمها من السفقة والكسوة او القتم او ان يلزم  
 الرجل ترك الشراء عليها او الزوج او المشا فرفعهما او اقامتها في منزلها كمن  
 يلزم ذلك بخلاف وليس لاحد الحكمين استبقا ما لاحدهما في جهة اخرى  
 وعن طلبة صاحبه قطع استواء كان متعلقا بالنكاح كالمهر والسفقة او لا وفيه  
 ان يحلوا حكم الرجل بالرجل ويعلم ما في نفسه وما فيه رغبته وكذلك يفعل  
 حكم المرأة بالمرأة ويجتمعان ويعرف كل من الحكمين الاخر بما عرفه من حال صاحبه  
 وبعد ان ما يريانه صوابا ان اخذت لهما بعض الحكمين البها حكمين  
 اخرين حتى ينفقهما شي قبل اخذها او بعد الوفاق رايه راي احدهما  
 فيعمل بقولهما واما الخياطى ان راي احدهما المنزوت فترق بعد تفرقة  
 ان جوزنا الاقتصار على حكم واحد واما لصفة الشرط في الحكمين  
 فعلى كلا القولين بشرط فيها البلوغ واليقول اهذه ايعلى المصالح في بابها  
 فيه واما العدة فان قلنا انها حكمان اشترطت قطعا ولا يشترط  
 فيها منتهى لرجحها دليل العدم وادب بيمينه وكذلك كل امرجائ  
 ونحوه القضاة في برحاد وان قلنا انها وكيلان فيحتمل ان يصحها اهما

شرط

بشرط ابقائه لبعضهم ويجرى الخلاف على هذا القول في الحرية وطلاق  
 واما الذخيرة فاطلوا العمرا في القول باشرائها وعن الخياطى ان جعلنا  
 حكمين اشترطت وان جعلناهما وكيلان فلا يشترط في حكم المرأة وفيه  
 حكم الرجل وحدها ان ينفيا ان علي حجة توكيل المرأة في الطلاق وعلى كلا  
 القولين لا يشترط ان يكونا من قبل الزوجين ويجوز ان يكونا اجنبيين  
 لكن لا يراه اولى عن برهام انه يشترط وفيه نظرفا انه صرح بالاجماع  
 على بر اول فان لم يجد الحكم من اهلها بعث من الجيران الاقرب فالاقرب  
 ولو كان الحكم قريبا خذها فله ان يذبح بنفسه ولما العدة في الشرط  
 وحدها جوابا للقاضى ابن كج والمثولة انه يشترط قال الراعي وشبهه ان  
 يقال ان جعلناه تحكيمهما فلا يشترط وان جعلناه وكيلان فلا يشترط  
 الخلع فيكون على الخلاف في توكيل الواحد طرفيه ولما اقام اشار الى هذا ولو  
 حين اخذ الزوجين او اعمى عليه قبل بعض الحكمين لم يجز بعثهما وان كانت  
 عدله واستطاعها ما عنده لم يضر لهما ان ينفق الا مرفقيه ووجه انه لا  
 يؤثر حنونهما على هذا القول بانها حكمان وفيه الاتفا الوجه الذي انعم عليه  
 الوكيل به على القول بانها وكيلان

ثم الجواب عن جوابه البحر المحرط  
 اخصار مولفه تغذره الله سبحانه  
 سألوه في الدرس  
 كتاب الخلع

على يد العبد العبد  
 رحم الله من رايه فيه او فراه او سمعه ودعاه بالرحمة والعفوان  
 ويبيع المملوك

اهل الحق استرط الفقه  
 والدين والدين  
 والدين والدين















